الأمم المتحدة

CEDAW/C/MEX/7-8

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
17 May 2011
Arabic
Original: Spanish

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السابع والثامن للدول الأطراف

المكسيك*

* وفقا للمعلومات المحالة إلى الدول الأطراف بشأن تجهيز تقاريرها، لم تُحرر هذه الوثيقة رسميا قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

070611 260511 11-20306 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-١٠	٦
ثانيا – المادتان ١ و ٢	١١-٤٧	٧
ألف – مبدآ عدم التمييز والمساواة	١٢-١٥	٨
باء – التنسيق التشريعي	١٦-٢٤	٩
جيم – العنف ضد المرأة	٢٥-٣٥	١١
دال – منع واجتثاث التحرش والمضايقة الجنسيين	٣٦-٣٨	١٥
هاء – العنف ضد الإناث والعنف المؤسسي	٣٩-٤٠	١٥
واو – الوصول إلى العدالة	٤١-٤٧	١٦
ثالثا – المادة ٣	٤٨-٦٣	١٨
ألف – إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في الإدارة العامة الاتحادية	٤٨-٥٤	١٨
باء – إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في الإدارة العامة للولايات والبلديات	٥٥-٥٦	٢١
جيم – إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في السلطة القضائية للاتحاد	٥٧-٥٩	٢٢
دال – الاتصال بالمجتمع المدني	٦٠-٦٣	٢٣
رابعا – المادة ٤	٦٤-٦٨	٢٤
خامسا – المادة ٥	٦٩-٨٢	٢٥
ألف – إطار تقرير السياسة	٧٠-٧٣	٢٦
باء – التدابير المتخذة في المجال التعليمي	٧٤-٧٦	٢٦
جيم – وسائل الاتصال وحملات التوعية	٧٧-٨٢	٢٧
سادسا – المادة ٦	٨٣-١٠٦	٢٩
ألف – إطار تقرير السياسة والإطار المؤسسي	٨٣-٨٩	٢٩

	الفقرات	الصفحة
باء – التطورات المؤسسية	٩٠-١٠١	٣٢
جيم – تدابير لمكافحة استغلال النساء والطفلات في البغاء وإنتاج المواد الإباحية	١٠٢-١٠٦	٣٥
سابعا – المادة ٧	١٠٧-١٢٧	٣٦
ألف – إطار تقرير السياسة والإطار المؤسسي	١١٠-١١٩	٣٧
باء – المشاركة في منظمات المجتمع المدني	١٢٠-١٢١	٤٢
ثامنا – المادة ٨	١٢٢-١٢٧	٤٣
تاسعا – المادة ٩	١٢٨	٤٥
عاشرا – المادة ١٠	١٢٩-١٤٤	٤٥
ألف – السياسة التعليمية والميزانيات المخصصة للتعليم	١٣٤	٤٦
باء – محو الأمية	١٣٥	٤٦
جيم – المنح التعليمية	١٣٦-١٣٩	٤٧
دال – تدابير أخرى في التعليم العالي	١٤٠-١٤٢	٤٨
هاء – التنسيق فيما بين المؤسسات	١٤٣-١٤٤	٤٨
حادي عشر – المادة ١١	١٤٥-١٦٠	٤٩
ألف – مؤشرات أساسية عن العمالة	١٤٦-١٥٥	٤٩
باء – الأشخاص ذوو الإعاقة و/أو القليلو المنعة	١٥٦	٥٣
جيم – استحقاقات الضمان الاجتماعي	١٥٧	٥٣
دال – خدمات اجتماعية لدعم ورعاية القصّر والمسنين	١٥٨-١٦٠	٥٤
ثاني عشر – المادة ١٢	١٦١-١٧٣	٥٥
ألف – تعزيز وتوسيع التغطية بالخدمات الصحية والحصول عليها	١٦٢-١٦٥	٥٥
باء – وفيات الأمومة	١٦٦-١٦٧	٥٧
جيم – تنظيم الأسرة ومنع الحمل	١٦٨-١٦٩	٥٨

	الفقرات	الصفحة
دال – الإسقاط المشروع للحمل	١٧٠	٥٩
هاء – التربية الجنسية والإنجابية للمراهقين	١٧١–١٧٢	٥٩
واو – توعية موظفي الرعاية الصحية بحقوق الإنسان للمرأة	١٧٣	٦١
ثالث عشر – المادة ١٣	١٧٤–١٨٠	٦١
ألف – الحصول على القروض العقارية والائتمان المالي	١٧٥–١٧٦	٦١
باء – الثقافة والترويح والرياضة	١٧٧–١٨٠	٦٢
رابع عشر – المادة ١٤	١٨١–٢٠٠	٦٣
ألف – حالة الفقر في المكسيك	١٨٦–١٨٩	٦٥
باء – الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية لسكان الريف والسكان الأصليين.	١٩٠–١٩٥	٦٦
جيم – حصول الريفيات والنساء من السكان الأصليين على جميع أنواع التعليم والتدريب	١٩٦	٦٩
دال – الائتمانات والقروض الزراعية، وجماعات المساعدة الذاتية، والتعاونيات، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية	١٩٧–١٩٩	٦٩
هاء – المعاملة المتساوية في خطط الإصلاح الزراعي	٢٠٠	٧١
خامس عشر – المادة ١٥	٢٠١–٢٠٣	٧١
سادس عشر – المادة ١٦	٢٠٤–٢١٢	٧١
سابع عشر – تطبيق توصيات التقرير الدوري السادس	٢١٣–٢٣٦	٧٣
ألف – الفقرة ١٧	٢١٣–٢٢٧	٧٣
باء – الفقرات ٧ و ٩ و ٤١	٢٢٨–٢٣٢	٧٦
جيم – الفقرة ٣٧	٢٣٣–٢٣٤	٧٨
دال – الفقرة ٣٨	٢٣٥	٧٩
هاء – الفقرة ٣٩	٢٣٦	٨٢

الفقرات الصفحة

المرفقات

الأول – المادتان ١ و ٢ ..... ٨٥

الثاني – المادة ٣ ..... ٩٢

الثالث – المادة ٦ ..... ٩٥

الرابع – المادة ٧ ..... ١٠٢

الخامس – المادة ٨ ..... ١١٤

السادس – المادة ١٠ ..... ١١٥

السابع – المادة ١١ والفقرة ٣١ ..... ١٢٢

الثامن – المادة ١٢ ..... ١٢٥

التاسع – المادة ١٣ ..... ١٢٧

العاشر – المادة ١٤ ..... ١٢٩

الحادي عشر – الفقرة ٣٧ ..... ١٤٥

الثاني عشر – عموميات ١٥٢

الثالث عشر – أنشطة جديرة بالذكر على صعيد الولايات ١٧٧

الرابع عشر – برنامج إنصاف الجنسين للسلطة القضائية للاتحاد ١٩٧

الخامس عشر – حالة تنفيذ توصيات اللجنة بشأن التقرير الدوري السادس للمكسيك ٢٠١

أولا – مقدمة

١ – عملا بالمادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبالتوصية الواردة في الفقرة ٤٢ من التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والموجهة إلى الدولة المكسيكية بشأن تقريرها الدوري السادس (CEDAW/C/MEX/CO/6)، تقدم المكسيك تقريريها السابع والثامن المجمعين عن تنفيذ الاتفاقية.

٢ – واستجابة للتوجيهات الجديدة للجنة، يغطي التقرير الذي تقدمه الدولة المكسيكية اليوم الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. واشتمل بناء التقرير على بيان التقدم المتحقق والصعاب المجابهة في تطبيق الـ ١٦ مادة الموضوعية في الاتفاقية، وكذلك التوصيات العامة التي قدمتها اللجنة حتى الآن. وجرى في الوقت ذاته وبطريقة واضحة بيان حالة تنفيذ توصيات اللجنة للدولة المكسيكية فيما يتعلق بتقريرها الدوري السادس. وساعد هذا الوضوح على تجسيم المعلومات بحيث تعرض بشكل موحد، استجابة للتوجيهات الجديدة.

٣ – وهذا التقرير نتاج عمل واسع دينمي يقوم على المشاركة جرى الاضطلاع به مع شتى الجهات الفاعلة والقطاعات في الدولة المكسيكية. ووقعت مسؤولية تنسيق وضع وتكامل المعلومات على عاتق المعهد الوطني للمرأة، وهو هيئة الإدارة في مجال الجنسانية على الصعيد الوطني.

٤ – ولدى المكسيك اليوم تسعة أطر للعمل مستخلصة من القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل والقانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف، وهما القانونان اللذان تساعد أدواتهما وآلياتهما على تنفيذ ومتابعة الاتفاقية وتوصيات اللجنة في سلطات الاتحاد ومستويات الحكم الثلاثة.

٥ – وفي هذا الإطار الجديد أنشئت لجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية، كجزء من النظام الوطني للمساواة بين المرأة والرجل، وجرى من خلالها، بالتعاون مع السلطة التنفيذية، تطبيق منهجية دمج هذا التقرير المجمّع. وأنشئ مجال افتراضي، كمنهجية مبتكرة، للتوصل إلى عملية تفاعلية مع جهات الاتصال في هذه اللجنة، وقدمت من خلال هذا المجال معلومات محددة لوضع هذا التقرير. وتولت جميع الجهات الفاعلة والقطاعات التي اشتركت في عملية الدمج اعتماد الوثيقة الختامية للتقرير مسبقا.

٦ – ويتضمن التقرير أيضا معلومات من شتى الهيئات اللامركزية والكيانات الاتحادية من خلال آليات النهوض بالمرأة والسلطتين التشريعية والقضائية، التي جرى معها حوار ثنائي

مفتوح. واستشيرت منظمات المجتمع المدني من خلال المجلسين الاستشاري والاجتماعي التابعين للمعهد الوطني للمرأة وهيئاتهما للتقييم والمشاورة ولتحليل وتقييم السياسات العامة والبرامج.

٧ - وساعدت أهمية ونوعية وكمية المعلومات الواردة التي جهزت في المعهد الوطني للمرأة من أجل التقرير على وضع مرفق جامع ترى الدولة المكسيكية أن من المهم اطّلاع لجنة الخبيرات عليه، حيث إنه يعكس العمل المضطلع به والتقدم المتحقق على صعيد الدولة، وتوزيع بيانات المواضيع المطروقة في متن التقرير، وغير ذلك، وهو ما يستجيب لتوصيات اللجنة وتوجيهاتها الجديدة.

٨ - إن الاتفاقية وولاياتها، بعد ثلاثين عاما من تصديق المكسيك عليها باعتبارها صكا ملزما قانونا، قد أُدرجت وعممت مراعاة منظوراتها في العمل المؤسسي والتقنيني في بلدنا. والدليل على ذلك القانون العام لتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، وإدراج المحور ٣ ''تكافؤ الفرص'' في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، والبرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، وعمليات التنسيق التشريعي. وروعي أيضا الإطار الدولي في وضع الخطط والبرامج.

٩ - واستجابة لتوصيات اللجنة للدولة المكسيكية، يجري التركيز في بيان الحالة هذا على مواضيع من قبيل التنسيق التشريعي، واجتثاث جميع أشكال العنف ضد المرأة، واشتراك المرأة في اتخاذ القرار، والقضاء على الفقر، والحصول على الخدمات الصحية، ولا سيما الصحة الجنسية والإنجابية، وإدراج المنظور الجنساني وتعميم مراعاته في الخطط والبرامج، وما إلى ذلك.

١٠ - وجرى في المكسيك تعزيز وتوطيد البنيان القانوني والتقنيني والمؤسسي، وكذلك العمل المشترك بين المؤسسات من أجل تحقيق المساواة. ومع ذلك، وعلى الرغم من تهيئة الظروف والتحولات التي لا رجعة فيها لخلق ثقافة أصيلة للمساواة، فإن الدولة المكسيكية تعترف بأنه لا تزال هناك مخاطر وتحديات قائمة تتطلب جماع الالتزام والإرادة من جانب جميع الجهات الفاعلة والقطاعات.

ثانيا - المادتان ١ و ٢

١١ - يتضمن هذا القسم معلومات عن مبدأي المساواة وعدم التمييز وإدراجهما في المعايير السارية؛ ويردّ أيضا على التوصيات ٩ و ١١ و ١٣ و ١٥ و ١٩ الواردة في التعليقات الختامية للجنة بشأن تقرير المكسيك الدوري السادس، وعلى التوصيات العامة رقم ١٢ و ١٩ و ٢٥.

ألف – مبدآ عدم التمييز والمساواة

١٢ – تنص المادة الأولى من الدستور[١] في المكسيك على منع التمييز، وتتضمن التعريف الوارد في المادة ١ من الاتفاقية وفي القانون الاتحادي لمنع التمييز والقضاء عليه[٢].

١٣ – وتنص الخطة الوطنية للتنمية على محاور شاملة لوضع السياسات العامة، هي إدراج المنظور الجنساني، والمساواة بين المرأة والرجل، وإلغاء أي تمييز على أساس نوع الجنس. وعملا بالتوصية ١٩ الواردة في التعليقات الختامية للجنة، أُدرج مبدأ المساواة في الخطة الوطنية للتنمية[٣]، وفي القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل، وفي البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وعملا بالتوصية العامة رقم ٢٥، جرى تدعيم هذا المبدأ من خلال الاتفاق الوطني للمساواة بين المرأة والرجل[٤].

١٤ – وجدير بالذكر إنشاء برامج للمساواة في الإدارة العامة الاتحادية[٥]، وأنه منذ عام ٢٠٠٨ أصبح مرسوم ميزانية نفقات الاتحاد يحتم الحث على تكافؤ الفرص، من خلال إدراج المنظور الجنساني في تصميم نتائج البرامج ووضعها وتطبيقها ومتابعتها وتقييمها.

---

(١) عدلت بموجب المرسوم المنشور في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. استعيض عن عبارة 'الأشخاص المختلفو القدرة' بلفظة 'المعوقون'.

(٢) تُعرّف المادة ٤ التمييز على النحو التالي: أي تفرقة أو إقصاء، أو تقييد يستند إلى الأصل العرقي أو القومي، أو الجنس، أو العمر، أو العجز، أو الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية، أو الحالة الصحية، أو الحمل، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي، أو الميول الجنسية، أو الحالة المدنية، أو غير ذلك، ويكون من شأنه منع أو إبطال الاعتراف بحقوق الأشخاص والتكافؤ الحقيقي لفرصهم أو إعمال هذه الحقوق.

(٣) في المحور ٣-٥: المساواة بين المرأة والرجل.

(٤) في أيار/مايو ٢٠١٠ وقع الاتفاق حكام الكيانات الـ ٣٢ ورؤساء الـ ٣٧٣ مجلسا بلديا.

(٥) برنامج المساواة بين المرأة والرجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ (وزارة الدفاع الوطني)؛ برنامج تكافؤ الفرص (وزارة البحرية المكسيكية)؛ برنامج ''صوب المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية'' للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ (وزارة البيئة والموارد الطبيعية)؛ برنامج المساواة بين المرأة والرجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ (وزارة الداخلية)؛ برنامج المساواة بين المرأة والرجل (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان)؛ برنامج تكافؤ الفرص (وزارة الخدمة المدنية)؛ وعلى النحو ذاته فإن البرنامج القطاعي للعمل والضمان الاجتماعي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ (وزارة العمل والضمان الاجتماعي) يحدد تصميم سياسة المساواة في العمل التي وضع في إطارها المعيار المكسيكي للمساواة في العمل بين المرأة والرجل.

١٥ - وقد نتج عن تطبيق سياسة المساواة وعدم التمييز، الذي بدأه المجلس الوطني لمنع التمييز في عام ٢٠٠٣، تقديم ما مجموعه ٢٣٧ شكوى[٦]، انتهى ٢١ منها إلى التسوية؛ وما مجموعه ١٨٢ مطالبة[٧]، انتهى ٤٥ منها إلى التصالح في ادعاءات بوقوع تمييز ضد المرأة، في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (انظر المرفق الأول، القسم ألف).

باء - التنسيق التشريعي

١٦ - استجابة للتوصية ٩ الواردة في التعليقات الختامية للجنة، يحدد البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل في استراتيجيته ١-٦ ما يلي: ''الحث على تنسيق التشريع الوطني وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، بالتنسيق مع السلطات الثلاث في الكيانات الاتحادية وآليات النهوض بالمرأة''.

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك اشترك المعهد الوطني للمرأة في تنسيق الأنظمة والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة على صعيد الولايات، ووضع جدول أعمال دائما مع السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية على صعيد الاتحاد والولايات، وأجهزة الإدارة العامة الاتحادية، والهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية، ومنظمات المجتمع المدني. وجرى ذلك تحديدا من خلال صندوق دعم آليات النهوض بالمرأة في الكيانات الاتحادية من أجل الرعاية المتكاملة للنساء ضحايا العنف القائم على نوع الجنس، التابع للمعهد الوطني للمرأة[٨]، وبرنامج دعم الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية، التابع للمعهد الوطني للتنمية الاجتماعية (انظر 'ثالثا' أدناه).

١٨ - وبالمثل، وفي إطار السلطة التشريعية، أنشأ مركز دراسات النهوض بالمرأة وإنصاف الجنسين، في صفحة مجلس النواب على الإنترنت، قاعدة بيانات تتضمن مشاريع القوانين ونقاط الاتفاق في مجال الجنسانية، فضلا عن اقتراحات الإصلاحات التشريعية من منظور جنساني في المجال الجنائي أو المدني أو العائلي في جميع الكيانات الاتحادية بالبلد.

---

(٦) إذا كان المسؤول المزعوم عن السلوك التمييزي شخصا عاديا.

(٧) إذا كان المسؤول المزعوم عن السلوك التمييزي موظفا في الحكومة الاتحادية.

(٨) لم يعمل صندوق دعم آليات النهوض بالمرأة في الكيانات الاتحادية من أجل الرعاية المتكاملة للنساء ضحايا العنف القائم على نوع الجنس إلا في عام ٢٠٠٨ فقط. وفي عام ٢٠٠٩ ألحق بصندوق دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ٢٠٠٩.

١٩ - وفي مجال المساواة وعدم التمييز[٩]، قام ٢٢ كيانا اتحاديا، في أيار/مايو ٢٠١٠، بإدراج مبدأ المساواة في دساتيرها، وأدرج ٢٥ كيانا مبدأ عدم التمييز؛ ولدى ١٦ ولاية قوانين لمنع التمييز واجتثاثه[١٠]؛ واعتُبر التمييز جريمة جنائية في ١٣ كيانا اتحاديا في البلد[١١]. وعلاوة على ذلك فإن ١٩ كيانا اتحاديا لديها قانون للمساواة بين المرأة والرجل، منها كيان لديه لائحة، وخمسة لديها نظام حكومي (انظر المرفق الأول، القسم باء).

٢٠ - وفي مجال العنف، لدى ٣٢ كيانا اتحاديا[١٢] قانون للولاية يتفق والقانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف؛ ولدى ٢٤ كيانا لائحة، ولدى ٣٠ نظام حكومي[١٣]. وفي الوقت الراهن فإن ٣٠ كيانا اتحاديا[١٤] ومنطقة العاصمة الاتحادية تعتبر العنف العائلي جريمة؛ وفي ٣٠ كيانا منها يعتبر العنف سببا للطلاق، ووضع ٢١ كيانا اتحاديا توصيفا للاغتصاب في إطار الزواج أو الاقتران غير الشرعي. وما زال هناك التحدي المتمثل في تنسيق التشريع المدني، والجنائي، وتشريع الإجراءات، وتشريع مسؤوليات موظفي الحكومات والبلديات وغيرهم.

٢١ - وفيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، نشرت أربعة كيانات اتحادية في حزيران/يونيه ٢٠١٠ قوانين لمنع هذه الجريمة والمعاقبة عليها، وأصدر كيانان لائحة (انظر المرفق الأول، الفرع باء)[١٥]. وتتضمن القوانين الجنائية في ٣١ ولاية توصيفا جنائيا للاتجار بالأشخاص (انظر المرفق الثالث).

---

(٩) التزاما بالتوصية العامة رقم ١٨، أيدت المكسيك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صدق عليها في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(١٠) باخا كاليفورنيا سور، كامبتشه، كواويلا، كوليما، تشياباس، تشيواوا، منطقة العاصمة الاتحادية، دورانغو، غيرّيرو، إيدالغو، ولاية مكسيكو، ميتشواكان، نايايريت، سان لويس بوتوسي، ساكاتيكاس.

(١١) أغواسكاليينتس، باخا كاليفورنيا سور، كامبتشه، كواويلا، كوليما، تشياباس، تشيواوا، منطقة العاصمة الاتحادية، دورانغو، أواكساكا، كينتانا رو، تلاكسكالا، فيراكروس.

(١٢) فيما يتعلق بغواناخواتو، ينص قانون منع العنف ومعالجته واجتثاثه على أن مستحقي الحماية هم: الأطفال من الجنسين، والشباب، والنساء، والمسنون، والمعوقون، وأي شخص تتطلب حالته البدنية أو العقلية أو القانونية أو الاجتماعية توفير خدمات متخصصة لرعايته وحمايته.

(١٣) النظام الحكومي في غواناخواتو مستمد من قانون منع العنف ومعالجته واجتثاثه، وهو كما قيل من قبل قانون ينص على أن المرأة من مستحقي الحماية.

(١٤) تلاكسكالا هي الكيان الاتحادي الوحيد الذي لا يعتبر العنف العائلي جريمة.

(١٥) الكيانات الاتحادية التي لديها قانون في هذا الصدد هي: منطقة العاصمة الاتحادية، وتشياباس، وتلاكسكالا، وتابسكو. أما ولاية بويبلا فلديها مشروع قانون يتعلق بالاتجار بالأشخاص.

٢٢ - وعملا بالتوصية ١١ للجنة، وفيما يتعلق بآليات التنسيق والمتابعة لكفالة مواءمة وتنفيذ برامج وسياسات المساواة بين الجنسين، فضلا عن إنفاذ القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل، أنشئ في عام ٢٠٠٧ النظام الوطني للمساواة بين المرأة والرجل (انظر 'ثالثا' أدناه)، الذي تقوم بتنفيذه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبتنسيقه المعهد الوطني للمرأة.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، وتنفيذا للتوصية ذاتها، تلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ ميزانية مجمعة تصل إلى ٥٢،٩ مليون بيسو (٤،٤ من ملايين الدولارات)؛ منها ١٢،١ مليون بيسو (١،٠١ من ملايين الدولارات) للعناية بشؤون المرأة والطفل والأسرة، و ٤٠،٨ مليون بيسو (٢،٤ من ملايين الدولارات) لتعزيز السياسة الوطنية في موضوع المساواة بين المرأة والرجل ونشرها ومتابعتها وتقييمها ورصدها.

٢٤ - وفيما يتعلق بالتوصية ١٣ الواردة في التعليقات الختامية للجنة، فإن الموافقة على مشاريع القوانين ترتبط بأوقات العملية التشريعية. وتحدد كل مجموعة برلمانية جدول أعمالها الذي يتضمن أولويات في موضوع المساواة وإنصاف الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة. وتضم لجنة الإنصاف والجنسانية في مجلس النواب جميع جداول الأعمال في برنامج سنوي تنبثق منه الأولويات[١٦]. وفي الدورة التشريعية الحادية والستين، حُددت خطوط العمل للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى آب/أغسطس ٢٠١٠، من أجل تحقيق الأهداف في مجال إنصاف الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة[١٧].

جيم - العنف ضد المرأة

٢٥ - عملا بالتوصيتين العامتين رقم ١٢ و ١٩ للجنة وبتوصيتها ١٥ المتعلقة بالتقرير الدوري السادس، تحتل مكافحة العنف ضد المرأة الأولوية في التصدي للتمييز وعدم المساواة[١٨].

---

(١٦) يجب القول على سبيل التوضيح إن البت في كثير من الاقتراحات لا تقوم به لجنة إنصاف الجنسين وحدها، بل تشترك فيه أيضا لجان تشريعية أخرى.

(١٧) في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وافق مجلس شيوخ الجمهورية على مشروع المرسوم الذي يعدل المواد ١ و ٣ و ١١ و ١٥ و ١٨ و ٢٩ و ٣٣ و ٨٩ و ١٠٢ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وعملا بالإجراء المتبع، أحيل المشروع إلى مجلس النواب لكي تطرح للمناقشة التعديلات التي صاغها مجلس شيوخ الجمهورية.

(١٨) على نحو ما ورد في الخطة الوطنية للتنمية، والبرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل، والبرنامج الوطني لحقوق الإنسان.

٢٦ - والمؤسستان المحددتان اللتان تتناولان هذه المشكلة هما مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، التابع لمكتب المدعي العام للجمهورية، واللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة واجتثاثه، التابعة لوزارة الداخلية. وتشرف اللجنة الخاصة للبت في التحقيقات المتعلقة بقتل الإناث في الجمهورية المكسيكية ومتابعتها، التابعة لمجلس النواب، على الأعمال التي تضطلع بها الحكومة في هذا الشأن.

٢٧ - إن القانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف، الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٧، ولائحته الصادرة في آذار/مارس ٢٠٠٨ يوزعان الاختصاصات على مستويات الحكم الثلاثة في هذا الشأن، ويطلبان وضع سياسة متكاملة، من خلال إنشاء نظام وطني لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه واجتثاثه، وبرنامج متكامل لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه واجتثاثه.

٢٨ - وفي عام ٢٠٠٧ أنشئ النظام الوطني لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه واجتثاثه لدعم الإجراءات المشتركة بين المؤسسات لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه واجتثاثه. ويضم هذا النظام حتى الآن ٤٥ عضوا، منهم أجهزة الإدارة العامة الاتحادية، والهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية، وهيئات مدعوة[١٩]. وفي إطار دورات النظام أنشئت اللجان المعنية بمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه واجتثاثه[٢٠]، واللجنة الاستشارية المعنية بالإنذار بالعنف القائم على نوع الجنس، والفريق المشترك بين المؤسسات والمتعدد التخصصات لدراسة وتحليل الإصدار المحتمل للإنذار بالعنف القائم على نوع الجنس. وجرى بالمثل ضم المصرف الوطني للبيانات والمعلومات المتعلقة بحالات العنف ضد المرأة، والاشتراك في وضع البرنامج المتكامل لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه واجتثاثه، والتشخيص الوطني، ونماذج منع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه واجتثاثه، وتحديث دليل خدمات توجيه ورعاية النساء ضحايا العنف.

---

(١٩) تترأس وزارة الداخلية النظام ويتولى المعهد الوطني للمرأة أمانته التنفيذية. وباقي أعضاء النظام الوطني لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه واجتثاثه هم: وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الأمن العام، ومكتب المدعي العام للجمهورية، ووزارة التعليم العام، ووزارة الصحة، والمجلس الوطني لمنع التمييز، والنظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة، والهيئات النسائية الـ ٣٢ في الولايات. ومن ناحية أخرى تشارك بصفة أعضاء مدعوين وزارة الخارجية، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، واللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين، ومؤخرا السلطة القضائية للاتحاد.

(٢٠) في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨ أنشأ النظام الوطني لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه واجتثاثه رسميا اللجان المعنية بالمنع وتترأسها وزارة التعليم العام، والمعنية بالمعالجة وتترأسها وزارة الصحة، والمعنية بالمعاقبة ويترأسها مكتب المدعي العام للجمهورية، والمعنية بالاجتثاث وتترأسها وزارة الداخلية.

١ - إجراءات معالجة العنف ضد المرأة

٢٩ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ جرى تحديث المعيار الرسمي المكسيكي NOM-046-SSA2-2005 ''العنف العائلي والجنسي والعنف ضد المرأة. معايير للمنع والمعالجة''. ولإدراج الإطار التنظيمي الجديد، جرى تحديث النموذج المتكامل لمنع ومعالجة العنف العائلي والجنسي، ووُضعت خمسة بروتوكولات للمعالجة والدعم النفسي والعاطفي لرعاية المستخدمات، حسب نوع العنف. ومن خلال الـ ٢٧٨ مرفقا متخصصا لمعالجة العنف العائلي والقائم على نوع الجنس المقامة في الـ ٣٢ كيانا اتحاديا، وفرت وزارة الصحة، في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى آب/أغسطس ٢٠١٠، معالجة متخصصة لـ ٢١٠ ٢٨٧ من المعانيات لعنف عائلي شديد.

٣٠ - وفيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، دعمت اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين إنشاء ثمان من ''دُور المرأة من السكان الأصليين'' وعززت الدور الخمس التي كانت قد أنشئت في عام ٢٠٠٣، بهدف معالجة العنف ضد النساء من السكان الأصليين والاهتمام بصحتهن الجنسية والإنجابية، وذلك بموارد تبلغ ١٥ مليون بيسو (١،٢٦ من ملايين الدولارات).

٣١ - ويتم تشغيل المآوي ومراكز الرعاية الخارجية للنساء ضحايا العنف من خلال الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية ومنظمات المجتمع المدني (انظر المرفق الأول، القسمان جيم ودال). وقد رصدت وزارة الصحة من جانبها ٢١٢،٩ مليون بيسو (١٧،٧٧ مليون دولار)، فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، للمآوي التي تديرها منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة ويستفيد منها أكثر من ٧٠٠ ٤ امرأة في ٢٣ كيانا اتحاديا. وقد أصدر المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية، من خلال برنامج الاستثمار الاجتماعي، دعوتين للاجتماع بهدف دعم المشاريع التي من هذا القبيل، ورصد موارد زادت على ١٧ مليون بيسو[٢١] (١،٣٧ من ملايين الدولارات) لـ ٣٩ من منظمات المجتمع المدني استفادت منها ٦١٩ ٩ امرأة (انظر المرفق الأول، القسم هاء)؛ وقدم المعهد، من خلال برنامج دعم الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية، فيما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠، موارد بلغت ٢٢٥،١٦ مليون

(٢١) يدعم المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية أيضا المآوي ومراكز الرعاية الخارجية من خلال اجتماعات أخرى لبرنامج الاستثمار الاجتماعي، منها الاجتماع المعني بتعزيز إنصاف الجنسين، والمساعدة الاجتماعية، والترويج العام، والبحث، إلخ.

بيسو (١٩،٠٣ مليون دولار)، من خلال الجانب دال[٢٢] (انظر المرفقات الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر).

٢ - الميزانية وأموال التمويل المرصودة لمعالجة العنف ضد المرأة

٣٢ - فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ رُصدت ميزانية بلغت ٦٦٥،١ ٢ مليون بيسو (٢٢٢،٥ مليون دولار) لمعالجة العنف ضد المرأة، وهو ما يمثل ٩،٨٩ في المائة من الميزانية المخصصة للمرأة والمساواة بين الجنسين.

٣٣ - ومن خلال برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، قامت ٢٢ من الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية بتجهيز وتدعيم مراكز رعاية النساء والطفلات المعانيات للعنف؛ وأنشئ ٣٨ مركزا للرعاية المتنقلة في المجتمعات المحلية المعزولة الواقعة في ١٦ كيانا اتحاديا؛ ودعم ١٢ كيانا اتحاديا خطوطها الهاتفية لرعاية السكان الذين يتعرضون لحالات من العنف القائم على نوع الجنس؛ وأجريت ٢٦ دراسة وتشخيصا في هذا الصدد؛ ونظمت ١٨ حملة تعزز وصول المرأة إلى العدالة.

٣٤ - وفيما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ قدم صندوق البرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز ضد المرأة الدعم إلى ٤٢ من منظمات المجتمع المدني في ١٧ كيانا اتحاديا، بموارد بلغت ١٠،١ ملايين بيسو (٠٠٠ ٨٢٩ دولار). وشملت الإجراءات الأساسية المشورة والمساعدة القانونية، والعلاج النفسي، ومآوي للنساء وبناتهن وأبنائهن، واستراتيجيات للمنع تتضمن نشر الحق في حياة خالية من العنف، وتدريب المروّجات المحليات، والوصول إلى العدالة في مجال العنف العائلي.

٣٥ - وفيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ قام المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية، من خلال برنامج دعم الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية، بتوزيع ٧٢٤،٥ مليون بيسو (٦١،٧ مليون دولار) (انظر المرفق الأول، القسم واو) لوضع وتنفيذ إجراءات لمنع العنف ضد المرأة والكشف عنه ومعالجته.

---

(٢٢) تنص قواعد تشغيل برنامج دعم الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية على أربعة جوانب للتمويل؛ ويتعلق الجانب دال بإنشاء و/أو تمويل المآوي، ودُور العبور، ومراكز الرعاية الخارجية، والوحدات المتنقلة، ونماذج التوجيه والرعاية، وخطوط الهاتف، ومراكز الإعلام، وكذلك الطرائق الأخرى لتوفير الرعاية المتخصصة للمرأة وأطفالها المعانين للعنف، من أجل تطوير عمليات الاستقلال والإدارة الذاتية والتمكين. ويجب أن تشمل الخدمات الدعم المجاني للتوجيه والرعاية في المجال القانوني والنفسي ومجال العمل الاجتماعي، وكذلك الإحالة الطبية.

دال – منع واجتثاث التحرش والمضايقة الجنسيين

٣٦ – يرد في الفرع 'حادي عشر' من هذا التقرير وصف للإجراءات المتخذة في مجال العمل لاجتثاث التحرش والمضايقة الجنسيين. وقامت محكمة العدل العليا الوطنية ومجلس القضاء الاتحادي بعقد سلسلة من حلقات العمل لمنع المضايقة في العمل والمضايقة الجنسية والتحقيق فيهما والمعاقبة عليهما، وتوشك المحكمة على الانتهاء من وضع بروتوكول للممارسات السليمة في هذا المجال.

٣٧ – وفي المجال التعليمي تضم الإدارة الاتحادية للخدمات التعليمية في منطقة العاصمة الاتحادية وحدة معالجة سوء المعاملة والاعتداء الجنسي على الأطفال، التي تهتم بشكاوى وبلاغات ٨٠٠ ٥ منشأة مدرسية عامة من التعليم الأوّلي حتى الثانوي. وجدير بالذكر الحملة المعنونة ''المنع والمعالجة والمعاقبة من أجل اجتثاث المضايقة والتحرش في المدرسة والعمل''، التي نفذت في عام ٢٠٠٩ في المعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا، وشجعت على الإبلاغ عن ٧٥ حالة مضايقة جنسية، وأدت إلى إحالة ٥ من هذه الحالات إلى النيابة العامة، وفصل أحد المديرين بهذا المعهد من العمل في آذار/مارس ٢٠١٠.

٣٨ – ولدى وزارة التعليم العام نموذج للتوجيه فيما يتعلق بمنع ومعالجة العنف القائم على نوع الجنس، يتم بموجبه توفير التوجيه لموظفي القطاع المعانين للعنف القائم على نوع الجنس. ويضم المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية كذلك مكتب التوجيه فيما يتعلق بالعنف العائلي والجنسي ضد المرأة. ووضعت وزارة الخارجية، بالتنسيق مع معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، نموذجا للرعاية النفسية لموظفيها في حالات العنف القائم على نوع الجنس. وطبقت وزارة الدفاع الوطني آلية منع حالات التحرش والمضايقة الجنسيين ومعالجتها والمعاقبة عليها.

هاء – العنف ضد الإناث والعنف المؤسسي

٣٩ – يُعرّف القانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف العنف المؤسسي والعنف ضد الإناث[٢٣]، فضلا عن اعتبار الإنذار بالعنف القائم على نوع

(٢٣) يُعرَّف العنف ضد الإناث بأنه: ''أقصى أشكال العنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة، الناجم عن انتهاك ما لها من حقوق الإنسان، في المجالين العام والخاص، والمتألف من مجموع التصرفات المعادية للمرأة التي يمكن أن تفلت من عقاب المجتمع والدولة وأن تنتهي بالقتل العمد وغيره من أشكال الموت العنيف للمرأة''.

الجنس[٢٤] هو مجموع الإجراءات العاجلة لضمان أمن المرأة. وفي عام ٢٠٠٦ وافق مجلس النواب على اقتراح باعتبار قتل الإناث جريمة، وأحيل هذا الاقتراح إلى مجلس الشيوخ، وما زال ينتظر الموافقة عليه. وعلى المستوى الاتحادي ومستوى الولايات ما زال قتل الإناث لا يعتبر جريمة[٢٥] (انظر المرفق الأول، القسم زاي).

٤٠ - ومن أجل منع أعمال التعدي على المرأة، أدرجت وزارة البحرية المكسيكية ووزارة الأمن العام ووزارة الدفاع الوطني ومكتب المدعي العام للجمهورية المنظور الجنساني في برامج أنشطتها، للتأثير على سلوك موظفيها[٢٦].

واو - الوصول إلى العدالة

٤١ - اتفاقا مع التوصية ١٥ الواردة في التعليقات الختامية للجنة، يتواصل العمل الدائم مع السلطة القضائية للاتحاد لتعزيز وصول المرأة إلى العدالة. وفي الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠١٠ قامت السلطة القضائية للاتحاد، على الصعيد الوطني، بتدريب ٣ ٢٢٦ امرأة و ٢ ٤٥٦ رجلا في موضوع حقوق الإنسان، والعنف القائم على نوع الجنس، وعدم التمييز، وبتحسين الكفاءة المهنية في إقامة العدل من منظور جنساني لـ ٤١٨ مستشارا وقاضيا من الجنسين. وفيما يتعلق بالتقييم اكتشف مجلس القضاء الاتحادي جهلا بالمعاهدات الدولية لدى الموظفين الحكوميين الذين يقومون بوظائف قضائية، ولذلك أصبحت أنشطة التدريب جزءا من جدول أعماله الداخلي العادي.

١ - الأحداث التي وقعت في سان سلفادور أتنكو

٤٢ - فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت يومي ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ في سان سلفادور أتنكو بولاية مكسيكو، قام مكتب المدعي العام المختص بمعالجة الجرائم

---

(٢٤) يرد هذا التعريف في المادة ٢٢ من القانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف. وتنص لائحة هذا القانون على الظروف التي يجب أن تتوافر للإنذار بالعنف القائم على نوع الجنس ولإعلان وجود أذى مشابه.

(٢٥) تعتبر ولاية غيرّيرو قتل الإناث جريمة في تشريعها المحلي. ومع ذلك فإن قانونها للإجراءات الجنائية لم ينص حتى الآن على عقوبة لارتكاب هذه الجريمة.

(٢٦) في إطار البرنامج الوطني للأمن العام للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، وضعت وزارة الأمن العام برنامجا لإنصاف الجنسين تجري من خلاله توعية الموظفين في مسألة منع العنف العائلي والعنف القائم على نوع الجنس. وبالمثل وافقت لجنة تحسين التنظيم الداخلي التابعة لهذه الوزارة، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، على بروتوكول عمل الشرطة في مجال العنف القائم على نوع الجنس.

ذات الصلة بأعمال العنف ضد المرأة[٢٧]، الذي أصبح مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩، بعدة تحقيقات مختلفة لتوضيح هذه الأحداث[٢٨].

٤٣ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٨ حث مجلس النواب حكومة ولاية مكسيكو ومكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، من خلال حل وسط، على إقامة العدل بشكل سريع وعاجل في البلاغات المتعلقة بالاعتداء الجنسي الناجم عن هذه الأحداث؛ وحثّ المجلس أيضا اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على اتخاذ إجراءات تحفظية لضمان الأمن والسلامة البدنية والنفسية للنساء اللاتي يتعرضن للاعتداء الجنسي؛ كما حث محكمة العدل العليا الوطنية على إبداء رأي صريح في هذا الشأن. وحث مجلس الشيوخ أيضا[٢٩] حكومة ولاية مكسيكو ومكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص على ذلك.

٤٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨ فوّض مكتب المدعي العام لولاية مكسيكو موظفة في النيابة العامة البت في التحريات السابقة وحصر جميع الاعترافات ذات الصلة المدلى بها، من أجل وضع دراسة فنية قانونية للأحداث والتحقيقات. وقضت محكمة العدل العليا الوطنية، بحكم صلاحياتها غير القانونية في التحقيق، بأنه وقعت في هذه الأحداث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مسؤول عنها قادة شرطة في الولاية.

---

(٢٧) قام ما كان يعرف بمكتب المدعي العام المختص بالجرائم ذات الصلة بأعمال العنف ضد المرأة، من تلقاء نفسه، بالتحريات الأولية FEVIM/03/05-2006 عن المسؤول أو المسؤولين عن أعمال العنف المسيئة للنساء اللاتي احتجزهن عناصر من مراكز الشرطة المختلفة في هذه البلديات.

(٢٨) من أهمها: تنفيذ التقرير الطبي والنفسي المتخصص في حالات التعذيب أو إساءة المعاملة المحتملة، وتوفير العناية النفسية والطبية للنساء اللاتي ما زلن في سجن سنتياغيتو، وعقد جلسة استماع إلى ثلاث نساء من الضحايا بصفتهن مبلّغات؛ تعيين مكان ٤٦ امرأة لتقديم الخدمات المتخصصة من مكتب المدعي المختص؛ توفير خدمات الطب العائلي لثلاث ضحايا، والتماس الدعم من مكتب المدعي العام للجمهورية، وتقديم المساعدة القانونية في المجال الجنائي إلى حكومات إسبانيا وشيلي وألمانيا في الحصول على أقوال ثلاث نساء متأثرات بالأحداث المذكورة. ويضاف إلى ذلك أنه في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ نشر في الجريدة الرسمية للحكومة قانون ضحايا الجريمة في ولاية مكسيكو، الذي يرمي إلى وضع أحكام لمصلحة الضحية كي تحصل على المشورة القانونية، ومعلومات عن حقوقها المكرسة في الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية، فضلا عن الرعاية الطبية والنفسية العاجلة؛ الحصول في الحالات التالية على توجيه فيما يتعلق بالآليات القائمة لطلب التعويض عن الضرر، والتعاون مع النيابة العامة في صدور أوامر تحفظية وقرارات، وتوفير الحماية للضحايا المباشرين وغير المباشرين والمعتدى عليهم والشهود، وبصفة عامة جميع الأفراد الذين يجب توفير الحماية لهم من الأفعال الصادرة عن مرتكب الفعل الجرمي، بما في ذلك تعافيهم وإدماجهم الاجتماعي.

(٢٩) من خلال الحل الوسط B0017.

٤٥ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩ أعلن مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص أنه قد جرى ٣٥٠ تحقيقا ساعدت على إثبات المشاركة المحتملة لعاملين في مراكز الشرطة بولاية مكسيكو. ونتيجة لذلك أحيل ملف التحقيق إلى مكتب المدعي العام لولاية مكسيكو، وهو السلطة المختصة بالبت في القضية[٣٠]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩[٣١] وافقت الجمعية التشريعية لمنطقة العاصمة الاتحادية على تفويض قضائي للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بقبول التماس للوصول إلى العدالة قدمه ١١ من الـ ٢٦ امرأة، وهو التماس ما زال مطروحا.

٤٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠ أعلنت محكمة العدل العليا الوطنية قبول طلبات الحماية المقدمة من ١٢ من المشاركين في الأحداث وأمرت بإطلاق سراحهم فورا، بعد خلوصها إلى أن الإجراءات الجنائية نجمت عن اتهامات لا أساس لها وتتسم بقصور ثبوتي واضح. ولذلك سحب مكتب المدعي العام لولاية مكسيكو البلاغات، وكان منها بلاغ مغدالينا إرناندس وبلاغ أميريكا دل فالييه.

٤٧ - ومن غير الممكن الاستجابة لطلب اللجنة، فليس من اختصاص مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص النظر في قضية سان سلفادور أتنكو، التي تتناول جرائم القانون العام التي هي من اختصاص مكتب المدعي العام لولاية مكسيكو. إن توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والكيانات الاتحادية ينظمه الدستور الذي لا يمكن تعديله إلا بإصلاح تصوّت عليه أغلبية الكيانات الاتحادية. و لم يتحقق هذا الإصلاح حتى الآن، لأن هذه الكيانات ترى أن من المشروع أن تختص هي بالملاحقة في حالة الجرائم التي يرتكبها موظفوها الحكوميون.

ثالثا – المادة ٣

ألف – إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في الإدارة العامة الاتحادية

١ – إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في الإدارة العامة الاتحادية

٤٨ - إن التكليفات الواردة في الخطة الوطنية للتنمية بشأن إدراج المنظور الجنساني في السياسات العامة والقضاء على أي تمييز لبواعث جنسانية تدعم السياسة الوطنية للمساواة

(٣٠) مقدم من مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص بالبلاغ FEVIMTRA/1298/09 المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

(٣١) دعما للبلاغ المقدم من مركز ميغيل أغوستن برو خواريس لحقوق الإنسان، ومركز العدالة والقانون الدولي، وبربارا إيتاليا، وهي إحدى المبلّغات.

بين المرأة والرجل. وفي هذا الشأن، وبمقتضى القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل، فإن المعهد الوطني للمرأة هو هيئة الإدارة في الشأن الجنساني. ويتركز عمل المعهد في إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني، تنفيذا لهذا القانون وللقانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف. وإننا، بتعزيز الآلية الوطنية، نلتزم بالتوصية العامة رقم ٦ وبمنهاج عمل بيجين.

٤٩ - وانطلاقا من آليات الاتصال والتنسيق المنشأة بمقتضى هذين القانونين، جرى تعزيز وتدعيم البناء المؤسسي، وكذلك العمل المشترك بين المؤسسات لتحقيق المساواة. وقد سبقت الإشارة في هذا الصدد إلى إنشاء النظام الوطني للمساواة بين المرأة والرجل الذي يضم ٤١ وحدة اتحادية، ووضْع البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل، الذي تشكل أهدافه الاستراتيجية السبعة[٣٢] منهاج عمل لإضفاء الطابع المؤسسي على سياسة شاملة ذات منظور جنساني في الإدارة العامة الاتحادية، والمساهمة في اعتماده في سلطات الاتحاد ومستويات الحكم والقطاع الخاص. وبالمثل جرى، منذ عام ٢٠٠٧، إنشاء ١١ وحدة للشؤون الجنسانية[٣٣] في أجهزة الإدارة العامة الاتحادية، ويوجد في ٤٠ كيانا آلية للتنسيق الداخلي تعالج المسائل الجنسانية.

٢ - الثقافة المؤسسية ذات المنظور الجنساني

٥٠ - إن برنامج الثقافة المؤسسية للإدارة العامة الاتحادية، الصادر في عام ٢٠٠٩، هو استراتيجية للمساهمة في تعزيز التحولات ذات المنظور الجنساني في الثقافة التنظيمية للإدارة العامة الاتحادية[٣٤]. وفي هذا الإطار شُكّلت شبكة وصلات الثقافة المؤسسية، التي تشترك

(٣٢) هذه الأهداف الاستراتيجية هي: (أ) إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في الإدارة العامة الاتحادية والمساهمة في اعتماده في سلطات الاتحاد ومستويات الحكم والقطاع الخاص؛ (ب) كفالة المساواة القانونية وحقوق الإنسان للمرأة وعدم التمييز؛ (ج) ضمان وصول المرأة إلى العدالة وحصولها على الأمن والحماية المدنية؛ (د) ضمان تمتع المرأة بحياة خالية من العنف؛ (هـ) تعزيز قدرات المرأة لزيادة فرصها والحدّ من عدم المساواة بين الجنسين؛ (و) تدعيم الوكالة الاقتصادية للمرأة من أجل توفير فرص أفضل لرفاهتها ونمائها؛ (ز) زيادة تمكين المرأة ومشاركتها وتمثيلها في مجالات اتخاذ القرار.

(٣٣) مكتب المدعي العام للجمهورية، وزارة الزراعة وتربية الماشية والتنمية الريفية وصيد الأسماك والأغذية، وزارة الدفاع الوطني، وزارة الداخلية، وزارة البحرية المكسيكية، وزارة البيئة والموارد الطبيعية، وزارة التعليم العام، وزارة المالية والائتمان العام، وزارة الخارجية، وزارة الأمن العام، وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

(٣٤) يتضمن برنامج الثقافة المؤسسية للإدارة العامة الاتحادية تسعة عوامل: (أ) السياسة الوطنية والالتزامات المؤسسية؛ (ب) البيئة التنظيمية؛ (ج) الاتصال الجامع؛ (د) اختيار الموظفين؛ (هـ) المرتبات والاستحقاقات؛ (و) الترقية الرأسية والأفقية؛ (ز) التدريب والإعداد المهني؛ (ح) المسؤولية المشتركة بين حياة العمل والحياة العائلية والشخصية والمؤسسية؛ (ط) التحرش والمضايقة الجنسيان.

فيها ٢٥٨ مؤسسة عامة وُجّه إليها استبيان الثقافة المؤسسية ذات المنظور الجنساني[٣٥]. وانطلاقا من هذا التحليل وضعت ٢٢٢ مؤسسة خطة عملها في مجال الثقافة المؤسسية، والتزمت فيها بأكثر من ٥٠٠ ٣ إجراء للتأثير في إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني[٣٦]. ويمكن الاطلاع على بعض الأمثلة في المرفق الثاني عشر – باء.

٣ – التوعية والتدريب وتحسين الكفاءة المهنية

٥١ – شرع المعهد الوطني للمرأة، في عام ٢٠٠٧، في تنفيذ سياسة للتدريب ورفع الكفاءة المهنية ترتكز على اعتماد الكفاءات وخلق القدرات، من أجل مضاعفة دورات التوعية في المجال الجنساني. وفي هذا الإطار شجع المعهد، في عام ٢٠٠٩، إنشاء قطاع المساواة بين الجنسين في المجلس الوطني لتنظيم واعتماد الكفاءات الوظيفية، الذي يعد بمثابة مركز للتقييم. وهناك الآن قواعد فنية لاعتماد مقدمي خدمات المساعدة الهاتفية لضحايا العنف ومستشاري نموذج إنصاف الجنسين (٢٠٠٣) ومراقبيه.

٥٢ – وجرى أيضا إعداد المجموعة الأساسية للتوعية في المجال الجنساني[٣٧]، التي قُدمت في مناسبات إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في وحدات التدريب بالإدارة العامة الاتحادية. وجرى كذلك إنشاء أول دورة توعية في المجال الجنساني على الإنترنت، ووضع

(٣٥) اشترك في وضعه بشكل منسق المعهد الوطني للمرأة والمجلس الوطني لمنع التمييز ووزارة الخدمة المدنية. ساهم فيه ٢٨٠ ألف موظفة وموظف (٤٢ في المائة من النساء و ٥٨ في المائة من الرجال).

(٣٦) جدير بالذكر أن ٢١٧ جهازا من أجهزة الإدارة العامة الاتحادية اتخذ تدبيرا واحدا على الأقل لإدراج المنظور الجنساني في سياستها وبرمجتها وإدارتها؛ وركز ٢١٢ جهازا جهوده على خلق مناخ للعمل من خلال تعزيز المساواة في العمل وتكافؤ الفرص؛ وأدرجت ٢١٨ هيئة المنظور الجنساني في الاتصال التنظيمي والاجتماعي، وشجعت النظام القيمي ومدونة لقواعد السلوك، وأعدت كتيب هوية للحض على المساواة والعدل وعدم التمييز. واعتزمت كذلك ٢١٨ هيئة، من خلال تنقيح وتطوير توصيف الوظائف من منظور جنساني، التوصل إلى عمليات غير تمييزية لاختيار الموظفين؛ وأنجزت ٢٠٥ هيئات وضع تدابير واستراتيجيات تساعد في تحديد المرتبات والاستحقاقات وفقا لمعايير الإنصاف والشفافية والمساواة؛ ونقحت ٢١٢ هيئة آليات ترقية الموظفين للنظر في تطوير قدرات النساء والرجال في إطار تكافؤ الفرص. وفي الوقت ذاته سجلت ٢٢٢ مؤسسة نشاطا تدريبيا واحدا على الأقل من منظور جنساني؛ ولدى ٢١٤ هيئة مشاريع تكفل منح إجازة أبوة وإعادة تنظيم المواعيد، وتشجع تدابير النماء الشخصي والوظيفي للموظفين؛ واضطلعت ١٥٥ هيئة بحملات توعية لمنع التحرش والمضايقة الجنسية، ووضعت استراتيجيات لمعالجة هذه الأفعال والمعاقبة عليها.

(٣٧) تتألف المجموعة الأساسية من ست مواد: القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل؛ والقانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف؛ وألفباء الجنسانية في الإدارة العامة؛ وقرص حاسوبي مدمج بعنوان ''التعلم التفاعلي للجنسانية''؛ وأدوات تعليمية عن المساواة؛ ومسرد الجنسانية والدليل المنهجي للتوعية في مجال الجنسانية.

دليل على الإنترنت للخدمات المهنية في المجال الجنساني، وإعداد موقع على الإنترنت بعنوان ”موضوع الجنسانية: التدريب من أجل المساواة“[٣٨].

٤ - ميزانية للمساواة بين الجنسين

٥٣ - للمكسيك إطار معياري إلزامي لوضع وتطبيق ومتابعة الميزانيات المخصصة لسياسات المساواة ومنع ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس. ومنذ عام ٢٠٠٦ أصبح القانون الاتحادي للميزانية والمسؤولية المالية ينص على أن تدار الموارد العامة الاتحادية بنهج جنساني. ولذلك قام المعهد الوطني للمرأة بوضع كتيب التخطيط والبرمجة والميزنة من منظور جنساني، والدليل المنهجي لإدراج المنظور الجنساني في الميزانيات العامة، ووضَع استراتيجيات مع مجلسي النواب والشيوخ ومع وزارة المالية والائتمان العام، مثل الاجتماع المشترك بين المؤسسات لوضع ميزانية عام ٢٠٠٨ من منظور جنساني، والمحفل الوطني لميزانيات المساواة بين المرأة والرجل.

٥٤ - وظل مشروع ميزانية نفقات الاتحاد يشهد تقدما مستمرا في مبلغ وعدد البرامج الاتحادية المحددة بصفتها نفقات مرصودة للمرأة (انظر المرفق الثاني، الجزءان ألف وباء). وفي هذا السياق عكفت المشرّعات من الأحزاب المختلفة على العمل في مبادرة الميزانية الجنسانية غير القابلة للانتقاص. وأيضا من خلال البوابة الإلكترونية التطبيقية لوزارة المالية والائتمان العام، تقدم الأجهزة الاتحادية معلومات عن نفقات الميزانية المرصودة، وبدأ المعهد الوطني للمرأة، منذ عام ٢٠٠٨، يقدم فصليا إلى مجلس النواب تقريرا مفصلا عن نواحي التقدم هذه. وقد تضاعفت ميزانية المعهد ثلاث مرات منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام (٢٠٠٧)، ولا سيما بالموارد المخصصة لتدعيم الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية[٣٩].

باء - إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في الإدارة العامة للولايات والبلديات

٥٥ - أنشئ صندوق دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني[٤٠] في عام ٢٠٠٨ لوضع مشاريع بالتنسيق مع الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية. وفي عام ٢٠٠٩ اندمج هذا الصندوق في

---

(٣٨) عنوان هذا الموقع هو http://puntogenero.INMUJERES.gob.mx/joomla/index.php.

(٣٩) في عام ٢٠٠٨ وصلت ميزانية المعهد إلى ٥٤٣،٢ مليون بيسو (٤٩ مليون دولار)، وفي عام ٢٠٠٩ رصدت له ميزانية بلغت ٥٥٥،٩ مليون بيسو (٤٢ مليون دولار)، وفي عام ٢٠١٠ وصلت الميزانية إلى ٥٩٤،٤ مليون بيسو (٤٥،٧ مليون دولار).

(٤٠) العنوان هو http://web.INMUJERES.gob.mx/dgp/transversalidad/. ويمكن في هذه الصفحة الوصول إلى مصرف منتجات الصندوق.

صندوق دعم آليات النهوض بالمرأة في الكيانات الاتحادية من أجل الرعاية المتكاملة للنساء ضحايا العنف القائم على نوع الجنس. وفي هذا العام كان له وجود في ٣٠٠ ١ بلدية. وفي عام ٢٠١٠ تحول الصندوق إلى برنامج دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأصبح خاضعا لقواعد التشغيل. ولأغراض مماثلة أصبح المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية يتولى، منذ عام ٢٠٠٦، تشغيل برنامج دعم الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية، لدعم إجراءات منع ومعالجة العنف ضد المرأة (انظر المعلومات ذات الصلة في المادتين ١ و ٢). ويمكن الاطلاع على أمثلة للأعمال التي تم القيام بها في المرفق الثالث عشر.

٥٦ - وبالمثل أنشأ المعهد الوطني للمرأة في عام ٢٠٠٥ صندوق إنشاء وتعزيز الهيئات النسائية في البلديات. وحتى عام ٢٠٠٧ كان الصندوق قد دعم ٩٥٩ مشروعا في ٢٢٧ بلدية (٢٥ في المائة منها تضم سكانا أصليين)، وبذلك أنشئت ٦٣٤ هيئة نسائية في البلديات. وفي عام ٢٠٠٨ تحوّل هذا الصندوق إلى صندوق تنمية الهيئات النسائية في البلديات، واستفادت من ذلك ٥٧٠ هيئة بلدية، وفي عام ٢٠٠٩ استفادت ٣١٨ هيئة (٣٠ في المائة منها في بلديات ذات درجة عالية أو عالية للغاية من التهميش). وكان من نتيجة ذلك أن أنشئ، في آب/أغسطس ٢٠١٠، ما مجموعه ٠٠٠ ١ هيئة بلدية. وجرى أيضا تصميم صفحة إلكترونية عن التنمية المحلية بالاشتراك مع النساء، وإصدار الدليل المفاهيمي للتنمية المحلية في إطار المساواة بين الجنسين[٤١].

جيم - إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في السلطة القضائية للاتحاد

٥٧ - فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ رُصدت للسلطة القضائية للاتحاد ميزانية لاتخاذ تدابير ترمي إلى توعية وتدريب وإعداد الموظفين والموظفات الحكوميين من منظور جنساني. وقد أفضى ذلك إلى إنشاء مكتب التنسيق العام لبرنامج إنصاف الجنسين في السلطة القضائية للاتحاد، الذي انضمت إليه ثلاث مديريات لإنصاف الجنسين: في محكمة العدل العليا الوطنية، ومجلس القضاء الاتحادي، والمحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد. وجرى كذلك إنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات لإنصاف الجنسين تابعة للسلطة القضائية للاتحاد، وهي بمثابة المؤسسة المسؤولة عن إدارة السياسة في مجال إنصاف الجنسين في السلطة القضائية للاتحاد.

٥٨ - وتقوم السلطة القضائية للاتحاد بعملها انطلاقا من خمسة برامج عامة: التدريب، البحث، الاتصال، الإعلام، التقييم؛ وتعمل على تحقيق الهدفين التاليين: توعية وتدريب

(٤١) انظر http://generodesarrollolocal.INMUJERES.gob.mx/.

القائمين بأعمال قضائية في السلطة القضائية للاتحاد من منظور جنساني؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الحياة المؤسسية لأجهزة السلطة القضائية للاتحاد. وتحقيقا لهذين الهدفين جرت توعية الموظفين القضائيين والإداريين في السلطة القضائية للاتحاد وتزويدهم بمواد نظرية وعملية عن حقوق الإنسان والجنسانية، واتخذت عدة تدابير كالتحليلات وإجازات الأبوة في المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد.

٥٩ - إن التحليل القضائي للأحكام، ودراسة قضايا محكمة العدل العليا الوطنية وسوابقها القضائية من منظور جنساني، وتقصي العوائق التي جابهتها المرشحات في العملية الانتخابية الاتحادية لعام ٢٠٠٩، وسلسلة منشورات ''القانون والجنسانية والعدالة''، هي بعض المشاريع الجديرة بالذكر في برنامج إنصاف الجنسين في السلطة القضائية للاتحاد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى صفحة السلطة القضائية للاتحاد على الإنترنت: www.equidad.scjn.gob.mx (انظر المرفق الرابع عشر).

دال - الاتصال بالمجتمع المدني

٦٠ - جرى وضع شتى الآليات والاستراتيجيات لتدعيم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان للمرأة. وفيما يتعلق بدعم المشاريع، يجدر بالذكر صندوق البرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز ضد المرأة، وبرنامج الاستثمار الاجتماعي (انظر المرفق الثالث، القسم جيم)، والبرامج التي ينسقها المعهد الاتحادي للانتخابات (انظر 'سابعا')، ولجنة تعزيز أنشطة منظمات المجتمع المدني[٤٢]، وبرنامج تشجيع عقد اتفاقات في مجال العدالة التابع للجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين، وكذلك المبادئ التوجيهية لمشروع تعزيز القدرات في مجال إنصاف الجنسين بين السكان الأصليين، التي نشرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٦١ - وفيما يتعلق بالتشاور يجدر بالذكر المحافل المعقودة لاستكمال الخطة الوطنية للتنمية والبرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز ضد المرأة وغير ذلك من البرامج القطاعية، والمحافل التي عقدها المركز الوطني لإنصاف الجنسين والصحة الإنجابية. ويجدر بالذكر أيضا لجنة السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان[٤٣]، والمحفلان الوطنيان المتعلقان بمشاركة

(٤٢) انظر www.corresponsabilidad.gob.mx.

(٤٣) تتناول الـ ١٢ لجنة فرعية التابعة للجنة المواضيع التالية: الحقوق المدنية والسياسية؛ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ الجماعات القليلة المنعة؛ التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ حقوق الطفل؛ حقوق الإنسان للمهاجرين؛ التنسيق التشريعي؛ الشعوب الأصلية؛ متابعة البرنامج الوطني لحقوق الإنسان؛ العنف ضد المرأة في مدينة خواريس؛ العنف ضد المرأة في الإقليم الوطني؛ البيئة.

المجتمع المدني في الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية. وتضم أجهزة الإدارة في المعهد الوطني للمرأة، شأنه شأن الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية، مجلسا استشاريا ومجلسا اجتماعيا يمثلان المجتمع المدني. واشتركت منظمات المجتمع المدني أيضا في تعديل القواعد الرسمية المتعلقة بسرطان الثدي وبالعنف ضد المرأة، وتدعى إلى اجتماعات اللجنة الوطنية المعنية بسرطان المرأة والفريق المشترك بين المؤسسات للصحة الإنجابية.

٦٢ - وفيما يتعلق بتكوين الشبكات أنشأ المعهد الوطني للمرأة الشبكة الوطنية للحياة دون عنف، ويعكف معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة على إنشاء شبكة لمنع ومعالجة العنف ضد المرأة. ويعمل المكتب المشترك بين المؤسسات المعني بالجنسانية والهجرة على إنشاء الشبكة الوطنية للدعم والمشورة والتوجيه لرعاية النساء المتأثرات بظاهرة الهجرة، من خلال إنشاء شبكات في الولايات (خمس شبكات حتى آب/أغسطس ٢٠١٠).

٦٣ - وهناك على صعيد الولايات آليات لخدمة الحوار والتقارب مع منظمات المجتمع المدني والهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية، ومنها اتفاقيات أو اتفاقات التعاون المبرمة في ولايات مكسيكو وغيرّيرو وسان لويس بوتوسي. وكانت هناك أيضا أنشطة للتمويل في غواناخواتو ومنطقة العاصمة الاتحادية، وفي فيراكروس تشترك في أنماط الخبرة الاستشارية.

رابعا - المادة ٤

٦٤ - يعرض هذا الجزء أيضا تطبيق التوصية العامة رقم ٢٥ للجنة والتوصية ٢٣ الواردة في التعليقات الختامية للجنة.

٦٥ - وعلى الصعيد القانوني التقنيني يكرر القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل تعريف المادة ٤ من الاتفاقية للتدابير الخاصة المؤقتة عند تعريف مفهوم التدابير الإيجابية، وينص على وجوب كفالة الحكومة الاتحادية، في جملة أمور، لتكافؤ الفرص، من خلال اتخاذ هذا النوع من التدابير. ووفقا لذلك فإن البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل يدرج في أهدافه الاستراتيجية السبعة مبادئ توجيهية لتشجيع اتخاذ تدابير خاصة تعمل على معالجة التفاوتات في مجالات مختلفة.

٦٦ - وعلى غرار التدابير الخاصة المؤقتة المقصود بها تشجيع إنشاء و/أو تعزيز آليات وطنية وأجهزة حكومية أخرى للمساواة بين الجنسين واستقلال المرأة، وجهت الإدارة الحالية مبالغ كبيرة من الميزانية الاتحادية إلى هذه الهيئات؛ وفيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ ازدادت النفقات المرصودة للمرأة بواقع ٤١،٣ في المائة بالقيمة الحقيقية، من ٠٢٤،٨ ٧ مليون بيسو

في عام ٢٠٠٨ إلى ٧،٩٢٠ ١٠ مليون بيسو في عام ٢٠١٠ (من ٨،٥٧٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٦،٨٦٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠) (انظر 'ثانيا' و 'ثالثا').

٦٧ - وهناك مثال آخر للتدابير الخاصة المؤقتة يحقق أيضا الغاية ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتخفيض معدل وفيات الأمومة، وهو التدابير المختلفة لقطاع الصحة في هذه المجالات. وفي مجال التعليم يجدر بالذكر، من التدابير الخاصة المؤقتة، برامج المنح الدراسية للنساء ذوات الحالات الخاصة، مثل برنامج المنح الدراسية للأمهات الشابات والشابات الحوامل، والمنح الدراسية للطفلات والشبان الذين يعيشون في فقر أو ينتمون إلى جماعات من السكان الأصليين، وتقدم من خلال برنامج التنمية البشرية - الفرص. وترد المعلومات المفصّلة عن التدابير الخاصة المؤقتة في مجال وفيات الأمومة في الفصلين الثاني عشر والرابع عشر من هذا التقرير، وترد المعلومات المتعلقة ببرامج المنح الدراسية في الفصلين العاشر والرابع عشر. وفي هذه المادة الأخيرة ترد أيضا في شكل تدابير خاصة مؤقتة معلومات من برامج مختلفة لتمكين الريفيات والنساء من السكان الأصليين من الحصول على ائتمانات وقروض زراعية.

٦٨ - وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، يجدر بالذكر إصلاح القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية، الذي ينص على زيادة حصة الجنسين (٤٠/٦٠)، ويحدد وجهة الـ ٢ في المائة من التمويل الحكومي العادي للأحزاب من أجل تدريب وتعزيز وتطوير القيادات السياسية النسائية؛ وكذلك إصلاح المعايير الانتخابية في ٢٩ كيانا اتحاديا. وأيضا فإن مشروع تنسيق السياسات من منظور جنساني[٤٤] الذي وضعته وزارة الدفاع الوطني، والذي ينص على تدابير من قبيل تحديد وظيفة لا تشغلها إلا المرأة، ودخول العسكريات المسابقات التنافسية والالتحاق في إطار تكافؤ الفرص مع الرجال ليكون لهن مسار وظيفي عسكري ويمكنهن الوصول إلى وظائف عليا، هو من الجوانب التي تحظى بالتشجيع في مبادرات إصلاح القانون الأساسي للجيش والقوات الجوية للمكسيك وقانون الترقيات في القوات المسلحة (انظر 'سابعا').

خامسا - المادة ٥

٦٩ - يعرض هذا الفرع، في ضوء التوصيات العامة رقم ٣ و ١٢ و ١٩ والتوصية ١٥ الواردة في التعليقات الختامية للجنة، التدابير المتخذة لتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تشجع الممارسات التمييزية على أساس نوع الجنس.

(٤٤) في طور المراجعة الآن.

ألف – إطار تقرير السياسة

٧٠ – يكرس الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية القضاء على التمييز وتشجيع تكافؤ الفرص للمرأة والرجل، وهو تكليف يتعزز من خلال إطار معياري ومؤسسي.

٧١ – وينص القانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف والقانون العام للمساواة بين المرأة والرجل على أن تشجع الدولة المكسيكية القضاء على السلوك العنيف والتمييزي القائم على نوع الجنس؛ وينص القانون العام للتعليم على أن يتصدى التعليم الذي تقدمه الدولة، ضمن ما يتصدى له، للتحيز، وتكوين الأفكار الجامدة، والتمييز، والعنف، ولا سيما العنف الموجه ضد النساء والأطفال من الجنسين[٤٥] (انظر 'ثانيا').

٧٢ – وتتوخى الخطة الوطنية للتنمية تنفيذ استراتيجيات للقضاء على السلوكيات المقولبة، وخلق ثقافة جديدة تعطي داخل الأسرة نفس القيمة للمرأة والرجل، من خلال أنشطة الإعلام والتثقيف ومكافحة العنف.

٧٣ – ويتضمن البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل والبرنامج الوطني لحقوق الإنسان مسارات عمل محددة للقضاء على القوالب النمطية القائمة على التحيز الجنسي والتمييزية في الإدارة العامة الاتحادية، وتنظيم حملات في مجال المعلومات والإعلام، وتطبيق طرائق للتدريس تحض على التسامح ورفض العنف القائم على نوع الجنس، وكذلك تشجيع التعديلات التشريعية من أجل تفادي استخدام القوالب النمطية والوصم والتحيز من أي نوع.

باء – التدابير المتخذة في المجال التعليمي

٧٤ – تقوم وزارة التعليم العام، منذ عام ٢٠٠٨، بتحليل من منظور جنساني لمحتوى ١٠٢ من الكتب المدرسية المجانية في التعليم الابتدائي، من أجل اقتراح تعديل الرسائل التي تحبّذ نوعا من العنف و/أو التمييز[٤٦]. واضطلعت الوزارة، بالتنسيق مع البرنامج الجامعي للدراسات الجنسانية التابع لجامعة المكسيك الوطنية المستقلة، بوضع كتاب ''إنصاف الجنسين ومنع العنف في مرحلة ما قبل المدرسة''؛ وجرى على أساس هذه المادة توعية مدرسي هذه المرحلة في ١٠ كيانات اتحادية. ويجري الآن إعداد نسخة لمدرسي المرحلة الابتدائية.

---

(٤٥) المادة الثامنة من القانون العام للتعليم. نشر الإصلاح في الجريدة الرسمية للاتحاد في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

(٤٦) في عام ٢٠٠٨ روجع ٣٦ كتابا مدرسيا مجانيا، و ٢٤ في عام ٢٠٠٩، و ٤٢ في عام ٢٠١٠. وشمل هذا الإجراء مراجعة هذه المواد في أعوام مختلفة.

٧٥ - وفي مدارس التعليم الثانوي وضعت الوزارة: (١) مشروع ''فتح مدارس من أجل الإنصاف''، الذي نفذ في ٥٠٠ مؤسسة في ٥ كيانات اتحادية؛ و (٢) مسابقة ''الإنصاف والاحترام هما السبيل''، التي جرى في إطارها توعية وتدريب ٠٠٠ ٢٨ مراهق (٨٠٠ مجموعة في المدارس الثانوية) في ٢١ كيانا اتحاديا؛ و (٣) مشروع ''المساواة والاحترام واجبان في جميع الأيام''، الذي فاز بجائزة البصمة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لأفضل حملة متكاملة لمناهضة العنف ضد الأطفال من الجنسين[٤٧]، وفقرات قصيرة ''التعليم هو الفرق''. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠ قدمت الوزارة التقرير الوطني عن العنف القائم على نوع الجنس في التعليم الأساسي في المكسيك، الذي كان مما أشارت إليه نتائجه أن القوالب النمطية الجنسانية متجذرة في الأطفال أكثر منها في الطفلات[٤٨].

٧٦ - ومن خلال برنامج تدريب هيئات التدريس على منع العنف ضد المرأة، قامت وزارة التعليم العام في عام ٢٠٠٩ بتدريب وتوعية ٢٥٨ ٥٥ مدرسا في الـ ٣٢ كيانا اتحاديا في البلد.

(٤٧) جرى وضع مشروع فتح مدارس من أجل الإنصاف بالاشتراك مع منظمة الدول الأمريكية، ويشترك فيه وزارات التعليم في الولايات، ومنظمات المجتمع المدني، ومديرو المدارس، والمدرسون، والمتطوعون. ويقوم هذا المشروع على تجربة البرازيل ''فتح مجالات''. ونفذت المرحلة الأولى من المشروع في عام ٢٠٠٨، وكانت تتألف من تشكيل شبكة لإدارة المدارس من خلال القضاء على العنف، مع التركيز على العنف ضد المرأة، تتألف من مؤسسات ومنظمات ومجتمعات محلية وسلطات اتحادية وجهات فاعلة اجتماعية. وفي المرحلة الثانية (٢٠٠٩) اشتركت ولايات تشيواوا ودورانغو وغيرّيرو وخاليسكو ومكسيكو؛ وفي عام ٢٠١٠ سيمتد المشروع إلى ٥٠٠ مدرسة أخرى. وجرى تنسيق مشروع الإنصاف والاحترام هما السبيل بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني، من أجل توعية وتدريب المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٦ عاما فيما يتعلق بحقوقهم في الصحة البدنية والنفسية.

(٤٨) فيما يلي أهم البيانات: ٨٢،٨ في المائة من الفتيات يساعدن في تجهيز الطعام بالمنزل، في حين بلغت نسبة الفتيان ١١،٨ في المائة فقط؛ ٨٥،٨ في المائة من الفتيات يغسلن ويكوين الثياب، و ١٤،٢ في المائة فقط من الفتيان يفعلون ذلك؛ ٥٠،١ في المائة من الأطفال في التعليم الابتدائي يوافقون على أن ''الرجل هو الذي يحكم ويقرر ما يناسب الأسرة''، في مقابل ٣١،٧ في المائة من الطفلات اللاتي يرين ذلك؛ ويتفق ٧٩،٢ في المائة من الفتيات والفتيان على أن ''الرجل هو الذي يجب أن يتحمل المسؤولية الأكبر عن كسب المال للأسرة''، وعلى أنه يجب على الفتيات أن يتعلمن كيف يرعين إخوتهن ويقمن بالتنظيف؛ ويتفق ٦٠،٣ في المائة من المراهقين و ٥٤،٨ في المائة من المراهقات في التعليم الثانوي على أن ''المرأة هي التي يجب أن تحرص على تفادي الحمل''.

جيم – وسائل الاتصال وحملات التوعية

٧٧ – بدأت وزارة الداخلية، منذ عام ٢٠٠٩، تراقب الصور والرسائل التي تشجع القوالب النمطية القائمة على التحيز الجنسي في حملات الحكومة الاتحادية[٤٩]؛ ومنذ عام ٢٠٠٣ أصبح لدى المعهد الوطني للمرأة مرصد لوسائل الاتصال، وعقد في عام ٢٠٠٨ ثلاثة اجتماعات للحلقة الدراسية المعنية بمسؤولية هذه الوسائل عن القضاء على العنف ضد النساء والطفلات.

٧٨ – وفيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ نُفذت حملات وطنية تحت عناوين: سطر خال من العنف، ويوم يغيّر حياتك، وحقوق الإنسان للمرأة، ورجال مناهضون للعنف (في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩)، والمساواة والاحترام واجبان في جميع الأيام، والتعليم هو الفرق، ونقول ما يجب أن تعرفه المرأة، والحياة دون عنف حق، وغير ذلك.

٧٩ – ووضع المعهد الوطني للمرأة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برنامج ''ما لَك من حقوق الإنسان؟''، الذي تمثل في تقديم فقرات قصيرة عن المساواة بين الجنسين بتسع لغات وغيرها من لغات السكان الأصليين، وقدم المعهد المكسيكي للإذاعة برامج تحض على الإعمال الكامل لجميع حقوق المرأة[٥٠].

٨٠ – ومن خلال الملحق الشهري TODAS الذي يوزع على نطاق البلد، تبلغ حكومة المكسيك بالتقدم الحادث في مجال المساواة بين الجنسين وتعميم المراعاة. وقام المجلس الوطني لمنع التمييز والمعهد الوطني للمرأة ووزارة العمل والضمان الاجتماعي بنشر الكتيب المعنون ''١٠ توصيات لاستخدام اللغة بشكل لا ينطوي على التحيز الجنسي''، ونشر المعهد الوطني للمرأة مجموعة ''أسرتي وأسرتك وأسرنا!''، للعمل انطلاقا من هذا المجال على تطبيق نماذج التعايش القائم على الاحترام والمساواة.

٨١ – وتقوم السلطة القضائية للاتحاد، من جهتها، بتوعية موظفيها وعامة الجمهور بالآثار السلبية للقوالب النمطية الجنسانية على الوصول إلى العدالة، من خلال مسابقات الاختبار،

(٤٩) قامت الوزارة، حتى تموز/يوليه ٢٠١٠، بمراجعة أربع حملات، وتحليل إدراج المنظور الجنساني في الأحكام القانونية والتنظيمية والإدارية في مجال الإذاعة، والتلفزيون، والسينما، ووسائل الإعلام المطبوعة، وغيرها من الأحكام ذات الصلة، ووضعت كتيبين لتقييم ورصد حملات الإعلام والاتصال في السلطة التنفيذية وإدراج المنظور الجنساني في هذه الحملات.

(٥٠) استكمالا لاتفاقية التعاون المبرمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بين المعهد الوطني للمرأة والمعهد المكسيكي للإذاعة، لتنفيذ مشاريع إذاعية موجهة صوب تشجيع عدم التمييز، وتكافؤ الفرص، والإعمال الكامل لجميع حقوق المرأة.

والتحقيقات الصحفية، والفيلم الوثائقي ''الجنسانية والعدالة''، والفقرات الإعلامية القصيرة في البرنامج الإذاعي ''في الميزان ... صوت المحكمة''، والنشرة الشهرية ''الجنسانية والعدالة''، وسلسلة البرامج التلفزيونية ''بين البراهين'' التي تعدها المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد(٥١).

٨٢ - إن الدراسة الاستقصائية الوطنية لدينمية العلاقات في الأسر المعيشية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ والدراسة الاستقصائية لدينمية العلاقات الزوجية للشابات في عام ٢٠٠٦ والدراسة الاستقصائية للعنف لدى طلبة البكالوريا والإعدادية في عام ٢٠٠٦ والدراسة الاستقصائية الوطنية للعنف في علاقات الخطوبة في عام ٢٠٠٧ تتضمن معلومات عن القوالب النمطية لدى الشعب أفادت في تصميم تدابير سياسية حكومية لصالح المرأة.

سادسا - المادة ٦

٨٣ - يتضمن هذا الفرع معلومات عن حالة تنفيذ التوصية العامة رقم ١٩ والتوصيات ١٥ و ٢٥ و ٢٧ الواردة في التعليقات الختامية للجنة، التي تهدف إلى قمع جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال دعارتها.

ألف - إطار تقرير السياسة والإطار المؤسسي

٨٤ - يكرس الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية منع الرق وشتى وسائل الاستغلال. ووفقا لذلك تشمل الخطة الوطنية للتنمية استراتيجية لرعاية الجماعات القليلة المنعة، وكذلك تطبيق الصكوك الدولية لمكافحة أشكال الرق المعاصرة التي تتعدى على حقوق الإنسان. وبالمثل يتضمن البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل والبرنامج الوطني لحقوق الإنسان مسارات عمل لتشجيع الإبلاغ عن هذه الجريمة، وإنشاء آليات للتعرف على الضحايا المحتملين للاتجار ورعايتهم، وإجراء دراسة وطنية عن أشكال هذا الاتجار، وتشجيع حملات الإعلام والتوعية، ومواءمة تشريعات الولايات مع الصكوك الدولية.

٨٥ - ووفقا للالتزامات المنبثقة عن بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، وكذلك الأنظمة الدولية في هذا الشأن، صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ قانون منع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه، وصدرت لائحته

(٥١) يجدر بالذكر أيضا إجراء تحليلات في الأجهزة الثلاثة للسلطة القضائية للاتحاد، وقرب اعتماد اتفاق لإدراج المنظور الجنساني في أجهزة إقامة العدل في المكسيك، ينفذ بالاشتراك مع الرابطة المكسيكية لمقيمي العدل.

في شباط/فبراير ٢٠٠٩ شاملة الاختصاص على الصعيد الاتحادي[٥٢]، حيث إن لكل كيان اتحادي اختصاص الملاحقة القضائية في هذه الجريمة[٥٣].

٨٦ - وانبثاقا من أحكام هذا القانون أنشئت، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، اللجنة المشتركة بين الوزارات لمنع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه، التي تتألف من ١٠ أجهزة وكيانات تابعة للإدارة العامة الاتحادية و ٧ هيئات مدعوة؛ وتشترك في هذه اللجنة أيضا اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وأفراد من الدوائر الأكاديمية[٥٤]. وأنشأت هذه اللجنة اللجنة الفرعية الاستشارية التي قامت بوضع المشروع الأوّلي للبرنامج الوطني لمنع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه، وهو الآن في المرحلة النهائية من المراجعة. ويجري النظر، ضمن أمور أخرى، في إعادة صياغة الجرائم ذات الصلة بالاتجار بالأشخاص في القانون الجنائي، من أجل التعجيل بمواءمة قوانين الولايات مع القانون الاتحادي.

---

(٥٢) تعتبر الجريمة اتحادية في الحالات التالية: (أ) أن تبدأ أو يجري الإعداد لها أو ترتكب في الخارج، وتنتج عنها أو يُدّعى أنها تنتج عنها آثار في الإقليم الوطني؛ (ب) أن تبدأ أو يجري الإعداد لها أو ترتكب في الإقليم الوطني ويُدّعى أنها تنتج عنها آثار في الخارج؛ (ج) أن ترتكب في الإقليم الوطني ويقع أحد الافتراضات الواردة في القانون الأساسي للسلطة القضائية للاتحاد (ويشمل ذلك أنشطة الموظفين الدبلوماسيين، والموظفين الاتحاديين، والمجرمين المكسيكيين أو الأجانب، وارتكاب الجريمة في الطائرات أو السفن أو السفارات الوطنية أو الأجنبية، أو يتعلق الأمر بمواطن بلد وقّعت معه المكسيك اتفاقية تسليم).

(٥٣) جاء في قانون منع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه أن مرتكب هذه الجريمة هو ”كل من يحرّض شخصا أو يطلب إليه أو يعرض عليه أو يسهل له أو يحتجزه أو ينقله أو يسلمه أو يتسلمه، سواء بنفسه أو من خلال الغير، بطريق العنف البدني أو النفسي أو الخداع أو استغلال السلطة، لإخضاعه للاستغلال الجنسي، أو الأشغال أو الخدمات القسرية، أو الاسترقاق، أو الممارسات الشبيهة بالاسترقاق، أو الاستعباد، أو لاستئصال عضو أو نسيج أو مكوناته. وإذا ارتكبت هذه الجريمة ضد أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر أو ضد من لا يستطيع فهم معنى الفعل أو لا يملك القدرة على المقاومة، لا يكون مطلوبا التثبت من الوسائل المتبعة“.

(٥٤) نشر النظام الداخلي للجنة المشتركة بين الوزارات لمنع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه في الجريدة الرسمية للاتحاد في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ لتقنين تنظيمها وعملها. ويشترك فيها بصفة مؤسسين وزارة الداخلية، ووزارة الاتصالات والنقل، ووزارة الخارجية، ووزارة الأمن العام، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، ووزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التعليم العام، ووزارة السياحة، ومكتب المدعي العام للجمهورية، ويشترك بصفة هيئات مدعوة النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة، والمعهد الوطني للمرأة، والمعهد الوطني للهجرة، والمعهد الوطني للعلوم الجنائية، والمجلس الوطني للسكان، واللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين، واللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين. وفي أيار/مايو ٢٠١٠ وافقت اللجنة على ضم ٣ من منظمات المجتمع المدني (الائتلاف الإقليمي لمناهضة الاتجار بالنساء والطفلات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لمدة ثلاثة أعوام، والتحالف من أجل أمن الإنترنت، لمدة عامين، ومؤسسة الطريق إلى البيت، لمدة عام)، وثلاثة خبراء (د. رودولفو كاسيلياس، لمدة عامين، والمحامية ألما ماريس ده توكر، لمدة عامين، ود. إسرائيل أ. كاستيليو، لمدة عام).

٨٧ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٩ نشر القانون الاتحادي لسقوط الحق في الملكية، الذي ينص على مصادرة الممتلكات الآتية من جريمة الاتجار بالأشخاص وغيرها، وعلى أن تكون الموارد المحصلة جزءا من صندوق استئماني يخصص للتعويض عن الضرر ومساعدة الضحايا. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨ وافقت منطقة العاصمة الاتحادية على قانون سقوط الحق في الملكية، وبموجبه نفذ ٣٣ إجراء لسقوط هذا الحق، يتعلق ١٠ إجراءات منها بجريمة الاتجار بالأشخاص[٥٥].

٨٨ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٠ نشر المرسوم الذي بمقتضاه اعتبرت المثلية الجنسية جريمة في القانون الجنائي الاتحادي، يعاقب عليها بالسجن لفترة من ٩ أعوام إلى ١٨ عاما، وبغرامة تتراوح بين ٧٥٠ و ٢ ٢٥٠ يوما من الأجر الأدنى، كل من يحض قاصرا على الإتيان بأي فعل جنسي أو يتفق معه على ذلك، سواء راضيا أو مكرها، ويستند في ذلك إلى قرابته له من أي درجة، أو إلى علاقته به في التعليم أو الدين أو العمل أو الطب أو الثقافة أو الخدمة المترلية، أو أي علاقة أخرى. وينص المرسوم على عزل موظفي الحكومة أو المهنيين من الجنسين الذين يرتكبون هذه الجريمة أثناء أدائهم لوظائفهم أو فصلهم من الخدمة أو وقفهم عن العمل؛ وفقْد الآباء والأوصياء للسلطة الأبوية، والحكم بالسجن والغرامة على كل من لا يبلغ السلطة المختصة أو يحمي مرتكب الجريمة. وسيكون على النيابة العامة طلب التقارير اللازمة لتحديد التعويض للضحية، وتكفل الدولة الرعاية الطبية والنفسية، أو التخصص الذي يحتاج إليه الضحية إذا رفض المحكوم عليه أو عجز عن توفيره. ويلغى احتمال انتفاع المحكوم عليه في هذه الجريمة بالإفراج المشروط.

٨٩ - إن مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص ومكتب نائب المدعي العام للتحقيق في الجريمة المنظمة والوحدة المختصة بمعالجة الجرائم المرتكبة في الخارج هي الهيئات الموجودة في مكتب المدعي العام للجمهورية[٥٦] التي لها صفة وكلاء النيابة العامة المؤهلين للملاحقة القضائية في الجرائم المنصوص عليها في قانون منع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه. وفيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ رُصد ٣٥٩ مليون بيسو (٢٩،٩ مليون دولار) لفرع إقامة العدل، لمكافحة الجرائم الداخلة في الاختصاص الاتحادي والجريمة المنظمة، ويشمل ذلك الملاحقة القضائية في جريمة الاتجار بالأشخاص.

---

(٥٥) التواصل الاجتماعي، حكومة منطقة العاصمة الاتحادية، النشرة ٤٧٦ المؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠. تحديث المعهد الوطني للمرأة في منطقة العاصمة الاتحادية، تموز/يوليه ٢٠١٠.

(٥٦) يتدخل مكتب نائب المدعي العام للتحقيق في الجريمة المنظمة عندما ترتكب الجريمة المنظمة جريمة الاتجار بالأشخاص، وتتولى الوحدة المختصة بمعالجة الجرائم المرتكبة في الخارج الملاحقة القضائية في حالات الاتجار بالأشخاص التي تبدأ في الخارج أو تنجم عنها آثار في الخارج.

وبالمثل تقوم وحدة جرائم الفضاء الحاسوبي في الشرطة الاتحادية، الملحقة بوزارة الأمن العام، باتخاذ تدابير للتعرف على المنظمات أو الأفراد الذين يرتكبون جرائم باستخدام أنظمة ومعدات حاسوبية وتحديد أماكنهم وعرقلة عملهم، أو يقومون بأفعال غير مشروعة ضد القصّر، سواء في الإقليم الوطني أو في الخارج، وتكون لهذه الجرائم والأفعال أثر في المكسيك. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠ أنشأ مجلس النواب من ناحيته اللجنة الخاصة لمكافحة الاتجار بالأشخاص في البلد، ومن مهامها متابعة عمل الموظفين في مكافحة هذه الجريمة.

باء – التطورات المؤسسية

٩٠ – كان مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص قد شرع، حتى حزيران/يونيه ٢٠١٠، في تحقيقات أولية في الجرائم المتصلة بالعنف ضد المرأة، يتعلق ٦٣ منها بحالات وردت في سياق جريمة الاتجار بالأشخاص (انظر المرفق الثالث، الجزءان ألف وباء). وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠ أصدر قاضي الدائرة الثالث، ومقره تابتشولا في تشياباس، أول حكم اتحادي في الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال في العمل، وهو حكم اتسم بالأهمية في ضوء توصيف الجريمة مؤخرا ووقت تنفيذ الإجراءات الجنائية.

٩١ – ويقوم مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص بعمله وفق نموذج وبروتوكول للرعاية المتكاملة لضحايا الاتجار بالأشخاص يوفر خدمات المرافقة والأمن اللازمة لتشجيع الإبلاغ عن الجريمة (انظر المرفق الثالث، القسم باء). ويوفر المأوى المتخصص في توفير الرعاية المتكاملة والحماية لضحايا الاتجار بالأشخاص، الذي أقيم في عام ٢٠٠٨، الحماية وخدمات الرعاية المتكاملة لنزلائه[٥٧]. وحتى عام ٢٠٠٩ كانت الرعاية قد وفرت لـ ٤٤ امرأة من ضحايا الاتجار، حضرت ١٨ منهن تحقيقا أوليا في مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، وأحيلت خمس إلى مكتب نائب المدعي العام للتحقيق في الجريمة المنظمة.

٩٢ – ويتولى المعهد الوطني للهجرة، من خلال لجانه الـ ٣٢ المشتركة بين المؤسسات لمعالجة ضحايا الاتجار بالأشخاص التي أنشئت في كل كيان اتحادي، تقديم المساعدة المتعلقة بالهجرة والرعاية والحماية، وتوجيه الضحايا المحتملين للاتجار بالأشخاص. وأنشأ المعهد هيئة المسؤولين عن حماية الأطفال، ودرّب موظفيها، وجهز طرائق للإبلاغ (خط هاتف، بريد إلكتروني، استبيانات)، ساعدت على التعرف على ٩٨ ضحية محتملة للاتجار بالأشخاص منذ

(٥٧) يضم المأوى أماكن للطهي، ومشاغل، وقاعة رياضة بدنية، وعنابر للنوم، ومرفقا للعلاج الطبي والنفسي، وهو مؤمّن بوسائل تحقق درجة عالية من الأمان، مثل مصابيح الضوء الغامر، وسور شبكي حلزوني خارجي، وذلك لتوفير حماية فعّالة لضحايا الاتجار من المتاجرين بهم.

عام ٢٠٠٥. وجرى التعرف على ٥٩ من هؤلاء الضحايا فيما بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ افتتح المعهد مختبر تحليل الوثائق الزائفة، الذي يعزز مهام المراقبة والتنظيم ذات الصلة بالاتجار بالأشخاص.

٩٣ - ولدى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، منذ عام ٢٠٠٨، برنامج لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تقوم من خلاله بأنشطة للتدريب والتوعية موجهة أيضا إلى جماعات السكان الأصليين، وتُعد ورقات معلومات لتشجيع الإبلاغ عن هذه الجريمة[٥٨]. وقامت اللجنة، كجزء من أنشطتها، بإنشاء ١٠ لجان إقليمية لمكافحة الاتجار من أجل متابعة عمل السلطات في هذا الشأن، وتتجمع هذه اللجان في مرصد وطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٩٤ - وتضطلع محكمة العدل العليا الوطنية وهيئة التنسيق العام لبرنامج إنصاف الجنسين في السلطة القضائية للاتحاد والمجلس الوطني لمنع التمييز بسلسلة من العروض السينمائية المتبوعة بمناقشات، بهدف التوعية والتثقيف في موضوع الاتجار بالأشخاص.

٩٥ - وفي موضوع حماية المهاجرين بدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٨ نفاذ إصلاح القانون العام للسكان الذي لا يجرّم الهجرة غير المشروعة؛ واعتبارا من عام ٢٠٠٣ بدأ المعهد الوطني للهجرة تنفيذ برنامج رفع مستوى محطات الهجرة، وتقوم وزارة الداخلية بتنسيق الاجتماع المشترك بين المؤسسات لمتابعة البرنامج الوطني لحقوق الإنسان، الذي يتبعه برنامج فرعي للمهاجرين، واجتماع الحوار المشترك بين المؤسسات بشأن الأطفال والمراهقين من الجنسين غير المصحوبين والنساء المهاجرات. وصممت وزارة الاتصالات والنقل مشروع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لصالح النساء المهاجرات، لتشجيع الأخذ به من جانب النساء والأسر المتأثرات بظاهرة الهجرة، والمساهمة في تجنب اغترابهن الاجتماعي لأسباب جغرافية وتعليمية واقتصادية وثقافية.

١ - إنشاء قواعد بيانات

٩٦ - يقوم مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، نتيجة لاجتماعات المؤتمر الوطني لإقامة العدل، بإنشاء قاعدة بيانات وطنية عن الاتجار بالأشخاص وما يتصل به من جرائم، يشترك فيها ١٨ كيانا اتحاديا. وتشير النتائج إلى أن المرأة هي الأكثر تعرضا لهذه الجرائم، ولا سيما ما يتصل منها بالاستغلال الجنسي، وهو ما سهل البحث في هذه الجريمة والوقوف على الأماكن الجغرافية ذات الخطر (انظر المرفق الثالث، القسم جيم). وفي أيار/مايو ٢٠١٠ حث مجلس النواب اللجنة المشتركة بين

(٥٨) اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تقرير الأنشطة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩، المجلد ١.

الوزارات لمنع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه على الاشتراك في إنشاء مصرف لمعلومات الاتجار بالأشخاص.

٢ - التوعية والتدريب

٩٧ - تنفيذا للقانون الاتحادي لمنع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه وللبرنامج الوطني لتعزيز حقوق الإنسان، اضطلعت وزارة الأمن العام، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم العام، ووزارة الاتصالات والنقل، ومكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، ووزارة الخارجية، ووزارة السياحة، والمعهد الوطني للهجرة، والمعهد الوطني للمرأة، والنظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة بأنشطة تدريب وتوعية لموظفيها. ويجدر بالذكر المشروع الرائد لاستراتيجية منع الاتجار بالأشخاص والعنف القائم على نوع الجنس ضد النساء من السكان الأصليين، الذي نفذه مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص في فيراكروس.

٣ - الحملات

٩٨ - في نيسان/أبريل ٢٠١٠ أطلقت حملة القلب الأزرق، تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وكانت المكسيك بمثابة قاعدة لإطلاق الحملة في أمريكا اللاتينية، وكانت أول بلد على الصعيد الدولي يعيد إطلاق هذه الحملة داخليا من خلال فريق عامل في اللجنة المشتركة بين الوزارات لمنع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه. وقام أيضا مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، من خلال برنامج التوعية في وسائل الإعلام المطبوعة، بتوزيع مواد عن العنف القائم على نوع الجنس والاتجار بالأشخاص، بالتنسيق مع ١٢ وزارة في الولايات.

٤ - الدراسات

٩٩ - في عام ٢٠٠٨ أجرت كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية دراسة عن طرائق الاتجار بالأشخاص على الصعيد الوطني، وقد استعان بها مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص في تحقيقاته. وفي عام ٢٠٠٩ أجرى هذا المكتب دراستين عن سمات الضحايا والمسؤولين المحتملين عن الجريمة، مستعينا في ذلك بالمعلومات التي قدمتها الكيانات الاتحادية[٥٩].

(٥٩) صنفت هذه الدراسات بأنها سرية، حيث إن المعلومات الواردة بها يمكن أن تفيد في التحقيق في هذه الجرائم.

١٠٠ - وأصدر المجلس الوطني لمنع التمييز المنشور المعنون ''الاشتغال بالجنس في لاميرسيد وتلالبان وسوليفان: تحليل من منطلق الحق في عدم التمييز''، وعلى الصعيد التشريعي صدر منشوران: (١) الاتجار بالأشخاص، وبخاصة في شكله المتمثل في الاستغلال الجنسي للنساء والطفلات، كموضوع للسياسات العامة في المكسيك وبلدان أخرى؛ (٢) الأوجه المختلفة للاتجار بالأشخاص في المكسيك: الأوضاع الراهنة والمحتملة للنساء والأطفال والمراهقين من الجنسين.

١٠١ - وقد ساهم التزام منظمات المجتمع المدني بالعمل على رعاية النساء ضحايا العنف والاتجار في إدراج هذا الموضوع في جدول الأعمال الوطني. وجدير بالذكر في هذا الصدد الأنشطة التي يضطلع بها التحالف المناهض للاتجار بالنساء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمركز المتكامل لرعاية النساء ضحايا سوء المعاملة، اللذان أجريا فضلا عن ذلك تحريات وثّقت أقوال الطفلات والنساء ضحايا الاستغلال الجنسي، وأسلوب عمل المتجرين وصلاتهم ببعض قطاعات المجتمع.

جيم - تدابير لمكافحة استغلال النساء والطفلات في البغاء وإنتاج المواد الإباحية

١٠٢ - يتولى كل كيان اتحادي تصنيف الاستغلال الجنسي الذي يعدّ جريمة متصلة بالاتجار بالأشخاص، ومن هنا تتفاوت العقوبات بشكل ملحوظ (انظر المرفق الثالث). ويجدر بالذكر الجهود التي تضطلع بها في هذا الصدد حكومات كوليما ودورانغو وولاية مكسيكو وبوبيلا وكينتانا رو وسان لويس بوتوسي وسينالوا وفيراكروس (انظر المرفق الثالث عشر).

١٠٣ - ولدى منطقة العاصمة الاتحادية معيار قانوني ومؤسسي وميزانوي يدعم منع ومعالجة الاتجار بالأشخاص وما يتصل به من جرائم. وفي عام ٢٠٠٩ أنشأت المنطقة اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمنع واجتثاث الاتجار بالأشخاص والاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، والوكالة المتخصصة لجرائم الاتجار بالأشخاص. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠ أنشأت منطقة العاصمة الاتحادية الفريق المتعدد التخصصات المعني بالاتجار بالأشخاص، الذي يعكف على تصميم نموذج رعاية ضحايا الاتجار بالأشخاص في منطقة العاصمة الاتحادية. وخصصت المنطقة أيضا خط هاتف وموقعا تفصيليا على الإنترنت لمعالجة ونشر معلومات في هذا الصدد، ودربت ١ ٤٦٩ عنصرا في مواقع الوزارات والخبرة والشرطة.

١٠٤ - وقامت منطقة العاصمة الاتحادية، بالتعاون مع مختلف منظمات المجتمع المدني، بالتوعية ونشر المعلومات لمنع الاتجار بالأشخاص. ومن خلال صندوق دعم ضحايا الجريمة تزود المنطقة النساء ضحايا العنف الجنسي بالموارد المالية، وشرعت منذ عام ٢٠٠٤،

بالتنسيق أيضا مع مختلف المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، في توفير الموارد لمأوى المشتغلات السابقات بالجنس من المسنات المتشردات ''Casa Xochiquetzal''.

١٠٥ - وتتخذ منطقة العاصمة الاتحادية بشكل دائم إجراءات في فنادق المدينة للكشف عن ضحايا الجرائم الجنسية. وحتى تموز/يوليه ٢٠١٠ كانت محكمة العدل العليا في الولاية قد أصدرت حكمين بالإدانة في جريمة الاتجار بالأشخاص. وتعكف منطقة العاصمة الاتحادية الآن على إنشاء مأوى مؤمّن بدرجة عالية لرعاية النساء والطفلات ضحايا الاتجار والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، وتنظر في احتمال إصدار إعلان للإنذار بالعنف القائم على نوع الجنس في مركزين للشرطة.

١٠٦ - وعلى الصعيد الاتحادي يضم النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة خطة عمل وطنية تدعم تدابير منع ومعالجة واجتثاث الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية. وتنفذ هذه الخطة من خلال مكتب التنسيق الوطني لمنع ومعالجة واجتثاث الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، ومن خلال خطط عمل نظم التنمية المتكاملة للأسرة في الولايات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ كانت الرعاية قد وُفرت لـ ٦٥٤ ٥١٧ من الأطفال من الجنسين من ضحايا الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، من خلال برنامج حماية الطفل ونمائه المتكامل.

سابعا - المادة ٧

١٠٧ - في استجابة للتوصية العامة رقم ٢٣ والتوصية ٢٩ الواردة في التعليقات الختامية للجنة والمادة ٤ من الاتفاقية، يجري الإبلاغ عن مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية. وفيما يتعلق بمقياس تمكين المرأة، تحتل المكسيك المرتبة ٣٩[٦٠] بين ١٠٩ بلدان وفي المنطقة، والمرتبة ١٤[٦١] من ٣٦ فيما يتعلق بالنسبة المئوية للنساء في الجهاز التشريعي الرئيسي. وفي الوظائف التي تشغل بالانتخاب زادت مشاركتهن[٦٢] بشكل طفيف، وكذلك في منصب وكيل الوزارة؛ وظلت نسبتهن ثابتة في منصب الوزير[٦٣] (١٥،٨ في المائة) ومنصب الحاكم (٦،٣ في المائة) (انظر المرفق الرابع).

(٦٠) المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٩.

(٦١) المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(٦٢) من النصف الثاني لعام ٢٠٠٨ حتى الشهور الأولى من عام ٢٠١٠، انظر الوظائف المحددة في جدول المرفق الرابع، الفرع ألف.

(٦٣) حاليا وزارة الخارجية، ووزارة الطاقة، ووزارة السياحة، وكانت في عام ٢٠٠٨ وزارة الخارجية، ووزارة الطاقة، ووزارة التعليم العام.

١٠٨ - ولا تزال المرأة تهيمن على الوظائف المتوسطة والتنفيذية؛ ويعدّ التعادل تحديا. وفي منصب الوزير تشكل النساء ٣٣،٦ في المائة[٦٤]؛ وفي السلطة التشريعية يشكلن ٢١،٤ في المائة في مجلس الشيوخ و ٢٧،٢ في المائة في مجلس النواب. وعلى صعيد الولايات تمثل النساء ٢٢،١ في المائة في المجالس البلدية المحلية، و ٣٢،٦ في المائة في وظيفة مستشار بلدية، و ١٧،٦ في المائة في وظيفة أمين صندوق، أما في وظيفة رئيس البلدية فإن نسبتهن لا تتجاوز ٦ في المائة. وفيما يتعلق بانتخابات تموز/يوليه ٢٠١٠ في ١٥ كيانا اتحاديا، فإن ١٩،٤ في المائة من الـ ٣٦ مرشحا كانوا من النساء[٦٥]. وشكلت النساء أيضا ٥١،٧٤ في المائة في قائمة الناخبين، وزادت مشاركتهن في وظيفة رئيس دائرة انتخابية في عام ٢٠٠٩ (انظر المرفق الرابع).

١٠٩ - وفي السلطة القضائية لا تضم محكمة العدل العليا الوطنية سوى امرأتين ضمن الـ ١١ قاضيا؛ وفي أيار/مايو ٢٠١٠ لم تكن هناك أي امرأة في منصب مستشار في مجلس القضاء الاتحادي الذي يضم ٨٨ قاضية، و ٢٧٢ قاضيا، و١٢٦ مأمورة قضائية، و ٥٧٧ مأمورا قضائيا. ولأول مرة (٢٠٠٧) ترأست امرأة[٦٦] المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد؛ وترأس المرأة اثنتين من الدوائر الإقليمية الخمس لهذه المحكمة، وتشكل النساء في المجموع ٣١،٨ في المائة في المحاكم الانتخابية (انظر المرفق الرابع).

ألف - إطار تقرير السياسة والإطار المؤسسي

١١٠ - ينص القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل على المشاركة والتمثيل السياسي المتوازن دون تمييز للجنسين في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ ولذلك يشجع البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل على تمكين المرأة واشتراكها وتمثيلها في مجالات اتخاذ القرار في الدولة.

١١١ - وفي عام ٢٠٠٨ تمت الموافقة على ما يلي: إصلاح القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية[٦٧]، الذي كان مما أدى إليه زيادة حصة الجنسين في ترابط ٤٠/٦٠

(٦٤) انظر 'ثامنا' للاطلاع على معلومات محددة عن السلك الأجنبي.

(٦٥) جرى التنافس في ١٢ كيانا على منصب الحاكم والوظائف البلدية على أساس مبدأي الأغلبية النسبية والتمثيل النسبي، وكذلك على المجالس البلدية؛ وجرى التنافس في ثلاثة كيانات على الوظائف البلدية على أساس المبدأين وعلى المجالس البلدية.

(٦٦) جدير بالذكر الحث على إدراج المنظور الجنساني في الأعمال القضائية والتوعية بالمسؤولية في ممارسة الحقوق السياسية والانتخابية للمرأة.

(٦٧) يُلزم الأحزاب السياسية بإدراج تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالوظائف التي تشغل بالانتخاب، وكذلك ضمان وتوفير التعادل بين الجنسين في هيئات إدارتها.

بالنسبة إلى الترشح[٦٨]؛ وتنظيم مراقبة موارد الأحزاب السياسية الوطنية للتأكد من تنفيذ نسبة الـ ٢ في المائة من التمويل الحكومي للأحزاب، وضمان تدريب وتطوير القيادة السياسية للمرأة[٦٩]؛ والاتفاق العام للمعهد الاتحادي للانتخابات بشأن معايير الترشح في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وإصلاح دستور ولاية أواكساكا[٧٠] (انظر المرفق الرابع).

١١٢ - وجرى أيضا فيما بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٠ إصلاح المعايير الانتخابية في ٢٩ كيانا اتحاديا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠ كان الترابط بين حصة الجنسين كما يلي: التعادل (٥٠/٥٠) في ثمانية كيانات: ٥ على أساس مبدأي الأغلبية النسبية[٧١] والتمثيل النسبي[٧٢]، و ٣ على أساس التمثيل النسبي فقط؛ و ٤٠/٦٠ في ثمانية كيانات على أساس المبدأين، وواحد على أساس التمثيل النسبي؛ و ٣٠/٧٠ على أساس المبدأين في تسعة كيانات، وواحد على أساس التمثيل النسبي، وواحد على أساس الأغلبية النسبية؛ و ٧٥/٢٥ في كيان

(٦٨) باستثناء ترشيحات الأغلبية النسبية الناجمة عن عملية الاختيار وفقا للنظام الأساسي للحزب. وفي العملية الانتخابية الاتحادية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ استوفت الحصة الأحزابُ الثمانية والائتلافان التي كانت تتنافس. وزاد تطبيق الحصة من مشاركة المرشحات للنيابة من ٣٤،٤٤ في المائة للمرشحات الأصليات و ٤٤،٧٤ في المائة للمرشحات الاحتياطيات في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٨،٧١ في المائة و ٤٥،٣٧ في المائة على التوالي في العملية الانتخابية الاتحادية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. واشترك مزيد من النساء في الترشح للأغلبية النسبية كمرشحات احتياطيات، فزادت نسبتهن من ٤٥،٧ في المائة إلى ٥٥،١ في المائة، وكذلك في طلب الترشح كمرشحات أصليات، فزاد عددهن من ٨٤٠ في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٦٤ ١ في عام ٢٠٠٩. وشكلت النساء ٤٣ في المائة من المرشحين الـ ٠١٢ ٣ الذين جاء ترشحهم بشكل مختلف عن عمليات الانتخابات الداخلية في الأحزاب.

(٦٩) مشترط في القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية. وفي عام ٢٠٠٨ عوقب حزب الثورة الديمقراطية لعدم التزامه. المصدر: موقع المعهد الاتحادي للانتخابات على الإنترنت http://genero.ife.org.mx/docs/gen_part_Tabla_Gastos2x100.doc, junio 2010.

(٧٠) تعديل المادة ٢٥ لضمان حق المرأة في التصويت والترشح، وهو ناجم عن النضال الذي اشتركت فيه أصوات ومؤسسات للإقرار بالحقوق السياسية للنساء من السكان الأصليين، وذلك انطلاقا من عدة حالات كحالة إيوفروسينا كروس مندوسا، وهي مهنية سابوتيكية من سانتا ماريا كيوغيلاني في أواكساكا اشتركت في الانتخابات، وانتُخبت رئيسة للبلدية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ ومُنعت من تولي وظيفتها بحجة التقاليد والعادات.

(٧١) تشير الأغلبية النسبية إلى المبدأ الذي بمقتضاه ينتخب المواطنون المشرعين الاتحاديين أو المحليين بالاقتراع السري المباشر. ويكون الفوز للصيغ الحاصلة على أصوات أكثر بصرف النظر عن النسبة المئوية المتحققة.

(٧٢) التمثيل النسبي حدده الدستور لانتخاب ٢٠٠ نائب اتحادي من خلال نظام يتضمن خمسة قوائم إقليمية تتوزع عليها الجمهورية و ٣٢ عضو مجلس شيوخ بقائمة واحدة. ويتعلق الأمر بتخصيص وظائف تُشغل بالانتخاب استنادا إلى الأصوات التي يحصل عليها الحزب السياسي في منطقة جغرافية. والهدف هو التأكد من تمثيل كل مجموعة أو حزب في المجلس أو اللجنة المنتخبة وفقا لعدد الأصوات المحصول عليها.

واحد على أساس المبدأين. واعتمد ثلاثة كيانات فقط على نظام غير موات حتى الآن (انظر المرفق الرابع).

١١٣ - وفي عام ٢٠٠٩ حث المجلس الوطني لمنع التمييز الأحزاب على تطبيق حصة الجنسين وجرى، استنادا إلى الاتفاق المبرم في عام ٢٠٠٧ مع وزارة الخدمة المدنية، إعلان[٧٣] سياسة تكفل شروط المساواة في مسابقات دائرة الاحتراف المهني. وفي عام ٢٠٠٩ أبرم المعهد الوطني للمرأة اتفاقات مع المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد والمعهد الاتحادي للانتخابات في مسألة المساواة. وقد أصدر المعهد إعلانا سياسيا لعدم التمييز، وأدرج مبدأ المساواة وعدم التمييز في النظام الأساسي لدائرة المهن الانتخابية والنظام الأساسي للموظفين، واستكمل البوابات الإلكترونية المعنونة المشاركة السياسية للمرأة[٧٤]، والجنسانية والديمقراطية من أجل المساواة في العملية الانتخابية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩[٧٥]، ومجال المواطن[٧٦]. أما المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد، وهي أعلى جهاز قضائي في مجال العدالة الانتخابية، فقد أصدرت ١٨ حكما[٧٧] مرفقا بها معايير تتعلق بالحقوق السياسية للمرأة والمساواة بين الجنسين، وأنشأت على الإنترنت موقعا تفصيليا عن العدالة الانتخابية في إطار المساواة بين الجنسين[٧٨].

١١٤ - ومنذ عام ٢٠٠٨ أصبحت وزارة الدفاع الوطني تعيّن في الوظائف دون تمييز بين الجنسين، عملا بالقوانين واللوائح العسكرية[٧٩]، وأدخلت مشروع تنسيق السياسات من منظور جنساني[٨٠]، الذي يحث على تكافؤ الفرص في الدخل والمسار الوظيفي، وهو ما يجد دعما أيضا في اقتراحات إصلاح القانون الأساسي للجيش والقوات الجوية للمكسيك وقانون الترقيات في القوات المسلحة (انظر المرفق الرابع و 'عاشرا').

---

(٧٣) موجه إلى الهيئات والأجهزة اللامركزية في الإدارة العامة الاتحادية.

(٧٤) عنوان الموقع هو http://www.ife.org.mx/portal/site/ifev2/Participacion_politica_de_mujeres/.

(٧٥) عنوان الموقع هو http://genero.ife.org.mx/ife_equidad.html.

(٧٦) عنوان الموقع هو http://www.ife.org.mx/portal/site/ifev2/Espacio_Ciudadano.

(٧٧) يجدر بالذكر أن أحد الأحكام حظي باعتراف دولي.

(٧٨) عنوان الموقع هو http://genero.te.gob.mx.

(٧٩) وضعت الوزارة أيضا مشاريع لتعديل خمسة قوانين وخمس لوائح عسكرية من منظور جنساني، وقدمت المشروع الذي بمقتضاه يعدل القانون الأساسي للجيش والقوات الجوية للمكسيك.

(٨٠) هذا المشروع قيد المراجعة؛ ووضعت الوزارة أيضا مشاريع تعديل خمس لوائح عسكرية من منظور جنساني.

١ - منهاج العمل الاستراتيجي للإنصاف السياسي

١١٥ - إن منهاج العمل الاستراتيجي للإنصاف السياسي[٨١]، الذي بدأ تطبيقه في عام ٢٠٠٨، يشجع الثقافة الديمقراطية، وتمكين المرأة، ومشاركتها وتمثيلها في مواقع اتخاذ القرار؛ ويضم المنهاج مرصدا مشتركا بين المؤسسات مدنيا لتعزيز الحقوق السياسية للمرأة والدفاع عنها يتألف من مجلسين[٨٢]؛ وبرنامج التدريب لدعم القيادات النسائية؛ والبوابة الإلكترونية ''التقدم السياسي للمرأة ... محل نظر''[٨٣]؛ وشبكة لتعزيز الحقوق السياسية للمرأة والدفاع عنها. وفي غضون العملية الانتخابية لعام ٢٠٠٩ وقّع المعهد الوطني للمرأة ''الاتفاق مع نساء المكسيك'' هو وأربعة من الأحزاب السياسية الثمانية[٨٤] (انظر المرفق الرابع، القسم دال). وعلى صعيد الولايات تنظر دورانغو أيضا في وضع منهاج للعمل؛ وأنشأت تشيواوا ونويفو ليون مرصدا مدنيا في غضون العملية الانتخابية لعام ٢٠٠٩، وفي هذا العام وقّعت كينتانا رو ''الاتفاق السياسي مع المرأة '' هي وجميع الأحزاب السياسية المسجلة في الولاية في نطاق عمليات الاقتراع التي جرت في تموز/يوليه ٢٠١٠.

٢ - تعزيز المشاركة وشغل الوظائف

١١٦ - فيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ عقد المعهد الاتحادي للانتخابات ٢ ٨٠٩ دورات في موضوع السياسة الانتخابية اشتركت فيها النساء بنسبة ٥٧،٥٤ في المائة (انظر المرفق الرابع، القسم هاء)؛ وبدأ المعهد منذ عام ٢٠٠٧ إطلاق حملات وبرامج إذاعية وتلفزيونية وإجراء مسابقات وطنية. وبالإضافة إلى ذلك فإن نموذج التعليم من أجل المشاركة المنصفة[٨٥] يعمم النهج الجنساني، ويستفيد من خبرة برنامج التعليم من أجل المشاركة الديمقراطية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الذي اشتركت فيه النساء بنسبة ٧٩،٦٥ في المائة في ٣٠٠ حلقة عمل، ووصل مداه إلى أكثر من ٦،٥ ملايين شخص في ٢٨٦ ١ بلدية من

---

(٨١) حث عليه المعهد الوطني للمرأة.

(٨٢) المجلس المدني لتعزيز الحقوق السياسية والدفاع عنها والمجلس المشترك بين المؤسسات.

(٨٣) يتضمن الموقع http:/enlamira.INMUJERES.gob.mx مؤشرا بالألوان للإنصاف في الأحزاب السياسية يتناول: الثقافة المؤسسية والعملية الانتخابية والإدارة التشريعية؛ وفي النظام الأساسي للأحزاب يتضح من المؤشر أن الحزب الثوري المؤسسي وحزب العمل الوطني وحزب الثورة الديمقراطية وحزب التقارب وحزب المكسيك الأخضر الإيكولوجي لديها التزام صريح بتعزيز إنصاف الجنسين.

(٨٤) وقّعه الرؤساء الوطنيون لحزب العمل الوطني وحزب الثورة الديمقراطية وحزب التقارب وحزب المكسيك الأخضر الإيكولوجي. ولم يوقّعه الحزب الثوري المؤسسي وحزب الائتلاف الجديد وحزب العمل والحزب الاجتماعي الديمقراطي.

(٨٥) سينفذ للمرة الأولى في النصف الثاني من عام ٢٠١٠.

خلال ٣٠٠ مشروع[٨٦]؛ ومنهاج عمل البرنامج هو نموذج التعليم من أجل المشاركة الديمقراطية الذي طبق، منذ عام ٢٠٠٨، انطلاقا من برنامج دعم منظمات المجتمع المدني[٨٧] التابع للمعهد الاتحادي للانتخابات (انظر المرفق الرابع، القسم واو).

١١٧ - وفي الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠ رصد صندوق البرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز ضد المرأة، التابع للمعهد الوطني للمرأة، ٩،٢ ملايين بيسو (٠٠٠ ٧٥٧ دولار) لـ ٤١ مشروعا لمنظمات المجتمع المدني بشأن تمكين وقيادة المرأة في ١٦ كيانا. ويجدر أيضا بالذكر في الولايات سبل أخرى، مثل برنامج تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في غيرّيرو، وبرنامج مروّجات حقوق الإنسان للمرأة في منطقة العاصمة الاتحادية (انظر من 'أولا' إلى 'ثالثا'، والمرفق الرابع، القسم واو).

١١٨ - وفيما يتعلق بالوصول إلى الوظائف القيادية، بدأ تطبيق المعيار المكسيكي للمساواة في العمل بين المرأة والرجل[٨٨]؛ واستمر نموذج إنصاف الجنسين: ٢٠٠٣ يعزز المساواة في سياسات التعيين والترقية؛ وتنص برامج تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل التابعة لوزارة الدفاع الوطني (٢٠٠٨-٢٠١٢) ووزارة البحرية المكسيكية (٢٠٠٩-٢٠١٢) ووزارة الداخلية (٢٠٠٩-٢٠١٢) على عدم التمييز في عمليات الترقية والتعيين. وتحقيقا للهدف ستة من برنامج الثقافة المؤسسية في الإدارة العامة الاتحادية ''الترقية الرأسية والأفقية''، أدرجت المؤسسات تدبيرا واحدا على الأقل في خططها (انظر المرفق الثاني عشر و 'ثانيا' و 'ثالثا' و 'حادي عشر'). ومن ناحية أخرى بدأ تنفيذ برنامج تعيين موظفات في الجيش والقوات الجوية للمكسيك، وهو البرنامج الذي سجل، في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠، انضمام ٣ ٩٤١ امرأة، وهو رقم يزيد بأكثر من ٧٠ في المائة على الرقم المسجل قبل ستة أعوام (انظر المرفق الحادي عشر).

---

(٨٦) لتعزيز المشاركة الانتخابية (حملات تثقيفية مركزة) تنفذ هذه المشاريع في الدوائر الانتخابية بوسائل نشر مختلفة. وهناك جزء ثالث من المواد المخصصة للمستفيدات من البرامج الاجتماعية؛ ويوجه ٢٧ مشروعا إلى جماعات تتألف في معظمها من السكان الأصليين.

(٨٧) يدعم البرنامج ماليا مشاريع منظمات المجتمع المدني لإعداد المواطِنة وتشجيع المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة. وهناك مسابقتان وطنيتان: حملات مدنية لتشجيع التصويت في إطار فرص متكافئة بين المرأة والرجل (٢٠٠٩)، ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعديل نماذج التربية الوطنية من أجل المشاركة (٢٠١٠).

(٨٨) حثت عليه وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

١١٩ - وترد في المرفقين الثاني عشر والثالث عشر تدابير أخرى[٨٩] موجهة إلى السكان بوجه عام، وإلى موظفي الإدارة العامة الاتحادية والهيئات على الصعيد المحلي، ومستشارات البلدية، والقاضيات، وأعضاء الأحزاب السياسية، إلخ؛ واتخذ بعض التدابير في إطار برنامج دعم الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية، الذي أصبح الآن برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني[٩٠].

باء - المشاركة في منظمات المجتمع المدني

١٢٠ - يلاحظ الآن وجود كبير للذكور في شتى الاتحادات[٩١]. ويوجد الفرق البسيط في المؤسسات الخيرية، والفرق الواسع في النقابات. وتشير الدراسة الاستقصائية الوطنية للثقافة السياسية وممارسات المواطنين لعام ٢٠٠٨ إلى أن ٣٤،٤ في المائة من النساء البالغات من العمر ١٨ عاما فأكثر اشتركن في بعض المنظمات[٩٢]. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩ كان السجل الاتحادي لمنظمات المجتمع المدني يضم ١٢٤ ١٠ منظمة مسجلة[٩٣]، وبلغ مجموع الممثلين القانونيين المسجلين ٠٥٩ ١٦ ممثلا، منهم ٥٨٧ ٦ امرأة و ٧٤٢ ٩ رجلا. وانبثاقا من تطبيق قانون تعزيز أنشطة منظمات المجتمع المدني، أنشئ المجلس التقني الاستشاري الذي كان، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، يضم ١٧ مستشارا أصليا، منهم ١٠ نساء و ٧ رجال. ولدى منطقة العاصمة الاتحادية أيضا سجل لمنظمات المجتمع المدني يحتوي على دليل تستفيد منه المرأة.

١٢١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠ كان يوجد في المعهد الاتحادي للانتخابات سجل يضم ٩٨ تجمعا سياسيا تدير النساء ١٨،٣٦ في المائة منها، وتشغل المرأة في ١٢،٢٤ في المائة منها منصب الأمين العام؛ وتشغل المرأة هذا المنصب في ٥،٣ في المائة من مجموع الاتحادات

---

(٨٩) حلقات دراسية دبلوماسية، ودورات، وحلقات عمل، ومنتديات، ودراسات، واستقصاءات، وغير ذلك.

(٩٠) كان من قبل صندوق تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني التابع للمعهد الوطني للمرأة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. انظر 'ثانيا' و 'ثالثا'.

(٩١) فيما يتعلق بالجمعيات الدينية؛ ومنظمات الأحياء والمستوطنات ومساكن الملكية المشتركة؛ والنقابات؛ والأحزاب والتجمعات السياسية؛ والمؤسسات الخيرية.

(٩٢) المقصود: النقابة؛ والحزب السياسي؛ والتجمع المهني؛ والتعاونية؛ والتجمع السياسي؛ والمؤسسة الخيرية؛ والجمعية الدينية؛ ومنظمة المواطنين؛ وجمعية المساعدة الاجتماعية؛ والأحياء والمستوطنات ومساكن الملكية المشتركة؛ ومنظمات أصحاب المعاشات والمتقاعدين؛ ومنظمات الفن والثقافة؛ والجمعية الزراعية؛ واتحاد أولياء أمور التلاميذ؛ وجمعية أعضاء صناديق الادخار الشعبي أو الجمعيات التعاونية.

(٩٣) تضم منظمات قانونية ترد في السجل باعتبارها الاتحادات المدنية والجمعيات الخيرية الخاصة، بالإضافة إلى المؤسسات الخيرية ومؤسسات المساعدة الخاصة.

المسجلة في وزارة العمل والضمان الاجتماعي[٩٤]. انظر أيضا 'ثالثا' في موضوع الاتصال بمنظمات المجتمع المدني.

ثامنا – المادة ٨

١٢٢ – في استجابة للتوصية ٢٩ الواردة في التعليقات الختامية للجنة وللمادة ٧ فيما يتعلق بالمشاركة في السلك الدبلوماسي وعلى الصعيد الدولي، يحث البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل على مشاركة المكسيكيات في وظائف اتخاذ القرار في هياكل الهيئات الدولية، وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل، وكذلك الأخذ بالنهج الجنساني في الآليات والهيئات والمحافل الدولية والإقليمية.

١٢٣ – ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ تتولى وزارة الخارجية امرأة تدعم التدابير الواردة في مشروع برنامج المساواة بين المرأة والرجل في هذه الوزارة، ومن أجل ذلك يجري النظر في نتائج تحليل أجري للوضع الجنساني للموظفين في الإقليم الوطني ولوضع السلك الدبلوماسي المكسيكي.

١٢٤ – ويحدد قانون السلك الدبلوماسي المكسيكي المرتبات والترقيات في الفرع الدبلوماسي والقنصلي والفرع الفني والإداري. وترتكز هذه العمليات على تكافؤ الفرص للموظفين[٩٥]، ويتم الالتحاق بمسابقة عامة[٩٦]، وتتولى مؤسسات تعليمية التقييم الأوّلي دون الإفصاح عن الهوية. وتتم الترقيات بمسابقة مفتوحة وتقييم للأداء. وفي الأعوام الخمسة الأخيرة شكلت النساء حوالي ٤٠ في المائة من الملتحقين بالسلك الدبلوماسي المكسيكي. وتمثل زيادة عدد المشتركات في عملية الالتحاق بالسلك الدبلوماسي المكسيكي تحديا من حيث تحقيق التعادل.

١٢٥ – وتشكل النساء ٤٠ في المائة من أعضاء السلك الدبلوماسي المكسيكي المعتمدين في الخارج[٩٧]، وعددهم ٩٠١؛ وتوجد النسبة المئوية الكبرى للنساء في المستويين المتوسط والأدنى، والصغرى في الوظائف العليا. وفي عام ٢٠١٠ كانت المرأة تدير ٢١ من الممثليات

(٩٤) هناك ٧٠ نقابة مسجل بها ١ ٣١٢ عضوا وتديرها أمينة عامة. المصدر: وزارة العمل والضمان الاجتماعي، آب/أغسطس ٢٠١٠.

(٩٥) في الفرع الدبلوماسي والقنصلي والفرع الفني والإداري.

(٩٦) تتألف مسابقة الالتحاق من ثلاث مراحل، يتمثل آخرها في دورة في معهد ماتياس روميرو وممارسات في وزارة الخارجية.

(٩٧) المقصود الفرع الدبلوماسي والقنصلي والفرع الفني والإداري.

الـ ١٤٥ للمكسيك في الخارج[٩٨]، ويدير الرجال ١٠٨ ممثليات، وكانت ١٦ ممثلية شاغرة[٩٩].

١٢٦ - وفي المكسيك يعمل ٢٦٦ عضوا في السلك الدبلوماسي المكسيكي، وتشكل النساء ٣٩،١ في المائة منهم. وهناك تفاوت في العدد المطلق للموظفين الدبلوماسيين: فهناك امرأة لكل رجلين، ومع ذلك فإن هناك سفيرة بين كل عشر دبلوماسيات، وينطبق هذا بنفس النسبة على الرجال. وفي الفرع الفني والإداري، ما زالت الأغلبية للنساء في المستويات العليا[١٠٠]، وإن كانت نسبتهن، فيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، قد تراجعت من ٦٢ في المائة إلى ٥٩ في المائة. وفي الفرع الدبلوماسي والقنصلي ارتفع وجود المرأة من ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٠ (انظر المرفق الخامس).

١٢٧ - ومن الـ ٣٩٦ مكسيكيا العاملين في المنظمات الدولية[١٠١] يصل عدد النساء إلى ٢٢٩ وتشغل المرأة أعلى مرتبة وظيفية، وفي الوظائف القيادية العليا[١٠٢] هناك ٨ نساء و ٩ رجال؛ وفي الوظائف الفنية ووظائف الخدمات العامة واللغات تحتل النساء ٢٢٠ وظيفة والرجال ١٥٨. ومن الوظائف التي تشغلها المكسيكيات: الأمانة الفنية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة النسائية للبلدان الأمريكية، التابعة لمنظمة

(٩٨) تنقسم الممثليات إلى سفارات وبعثات دائمة وقنصليات.

(٩٩) المسؤولون عن الممثليات ليسوا كلهم أعضاء محترفين في السلك الدبلوماسي. ومن مجموع الممثليات التي يتولاها مسؤولون عنها، يقع ٧٢ في المائة منها تحت إدارة أعضاء محترفين في السلك الدبلوماسي.

(١٠٠) منسقات إداريات.

(١٠١) هي التالية: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومركز التجارة الدولية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الدول الأمريكية، والأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأغذية العالمي، والأمانة العامة للأمم المتحدة، والصندوق العالمي، والأمم المتحدة - الموئل، والمحفل الاقتصادي العالمي.

(١٠٢) تشير إلى وظائف الإدارة العليا والإدارة.

الدول الأمريكية، ونائب المدير العام للعلوم الاجتماعية والإنسانية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

تاسعا – المادة ٩

١٢٨ – لم تطرأ أي تغييرات في الفترة موضوع التقرير.

عاشرا – المادة ١٠

١٢٩ – تختلف السمات التعليمية للسكان في المكسيك حسب الجنس والعمر ومحل الإقامة. وفي معظم الحالات تكون النساء، وبخاصة المقيمات منهن في المناطق الريفية، في ظروف أقل مواتاة. وفي عام ٢٠٠٩ فاقت نسبة الأميات من السكان البالغات من العمر ١٥ عاما فأكثر نسبة الذكور. وإذا كانت ثماني نساء من كل ١٠٠ يجهلن القراءة والكتابة، فإن هذه النسبة لدى الرجال هي خمسة إلى كل ١٠٠. وفي تشياباس أعلى نسبة مئوية من الأميات، إذ تبلغ ٢١،٨ في المائة، وأكبر فارق في النسبة المئوية حسب الجنس، إذ تبلغ نسبة الأميين ١٢،٦ في المائة[١٠٣] (انظر المرفق السادس – ألف).

١٣٠ – وفي الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٠ وصلت النسبة المئوية للاستيعاب في التعليم الثانوي ٨٩،٣ في المائة للذكور و ٨٤،٧ في المائة للإناث؛ وكانت النسبة في التعليم المهني الفني ١٠،٦ في المائة و ٨،٥ في المائة على التوالي. ويفوق عدد الذكور عدد الإناث في الالتحاق بالتعليم المتوسط العالي فور إتمام التعليم الثانوي.

١٣١ – وفي الالتحاق بالمدرسة في المستوى المتوسط العالي والمستوى العالي تلاحظ زيادات كبيرة في مشاركة الإناث، مما يحدّ من التفاوت بين الجنسين في هذين المستويين؛ بل إن مشاركة الإناث فاقت مشاركة الذكور، وإن كانت لا تزال هناك مشاكل كبيرة في التفرقة حسب المهنة. وفي عام ٢٠١٠ كان نصف عدد الدارسين في التعليم العالي من الإناث (انظر المرفق السادس). وفيما يتعلق بالنظام الوطني للباحثين وصلت نسبة النساء، في عام ٢٠٠٩، إلى ٣٣ في المائة من مجموع المرشحين في المستويات الثلاثة (انظر المرفق الحادي عشر). ومع ذلك فإن هذه الزيادة في مشاركة المرأة في المجال التعليمي لا تنعكس في معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة التي وصلت، في عام ٢٠١٠، إلى ٤٢ في المائة (انظر 'حادي عشر').

١٣٢ – ومن ناحية أخرى يدل مؤشر القدرة على إتمام الدراسة على أن الإناث، متى وصلن إلى مرحلة تعليمية، يعملن على إتمامها في الفترة المحددة لذلك بنسبة أكبر من الذكور. ومع

(١٠٣) المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، البيان المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٠.

ذلك فإنه مع التقدم في المراحل الدراسية تقل النسبة المئوية للقدرة على الإتمام إلى حد كبير، ويزداد الفرق بين الجنسين[١٠٤].

١٣٣ - وفي عام ٢٠٠٩ سجّل معدل للتسرب من الدراسة في التعليم الابتدائي بنسبة ١،٢ في المائة للذكور و ٠،٨ في المائة للإناث. وفي مجتمعات السكان الأصليين يصل معدل التسرب في التعليم الابتدائي إلى ٢،٣ في المائة من الجنسين كليهما. وفي المرحلة الثانوية تزداد النسبة: ٧،٦ في المائة من الذكور، و ٥،٢ في المائة من الإناث (انظر المرفق السادس، القسم جيم).

ألف - السياسة التعليمية والميزانيات المخصصة للتعليم

١٣٤ - يضع البرنامج القطاعي للتعليم للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ والبرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل، اتساقا مع الخطة الوطنية للتنمية، ضمن أهدافهما واستراتيجياتهما الحد من انعدام المساواة بين الجنسين في الفرص التعليمية. وتحقيقا لذلك حصلت وزارة التعليم العام، فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، على ميزانية مخصصة بلغت ٧٦٨،٣ مليون بيسو[١٠٥] (٦٤،١ مليون دولار)، وتضاف إليها الموارد المخصصة للأنشطة العلمية والتكنولوجية وأنشطة الابتكار التابعة للمجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا (انظر المرفق السادس، القسم دال).

باء - محو الأمية

١٣٥ - عدد المقيدات في المعهد الوطني لتعليم الكبار يفوق عدد المقيدين، ويسجلن أيضا نسبة مئوية عالية عند الانتهاء من محو أميتهن (المرحلتان الابتدائية والثانوية). وفي عام ٢٠٠٨ محا المعهد الوطني لتعليم الكبار أمية ١٠٦ ٠٠٠ من الكبار (نسبة النساء ٧٤ في المائة). وأتم المرحلة الابتدائية ١٨٧ ٠٠٠ من الكبار (نسبة النساء ٦٣ في المائة)، والمرحلة الثانوية ٣٧٤ ٠٠٠ (نسبة النساء ٥٦ في المائة). وفي عام ٢٠٠٩ شكلت النساء ٦٥ في المائة من

---

(١٠٤) أعلى نسبة للقدرة على إتمام الدراسة موجودة في التعليم الابتدائي، وتبلغ ٩٣،١ في المائة من الفتيات و ٩١،١ في المائة من الفتيان. وفي المرحلة التالية، وهي الثانوية، يصل الفرق إلى ٨،٨ نقاط مئوية (٨٣،٣ في المائة من الإناث و ٧٤،٥ في المائة من الذكور). وفي التعليم المتوسط العالي تقل هذه القدرة كثيرا، وفي عام ٢٠٠٧ أتم ثلثا الإناث (٦٧،٣ في المائة) اللاتي بلغن التعليم الثانوي دراستهن وفقا للبرنامج الموضوع لذلك، في حين لم يتيسر ذلك إلا لأكثر قليلا من نصف الذكور (٥٦،٢ في المائة).

(١٠٥) في عام ٢٠٠٨ حصلت وزارة التعليم العام على ميزانية قدرها ٢٥٩ مليون بيسو خصصت لإدراج المنظور الجنساني في أنشطة ٨ برامج تعليمية. ووصلت ميزانيتها، في عام ٢٠٠٩، إلى ٢٤٣،٤ مليون بيسو لتغطي ما مجموعه ١٠ برامج. وفي عام ٢٠١٠ حصلت الوزارة على ٢٦٥،٩ مليون بيسو لـ ٦ برامج.

الحاضرين. وفي تشياباس شكلت النساء ٨٦ في المائة من مجموع مَن مُحيت أميتهم من الكبار (أكثر من الرجال ست مرات). وفي عام ٢٠١٠ رعى المعهد ٢،٤ من ملايين الشباب والكبار (نسبة النساء ٦٦ في المائة).

جيم – المنح التعليمية

١٣٦ – زادت المنح الدراسية للنساء، باعتبارها عملا إيجابيا، عددا وقيمة، وأنشئت تسعة برامج للنساء ذوات الحالات الخاصة. وفي التعليم الأساسي شرعت وزارة التعليم العام، منذ عام ٢٠٠٨، في تنفيذ برنامج المنح الدراسية للأمهات الشابات والشابات الحوامل، الذي استفادت منه ٧٥٤ ٣ امرأة. وزاد في عام ٢٠٠٩ عدد الدارسات إلى ٦٤٣ ٧، وإلى ٧٤٧ ٨ في عام ٢٠١٠ (انظر المرفق السادس، القسم هاء).

١٣٧ – إن قيمة المنح الدراسية المقدمة من خلال برنامج التنمية البشرية – الفرص[١٠٦] ابتداء من المرحلة الثانوية أعلى بالنسبة إلى المرأة، وتوزيعها متساوٍ بين الرجال والنساء، وهذا ما يساعد على ملاحظة الالتحاق المتزايد للفتيات بالتعليم. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ كانت نسبة المستفيدات أكثر قليلا من ٥٠ في المائة من مجموع المستفيدين. وفي عام ٢٠١٠ خُطّط لإعطاء المنح الدراسية لـ ٢،٦٢ من الملايين، وهو رقم يشير إلى زيادة عن الدورة السابقة في جميع الفروع. وتشير الآثار القصيرة الأجل للمنح الدراسية على عمل الأطفال والشباب من الجنسين في المناطق الحضرية إلى أن البرنامج قلل من النسبة المئوية للفتيات العاملات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٨ عاما إلى ١١ في المائة في العام الأول. وفي المناطق الريفية والحضرية زاد أيضا مجموع الدرجات الدراسية التي يحصل عليها الفتيان والفتيات.

١٣٨ – ومن ناحية أخرى زاد عدد المنح الدراسية المقدمة من خلال البرنامج الوطني للمنح الدراسية للتعليم العالي سبع مرات منذ إنشاء هذا البرنامج، فارتفع من أكثر قليلا من ٠٠٠ ٤٤ منحة دراسية إلى ٠٠٠ ٣٠٠. وفي عام ٢٠١٠ ذهب ما يقرب من ٦٠ في المائة من المنح الدراسية إلى الإناث[١٠٧] (انظر المرفق السادس، القسم واو، والمرفق الحادي عشر).

---

(١٠٦) تقدم من خلال البرنامج منح تعليمية إلى أفراد الأسر المستفيدة الذين تتراوح أعمارهم بين ثمانية أعوام و ٢١ عاما، والمقيدين في المدارس اعتبارا من الصف الثالث الابتدائي وحتى الصف الثالث من التعليم المتوسط العالي.

(١٠٧) في عام ٢٠٠٩ قدمت ٣٨٥ ٢٦٧ منحة دراسية، وهو ما يزيد بنسبة ١٤،٢ في المائة على العدد المقدم في الفترة السابقة، ٢٠٠٧–٢٠٠٨ (٢١١ ٢٣٤ منحة دراسية)، وبنسبة ٤٦،١ في المائة على عدد المنح الدراسية المقدمة في عام ٢٠٠٧ (٠٤٣ ١٨٣).

ويجدر بالذكر أيضا برنامج الإجازة مع التمتع بمنحة دراسية، الذي تقدمه جامعة المكسيك الوطنية المستقلة والذي يدعم اقتصاديا طالبات الدراسات العليا الحوامل.

١٣٩ - ومن أجل العودة إلى تأنث المهن، أصبح لدى وزارة التعليم العام منذ عام ٢٠٠٩ برنامج للمنح الدراسية لدعم التعليم العالي لدارسات الهندسة والتكنولوجيا والعلوم الفيزيائية - الرياضيات. وقام أيضا النظام الوطني للتعليم العالي التكنولوجي بالدعوة إلى دورة للحاصلات على درجة جامعية في هذه المجالات، إما لبدء دراسات عليا، أو لإتمامها، أو لإجراء بحوث علمية وتكنولوجية.

دال - تدابير أخرى في التعليم العالي

١٤٠ - جرى في عام ٢٠٠٩ التصديق على الالتزام بالعودة إلى تأنث المهن في الاجتماع الوطني للجامعات العامة ''الطريق إلى إنصاف الجنسين في مؤسسات التعليم العالي''. وشرع المعهد الوطني للمرأة ومركز البحوث والدراسات المتقدمة كذلك في إجراء دراسة معنونة ''الجوانب التعليمية والجنسانية. نماذج للعمل على تحسين القدرة على تعلم الرياضيات''.

١٤١ - وفي عام ٢٠٠٩ قامت دورة تقديم المشاريع البحثية من منظور جنساني، التي عقدتها وزارة التعليم العام، بدعم ٢٥ مشروعا لـ ٢٣ من مؤسسات التعليم العالي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠ أنشأت جامعة المكسيك الوطنية المستقلة اللجنة الخاصة لإنصاف الجنسين، وعدلت نظامها الأساسي، ووضعت خطتها للتنمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، مع إدراج المنظور الجنساني.

١٤٢- وفيما يتعلق بالتحاق المرأة بالخدمة العسكرية في فرص متكافئة، جرى في عام ٢٠٠٨ للمرة الأولى قبول التحاق المرأة بمدرسة الهندسة العسكرية البحرية ومدرسة المهندسين البحريين. والتحقت المرأة أيضا بكلية الهندسة العسكرية، وبالمدرسة الحربية العليا، ومدرسة المهندسين العسكرية، وكلية الطيران، وكذلك بـ ١١ مؤسسة عسكرية غير الـ ٣٩ مؤسسة القائمة، مما يساعد على حصولها على رتبة اللواء، وهي أعلى رتبة في القوات المسلحة للبلد (انظر المرفق الحادي عشر).

هاء - التنسيق فيما بين المؤسسات

١٤٣- في إطار الالتزامات المعلنة في البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل، اتخذ المعهد الوطني للمرأة ووزارة التعليم العام وهيئات أخرى في قطاع التعليم تدابير مختلفة مشتركة بين المؤسسات، منها أربع دورات تدريبية في مجال الجنسية والتعليم، وإنشاء شبكة الأنشطة التعليمية لصالح الإنصاف، التي اشتركت فيها وزارات التعليم في الـ ٣٢ كيانا اتحاديا، وإنشاء

الفريق المشترك بين المؤسسات لمتابعة تدابير المساواة بين المرأة والرجل في قطاع التعليم. ووقّع المعهد الوطني للمرأة ووزارة التعليم العام أيضا اتفاق تعاون لإدراج المنظور الجنساني في تدابير ومشاريع نظام التعليم الوطني.

١٤٤- وللاطلاع على القضاء على الأنماط الاجتماعية والثقافية، انظر 'خامسا'. وللاطلاع على التدابير المتخذة في مجال الريف والسكان الأصليين، انظر 'رابع عشر'. وللاطلاع على موضوع الرياضة، انظر 'ثالث عشر'.

حادي عشر – المادة ١١

١٤٥- يتناول هذا الجزء حقوق المرأة في مجال العمالة، والتوصيات العامة رقم ٥ و ١٢ و ١٣ ومن ١٦ إلى ١٩ و ٢٥، وينطوي على استجابة للفقرة ٣١ الواردة في التعليقات الختامية للجنة. ويوجز المرفق السابع المعايير السارية فيما يتعلق بالحقوق المختلفة الواردة في هذه المادة.

ألف – مؤشرات أساسية عن العمالة

١٤٦- تشير الدراسة الاستقصائية الوطنية للمهن والعمالة عن الربع الثاني من عام ٢٠٠٨ إلى أن معدل مساهمة المرأة في الاقتصاد وصل إلى ٤٢ في المائة والرجل ٧٨،٣ في المائة؛ وفي عام ٢٠١٠ بلغ هذا المعدل ٤٢،٥ في المائة و ٧٧،٦ في المائة على التوالي. وتفيد نتائج هذه الدراسة الاستقصائية عن الربع الثاني من عام ٢٠١٠ أن ٨٠ في المائة من العاملات يتركزن في القطاع الثالث من النشاط الاقتصادي، و ١٥،٦ في المائة في القطاع الثاني، و ٣،٧ في المائة في القطاع الأول. ويصل متوسط عدد ساعات العمل في الأسبوع في سوق العمل إلى ٤٥،٢ للرجل وإلى ٣٧،٤ للمرأة. وفيما يتعلق بالوضع في العمل، فإن نسبة ربات العمل لا تتجاوز ٢،٤ في المائة (نسبة أرباب العمل ٦،١ في المائة). وفي هذا الربع نفسه من العام وصل الأجر عن ساعة العمل إلى ٣٠،٣٠ بيسو للرجل (٢,٢ من الدولارات) و ٢٩ بيسو للمرأة (٢,١٧ من الدولارات)؛ ويرد في المرفق الحادي عشر مؤشرات حسب الجنس للأجور وفرق الدخل للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠. وفيما يتعلق بكبار السن (٦٠ عاما فأكثر)، وصل معدل تقاعد هذه الفئة العمرية في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨,١ في المائة للرجال و ٥,٥ في المائة للنساء؛ وفي عام ٢٠٠٩ وصل هذا المعدل إلى ٥١,٥ في المائة للرجال و ٩,٧ في المائة للنساء.

١٤٧- وفيما يتعلق بالعمل المأجور في المنازل، تشير نتائج الدراسة الاستقصائية للمهن والعمالة عن عام ٢٠٠٩ إلى أن النساء شكلن ٩١،٩ في المائة من العاملين في المنازل الذين

يبلغ عددهم ٢٧٤ ٩٣٨ ١ شخصا. ومع ذلك فإن الاختلافات عن الرجال واضحة للغاية في هذا القطاع: فـ ٧٤،٥ في المائة من العاملات في المنازل يتقاضين أقل من أجرين في الحد الأدنى، في حين يتقاضى هذا المستوى من الأجور ٤٨،٥ في المائة فقط من الرجال. و ٥ في المائة فقط من النساء يتقاضين أكثر من ثلاثة أجور في الحد الأدنى، وتصل هذه النسبة إلى ١٩،٢ في المائة بالنسبة إلى الرجال. ويعمل ٣١،٩ في المائة من العاملين في المنازل من الجنسين ما بين ١٥ و ٣٤ ساعة في الأسبوع، و ٢٧،٥ في المائة ما بين ٤٠ و ٤٨ ساعة، و ١٥،٩ في المائة أقل من ١٥ ساعة، و ١٥،٧ في المائة ٤٩ ساعة أو أكثر في الأسبوع.

١٤٨- ورغم ما طرأ في العقود الأخيرة من زيادة على معدل مشاركة المرأة في العمل المأجور، فإن هذا المعدل لا يزال أقل من معدل مشاركة الرجل، ومرجع ذلك أسباب متعددة العوامل، ومنها ممارسات التعيين المنطوية على تمييز مباشر وغير مباشر، والتفاوت في الأجور، وصعوبة التنقل في العمل والترقية، وظروف العمل غير المرنة، ونقص خدمات الرعاية (دور حضانة للأطفال، غرف لكبار السن والمرضى)، وكذلك التوزيع غير المتوازن للأعباء الأسرية في المترل (في عام ٢٠١٠ يقدر معدل المشاركة في العمل في المنازل بـ ٨٦ في المائة للنساء و ٥١ في المائة للرجال).

١٤٩ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣١ الواردة في التعليقات الختامية للجنة، قدمت السلطة التنفيذية الاتحادية، في آذار/مارس ٢٠١٠، مبادرة لإصلاح أحكام مختلفة في القانون الاتحادي للعمل، ترمي إلى تحقيق أهداف البرنامج القطاعي للعمل والضمان الاجتماعي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. وتهدف هذه المبادرة إلى منع إقدام أرباب العمل على طلب شهادة طبية بعدم الحمل[١٠٨]؛ ومعاقبة مَن ينتهكون حقوق العمل للمرأة، بما في ذلك في مجال صناعات التصدير؛ وتعزيز قدرة سلطات العمل، كالمديرية العامة للتفتيش الاتحادي على العمل التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، في مجال وضع المعايير والمراقبة والعقاب. وترمي المبادرة أيضا إلى منع القيام بأعمال التحرش أو المضايقة الجنسية أو السماح بهذه الأعمال أو التغاضي عنها؛ وتقنين ممارسة توزيع أسابيع الإجازة للعاملات قبل الولادة وبعدها؛ ووضع طريقة جديدة لفترات الراحة من أجل الإرضاع.

١٥٠- وعلى الرغم من عدم إقرار إصلاح متكامل في مجال العمل، فقد حدث تقدم كبير في الوفاء بالتزامات المكسيك الدولية في هذا الشأن: القانون الاتحادي لمنع التمييز والقضاء عليه (٢٠٠٣)، والقانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف (٢٠٠٧)، والقانون

(١٠٨) في عام ٢٠٠٦ شرعت وزارة العمل وتعزيز العمالة في منطقة العاصمة الاتحادية في تنفيذ البرنامج الدائم لمكافحة الممارسة التمييزية المتمثلة في طلب شهادة بعدم الحمل.

العام للمساواة بين المرأة والرجل (٢٠٠٦)، والمعيار المكسيكي للمساواة في العمل بين المرأة والرجل (٢٠٠٩)، والبرنامج الوطني لحقوق الإنسان (٢٠٠٨)، وبروتوكول التدخل في حالات التحرش والمضايقة الجنسية (٢٠١٠) (انظر المرفق السابع، القسم ألف).

١٥١- وفي عام ٢٠١٠ أيضا شرعت وزارة العمل والضمان الاجتماعي في التشاور بشأن احتمال التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٦ لعام ١٩٨١ المتعلقة بالعمال ذوي المسؤوليات العائلية. وحدث تقدم أيضا في الموافقة في بعض المؤسسات على إجازة الأبوة: الصندوق الاستئماني الوطني لتنمية الأرض المشاع (١٩٩٠)، ولجنة حقوق الإنسان في منطقة العاصمة الاتحادية (٢٠٠٨)، والمحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد (٢٠١٠)، ووزارة الداخلية (٢٠١٠)، والمعهد الاتحادي للانتخابات (٢٠١٠).

١٥٢- وفيما يتعلق بتدعيم عمل المديرية العامة للتفتيش الاتحادي على العمل، زيد عدد مفتشي العمل الاتحاديين بنسبة ٧٢ في المائة (٢١٨ في عام ٢٠٠٦ و ٣٧٦ في عام ٢٠١٠)، وهم مكلفون بمراقبة تنفيذ معايير العمل في المؤسسات الخاضعة لاختصاص سلطات العمل الاتحادية. ووفقا للقانون الاتحادي للعمل، لم تدرج صناعات التصدير في قائمة فروع الصناعة التي هي من اختصاص سلطة العمل الاتحادية. وفي الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠ أجريت ٤٤٩ ١٥٠ حالة تفتيش على الظروف العامة للعمل، وظروف السلامة والنظافة الصحية، والظروف الاستثنائية، وظروف المعرّضين لأجهزة الضغط والمراجل، ويشمل ذلك الظروف التي تعمل فيها الحوامل أو المرضعات (انظر المرفق السابع، القسم باء).

١٥٣- ومن أجل تشجيع العمل اللائق في إطار تكافؤ الفرص، حثت وزارة العمل والضمان الاجتماعي على وضع المعيار المكسيكي للمساواة في العمل بين المرأة والرجل، الذي بدأ تطبيقه في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ باعتباره صكا قانونيا يطبق طوعيا، وذلك لاعتماد المؤسسات التي تطبق في مجال العمل ممارسات تقوم على المساواة وعدم التمييز، والضمان الاجتماعي، وبيئة العمل المناسبة، والانتفاع والمهايأة البيئية، والحرية النقابية. ويحدد المعيار ثلاث نقاط حاسمة لا بد من استيفائها للحصول على الاعتماد: استخدام لغة غير متحيزة جنسانيا وخالية من التمييز في الاجتماعات، وعدم المطالبة بفحص للتأكد من عدم الحمل و/أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز كشرط للتعيين، ووجود آليات لمنع ومعالجة العنف في العمل والمعاقبة عليه. ويعطي هذا المعيار نقاطا إضافية للمنظمات التي تطبق معيار ''القيمة المماثلة'' لتوسيع مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي بحيث يشمل مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة. ولتطبيق المعيار بشكل أفضل تم تعيين مساعد

فني للتقييم الذاتي للمنظمات على الإنترنت، وعقد دورة للتعلم الإلكتروني في موضوع المساواة في العمل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ حصلت على الاعتماد تسع منظمات تضم ٦٨٩ فرعا، وبذلك استفاد ٤٣٢ ١٦ شخصا (٤٩ في المائة منهم نساء).

١٥٤- وتشجع وزارة العمل والضمان الاجتماعي أيضا سياسة المساواة في العمل من خلال مجالات الاهتمام التالية ذات الأولوية: تشجيع العمل اللائق، تدريب النساء، مكافحة التمييز وكل أشكال العنف، تعزيز التوازن والمسؤولية المشتركة بين واجبات العمل والواجبات العائلية، الاستفادة من الاستحقاقات الاجتماعية، ولا سيما دور الحضانة، المعاملة المتساوية في نظم التأمينات الاجتماعية، الاعتراف بقيمة العمل في المنازل، تعزيز منع واجتثاث كل أشكال استغلال عمل الفتيات دون الرابعة عشرة من العمر ومراعاة القيود على العمل في هذه السن وحتى السادسة عشرة. وبالتنسيق مع المعهد الوطني للمرأة، تعمل الوزارة على تشجيع ثقافة العمل القائمة على المساواة والتحرر من العنف في العمل، بالاشتراك مع النقابات ومنظمات أرباب العمل، فضلا عن إدراج المنظور الجنساني في عمليات تعزيز عمل السكان الأصليين من الجنسين، ودعم أنشطة التدريب على العمل للمحرومين من حريتهم وللمفرج عنهم وأفراد أسرهم؛ والعمل اللائق للشباب من الجنسين، ومنع وحماية عمل الأطفال؛ وعمل الكبار من المعوقين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وتتعاون الوزارة مع وزارة الاقتصاد في تدريب منظمات المشاريع وصاحبات الأعمال الحرة، وفي تعظيم اشتراك المرأة في إنشاء المؤسسات التجارية وتطويرها وترسيخها.

١٥٥- ومن أجل دعم ممارسات العمل ذات المنظور الجنساني، تعطى وزارة العمل والضمان الاجتماعي جائزة المشروع المتميز المسؤول عائليا للهيئات التي تتبع سياسات تقوم على التوفيق بين العمل والأسرة وتكافؤ الفرص، وتكافح العنف في العمل والتحرش الجنسي. وفيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ كوفئت ٢١٧ مؤسسة تضم ٧٠٧ ٢٠٦ من العاملين (٣٠،٣ في المائة منهم من النساء). وفي السياق ذاته يطبق المعهد الوطني للمرأة، منذ عام ٢٠٠٣، نموذج إنصاف الجنسين الذي يهدف إلى أن تعيد المنظمات الخاصة والعامة والاجتماعية النظر في سياساتها وممارساتها الداخلية، من أجل إعادة تنظيم وتحديد الآليات التي تنطوي على المنظور الجنساني وتتخذ تدابير إيجابية ومنصفة لصالح الموظفين. ومنذ وضع هذا النموذج في عام ٢٠٠٣ وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٠ كوفئت ٣٠٥ منظمات؛ ومن الـ ٧٦ منظمة التي قيّمت في عام ٢٠٠٩ استفاد ٠٠٩ ٤٥ من العاملين (٤٤ في المائة منهم من النساء). ويتعلق نموذج إنصاف الجنسين بوضع خطط اعتماد مماثلة في بلدان أخرى بأمريكا اللاتينية، وكذلك في مصر وتركيا. وفي عام ٢٠٠٧ أطلق المجلس الوطني لمنع التمييز،

من جانبه، نموذج الاعتراف بثقافة عدم التمييز، مع إصدارات سنوية له كوفئ بمقتضاها ما مجموعه ٤٦ مؤسسة.

باء – الأشخاص ذوو الإعاقة و/أو القليلو المنعة

١٥٦- شكلت وزارة العمل والضمان الاجتماعي الشبكة الوطنية لعلاقات العمل لتشجيع إدماج الجماعات القليلة المنعة في سوق العمل، في إطار من العمل اللائق وتكافؤ الفرص وتساوي المعاملة. وتتألف هذه الشبكة من ٣٢ شبكة في الولايات، وشبكتين إقليميتين، و ٢٧ شبكة في البلديات، وشبكة واحدة نقابية. وفي عام ٢٠٠٩ رعت الشبكة ما مجموعه ٥٩٣ ١١ امرأة؛ ومن هذا المجموع كانت ٤٢٧ ٢ امرأة يعملن و ٣٧٩ ٢ يتدربن. وبالمثل تعطي الوزارة جائزة ''خيلبرتو رينكون غالياردو'' للمشروع المتميز الجامع لمراكز العمل التي تدرج ضمن موظفيها الأشخاص القليلي المنعة. وفي الأعوام الخمسة التي انقضت منذ إنشاء هذه الجائزة، كوفئ ٤٧٢ مركز عمل، فاستفاد ٩٨٢ ٥ من المسنين (٣٥،٥ في المائة)، والأشخاص ذوي الإعاقة: السمعية (٢٢،٠ في المائة)، والحركية (٢٧،٤ في المائة)، والذهنية (٨،٩ في المائة)، والبصرية (٥،٩ في المائة)، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٠،٢ في المائة). وشكلت النساء ٣٤،١ في المائة من المجموع.

جيم – استحقاقات الضمان الاجتماعي

١٥٧- زادت التغطية بالضمان الاجتماعي في المكسيك؛ ففي عام ١٩٩٢ لم يكن ٨٠ في المائة من الأشخاص البالغين من العمر ٦٥ عاما أو أكثر يعملون أو يحصلون على معاش تقاعدي، ولم يكن ٦٩ في المائة من الأسر مشمولة بالبرامج الاجتماعية أو بالضمان الاجتماعي. وفي عام ٢٠٠٨ انخفضت هذه المتغيرات إلى ٣٤ و ٢٥ في المائة على التوالي. وبالنسبة إلى الـ ٢٠ في المائة من أفقر سكان البلد، لم يكن ٩٤،١ في المائة ممن يبلغون ٦٥ عاما من العمر يعملون أو يحصلون على معاش تقاعدي في عام ١٩٩٢، وتراجعت هذه النسبة إلى ٩٠،٨ في المائة في عام ٢٠٠٦، وإلى ٧٠،٢ في المائة في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٦ ومن مجموع السكان الناشطين اقتصاديا العاملين بأجر، كان ٥٦،٩ في المائة منهم من النساء العاملات دون استحقاقات، وكان ١،٨٣ في المائة فقط يحصلن على الضمان الاجتماعي، و ٣٥ في المائة يحصلن على الضمان الاجتماعي واستحقاقات أخرى، و ٦،٣ في المائة لا يحصلن على الضمان الاجتماعي ولكن يحصلن على استحقاقات أخرى؛ وفي عام ٢٠٠٩ تغيرت هذه النسب قليلا (٥٥،٨ في المائة، و ١،٩ في المائة، و ٣٤،٩ في المائة، و ٧،٤ في المائة على التوالي). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩ تكفل المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي بدفع مستحقات ٥٢٩ ٦٣٣ ٢ من أصحاب المعاشات، وقدم ٦٥٨ ٢٨٨ قرضا

على حساب المعاش. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٩ غطى معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، من جانبه، ما مجموعه ٣٢٤ ٦٩٥ من المعاشات واستحقاقات التقاعد العادية. وتشمل استحقاقات الضمان الاجتماعي التي يقدمها المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي ''دُور المؤمّن عليهم'' التي تعقد فيها دورات وتنظم أنشطة تدريبية من أجل العمل.

دال – خدمات اجتماعية لدعم ورعاية القصّر والمسنين

١٥٨- في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ كان لدى برنامج توسيع نطاق خدمة دور الحضانة التابع للمعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي، دعما للنساء من السكان المستحقات، ٥٧٧ ١ دار حضانة تتسع لـ ٦٤٩ ٢٤٠ مكانا توفر الرعاية لـ ٩٢٩ ١٨٤ أما و ٥٢٠ أبا من العاملين. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩ كان معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، من ناحيته، يوفر الرعاية لـ ٦٥٣ ٢٨ قاصرا في دور رفاهة ونماء الطفل. وبالنسبة إلى السكان غير المستحقين، تقوم وزارة التنمية الاجتماعية، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بتنسيق برنامج دور الحضانة والإقامة للأطفال لمساعدة الأمهات العاملات اللاتي لا يحصلن على هذا الاستحقاق من الضمان الاجتماعي. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ قُدمت الرعاية إلى ما متوسطه ٠٠٠ ٢٥٥ قاصر، و ٣٠٠ ٢٣٢ أم مستحقة، و ٦٠٠ ٤ أب مستحق؛ وفي الربع الأول من عام ٢٠١٠ كان لدى الوزارة ٨٥٣ ٨ دارا للإقامة في ١٩٣ بلدية (٤١٦ منها تضم سكانا أصليين)، وأوجدت ٤٠٠ ٤٦ مصدر للدخل للمسؤولين عن هذه الدور ومساعديهم (٩٩ في المائة من هؤلاء العاملين من النساء).

١٥٩- وفيما يتعلق بالمسنين من السكان يقوم المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي بتنفيذ برنامج الشيخوخة الناشطة والمشروع الرائد لخدمة الرعاية عن بُعد والإنذار عن بُعد، حتى يتاح للمسنين الذين يعيشون أو يبقون بمفردهم معظم اليوم أن يظلوا على اتصال، من خلال عاملة الهاتف، بحيث يتذكرون الأدوية وغيرها من المسائل المهمة، ويتمكنون من الاتصال المباشر بأفراد الأسرة، والجيران، وخدمات الطوارئ، والأمن العام (٦٥ في المائة منهم من النساء). وفي إطار برنامج الشيخوخة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٥، ينفذ معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة برامج لدعم اقتصاد هذا القطاع من السكان، من خلال قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وتوزيع بطاقات خصم، وحضور المناسبات الثقافية مجانا.

١٦٠- وفيما يتعلق بعامة السكان يوفر المعهد الوطني للمسنين للسكان البالغين من العمر ٦٠ عاما فأكثر الخدمات الطبية، والنفسية، والتعليمية، والقانونية، والتدريبية من أجل العمل،

والأنشطة الاجتماعية والثقافية، وشغل أوقات الفراغ، والتربية البدنية، والتنمية المجتمعية، والسياحة والترويح، وغير ذلك. ويقدم المعهد أيضا قروضا شخصية إلى المنضمين إليه للقيام بأعمال حرة، من خلال إنشاء أو توسيع متجر خاص بهم، ويساعد الباحثين عن عمل. والنساء من السكان هن الفئة الأكثر مشاركة في الأنشطة. ومن خلال برنامج ٧٠ فأكثر، الذي ترعاه وزارة التنمية الاجتماعية، يُزاد دخل المسنين والحماية الاجتماعية الموفرة لهم، من خلال إعطائهم دعما اقتصاديا مباشرا قيمته ٥٠٠ بيسو شهريا (٣٨ دولارا)، وتزويدهم بالخدمات أو الدعم من خلال الأنشطة الإنتاجية والمهنية، والحصول على الخدمات الصحية، ورعاية المعوقين. ومن عام ٢٠٠٧ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٠ كانت النساء هن أكثر المستفيدين، إذ ارتفع عددهن من ٤٢٤ ٥١٧ إلى ٠٧٥ ٠٨٣ ١.

ثاني عشر – المادة ١٢

١٦١- يتضمن هذا الجزء معلومات عن حصول المرأة على خدمات الرعاية الطبية وتنظيم الأسرة، والخدمات الطبية في فترة الحمل وعند الولادة وفي فترة النفاس. وترد فيه أيضا استجابة للمسائل المختلفة المطروحة في التوصية ٣٣ الواردة في التعليقات الختامية للجنة، وتلك التي تتناولها التوصيات العامة للجنة رقم ١٤ و ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢٤ و ٢٥. وترد في المرفق الحادي عشر مؤشرات حسب الجنس لقطاع الصحة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠. وترد في 'رابع عشر' الخدمات الصحية لسكان الريف والسكان الأصليين.

ألف – تعزيز وتوسيع التغطية بالخدمات الصحية والحصول عليها

١٦٢- يجدر بالذكر إنشاء وزارة الصحة للمركز الوطني لإنصاف الجنسين والصحة الإنجابية، الذي ينفذ برامج تنظيم الأسرة، وسرطان عنق الرحم، وسرطان الثدي، ورعاية صحة الأم وصحتها في فترة ما حول الولادة، والمساواة بين الجنسين في مجال الصحة، ومنع ومعالجة العنف العائلي والعنف القائم على نوع الجنس، والصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ شُكّل الفريق العامل المشترك بين المؤسسات المعني بالمساواة بين الجنسين في مجال الصحة، الذي وضع برنامج العمل المحدد للمساواة بين الجنسين في مجال الصحة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢.

١٦٣- ومن أجل توسيع التغطية بالخدمات الصحية ورعاية غير المستحقات للضمان الاجتماعي، بدأت الحكومة الاتحادية في تطبيق نظام الحماية الاجتماعية في مجال الصحة [التأمين الشعبي]؛ والتأمين الطبي لجيل جديد، الذي يكفل حصول الأطفال المولودين اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ هم وأفراد أسرهم على الخدمات الطبية؛ وصندوق الحماية

من النفقات الباهظة للتأمين الشعبي، الذي يغطي نفقات العناية المركزة للمواليد، وسرطان عنق الرحم، وسرطان الثدي، وسرطان الأطفال والمراهقين، وزرع النخاع، وإظلام عدسة العين، والتشوهات الجراحية عند الولادة والمكتسبة، وفيروس نقص المناعة البشرية، والإيدز؛ وبرنامج العمل المحدد ''انطلاقة عادلة للحياة'' التابع لوزارة الصحة، الذي يوسّع من قدرات وفرص المرأة لمتابعة الحمل والولادة والنفاس بشكل آمن وسليم، والذي ينفذ في ٤٧٠ بلدية ترتفع فيها مستويات التهميش ومعدلات وفاة الأم والوليد. وجرى أيضا تطبيق استراتيجية المنع وتعزيز الصحة في فترة الحياة، ونظام البطاقات الصحية الوطنية (انظر المرفق الثامن، القسم ألف). وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٠ وصلت التغطية بالبطاقات الصحية الوطنية للنساء فيما بين ٢٠ و ٥٩ عاما من العمر إلى ٧٠ في المائة. وأنشئت أيضا عيادات للرعاية المتكاملة للمرأة قبل وبعد انقطاع الطمث في ثمانية كيانات اتحادية.

١٦٤- ولدى المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي برنامج لتعزيز المنظور الجنساني، وبدأ المعهد في عام ٢٠٠٢ تنفيذ البرامج الصحية المتكاملة، وهي استراتيجية لتوفير وتقييم الخدمات الصحية الوقائية. وفي عام ٢٠٠٩ كانت التغطية بهذه البرامج على النحو التالي: الأطفال من الجنسين، ٧٤،٥ في المائة؛ المراهقون، ٣٩،١ في المائة؛ النساء، ٦١،٤ في المائة؛ الرجال، ٤٣،٢ في المائة؛ المسنون، ٤٥،٧ في المائة. ولدى المعهد أيضا برنامج صحة المرأة (من ٢٠ إلى ٥٩ عاما) الذي يوفر الرعاية الوقائية المتكاملة من خلال مجموعة تدابير لتعزيز الصحة، والتغذية، والوقاية، واكتشاف الأمراض، والصحة الإنجابية.

١٦٥- وفي المكسيك زاد معدل الوفاة بسرطان الثدي من ١٤،٩ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ امرأة في الخامسة والعشرين من العمر وأكثر في عام ٢٠٠٢ إلى ١٦،٣ حالة وفاة في عام ٢٠٠٧. وعلى العكس من ذلك فإن الوفاة بسرطان عنق الرحم تراجعت من ١٦،٧ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف امرأة في الخامسة والعشرين من العمر وأكثر في عام ٢٠٠٢ إلى ١٤،٠ حالة وفاة في عام ٢٠٠٩. ويجدر بالذكر، من تدابير الوقاية من سرطان عنق الرحم وسرطان الثدي وتشخيصهما[١٠٩]، إجراء التصوير الشعاعي للثدي في المؤسسات العامة التابعة للنظام الصحي الوطني، واختبار الكشف عن سرطان عنق الرحم لدى النساء فيما بين ٢٥ و ٣٤ عاما من العمر، واختبارات الكشف عن فيروس الورم الحُليمي البشري وتوفير لقاح ضده للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٣٥ و ٦٤ عاما

(١٠٩)أعلن معهد نساء مدينة مكسيكو أنه في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى أيار/مايو ٢٠١٠ أجري ما مجموعه ٦٣٣ ٢٣٢ حالة تصوير شعاعي للثدي.

وللطفلات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٩ أعوام و ١٦ عاما[١١٠]، وتشغيل مختبرات إقليمية للبيولوجيا الجزيئية ذات قدرة على فحص ٠٠٠ ٠٢٤ ١ عينة سنويا للكشف عن فيروس الورم الحُليمي البشري، ورعاية غير المستحقات للضمان الاجتماعي من خلال برنامج التأمين الصحي الشعبي وصندوق الحماية من النفقات الباهظة. وفي عام ٢٠١٠ أنشئت وحدات للتخصصات الطبية للكشف عن سرطان الثدي وتشخيصه في ثمانية كيانات اتحادية (انظر المرفق الحادي عشر).

باء – وفيات الأمومة

١٦٦- انخفض معدل وفيات الأمومة من ٦٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٧،٢٣ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٨ أنشأت الحكومة الاتحادية، عملا على استمرار خفض هذا المعدل، الفريق المتعدد التخصصات للحد من وفيات الأمومة، الذي وضع الاستراتيجية المتكاملة لتعجيل الحد من وفيات الأمومة، والاتفاق المشترك بين المؤسسات لمعالجة حالات الولادة الطارئة (وزارة الصحة، والمعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي، ومعهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة). ونفذت علاوة على ذلك استراتيجية الحمل الصحي، التي تتيح للحوامل المفتقرات إلى موارد اقتصادية الحصول على الرعاية الطبية، وصندوق المجتمعات السليمة الذي يوفر التمويل اللازم لتشغيل أنزال مساعدة الحوامل، الكائنة في البلديات التي تتكرر فيها وفيات الأمومة ووفيات النساء من السكان الأصليين والتهميش البالغ. وتدعيما للرعاية في حالات الولادة الطارئة، أنشأت وزارة الصحة شبكة لخدمات الدم، بالاشتراك مع بنوك الدم في الولايات ومرافق نقل الدم في مستشفيات ١٢ كيانا اتحاديا. وفي هذا السياق وفي عام ٢٠٠٩ والنصف الأول من عام ٢٠١٠، جرى تدريب ٦٧٧ ٣ طبيبا متخصصا على حالات الولادة الطارئة، مع التركيز على معاملة المريضات بشكل إنساني يقوم على الاحترام وعدم التمييز.

١٦٧- وتشمل هذه الجهود أيضا توسيع التغطية بالرعاية في الحمل من خلال إنشاء مستشفيات جديدة وتجهيز المستشفيات القائمة في تسعة كيانات اتحادية، وإنشاء قوافل الصحة، والرعاية في الولادة بوجود موظفين مؤهلين، ولا سيما في بلديات السكان الأصليين المنضمة إلى برنامج التأمين الصحي الشعبي؛ وربط الولادة التقليدية بوحدات الصحة لاكتشاف مضاعفات الولادة لدى النساء وإحالتهن في الوقت المناسب؛ ومشروع المركز الوطني لإنصاف الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية واللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين

(١١٠) أعلن معهد المرأة في منطقة العاصمة الاتحادية أن وزارة الصحة حصّنت ٢٠٥ آلاف طفلة ضد الورم الحُليمي البشري.

المسمى ''أصوات برنامج الفرص: راعيات محليات للحد من وفيات الأمومة''. وجرى أيضا وضع المعيار الفني لكفاءة القابلة في العمل لاعتماد القابلات التقليديات، وبدأ منذ تسعة أعوام بذل جهد في البلد للبحث العمد عن حالات وفيات الأمومة المصنفة بشكل غير سليم، وهو ما ساعد على الحد من تقدير حالات الوفاة بأقل من عددها، ومعرفة أسباب الوفاة بشكل أفضل. وفيما يتعلق بالاستقصاء يجدر بالذكر إنشاء مرصد وفيات الأمومة، والاستقصاء الذي أجراه المعهد الوطني للمرأة مع المعهد الوطني للصحة العامة بشأن اتجاهات وفيات الأمومة على صعيد البلديات وعلاقتها بالتغطية بالبرامج الاجتماعية، وتحليل مقدمة التشنج النفاسي والترف بعد الولادة. وقام المعهد الوطني للمرأة في منطقة العاصمة الاتحادية بتحليل رعاية صحة الأم في وحدات الصحة العامة التابعة لحكومة منطقة العاصمة الاتحادية، والتدابير المقترحة لتحسين العمل على الحد من وفيات الأمومة الخطيرة.

جيم – تنظيم الأسرة ومنع الحمل

١٦٨- في عام ٢٠٠٩ وزع برنامج العمل المحدد لتنظيم الأسرة ومنع الحمل، التابع لوزارة الصحة، على السكان من الجنسين ممن هم في سن الإنجاب ما مجموعه ٢،٤ من ملايين وسائل منع الحمل، وبدأ منذ عام ٢٠٠٨ تنفيذ استراتيجية تعزيز منع الحمل بعد الولادة في مستشفيات ٢٦ ولاية؛ وفي عام ٢٠٠٩ وصلت نسبة التغطية إلى ٥١،٥ في المائة، ولم تتغير في عام ٢٠١٠. وفي المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي تسجل التغطية بالحماية في مجال منع الحمل بعد الولادة والعملية القيصرية وبعد الإجهاض معدلا مرتفعا، وقد وصل هذا المعدل في الربع الأول من عام ٢٠١٠ إلى ٨٢،٣ في المائة و ٨٤،٦ في المائة على التوالي. وفي عام ٢٠٠٧ حصلت وزارة الصحة على ٢٢٠ ٩٩ من الوسائل العاجلة لمنع الحمل ووزعتها على الـ ٣٢ إدارة صحية في الولايات؛ واعتبارا من عام ٢٠٠٨ أصبحت كل ولاية تحصل على عدد الوسائل المطلوبة لتوزيعها على سكانها.

١٦٩- وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠ أعلنت محكمة العدل العليا الوطنية أن المعيار المكسيكي 046-SSA2-2005، العنف العائلي والجنسي والعنف ضد المرأة، سليم دستوريا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أصدرت وزارة الصحة معايير المنع والمعالجة لحماية المرأة من العنف العائلي والجنسي، وإلزام جميع العيادات والمستشفيات في البلد قاطبة بالتوصية بالقرص العاجل لمنع الحمل في حالة الاغتصاب لتجنب الحمل غير المرغوب فيه.

دال – الإسقاط المشروع للحمل

١٧٠- في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ اعتمدت الجمعية التشريعية لمنطقة العاصمة الاتحادية المرسوم الذي بموجبه يعدّل القانون الجنائي لهذه المنطقة ويضاف قانون الصحة للمنطقة. ولا يجرِّم المرسوم الإجهاض قبل انقضاء ١٢ أسبوعا على الحمل، ويلزم حكومة منطقة العاصمة الاتحادية بتدعيم برامج الصحة الجنسية والإنجابية، والاهتمام بطلبات إسقاط الحمل[١١١] وتقديم المشورة الطبية والاجتماعية. ومن نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠، أسقطت ٦٤٠ ٤٢ امرأة حملهن بشكل مشروع في منطقة العاصمة الاتحادية. ومن هؤلاء كانت ٧٦ في المائة يقمن في هذه المنطقة، و ٢١ في المائة في ولاية مكسيكو، و ٣ في المائة في ولايات أخرى (موريلوس، إيدالغو، بوبيلا، فيراكروس، خاليسكو). وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ قررت محكمة العدل العليا الوطنية بكامل هيئتها أن هذا المرسوم دستوري. وحتى تموز/يوليه ٢٠١٠ كان ١٦ كيانا اتحاديا، من الـ ٣٢ كيانا، قد عدّلت دستورها لتكريس حماية الحياة بدءا من الحمل/التلقيح[١١٢]. ونشر ١٥ من هذه التعديلات في الجرائد اليومية أو الجرائد الرسمية. وهناك الآن نساء يقعن تحت طائلة الإجراءات الجنائية في الكيانات الاتحادية التي يدرج فيها الإجهاض في القانون الجنائي. ويوضح المرفق الثامن الحالات التي لا يعاقب فيها على الإجهاض وفقا لتشريعات كل كيان اتحادي.

هاء – التربية الجنسية والإنجابية للمراهقين

١٧١- ظلت معدلات ولادة النساء دون العشرين من العمر ثابتة فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨، وفي العام الأول من هذه الفترة سُجلت ٧٧٥ ٤٤٥ حالة ولادة لأمهات دون العشرين من العمر (١٦ في المائة من مجموع الولادات في المكسيك)، وفي العام الثاني ٩٢٩ ٤٥٧ (١٧،٤ في المائة من المجموع). وفي حالات الولادة المسجلة في عام ٢٠٠٨ لمجموعة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما، كان المولود في معظم الحالات (٧٦،٥ في المائة) هو الابن الأول؛ وفي ١٨،٥ في المائة من الحالات كان هو الابن الثاني، وكان الابن الثالث في ٣،٥ في المائة من الحالات. ومعظم المراهقات يعرفن وسائل منع

(١١١) توفر حكومة منطقة العاصمة الاتحادية خدمة الإسقاط المشروع للحمل من خلال ما مجموعه ١٥ مركزا ومستشفى للصحة.

(١١٢) باخا كاليفورنيا، كامبتشه، تشياباس، كوليما، دورانغو، غواناخواتو، خاليسكو، موريلوس، نايايريت، أواكساكا، بوبيلا، كيريتارو، كينتانا رو، سان لويس بوتوسي، سونورا، يوكاتان. وقد عدّلت تشيواوا دستورها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ولذلك لم يندرج هذا التعديل ضمن مجموعة تعديلات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكانت تشياباس هي الولاية الوحيدة التي لم تكن، حتى تموز/يوليه ٢٠١٠، قد أعلنت تعديل دستورها.

الحمل (٩٧ في المائة)، حتى في الريف وفيما بين الناطقات بلغة السكان الأصليين (٩٣،٤ في المائة و ٨٥،١ في المائة على التوالي). ومع ذلك فإن استخدام هذه الوسائل قليل بشكل ملحوظ، ذلك أن الشابات هن فئة النساء غير الملبّى احتياجها بقدر كبير: فأقل من نصف النساء المتزوجات المتراوحة أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما يستخدمن وسائل منع الحمل (٢٤،٦ في المائة)، وتقل هذه النسبة المئوية إلى ١٧،٧ في المائة بين من تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ عاما[١١٣].

١٧٢- ولدى وزارة الصحة برنامج العمل المحدد للتربية الجنسية والإنجابية للمراهقين، وفي أيار/مايو ٢٠٠٩ بدأت توزَّع في المدارس الثانوية في جميع أنحاء البلد البطاقة الصحية الوطنية للمراهقين فيما بين ١٠ أعوام و ١٩ عاما من العمر، مصحوبة بدليل فني لموظفي الصحة الذين يرعون هذه الفئة من السكان. ومنذ عام ٢٠٠٨ بدأت مراكز تأهيل الأحداث توفر التوجيه الوقائي للمراهقين والبالغين، وتدعم القدرات التي تعينهم على مواجهة عوامل الخطر المرتبطة بتعاطي المخدرات. وتوفر وزارة التعليم العام، من جهتها، التربية الجنسية للمراهقين من خلال الكتب المدرسية للتعليم الثانوي ومادة الأحياء، مع التركيز على أهمية الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وخصائص وسائل منع الحمل. ويقوم المجلس الوطني للسكان بتحديث المعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية ووسائل منع الحمل والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، من خلال صفحة www.planificanet.gob.mx على الإنترنت ويضطلع، بالتنسيق مع المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي، بتوفير المعلومات من خلال خطه الهاتفي Planificatel؛ وبالإضافة إلى ذلك يبث أسبوعيا البرنامج الإذاعي المسلسل ”منطقة حرة“، الذي يتناول المسائل السكانية، والصحة الجنسية والإنجابية، وإنصاف الجنسين. ومنذ العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بدأ يستخدم في البكالوريا والصف الثالث بالمدارس الثانوية في منطقة العاصمة الاتحادية الكتاب المدرسي المعنون ”مستقبلك الحر“، الذي توزع منه ٥٨٠ ٠٠٠ نسخة مجانا، والذي يتناول فيما يتناوله مسائل التربية الجنسية، والإجهاض، والوسائل العاجلة لمنع الحمل، ومجتمعات التعايش، والإيدز. وتعاون المعهد الوطني للمرأة، من ناحيته، مع مركز أمريكا اللاتينية للصحة والمرأة - المكسيك ومؤسسات القطاعين العام والخاص في اقتراح وتشجيع الاحتفال في ٢٦ أيلول/سبتمبر باليوم الوطني لمنع حمل المراهقات غير المخطط له.

(١١٣) المصدر: الدراسة الاستقصائية الوطنية للديناميات الديمغرافية، ٢٠٠٩.

واو – توعية موظفي الرعاية الصحية بحقوق الإنسان للمرأة

١٧٣- يجدر بالذكر، من تدابير وزارة الصحة في هذا المجال، الحملة السنوية ''تشرين الثاني/نوفمبر شهر الصحة الإنجابية''، وحملة ''النساء يتدبرن'' للوقاية من مرض السكر وضغط الدم الشرياني والسمنة، والحملة الدائمة للتربية الجنسية الموجهة إلى الشباب من الجنسين، واستراتيجية ''الوقاية وتعزيز الصحة طول الحياة''، والاحتفال باليوم الدولي لعدم العنف ضد المرأة والطفلة. ووضع المعهد الوطني للمرأة برامج لخدمة الشباب من الجنسين والنساء والمسنات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، من خلال أنشطة التدريب والتوعية ونشر المواد المطبوعة الموجهة إلى موظفي الصحة، ويجدر بالذكر هنا حملة التوعية بالحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة والوقاية من سرطان عنق الرحم وسرطان الثدي.

ثالث عشر – المادة ١٣

١٧٤- يتضمن هذا الجزء معلومات عن حقوق المرأة في القروض المصرفية والقروض العقارية وغيرها من أشكال الائتمان المالي، وفي المشاركة في أنشطة الترويح والرياضة وفي جميع جوانب الحياة الثقافية. والمعلومات المقدمة تتصل بالتوصية الواردة في التعليقات الختامية للجنة.

ألف – الحصول على القروض العقارية والائتمان المالي

١٧٥- تتولى اللجنة الوطنية للإسكان تنسيق السياسة الوطنية للإسكان، وتقوم بتنفيذ برنامج للدعم الاقتصادي للأشخاص المنخفضي الدخل من خلال إعانة اتحادية، للحصول على مسكن جديد أو مستعمل، أو قطعة أرض بمنافعها، أو تحسين المسكن، أو تعزيز إنتاجهم الاجتماعي، أو تشييد أو إعداد مسكن بأنفسهم. وقد جاء في تقرير التقدم المتراكم في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠ لبرنامج الإعانة من أجل الإسكان ''هذا مسكنك''، التابع للجنة الوطنية للإسكان، أنه من مجموع التمويل المقدم في هذه الفترة حصلت النساء على ٣٧،٣ في المائة، والرجال على ٦٠،١ في المائة، وخصص المتبقى البالغ ٢،٦ في المائة لإعادة بناء مساكن للمتضررين (المرفق التاسع، قيد اللجنة الوطنية للإسكان). ويتضح من التحليل الوارد في هذا المرفق حسب الجهة المقدمة للإعانة أن أعلى النسب المئوية للإعانات المقدمة إلى النساء جاءت من الصندوق الوطني للمساكن الشعبية في برنامجيه ''بيتك'' (٥٩،١ في المائة) و ''الإسكان الريفي'' (٥٦،٤ في المائة). ويعرض المرفق التاسع التمويل الذي وفره الصندوق الوطني للمساكن الشعبية في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠، موزعا حسب الجنس. واعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٠، أصبح برنامج

معهد الصندوق الوطني لإسكان العمال المتاح للجميع يسمح لمشغلي خدم المنازل بأن يضموا طواعية معاونيهم وعمالهم من الجنسين الذين يساعدونهم في عملهم أو منازلهم إلى نظام الإسكان التابع لهذا المعهد.

١٧٦- ومعهد الصندوق الوطني لاستهلاك العمال مثال للمؤسسات التي توفر ائتمانات للاستهلاك. ولدى هذا المعهد برامج تمويل لتحسين المسكن، والخدمات الصحية، والتدريب والإعداد التعليمي، وأجهزة الحاسوب، والإنترنت ذات النطاق العريض، والسيارات الجديدة وشبه الجديدة، والترويح والثقافة، ودعم المشاريع العائلية، وحماية الممتلكات. ويحصل المستحقون وأصحاب المعاشات من ذويهم على استحقاقات مماثلة من معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، ومعهد الضمان الاجتماعي للقوات المسلحة المكسيكية، والمصرف الوطني للجيش والقوات الجوية والأسطول البحري.

باء – الثقافة والترويح والرياضة

١٧٧- يتضمن المحور الرئيسي ٣ من الخطة الوطنية للتنمية جزءا عن الثقافة، والفنون، والترفيه، والرياضة، مشفوعا بأهداف واستراتيجيات محددة لهذه الفروع. وتنفيذا لهذه الخطة وُضع البرنامج الوطني للثقافة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، الذي يتولاه المجلس الوطني للثقافة والفنون، ومن أهدافه العامة تعزيز المساواة في الحصول على الثقافة والتمتع بها؛ وإتاحة مجالات وممتلكات وخدمات ثقافية جيدة؛ وتشجيع أشكال التعبير عن التنوع الثقافي. وتحقيقا لهذه الأهداف يجري تنفيذ برامج دعم الهياكل الأساسية الثقافية للولايات، والحث على الإبداع والتطور الفني، والتنمية الثقافية في البلديات، ودعم الثقافات البلدية والمجتمعية، والتنمية المتكاملة لثقافة السكان الأصليين. ومن خلال برنامج دعم الثقافات البلدية والمجتمعية يموَّل ما يقرب من ١ ٧٠٠ مشروع سنويا تتعلق بالفن الشعبي، والطب التقليدي، وذاكرة التاريخ، والإيكولوجيا، والنظام الاجتماعي. ويهدف برنامج التنمية المتكاملة لثقافة السكان الأصليين إلى تهيئة الظروف اللازمة لمشاركة السكان الأصليين ومنظماتهم ومجتمعاتهم المحلية في وضع وتنفيذ وتقييم مشاريعهم للتنمية الثقافية.

١٧٨- ويقوم المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي من ناحيته، من خلال خدمات الرعاية الاجتماعية، والرياضة والتربية البدنية، والتنمية الثقافية، والتدريب والإعداد الفني، بتنظيم دورات وحلقات عمل وأنشطة تكميلية (مناسبات، حملات، مَعارض، محاضرات) موجهة إلى النساء والرجال في مختلف الفئات العمرية، بما في ذلك أنشطة محددة للمرأة، كالتمرينات البدنية للحامل. وتنفذ وزارة التنمية الاجتماعية برنامج إنقاذ المشاعات المعرّضة للتدهور أو الإهمال أو انعدام الأمن، والواقعة في مناطق حضرية ملحقة بالمناطق المتروبولية والمدن. وفي

الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ خدم البرنامج ما مجموعه ١٦،٣ مليون شخص، كان منهم ٤٧ في المائة من النساء و ٥٣ في المائة من الرجال.

١٧٩- وفي إطار البرنامج الوطني للتربية البدنية والرياضة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، أعيد تصميم الاستراتيجية الوطنية للنشاط البدني ''انشط تعش حياة أفضل''، لحث جميع السكان على النشاط البدني لمدة ٣٠ دقيقة على الأقل يوميا. ويجري أيضا تنفيذ برنامج النشاط البدني في العمل لعمال الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص. وجدير بالذكر أيضا برنامج ''مناسبات النشاط البدني من أجل حياة أفضل''، وبرنامج مراكز الرياضة المدرسية والبلدية، التي بلغ عددها، في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، ٧٨٥ ٢ مركزا مقامة في ٩٤٣ بلدية تتسم ١٦٩ منها بأعلى تهميش.

١٨٠- إن برامج عمل اللجنة الوطنية للرياضة تحدد وتوحد معايير تخطيط وتنفيذ وتقييم المشاريع من منظور المساواة والإنصاف للجنسين. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠ أبرمت اللجنة اتفاق تعاون مع المعهد الوطني للمرأة للاضطلاع بأنشطة مشتركة لتعزيز وحماية وتعميم المساواة بين الجنسين وتنمية قدرات النساء الرياضيات. ويجدر بالذكر من النواتج المتحققة في هذا الصدد صدور تسعة أعداد من منشور ''التقدير الوطني للمرأة في مجال الرياضة''، لمكافأة ودعم المبرّزات في مختلف فروع الرياضة على جهودهن وتفانيهن. ويجدر بالذكر أيضا ما حدث، في التاريخ ذاته، من توقيع الاتفاق الاستشاري للشبكة المكسيكية للنساء في مجال الرياضة، لدعم وتعزيز إنصاف الجنسين وتكافؤ الفرص للنساء والرجال في مجال الرياضة.

رابع عشر - المادة ١٤

١٨١- يتضمن هذا الجزء معلومات عن المرأة في المناطق الريفية والنساء من السكان الأصليين، واستجابة لتوصيات اللجنة بشأن التقرير الدوري السادس للمكسيك الواردة في الفقرة ٣٥ (القضاء على الفقر)، وكذلك في الفقرات ٢١ و ٢٣ و ٣٣، ويراعى مضمون التوصيات العامة للجنة رقم ٥ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٩ و ٢١ ومن ٢٣ إلى ٢٥.

١٨٢- وتنفيذا للتوصيتين ٢١ و ٣٥ الواردتين في التعليقات الختامية للجنة، نكرر القول إن الخطة الوطنية للتنمية تتضمن محورا رئيسيا بشأن المساواة بين المرأة والرجل، فضلا عن أن من أهدافها الإدماج الكامل لقرى ومجتمعات السكان الأصليين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد وفقا لتقاليدها التاريخية، مع الإشارة إلى استراتيجيات محددة للقضاء على جوانب التخلف الاجتماعي الأساسية لهذه الفئة من السكان، والتركيز على الفقيرات، وعلى ارتباط برامج القضاء على الفقر ببرامج تكافؤ الفرص وعدم التمييز ضد

المرأة. وترد استراتيجيات وأهداف الخطة الوطنية للتنمية والقانون العام للمساواة بين المرأة والرجل في البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، الذي يتصل هدفاه الاستراتيجيان ٥ و ٦ بالقضاء على الفقر.

١٨٣- وفي أيار/مايو ٢٠٠٩ كان هناك ١٩ برنامجا قطاعيا تتضمن أهدافا واستراتيجيات ومسارات عمل متسقة مع الخطة الوطنية للتنمية والبرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل. ويتعلق ١٠ من هذه البرامج بالسكان الريفيين والأصليين وباجتثاث الفقر. ويشير القانون المنشئ للجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين، وهي الجهاز الرائد في مجال موضوع وعناصر النظام الوطني للمساواة بين المرأة والرجل، إلى إدراج المنظور الجنساني في المؤسسات الاتحادية لتوفير فرص أفضل للنساء من السكان الأصليين، ومشاركة السكان الأصليين في تخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية. وترد بالتفصيل في المرفق العاشر التدابير الخاصة التي تتخذها اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين لصالح هؤلاء السكان، والمستفيدون منها حسب الجنس لعام ٢٠٠٩.

١٨٤- ومن أجل المراجعة الدورية لتنفيذ الهدف الاجتماعي لبرامج وغايات وتدابير سياسة التنمية الاجتماعية، أنشأت الإدارة السابقة المجلس الوطني لتقييم سياسة التنمية الاجتماعية، المنوط به أيضا تحديد الخطوط العريضة والمعايير لتعريف الفقر وتوصيفه وقياسه، والعمل بشكل منهجي على متابعة المتغيرات في مجال التعليم، والصحة، وخصائص المسكن، والبيئة، والضمان الاجتماعي، والأغذية، والتغذية، والدخل، والتماسك الاجتماعي، وتكافؤ الفرص، والتمييز. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ قدم المجلس الوطني لتقييم سياسة التنمية الاجتماعية منهجية القياس المتعدد الأبعاد للفقر، التي ستستخدم في إجراء القياس الرسمي للفقر في المكسيك، والتي ستساعد في معرفة الحالة الاجتماعية لجميع سكان المكسيك حسب الجنس، ونوع الرعاية التي تحتاج إليها كل فئة من السكان، وتقدم المعلومات الموضوعية ذات الصلة حتى تكون السياسات العامة للتغلب على الفقر أنجع.

١٨٥- وفي ضوء الجزء الثاني من التوصية ٢١ الواردة في التعليقات الختامية للجنة والمتعلقة بأثر سياسات الاقتصاد الكلي على المرأة، ورد أنه حسب تقديرات مصرف المكسيك، استمر في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ الارتفاع المذهل في أسعار المواد الأولية، ولا سيما الأغذية والطاقة، الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٦ تقريبا. وأدى هذا الارتفاع إلى ازدياد التضخم، الذي ارتفع من ٣،٧٦ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٦،٥٣ في المائة في عام ٢٠٠٨. وكانت الزيادة الطفيفة في الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام (١،٣ في المائة) مصحوبة بتباطؤ الطلب على العمل، وارتبط ذلك ببطالة أكبر. ومن ناحية أخرى فإن مؤشر العمالة المتعلق بالقطاع

الرسمي للاقتصاد، والذي يمثله عدد العمال المؤّمن عليهم في المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي، يشير أيضا إلى تباطؤ ذي مغزى. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وصل هذا المؤشر إلى ٥٥٢ ٠٦٢ ١٤ شخصا (٣٦،١٦ في المائة من النساء). ويرد في القسم باء من المرفق العاشر تحليل أوفى لأثر الأزمة الاقتصادية على المرأة. ويجدر بالذكر في هذا الصدد أنه قد وضعت دراسة للأثر المتميز للسياسة الضريبية على المرأة في المكسيك[١١٤].

ألف – حالة الفقر في المكسيك

١٨٦- تشير نتائج الدراسة الاستقصائية الوطنية للدخل والإنفاق في الأسر المعيشية لعام ٢٠٠٨ إلى أنه في هذا العام كان ١٨،٧ في المائة من النساء و ١٧،٨ في المائة من الرجال يعيشون في أسر معيشية في حالة من الفقر الغذائي، وكان لـ ١٤،٨ في المائة منها رب أسرة ولـ ١٢،٩ في المائة ربة أسرة. ومن حيث الفقر في القدرة كان لـ ٢٠،٩ في المائة من هذه الأسر رب أسرة ولـ ١٧،٨ في المائة ربة أسرة. ومن حيث الفقر في الحالة المالية كان لـ ٤١،٥ في المائة من الأسر رب أسرة ولـ ٣٦،٤ في المائة ربة أسرة.

١٨٧- وكجزء من التدابير المعاكسة للتقلبات الدورية التي اتخذتها الحكومة، أنشئ في عام ٢٠٠٨ الصندوق الوطني للهياكل الأساسية، وبدأ تنفيذ برنامج دعم الاقتصاد والاستثمار والعمالة، وزاد الإنفاق في ميزانية نفقات الاتحاد لهذا العام، وبدأ تنفيذ برنامج الدعم الغذائي في المناطق التي تحظى بالتركيز. وفي نيسان/أبريل بدأ تطبيق استراتيجية الحياة بشكل أفضل، التي توضح جهود جميع الهيئات الموجهة صوب تحسين نوعية حياة السكان، مع دعم خاص للفئات الاجتماعية القليلة المنعة – النساء، والسكان الأصليين، والمسنين، والمعوقين، والفقراء فقرا مدقعا – وللمناطق والبلديات ذات المؤشرات الدنيا في دليل التنمية البشرية. وفي عام ٢٠٠٨ كان أكثر قليلا من ٩٠ في المائة من الموارد الاتحادية في بند التنمية الاجتماعية والبشرية يتركز في برنامج التنمية البشرية – الفرص في جوانبه الثلاثة (الصحة والتعليم والتغذية)؛ وبرامج المسنين في المناطق الريفية؛ وتزويد الريف؛ والدعم الغذائي للمناطق التي تحظى بالتركيز؛ والمعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي – الفرص؛ ونظام الحماية الاجتماعية في مجال الصحة؛ ودور الحضانة والإقامة للأطفال لمساعدة الأمهات العاملات؛ وبرنامج الأنزال المدرسية للسكان الأصليين التابع للجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين.

---

(١١٤)لوسيا بيرس فراغوسو وفرانسيسكو كوتا غونسالس (٢٠١٠). ''التحليل الجنساني لفرض الضرائب في المكسيك''، وردت في : كارين غراون وإيمران فالوديا (محررون). فرض الضرائب وإنصاف الجنسين. تحليل مقارن للضرائب المباشرة وغير المباشرة في البلدان النامية والمتقدمة. Routledge/ مركز بحوث التنمية الدولية.

١٨٨- وأفضت الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية إلى ضرورة العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ على وضع الاتفاق الوطني لصالح الاقتصاد العائلي والعمالة، والاستراتيجية المتكاملة للمساعدة الاجتماعية الغذائية، وبرنامج الدعم الغذائي للحياة بشكل أفضل. وتوضح الأقسام من جيم إلى هاء من المرفق العاشر الجهود المبذولة في مجال الفقر والصحة والتعليم من جانب مختلف الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية و/أو حكومات الولايات التابعة لها هذه الهيئات.

١٨٩- وفيما يتصل بمشاركة المرأة في وضع وتنفيذ خطط التنمية، يجدر بالذكر برنامج التنظيم الإنتاجي للنساء من السكان الأصليين التابع للجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين. ويوضح القسم واو من المرفق العاشر عدد المستفيدات سنويا من برنامج التنظيم الإنتاجي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، والقسم زاي أهم منجزات هذا البرنامج في عام ٢٠٠٩. ومن الـ ١٩٢ ٢ مشروعا التي اعتمدت في هذا العام، كان ٣٦٨ مشروعا منها تتعلق بـ ٢٢٩ ٤ مستفيدة يعشن في الـ ١٢٥ بلدية ذات التنمية البشرية المنخفضة. وبفضل المتابعة التي أتيحت للمشاريع، كان ٨٢٥ مشروعا من الـ ٥٧٧ ١ التي اعتمدت في عام ٢٠٠٧ لا تزال تعمل في عام ٢٠٠٩ (أكثر من ٥٢ في المائة من هذه المشاريع). ومن خلال مرصد الشفافية والمساءلة الذي تنفذه وزارة الخدمة المدنية، يمكن الوقوف على تأثير البرنامج بالبيانات التالية: شعرت اثنتان من كل ثلاث مستفيدات أن دخلهما قد زاد، وتحسنت حالة مساواتهما بالرجال، وكذلك وضعهما عامة كامرأتين. وقررت اثنتان من كل خمس مستفيدات عدم الهجرة منذ حصولهما على دعم البرنامج، وذكر ٧٠ في المائة أن الرفض أو التمييز قد قَلّ.

باء - الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية لسكان الريف والسكان الأصليين

١٩٠- تفيد بيانات المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية أنه كان هناك، في عام ٢٠٠٥، ٢٤٠ ٥١٢ ١ رب أسرة من السكان الأصليين، غير مستحقين للضمان الاجتماعي. واهتماما بحالتهم يتيح برنامج التنمية البشرية - الفرص لأسرهم المستفيدة الانتفاع بالمجموعة الأساسية لكفالة الصحة، ويدعمها بالمكونات التالية: مكوّن الموروث ''شباب لهم فرصة''، والمسنون، و ''الحياة بشكل أفضل''، والطاقة. وفيما يتعلق ببرنامج التأمين الصحي الشعبي، فإن السكان المشتركين في هذا التأمين مشمولون بنسبة ١٠٠ في المائة في أمراض المستوى الأول من الرعاية الطبية وبنسبة ٩٥ في المائة في المستوى الثاني. وفي آذار/مارس ٢٠١٠ انضم إلى برنامج التأمين الصحي الشعبي ١١٦ ٨٠٣ ٣٣ شخصا (٥٤،٤ في المائة من النساء). وفي المناطق التي يتحدث فيها ٤٠ في المائة أو أكثر من سكانها بإحدى لغات السكان الأصليين، انضم إلى البرنامج ٣،١ ملايين شخص (٥٢،٨ في المائة من

النساء). ومن مجموع النساء المنضمات إلى هذا البرنامج، قدمت رعاية التوليد إلى ٦،٨ في المائة، كانت ٩٣،٤ في المائة منهن في حالة ولادة و ٦،٦ في المائة في حالة إجهاض[١١٥]. ووصل عدد الأسر المنضمة إلى البرنامج المقيمة في مناطق ذات مستوى عال وعال للغاية من التهميش إلى ٣ ملايين، وكانت ٨٣ في المائة من هذه الأسر تعولها امرأة.

١٩١- وتشغّل وزارة الصحة شبكات الخدمات الصحية في البلديات ذات التنمية البشرية المنخفضة، من خلال مراكز الصحة، ومراكز الصحة ذات الخدمات الموسعة، والمستشفيات المحلية، والمستشفيات العامة؛ وتنفذ برنامج البيئات والمجتمعات الصحية، الذي تعمل في إطاره الشبكة المكسيكية للبلديات من أجل الصحة التي تسهم في صحة الأم وصحتها في فترة ما حول الولادة. وتعزيزا لحصول السكان الأصليين فعلا على خدمات الرعاية الطبية، وفي إطار استراتيجية ''القضاء على الحواجز الثقافية في الخدمات الصحية''، اتُخذت تدابير لتدريب/توعية موظفي الصحة في مجال التعدد الثقافي والجنسانية في إطار حقوق الإنسان. وبالنسبة إلى الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ حُدّد التزام بخفض معدل وفيات الأمومة بنسبة ٥٠ في المائة في الـ ١٢٥ بلدية ذات التنمية البشرية المنخفضة في البلد، من خلال مشروع خاص يركز على النساء اللاتي يقل حصولهن على الخدمات الصحية، ويشمل عنصرا للعمل المجتمعي يدعمه في التنفيذ رؤساء البلديات وتتابعه المريضة الحامل شخصيا. وفي عام ٢٠٠٨ سجلت ٧٠ حالة لوفيات الأمومة في هذه البلديات، وهبط العدد إلى ٥٤ في عام ٢٠٠٩.

١٩٢- ويقوم المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي من ناحيته بتنفيذ برنامج النهوض بصحة السكان الأصليين وتنميتها، الذي يطبق في سبع ولايات، وبرنامج المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي - الفرص، الذي يوفر في إطاره خدمات صحية متكاملة لسكان الريف والحضر المهمشين، من خلال شبكة للهياكل الأساسية الطبية تتألف من ٥٤٩ ٣ وحدة طبية ريفية، و ٧٠ مستشفى، و ٢٢٦ وحدة طبية حضرية، و ٢٢٥ وحدة طبية متنقلة. وفي عام ٢٠١٠ أنشئ وجُهز ١٤ مركزا للرعاية الريفية في التوليد في المناطق التي يرتفع فيها خطر وفيات الأمومة في ست ولايات. ويدعم برنامج المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي - الفرص الرعاية السابقة للولادة، من خلال تقديم ما مجموعه ١،٣ من ملايين الاستشارات في المتوسط كل عام (٦،٥ استشارات في المتوسط لكل امرأة، انظر المرفق العاشر، القسم حاء)، ويوفر الإرشاد للنساء والرجال الذين هم في سن الإنجاب، عن طريق حلقات عمل مجتمعية عن الصحة الجنسية والإنجابية.

(١١٥) في هذا التاريخ ومن خلال استراتيجية الحمل الصحي، انضم إلى برنامج التأمين الصحي الشعبي ٠٤٣ ٨٢٦ امرأة، وتشمل التغطية ٩٩،٩ في المائة من بلديات البلد.

١٩٣- ومن أجل تقليل المضاعفات في فترة الحمل وعند الولادة، توفر الرعاية عند الولادة بحضور موظفين مؤهلين. وفي فترة الثلاثة أعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩، حضر برنامج المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي - الفرص ٥٨٠ ٢٥٤ عملية ولادة في الوحدات الطبية والمستشفيات الريفية التابعة للبرنامج (يحضر الموظفون المؤهلون تسع عمليات ولادة من كل ١٠). وظلت الرعاية المؤسسية عند الولادة (الوحدات الطبية والموظفون المتطوعون) على حالها في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٠ (٨٥ في المائة من مجموع الولادات).

١٩٤- وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٠ كان برنامج المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي - الفرص يشغِّل ٦١٨ ٣ مركزا للرعاية الريفية للمراهقين في الـ ١٧ ولاية الموجود بها البرنامج، وشكل أيضا الأفرقة التثقيفية للمراهقات الحوامل. وتنعكس الجهود المبذولة لرعاية المراهق في الزيادة البطيئة في عدد الشابات المتقبلات لوسائل منع الحمل (المرفق العاشر، القسم طاء).

١٩٥- ومن نتائج برنامج التنمية البشرية - الفرص في مناطق سكان الريف والسكان الأصليين يبرز ما يلي: زيادة الطلب على الخدمات الصحية من جانب المستفيدين الذين يقيمون نسبيا بالقرب من مراكز الصحة؛ عادات أفضل في النظافة الأساسية في أسر الجيل الثاني (التي تتألف من بنات وأبناء النساء المستفيدات من السكان الأصليين)؛ حصلت ٥١ في المائة من النساء على رعاية طبيب عند آخر ولادة، و ٣٩ في المائة على خدمات قابلة؛ ارتفعت درجات التحصيل المدرسي للطفلات والأطفال المستفيدين من السكان الأصليين بنسبة ٨ في المائة و ١٠،١ في المائة على التوالي، بعد خمسة أعوام من بدء حصولهم على المزايا؛ فيما يتعلق بالقيد في المدرسة قلّت الفوارق بين الجنسين لصالح الإناث؛ تؤدي إطالة المسار التعليمي إلى تأخر بدء دورة الإنجاب لدى المرأة؛ تلاحَظ آثار إيجابية في تعليم الشباب، بواقع ٠،٦٤ من الصفوف الإضافية لدى الإناث و ٠،٨٤ لدى الذكور من السكان الأصليين (انظر المرفق العاشر، القسم ياء). وبالإضافة إلى ذلك فإن توفير الموارد النقدية للمستحقات في الأسر المستفيدة يؤدي إلى تغيير هيكل الإنفاق في الأسرة المعيشية لصالح غذاء أفضل (ولا سيما البروتينات والنباتات)؛ والحصول على أشياء تغيّر من العمل المترلي (موقد، ثلاجة، مياه في الأنابيب، لوازم المترل)؛ وزيادة الاعتداد بالنفس واتخاذ القرار وإبداء الرأي داخل الأسرة والمجتمع؛ وتعزيز شبكات التعاون؛ وتحويل المستحقات لخدمات برنامج التنمية البشرية - الفرص إلى مستحقات للائتمان؛ واعتبار أنشطة توفير الدعم، وعموما أنشطة هذا البرنامج، مجالات لإدماج المرأة في المجتمع وتحقيق استقلاليتها. ومع ذلك فإن التقييمات الحديثة للبرامج المماثلة في البلدان الأخرى بأمريكا اللاتينية تشكك في المزايا المتعلقة بالوضع المحدد للمرأة، متعللة بأن ما تتطلبه البرامج من مدفوعات وإجراءات يستهلك

وقت المرأة، علاوة على أن عمليات التمويل يمكن أن تحبط ولوج سوق العمل، لأن المزايا تتبخر في أحيان كثيرة إذا أمكن الوصول إلى مصدر آخر للدخل.

جيم – حصول الريفيات والنساء من السكان الأصليين على جميع أنواع التعليم والتدريب

١٩٦- تخدم وزارة التعليم العام السكان الريفيين والأصليين من خلال المجلس الوطني للنهوض بالتعليم، وتنفذ في ٢١ كيانا اتحاديا برنامج التعليم قبل المدرسي والابتدائي لأطفال وطفلات الأسر المهاجرة العاملة في الزراعة باليومية؛ وحظي بالخدمة في العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠ ما مجموعه ٢٦ ٣٣٤ طفلا، كان ٥٠،٤ في المائة منهم طفلات. وقد حصل مشروع المنح الدراسية للدارسات من السكان الأصليين في المستوى العالي، التابع للجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين، منذ عام ٢٠٠٨ على زيادة في الميزانية لتقديم منح دراسية للدارسات من السكان الأصليين؛ وحتى اليوم كان المشروع قد قدم هذه المنح إلى ٢٨٥ دارسة في هذا المستوى. ويتعهد برنامج تنمية المناطق التي تحظى بالتركيز المراكز المجتمعية للتعلم، وهي مؤسسات عامة تحتوي على ستة حواسيب على الأقل ووصلة للإنترنت، وتقع أساسا في البلديات والمناطق المحلية ذات التهميش العالي والعالي للغاية. وهناك الآن ٢١٧ ٢ من هذه المراكز مقامة في البلد قاطبة (٩٢ في المائة منها في المناطق المحلية التي بها سكان أصليون). وكان للنساء دور أساسي في وضع المشروع (كان ٥٤ في المائة من مجموع المروّجين من النساء)، وكانت مشاركتهن هي الأكبر (٦٠،٦ في المائة في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ من مجموع الدارسين البالغ ٨٢٥ ٢٤٩). وبالتعاون مع اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين، تشغّل وزارة الاتصالات والنقل ٠٦٢ ٤ مركزا مجتمعيا رقميا في ٨٧٩ بلدية تضم سكانا أصليين. ويوفر برنامج إدارة المراكز الزراعية، التابع للصندوق الاستئماني الوطني لتنمية الأرض المشاع، التدريب وتطبيق التكنولوجيات الجديدة (الإنترنت) لسكان الأرض المشاع وللمجتمعات المحلية (٥٤،٥ في المائة من النساء).

دال – الائتمانات والقروض الزراعية، وجماعات المساعدة الذاتية، والتعاونيات، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية

١٩٧- أدى الدعم الإنتاجي المقدم من خلال شتى برامج الحكومة الاتحادية إلى تيسير حصول المرأة على الوظيفة أو العمل. وفي عام ٢٠٠٧، كانت النساء يمثلن ٤٨ في المائة من مجموع المستفيدين من برنامج الخيارات الإنتاجية، وكانت هذه النسبة ٥١،٨ في المائة في عام ٢٠٠٨، و ٥٥،٨ في المائة في عام ٢٠٠٩، و ٦٠،٢ في المائة في أيار/مايو ٢٠١٠. وتقوم اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين، من ناحيتها، بتنفيذ برنامج الصناديق الإقليمية

للسكان الأصليين، وبرنامج التنسيق لدعم إنتاج السكان الأصليين، وبرنامج السياحة البديلة في مناطق السكان الأصليين، وبرنامج إدارة وحفظ الموارد الطبيعية في مناطق السكان الأصليين. وفي عام ٢٠٠٨ كان أكثر من ٥٠ في المائة من المستفيدين من برنامج الصناديق الإقليمية للسكان الأصليين من النساء، و ٤١ في المائة في برنامج التنسيق لدعم إنتاج السكان الأصليين، و ٣٨،٢ في المائة في برنامج السياحة البديلة في مناطق السكان الأصليين. وتدعم وزارة البيئة والموارد الطبيعية، من جهتها، المشاريع المجتمعية للسياحة البيئية في مناطق المحميات الطبيعية.

١٩٨- ويجدر بالذكر أيضا البرامج المرصود لها ميزانية مخصصة للمرأة والمساواة بين الجنسين؛ ومنها برنامج التنظيم الإنتاجي للنساء من السكان الأصليين (الذي سبقت الإشارة إليه)، وبرنامج المرأة في القطاع الزراعي، التابع لوزارة الإصلاح الزراعي، وفيما يتعلق بوزارة الاقتصاد هناك صندوق التمويل البالغ الصغر للريفيات، والبرنامج الوطني لتمويل المشاريع البالغة الصغر، الذي يقدم ٨٠ في المائة من ائتماناته البالغة الصغر إلى النساء في المناطق الريفية والحضرية، والصندوق الوطني لدعم المشاريع الاجتماعية، الذي يدعم إنشاء وتنمية وتعزيز المشاريع الاجتماعية. ويرد في المرفق العاشر عدد المستفيدات من هذه البرامج في عام ٢٠٠٩. ومن خلال صندوق التمويل البالغ الصغر للريفيات وبرنامج التنظيم الإنتاجي للنساء من السكان الأصليين والبرنامج الوطني لتمويل المشاريع البالغة الصغر، جرى في الربع الأول من عام ٢٠١٠ دعم ٦٩٠ ٧٨ مشروعا إنتاجيا استفادت منه ٠٥٩ ٨٣ امرأة. وتشغّل وزارة الإصلاح الزراعي أيضا صندوق دعم مشاريع الإنتاج الزراعي، الذي دعم في هذه السنوات المالية تنفيذ ٧٢٢ مشروعا إنتاجيا لـ ٢٩٣ ٧ شريكا (٥٣،٤ في المائة من النساء). وفي برنامج منظمي المشاريع الريفيين الشباب وصندوق الأراضي، التابع لهذه الوزارة، وصلت مشاركة المرأة في بعض مراحل البرنامج إلى أكثر من ٥٠ في المائة، رغم أن المتوسط العام يبلغ ٤٠ في المائة (يتضمن المرفق الحادي عشر مؤشرات حسب الجنس لهذه الوحدات للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠). ويتضمن برنامج صوب المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية وبرنامج العمالة المؤقتة، التابعان لوزارة البيئة والموارد الطبيعية، موارد مرصودة منذ عام ٢٠٠٨ استفاد منها ما مجموعه ٨٠٠ ٥ و ٤٥٢ ٥٩ امرأة على التوالي.

١٩٩- وتقوم اللجنة الوطنية للمحميات الطبيعية، من خلال برنامج صندوق التنمية المستدامة، بدعم السكان الريفيين والأصليين في المحميات الطبيعية. وفي عام ٢٠٠٨ ومن مجموع المستفيدين، كان ٣٦،٢١ في المائة من السكان الأصليين، وكان منهم ٤٥،٣ في المائة من النساء. ومن خلال المشروع الاستراتيجي للأمن الغذائي، التابع لوزارة الزراعة وتربية

الماشية والتنمية الريفية وصيد الأسماك والأغذية، يوفِّر الدعم للأسر الريفية في ١٢٣ منطقة ذات تهميش عال وعال للغاية في ١٦ من ولايات البلد.

هاء – المعاملة المتساوية في خطط الإصلاح الزراعي

٢٠٠- تكفل المادة ٢ من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية حق الشعوب والمجتمعات الأصلية في تملك وحيازة الأرض. وتعترف المادة ١٨ من القانون الزراعي بحق الشُفعة للزوجة أو الخليلة في حالة وفاة حائز الأرض المشاع دون تعيين خلف. وتنص المادة ٧١ على إمكان الاحتفاظ بمساحة تخصص لإنشاء مزرعة لإنتاج المحاصيل أو تربية الماشية، أو لإنشاء صناعات ريفية تقوم بتشغيلها نساء فوق السادسة عشرة من العمر، مع الإشارة إلى إمكان أن تشمل مرافق مخصصة، على وجه التحديد، لخدمة وحماية المرأة الريفية (وتسمى قطعة أرض النساء، وتتصف بأنها غير قابلة للتصرف أو التقادم أو الحجز). ويتولى مكتب المشورة القانونية في الشؤون الزراعية التسوية الزراعية والوصية الزراعية (قائمة الخلافة). وفي هذين الإجراءين تتراوح مشاركة المرأة بين ٢١ في المائة و ٢٦ في المائة من المجموع.

خامس عشر – المادة ١٥

٢٠١- فيما يتعلق بالتشريع في المسائل المدنية والأهلية القانونية للمرأة، على نحو ما ورد في التقارير السابقة، فإن المساواة القانونية للمرأة والرجل مكرسة في المادة الرابعة من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية، ومستقرة في القوانين الثانوية على الصعيد الاتحادي وفي قوانين الكيانات الاتحادية، وفي المادة الثانية من القانون المدني الاتحادي.

٢٠٢- واستجابة للتوصية العامة رقم ٢١ وسعيا إلى مواصلة التقدم في تكييف إطار معياري يتجاوب مع المساواة القانونية، جرى التصديق في لجنة الإنصاف والجنسانية بكامل هيئتها و/أو في مجلس النواب على ١٣ مشروعا لمواصلة الإجراءات التشريعية.

٢٠٣- وفي الدورة التشريعية الحادية والستين يجدر بالذكر المشاريع المتعلقة بتعديل وإضافة أحكام مختلفة في الدستور لتصبح اللغة ديمقراطية، والمساهمة بذلك في تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.

سادس عشر – المادة ١٦

٢٠٤- فيما يتعلق بالزواج والعلاقات الأسرية، فإن القانون المدني على الصعيد الاتحادي لا يزال يوفر للمرأة ظروف المساواة مع الرجل.

٢٠٥- وقد قُدمت اقتراحات بإصلاحات تشريعية، كان أبرزها تلك التي تسعى إلى الاعتراف بالعمل المترلي للمرأة؛ واختبار الأبوة بالحمض الخلوي الصبغي (ADN)؛ وإلغاء الحكم الذي يلزم المرأة بالانتظار ٣٠٠ يوم بعد الطلاق قبل أن تتزوج مرة أخرى؛ ودعم الأمهات غير المتزوجات ربات الأسر. وفيما يتعلق بمشاريع القوانين التي قدمت في هذا الشأن، فإن تسعة منها تتعلق بالدورة التشريعية الستين، وسبعة بالدورة الحادية والستين؛ وجميعها قيد النظر.

٢٠٦- وهناك غير ذلك مشروعا مرسومين، أحدهما لوضع القانون العام للأبوة المسؤولة، الذي يُعدل ويضيف ويلغي أحكاما مختلفة في القانون المدني الاتحادي، والآخر يُعدل ويضيف أحكاما مختلفة في قانون حماية حقوق الأطفال والمراهقين من الجنسين. والمعتزم في هذا الإطار إنشاء السجل العام الوطني للمدينين بنفقة متأخرة، من أجل تدوين ونشر معلومات عن الآباء والأمهات والأوصياء وغيرهم من الملزمين قانونا الذين لا يفون بالتزامهم بدفع النفقة.

٢٠٧- وتمت الموافقة في ولاية مكسيكو، في الدورة التشريعية السابعة والخمسين، على تعديلات للقانون المدني تنص على أن الحد الأدنى لسن زواج المرأة والرجل هو ١٨ عاما، وتعترف بوضع الاقتران غير الشرعي لكل من قضى مع عشيره أكثر من عام أو كان لهما بنات وأبناء.

٢٠٨- وفي منطقة العاصمة الاتحادية ووفق على حالة الطلاق غير المسبب، وعلى قانون المجتمعات المتعايشة الذي يتضمن التزامات ويكفل حقوق النفقة، والإرث، والحضانة، والإعالة، والتعويض عن الضرر اللاحق بمن يتعايشون في حالة زواج أو اقتران غير شرعي.

٢٠٩- وجرى علاوة على ذلك، في منطقة العاصمة الاتحادية، تعديل المادتين ١٤٦ و ٣٩١ من القانون المدني لتعريف الزواج بأنه ارتباط حر بين شخصين، وهذا يزيد من إمكان زواج الأشخاص الذين هم من جنس واحد، مع كل الحقوق المترتبة على هذا العقد، ومنها إمكانية التبني. وفي هذا الصدد أقرت محكمة العدل العليا الوطنية بكامل هيئتها في آب/أغسطس ٢٠١٠ تعديلات القانون المدني ومشروعية حالات الزواج بين الأشخاص الذين هم من جنس واحد، وكذلك صحة هذا الزواج والاعتراف به في جميع أنحاء الجمهورية. وفيما يتعلق بالمادة ٣٩١، حكمت المحكمة بالسماح للأزواج وللمتزوجين زواجا غير شرعي ممن هم من جنس واحد بالانتفاع بالشكل القانوني للتبني، مع عدم الإضرار بحقوق الأطفال.

٢١٠- وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ أقرت لجان الجمعية التشريعية في منطقة العاصمة الاتحادية أحكام قانون الأم البديلة، التي تنص على إمكانية أن تعير المرأة رحمها لحمل الجنين وتسلم المولود لأبويه البيولوجيين[١١٦].

٢١١- وفيما يتعلق بالمسؤوليات العائلية تشير الدراسة الاستقصائية الوطنية عن استخدام الوقت لعام ٢٠٠٩ إلى أن الرجل يقضي في العمل المنزلي[١١٧] ١٥ ساعة و ١٢ دقيقة في المتوسط أسبوعيا، في حين تقضي المرأة في المتوسط ٤٢ ساعة و ١٨ دقيقة. وعلى العكس من ذلك فإن مشاركة الرجل في العمل الموجه إلى السوق أو خارج المنزل أكبر: فمن مجمل الساعات المكرسة لهذا النوع من العمل يخصص الرجل أكثر قليلا من ٦٢،٦ في المائة والمرأة ٣٧،٤ في المائة. وفي المتوسط يقضي الرجل ٤٨ ساعة أسبوعيا في العمل خارج المنزل والمرأة ٤٠ ساعة تقريبا. وهذا ينعكس في فروق في الأجور والتمثيل الناقص للمرأة في وظائف النظام الهرمي الأعلى (انظر 'سابعا' و 'حادي عشر').

٢١٢- والعبء الشامل لعمل المرأة يزيد في المتوسط ٨،٥ ساعات عن عبء الرجل (٥٨ ساعة و ١٨ دقيقة في مقابل ٤٩ ساعة و ٤٨ دقيقة)، فيما يتعلق بنوعي العمل المنزلي وخارج المنزل، فضلا عن أنواع أخرى، مثل الإنتاج الأوَّلي، ورعاية الأشخاص، ودعم الأسر الأخرى، والعمل التطوعي. ومن أجل التوفيق بين حياة العمل ورعاية الأبناء، وضعت المكسيك برنامجا لدور الحضانة والإقامة للأطفال لمساعدة الأمهات العاملات (انظر 'حادي عشر'). ويجدر بالذكر في هذا السياق، في الدورة التشريعية الستين، مشروع القانون العام لتعزيز التوفيق بين العمل والأسرة والحياة الشخصية.

سابع عشر - تطبيق توصيات التقرير الدوري السادس

ألف - الفقرة ١٧

٢١٣- يتواصل من خلال برنامج إجراءات الحكومة الاتحادية لمنع واجتثاث العنف ضد المرأة في مدينة خواريس بتشيواوا، المعروف أكثر باسم البرنامج المكون من ٤٠ إجراء، الذي بدأت الحكومة الاتحادية تنفيذه في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تنفيذ التوصيات التي أدرجتها اللجنة في تقرير عام ٢٠٠٥ بشأن عمليات اختفاء وقتل النساء في مدينة خواريس بتشيواوا،

(١١٦) يساهم الأبوان البيولوجيان بالبويضة والسائل المنوي.

(١١٧) يشمل إعداد الطعام، والمساعدة في المطبخ، وتنظيف المنزل، وتنظيف الملابس والأحذية والعناية بها، ومشتريات الأسرة، وإدارة شؤون المنزل، والمدفوعات أو الإجراءات، وصيانة وإصلاح المسكن أو ممتلكات الأسرة، والعناية بالأطفال ومساعدة سائر أفراد الأسرة، والاعتناء بالمرضى، والاعتناء بالمعوقين بدنيا أو عقليا.

استنادا إلى المادة ٨ من البروتوكول الاختياري للاتفاقية. ولقياس فعالية الإجراءات التي اتخذتها مستويات الحكم الثلاثة من خلال هذه الآلية وإدخال التعديلات ذات الصلة، تتولى تقييم هذه الإجراءات لجنة السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان التي تترأسها وزارة الداخلية، من خلال اللجنة الفرعية للتنسيق والاتصال من أجل منع واجتثاث العنف ضد المرأة في مدينة خواريس.

٢١٤- ومع بدء نفاذ القانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف في عام ٢٠٠٧ وإنشاء النظام الوطني لمنع العنف ضد المرأة ومعالجته والمعاقبة عليه واجتثاثه، حصلت هذه الإجراءات على الاعتراف بها، وتحولت إلى استراتيجيات ذات نطاق وطني، من أجل كفالة حق المرأة في حياة خالية من العنف.

٢١٥- ومن خلال البرنامج المكون من ٤٠ إجراء، رُسمت ثلاثة خطوط استراتيجية لمكافحة العنف ضد المرأة: (أ) إقامة العدل وتحقيقه وتعزيز احترام حقوق الإنسان للمرأة؛ (ب) رعاية الضحايا؛ (ج) تمتين النسيج الاجتماعي.

٢١٦- ومن أجل تمكين الضحايا وأفراد أسرهن من الوصول الكامل إلى العدالة، أنشئت مؤسسات معينة مثل مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، ومكتب المدعي العام المختص بالتحقيق في قتل النساء التابع لمكتب المدعي العام للولاية، الذي يضم موظفين ذوي مستوى عال من التدريب والتخصص في التحقيق في هذه الجرائم، على أساس المعايير الدولية واحترام حقوق الإنسان للضحايا وأفراد أسرهن.

٢١٧- إن إنشاء مختبر الجريمة وعلوم الطب الشرعي في مدينة خواريس وتجهيزه بفريق ذي ريادة تكنولوجية وموظفين متخصصين هما بمثابة أداة مهمة علميا وتكنولوجيا للمساعدة في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المرأة. وهذا ساعد مثلا على تعرف الفريق الأرجنتيني لأنثروبولوجيا الطب الشرعي على الأشلاء العظمية.

٢١٨- إن النظام الجديد للعدالة الجنائية في ولاية تشيواوا، الذي يتسم بقدر أكبر من السرعة والشفافية في العمل، واحترام حقوق الإنسان، وكذلك توفير الحماية والمعاملة الكريمة لضحايا الجريمة، سيساعد على أن تضطلع سلطات الولاية، مثل السلطة القضائية، بدور متميز في حماية حقوق المرأة، ولا سيما ضحايا العنف، والدفاع عنها.

٢١٩- إن رعاية الضحايا هي من الاستراتيجيات المحسوسة أكثر في البرنامج المكون من ٤٠ إجراء، ولذلك فإنه من خلال الهيئات البلدية، مثل مركز رعاية ووقاية النساء والأسر المتعرضات للعنف العائلي، أو هيئات حكومة الولاية، مثل معهد تشيواوا للمرأة، ومكتب المدعي العام المختص التابع لمكتب المدعي العام للولاية، أو هيئات الحكومة الاتحادية، مثل

مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، أو اللجنة الوطنية لمنع واجتثاث العنف ضد المرأة، يتواصل توفير خدمات الإرشاد والمشورة القانونية والدعم النفسي والطبي والمساعدة لأسر النساء ضحايا العنف.

٢٢٠- وكجزء من هذه الاستراتيجية لرعاية النساء المتعرضات للعنف، حث معهد تشيواوا للمرأة على إنشاء شبكة الولاية لمعالجة ومنع العنف ضد المرأة، لتكون آلية للتنسيق المشترك بين المؤسسات مع المجتمع المدني للرعاية في إطار معايير الجودة والتفاني والفعالية واحترام حقوق الإنسان للنساء والأسر من ضحايا العنف. ومن الاستراتيجيات الأساسية للشبكة وضع معايير لبروتوكولات الرعاية.

٢٢١- إن بروتوكول المعالجة والتصرف والتنسيق بين السلطات الاتحادية وسلطات الولاية والبلديات في حالة فَقْد النساء والطفلات في بلدية مدينة خواريس، المعروف أكثر ببروتوكول الفجر، الذي بدأت الحكومة الاتحادية تنفيذه في آذار/مارس ٢٠٠٥ بهدف تضافر الجهود مع جهود الولايات والبلديات من أجل تحسين إجراءاته في البحث عن الطفلات والنساء المفقودات أو الغائبات وتحديد أماكنهن، تجري الآن مراجعته عملا على تحسينه، بعد أن ثبتت فعاليته.

٢٢٢- وهناك، بالإضافة إلى استراتيجية البحث وتحديد المكان هذه، التدابير التي يتخذها مكتب المدعي العام للولاية من خلال الوحدة المختصة بالبحث عن الغائبين، التي ساهمت، بفضل الإعلان في الإنترنت عن المفقودات و/أو الغائبات، في توضيح حالات مختلفة، سواء بالعثور على الغائب حيا أو من خلال التعرف على الأشلاء البشرية.

٢٢٣- إن استراتيجية الحكومة الاتحادية لتمتين النسيج الاجتماعي، علاوة على التحسينات في مجال النشاط البدني في الشوارع والحدائق والمراكز الرياضية ومراكز التنمية المجتمعية، تدور حول تدعيم رأس المال الاجتماعي الذي تمثله منظمات المجتمع المدني المنظم والمنظمات الأكاديمية التي تخدم حقوق الإنسان للمرأة. وكان دعم مبادرات هذه المنظمات وتعزيز قدراتها إحدى الاستراتيجيات التي تنفذ، على سبيل المثال، من خلال تدابير معينة، ومنها برنامج الاستثمار الاجتماعي التابع لوزارة التنمية الاجتماعية، أو البرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز ضد المرأة التابع للمعهد الوطني للمرأة، وهي تدابير توفر التمويل.

٢٢٤- ومن خلال استراتيجية ”كلنا خواريس، لنُعد بناء المدينة“[١١٨]، أضيفت مكونات جديدة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي، مثل إدراج مدارس عامة وخاصة للتعليم الأساسي في

(١١٨) انظر http://www.todossomosjuarez.gob.mx/.

برنامج المدرسة الآمنة، الذي يجري فيه تدريب المديرين والمدرسين وأولياء الأمور في المدارس الثانوية ببلدية خواريس في موضوع ''التوسط في الخلافات ومنع العنف والإدمان''. وجرى أيضا تنفيذ برامج ثقافية ورياضية من أجل تنشئة أفضل للأطفال والمراهقين، تتضمن منع العنف وتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين.

٢٢٥- وقد تعزز البرنامج المكون من ٤٠ إجراء بما تم، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، من نشر حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية غونسالس وآخرين ''معسكر تاجر القطن'' ضد المكسيك. وقد عُزّز مختلف التدابير والاستراتيجيات لضمان حياة المرأة وأمنها، سواء في المجال العام أو الخاص. وفي إطار اللجنة الفرعية للتنسيق والاتصال من أجل منع واجتثاث العنف ضد المرأة في مدينة خواريس، التي تنسق عملها وزارة الداخلية، شُكّل فريق عامل لتنفيذ الحكم شارك فيه المعهد الوطني للمرأة. وبالمثل عقدت السلطة القضائية للاتحاد ومعهد البحوث القانونية في جامعة المكسيك الوطنية المستقلة حلقة نقاش جرى فيها تحليل الحكم، وما ينطوي عليه تنفيذه في المكسيك من عواقب.

٢٢٦- وقد قام المعهد الوطني للمرأة، من خلال الملتقيات الوطنية في المجالات القانونية لآليات الولايات المعنية بالنهوض بالمرأة، بوضع استراتيجيات مختلفة لنشر وتحليل آثار الحكم في المجال الداخلي، وأتيحت مجالات للتحليل القانوني لجدوى اعتبار قتل الإناث جريمة في المكسيك، وجرى تحليل الحكم في قضية غونسالس وآخرين ''قضية تاجر القطن'' ضد المكسيك.وبالإضافة إلى ذلك يساند المعهد الوطني للمرأة خطة تنسيق تشريعات البلد مع الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان للمرأة، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية بيليم دو بارا، التي تسمح بتنفيذ قرار المحكمة في النظام القانوني المكسيكي بأسره.

٢٢٧- وتسلّم الدولة المكسيكية بأنه لا تزال هناك تحديات ماثلة في المجال التشريعي والتقنيني، وفي مجال الوصول إلى العدالة وإقامة العدل، وكذلك منع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واجتثاثه، ولذلك لا بد من مواصلة تعزيز التدابير المتخذة والتنسيق المشترك بين مؤسسات سلطات الاتحاد الثلاث وفي مستويات الحكم الثلاثة، التي تساعد في الوقت ذاته على تحقيق التعويض الكامل عن الضرر، على النحو الوارد في حكم محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

باء - الفقرات ٧ و ٩ و ٤١

٢٢٨- إن الولايات المنصوص عليها في الاتفاقية مدرجة ومعممة في العمل المؤسسي وتقرير السياسة في بلدنا (انظر 'ثالثا')، وهذا ما ساعد، في إطار النظام الوطني للمساواة بين المرأة

والرجل، على إنشاء لجنة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية، ومن خلالها طبقت منهجية إكمال هذا التقرير.

٢٢٩- وأُدرج في هذا السياق جدول يبيّن مضمون الاتفاقية والتوصيات الواردة في التعليقات الختامية للجنة بشأن التقرير الدوري السادس، وكذلك منهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية[١١٩]، وهو ما ساعد في صياغة الخطة الوطنية للتنمية، والبرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل، والبرنامج الوطني لحقوق الإنسان. واتساقا أيضا مع التوصيتين العامتين للجنة رقم ٦ و ١٠، يرد في الصفحات الإلكترونية للمعهد الوطني للمرأة ووزارة الخارجية والسلطة القضائية للاتحاد رابط يتعلق بالاتفاقية وبلجنة متابعتها[١٢٠].

٢٣٠- ولدى المكسيك أيضا آليات تساعد على الحصول على معلومات بشأن تحقيق المساواة وتنفيذ الاتفاقية. ويجدر بالذكر البوابة الإلكترونية التطبيقية لوزارة المالية والائتمان العام، والتقرير الذي قدمه المعهد الوطني للمرأة إلى مجلس النواب عن التقدم، ونظام المؤشرات الجنسانية، والنظام التفاعلي لمتابعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١٢١].

٢٣١- وفي عام ٢٠٠٦ أنجز عرض عام لتوصيات اللجنة الواردة في تعليقاتها الختامية على التقرير الدوري السادس. وبدأت منذ هذه اللحظة عملية واسعة النطاق لنشر الاتفاقية وتوصيات اللجنة. وأرسلت هذه المعلومات إلى الهيئات الدولية ووكالات التعاون التابعة للأمم المتحدة في المكسيك، وإلى كونغرس الاتحاد، وإلى المجلسين الاستشاري والاجتماعي التابعين للمعهد الوطني للمرأة، وإلى أجهزة وهيئات الإدارة العامة الاتحادية. وقد ساهمت هذه الأجهزة والهيئات[١٢٢] في نشر الاتفاقية والتوصيات من خلال دورات تدريبية،

---

(١١٩) الصفحة الإلكترونية للمعهد الوطني للمرأة: http://cedoc.INMUJERS.gob.mx/InfoCEDAW.php.

(١٢٠) الصفحة الإلكترونية لوزارة الخارجية: http://www.sre.gob.mx/derechoshumanos. الصفحة الإلكترونية للسلطة القضائية للاتحاد: www.equidad.scjn.gob.mx.

(١٢١) في حزيران/يونيه ٢٠١٠ كان لدى النظام التفاعلي لمتابعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٤٥ وثيقة: ١٠٠ تقرير من الدول الأطراف في المنطقة، و ٢٩ وثيقة لأسئلة وتوصيات اللجنة، و ١٦ تقريرا من منظمات المجتمع المدني. http://sicedaw.INMUJERS.gob.mx.

(١٢٢) منها وزارة الزراعة وتربية الماشية والتنمية الريفية وصيد الأسماك والأغذية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع الوطني، والمعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي، ومعهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي، ووزارة الأمن العام، ووزارة الاقتصاد، ووزارة الداخلية - اللجنة الوطنية لمنع واجتثاث العنف ضد المرأة، ومكتب المدعي العام للجمهورية - مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، ووزارة التعليم العام، والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، ووزارة البيئة والموارد الطبيعية، ووزارة الإصلاح الزراعي، واللجنة الوطنية لتنمية السكان

ومنتديات، ومحاضرات، ومطبوعات، ونشرات داخلية. وأُرفقت أيضا الالتزامات الملتزم بها بموجب منهاج عمل بيجين[١٢٣]. وقامت أيضا السلطة القضائية للاتحاد والمعهد الوطني للمرأة ووزارة الخارجية، إما بشكل مستقل أو بالتنسيق مع الهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، بتوزيع منشورات عن الاتفاقية وتوصيات اللجنة، وكذلك عن منهاج عمل بيجين والتدابير الجديدة المتخذة في عام ٢٠٠٠.

٢٣٢- وتم النشر بشكل مكثف في الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية، التي كررت هذا النشر أيضا من خلال حلقات العمل، والمنتديات، والحلقات الدراسية، والحملات، والمنشورات، والمطويات الإعلامية[١٢٤]. وفي بعض الحالات ساعد هذا النشر على تقديم اقتراحات لمواءمة الأطر التقنينية مع مضمون الاتفاقية. وساعدت آليات النشر هذه السلطة القضائية للاتحاد، من خلال أجهزتها الثلاثة[١٢٥]، والسلطة التشريعية، ولا سيما من خلال لجنة إنصاف الجنسين في مجلس النواب، على تعزيز النشر والتوعية بالصكوك الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمرأة.

جيم - الفقرة ٣٧

٢٣٣- فيما يتعلق بهذه التوصية المتصلة باستخدام وتحليل البيانات الإحصائية لتحديد الاتجاه فيما يلي من الزمن، وكذلك تقييم نتائج وأثر البرامج والخطط والسياسات على جميع الصعد، يجدر بالذكر أنه، تنفيذا للمحور الرئيسي ٣-٥ للخطة الوطنية للتنمية، تتضمن تقارير حكومة الإدارة الحالية جزءا عن تكافؤ الفرص للمرأة والرجل، ومعلومات إحصائية موزعة حسب الجنس (ترد في المرفق الحادي عشر مؤشرات تكافؤ الفرص في تقرير الحكومة الرابع، الذي نشر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠). وقام المعهد الوطني للمرأة، من ناحيته، بتصميم وتنفيذ نظام المؤشرات الجنسانية، الذي يعيد عرض المعلومات الواردة في نظم المعلومات الأخرى التي يعززها المعهد، ومنها نظام الولاية للمؤشرات الجنسانية الذي يشار إليه فيما تتناوله هذه التوصية. ويحتوي نظام المؤشرات الجنسانية على معلومات عن السكان،

الأصليين، ووزارة الطاقة، ووزارة الخدمة المدنية، واللجنة الاتحادية للكهرباء، ووزارة السياحة، واللجنة الوطنية للمياه، ووزارة التنمية الاجتماعية، والمعهد الوطني للهجرة.

(١٢٣) المعهد الاتحادي للانتخابات، وزارة الخارجية، وزارة السياحة، اللجنة الوطنية للمياه، اللجنة الاتحادية للكهرباء، المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية.

(١٢٤) باخا كاليفورنيا، كوليما، منطقة العاصمة الاتحادية، غواناخواتو، غيرّيرو، إيدالغو، خاليسكو، مكسيكو، موريلوس، نويفو ليون، بويبلا، كينتانا رو، سان لويس بوتوسي، سينالوا، فيراكروس.

(١٢٥) محكمة العدل العليا الوطنية، مجلس القضاء الاتحادي، المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد.

والخصوبة، والوفاة والهجرة، والصحة، والتعليم، والعمل، واتخاذ القرار، والسكان الأصليين، والعنف، واستخدام الوقت، بالإضافة إلى بيانات موزعة حسب الجنس على الصعيد الوطني وصعيد الولاية و/أو البلدية. ويجري باستمرار تحديث هذا النظام بمعلومات من المصادر الأولية، ويمكن الرجوع إليه في صفحة المعهد الوطني للمرأة على الإنترنت. ويتضمن مختلف مرفقات التوصيات ومواد هذا التقرير أيضا بيانات موزعة حسب الكيان الاتحادي، وحجم المنطقة، والجنس، والسكان الأصليين، وكذلك تحليل هذه البيانات في الأجزاء المقابلة لمواد الاتفاقية.

٢٣٤- ولضمان متابعة وشفافية إجراءات وبرامج الحكومة الاتحادية التي ترصد لها موارد للمرأة والمساواة بين الجنسين، بدأ المعهد الوطني للمرأة منذ عام ٢٠٠٨، بالاشتراك مع وزارة المالية والائتمان العام والمجلس الوطني لتقييم سياسة التنمية الاجتماعية، في وضع تقارير فصلية عن تطبيق الميزانية المرصودة لهيئات الإدارة العامة الاتحادية، وتُعرض هذه التقارير على مجلس النواب، وتُنشر في صفحة الشفافية للمعهد الوطني للمرأة.

دال - الفقرة ٣٨

٢٣٥- تهتدي حكومة المكسيك بالاتفاقية ومنهاج عمل بيجين في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقد أُدرجت الاتفاقية ومنهاج العمل في صياغة الخطة الوطنية للتنمية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، والبرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، والقانون العام للمساواة بين المرأة والرجل، والقانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أنجز المعهد الوطني للمرأة وثيقة الرد على الاستبيان الذي أرسلته شُعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمم المتحدة بشأن متابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين (١٩٩٥) في المكسيك، والإجراءات الجديدة المعتمدة في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠٠٠)؛ وتتضمن هذه الوثيقة التدابير الأساسية التي اتخذتها الإدارات الحكومية في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى الربع الأول من عام ٢٠٠٩. ويتضمن الجدول التالي أمثلة للتدابير التي طبقتها أجهزة الإدارة العامة الاتحادية فيما يتعلق بمجالات الاهتمام الحاسمة الـ ١٢ الواردة في منهاج عمل بيجين للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢.

		مجالات الاهتمام الرئيسية في منهاج عمل بيجين											
	العام (الأعوام) و/أو الفترات (الفترات)	الفقر	التعليم والتدريب	الصحة	العنف	الصراع المسلح	الاقتصاد	السلطة واتخاذ القرارات	الآليات المؤسسية	حقوق الإنسان	وسائل الإعلام	البيئة	الطفلة
استراتيجية تدريب الأطفال والشباب من الجنسين على ممارسة مواطنتهم (المعهد الاتحادي للانتخابات)	٢٠٠٧-٢٠١٠		X					X		X			X
خطة التنمية البشرية (وزارة المالية والائتمان العام)	٢٠٠٨-٢٠١٠	X	X								X		
برنامج التنمية الاجتماعية - الفرص (وزارة التنمية الاجتماعية)	٢٠٠٧-٢٠١٠	X	X	X		X							X
برنامج المساواة بين المرأة والرجل، ٢٠٠٨-٢٠١٢ (وزارة الدفاع الوطني)	٢٠٠٨-٢٠١٢		X	X	X			X	X	X	X		
برنامج المساواة بين المرأة والرجل، ٢٠٠٩-٢٠١٢ (وزارة البحرية المكسيكية)	٢٠٠٩-٢٠١٢							X	X	X			
برنامج وسائل الإعلام المطبوعة (مكتب المدعي العام للجمهورية)	٢٠٠٨-٢٠١٢				X					X			
البرنامج الوطني للسكان (المجلس الوطني للسكان)	٢٠٠٨-٢٠١٢		X	X	X	X				X		X	
برنامج التعليم الأساسي لأبناء وبنات الأسر المهاجرة العاملة في الزراعة باليومية (وزارة التعليم العام)	٢٠١٠	X	X		X					X			X
إجراءات موجهة إلى الجماعات النسائية المهتمة بالعناية بالموارد الطبيعية والحفاظ عليها (وزارة البيئة والموارد الطبيعية)	٢٠٠٧-٢٠١٢	X	X					X		X		X	
إجراءات تستهدف تشجيع وتحقيق اكتشاف فيروس نقص المناعة البشرية لدى ١٠٠ في المائة من الحوامل (وزارة الصحة - المركز الوطني للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته)	٢٠١٠			X									

	مجالات الاهتمام الرئيسية في منهاج عمل بيجين											
	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	الفقر	التعليم والتدريب	الصحة	العنف	الصراع المسلح	الاقتصاد	السلطة واتخاذ القرارات	الآليات المؤسسية	حقوق الإنسان	وسائل الإعلام	البيئة	الطفلة
برنامج وزارة الأمن العام للثقافة المؤسسية، ٢٠١٠-٢٠١٢ (وزارة الأمن العام)	٢٠١٠-٢٠١٢		X		X			X	X	X	X		
برنامج العمل المحدد للمساواة بين الجنسين في مجال الصحة (وزارة الصحة - المركز الوطني لإنصاف الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية)	٢٠٠٧-٢٠١٢		X	X						X			
برنامج العمل المحدد لمنع العنف العائلي والقائم على نوع الجنس ومعالجته (وزارة الصحة - المركز الوطني لإنصاف الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية)					X								

هاء – الفقرة ٣٩

٢٣٦- من الجدير بالذكر أن المكسيك تلتزم بمعظم الأهداف الإنمائية للألفية. ويرد وصف التدابير التي اتخذتها الإدارة الحالية لتحقيق هذه الأهداف في أجزاء هذا التقرير المتعلقة بالتوصيات الواردة في التعليقات الختامية للجنة على التقرير الدوري السادس للمكسيك وبمضمون الاتفاقية. وتناقش الغاية ١ من الأهداف الإنمائية للألفية في الفصل الرابع عشر؛ والغاية ٢ في الفصلين العاشر والرابع عشر؛ والغاية ٣ في متن التقرير بأكمله؛ والغايات ٤ و ٥ و ٦ في الفصل الثاني عشر وفي الجزء المتعلق بصحة الريفيات والنساء من السكان الأصليين من الفصل الرابع عشر؛ وأخيرا تناقش الغاية ٧ أيضا في الفصل الرابع عشر. ولبيان الجهود التي بذلتها أجهزة الإدارة العامة الاتحادية في تطبيق الاتفاقية تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية مع إدراج المنظور الجنساني، يرد الجدول التالي متضمنا أمثلة للتدابير التي اتخذها بعض هيئات الحكومة الاتحادية في هذا الشأن.

	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	الغاية ١ – القضاء على الفقر المدقع والجوع	الغاية ٢ – تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	الغاية ٣ – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	الغاية ٤ – تخفيض معدل وفيات الأطفال	الغاية ٥ – تحسين الصحة النفاسية	الغاية ٦ – مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	الغاية ٧ – كفالة الاستدامة البيئية	الغاية ٨ – إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
برنامج المساواة بين المرأة والرجل (وزارة الدفاع الوطني)	٢٠٠٨- ٢٠١٢			X					
نموذج المساواة بين الجنسين (وزارة المالية والائتمان العام)	٢٠٠٧-			X					
تصميم وتطبيق سياسات المساواة بين الجنسين (وزارة التعليم العام)	٢٠١٠			X					
برنامج المساواة بين المرأة والرجل، ٢٠١٠- ٢٠١٢ (مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والإتجار بالأشخاص – مكتب المدعي العام للجمهورية) (قيد الإعداد)	٢٠١٠			X					

	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	الغاية ١ – القضاء على الفقر المدقع والجوع	الغاية ٢ – تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	الغاية ٣ – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	الغاية ٤ – تخفيض معدل وفيات الأطفال	الغاية ٥ – تحسين الصحة النفاسية	الغاية ٦ – مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	الغاية ٧ – كفالة الاستدامة البيئية	الغاية ٨ – إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
برنامج التنظيم الإنتاجي للنساء من السكان الأصليين (اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين)		X		X					
برنامج التنمية البشرية – الفرص (وزارة التنمية الاجتماعية)	٢٠٠٧–	X	X	X	X	X			
البرنامج القطاعي للتنمية الزراعية (وزارة الإصلاح الزراعي)	٢٠٠٧– ٢٠١٢	X		X					
برنامج الاستثمار الاجتماعي (المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية)	١٩٩٣–	X		X	X	X	X	X	
برنامج التنسيق لدعم إنتاج السكان الأصليين (اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين)		X							
برنامج الصناديق الإقليمية للسكان الأصليين (اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين)		X							
برنامج الأنزال المدرسية للسكان الأصليين (اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين)			X						
البرنامج الوطني للصحة والبرنامج القطاعي للصحة (وزارة الصحة)	٢٠٠٧– ٢٠١٢			X	X	X	X		
مشروع الرعاية في المستوى الثالث (اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين)				X	X	X	X		
مشروع ”دور المرأة من السكان الأصليين“ (اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين)						X			

	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	الغاية ١ – القضاء على الفقر المدقع والجوع	الغاية ٢ – تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	الغاية ٣ – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	الغاية ٤ – تخفيض معدل وفيات الأطفال	الغاية ٥ – تحسين الصحة النفاسية	الغاية ٦ – مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	الغاية ٧ – كفالة الاستدامة البيئية	الغاية ٨ – إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
برنامج ”صوب المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية“ (وزارة البيئة والموارد الطبيعية)	٢٠٠٧–٢٠١٢			X				X	
برنامج جدول أعمال القرن ٢١ للسياحة المكسيكية (وزارة السياحة)								X	
مشروع إدارة وصون الموارد الطبيعية في مناطق السكان الأصليين (اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين)								X	
برنامج العمل المحدد انطلاقة عادلة للحياة (وزارة الصحة – المركز الوطني لإنصاف الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية)	٢٠٠٧–٢٠١٢				X				
برنامج العمل المحدد للوقاية من وفيات الرضع (وزارة الصحة – المركز الوطني لإنصاف الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية)	٢٠٠٧–٢٠١٢				X				
برنامج العمل المحدد للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي (وزارة الصحة – المركز الوطني لإنصاف الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية)	٢٠٠٧–٢٠١٢				X	X	X		

	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	الغاية ١ – القضاء على الفقر المدقع والجوع	الغاية ٢ – تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	الغاية ٣ – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	الغاية ٤ – تخفيض معدل وفيات الأطفال	الغاية ٥ – تحسين الصحة النفاسية	الغاية ٦ – مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	الغاية ٧ – كفالة الاستدامة البيئية	الغاية ٨ – إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية
مشروع ''المساواة بين الجنسين والحقوق السياسية والعدالة الانتخابية في المكسيك: لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة (المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكسيك، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)	٢٠١٠–٢٠١١			X					

المرفقات

الأول – المادتان ١ و ٢

ألف – المجلس الوطني لمنع التمييز – الشكاوى والمطالبات

الملف	أيلول/سبتمبر – كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	كانون الثاني/ يناير – حزيران/ يونيه ٢٠١٠	المجموع
الشكاوى	٢١	٥١	٦٨	٤٦	٥١	٢٣٧
المطالبات	١٣	٣٤	٦٤	٣٣	٣٨	١٨٢
المجموع	**٣٤**	**٨٥**	**١٣٢**	**٧٩**	**٨٩**	**٤١٩**
			مصالحات			
الشكاوى	١	٤	١٣	٢	١	٢١
المطالبات	٤	٧	٨	٥	-	٢٤

باء – التقدم في التنسيق التشريعي حسب الكيان الاتحادي، ٢٠١٠

على المستوى الوطني ومستوى الكيانات الاتحادية	دستور يتضمن مبدأ		قانون اتحادي لمنع التمييز والقضاء عليه	المساواة بين المرأة والرجل			تمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف			قانون منع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه	القوانين الجنائية (الجريمة)		
	المساواة	عدم التمييز		قانون	لائحة	نظام	قانون	لائحة	نظام		العنف المترلي العنف العائلي	الاتجار بالأشخاص	التمييز
المستوى الاتحادي/الوطني	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓			
أغواسكالييتس	X						X	X	X		X	X	X
باخا كاليفورنيا							X	X	X		X	X	
باخا كاليفورنيا سور	X		X	X			X	X	X		X	X	X
كامبتشه	X	X	X	X			X		X			X	X
كواويلا	X	X	X	X			X		X		X	X	X
كوليما		X	X	X			X	X	X		X	X	X
تشياباس		X	X	X			X	X	X	X	X	X	X
تشيواوا	X		X	X			X	X	X		X	X	X
منطقة العاصمة الاتحادية	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X
دورانغو	X	X	X	X		X	X		X		X	X	X
غواناخواتو		X					X	X	X		X	X	
غيرّيرو	X	X	X				X	X	X		X	X	
إيدالغو	X	X	X				X		X		X	X	
خاليسكو		X					X	X	X		X	X	
ولاية مكسيكو	X	X	X				X	X	X		X	X	
ميتشواكان		X	X	X			X	X	X		X	X	
موريلوس	X	X		X			X	X	X		X	X	
نايايريت	X		X				X	X			X	X	

على المستوى الوطني ومستوى الكيانات الاتحادية	دستور يتضمن مبدأ		قانون اتحادي لمنع التمييز والقضاء عليه	المساواة بين المرأة والرجل			تمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف			قانون منع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه	القوانين الجنائية (الجريمة)		
	المساواة	عدم التمييز		قانون	لائحة	نظام	قانون	لائحة	نظام		العنف المترلي العنف العائلي	الاتجار بالأشخاص	التمييز
المستوى الاتحادي/الوطني	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓			
نويفو ليون	X	X					X	X	X		X	X	
أواكساكا	X	X		X		X	X	X	X		X	X	X
بويبلا		X		X		X	X	X	X		X	X	
كيريتارو		X					X				X	X	
كينتانا رو	X	X		X	X		X	X	X		X	X	X
سان لويس بوتوسي	X	X	X	X			X	X	X		X	X	
سينالوا	X			X			X	X	X		X	X	
سونورا	X	X		X			X		X		X	X	
تابسكو	X	X					X	X	X	X	X		
تاماوليباس	X	X	X	X			X		X		X		
تلاكسكالا	X						X	X	X	X		X	X
فيراكروس	X	X		X		X	X	X	X		X	X	X
يوكاتان		X					X	X	X		X	X	
ساكاتيكاس	X	X	X	X		X	X		X		X	X	
المجموع (٣١ ولاية ومنطقة العاصمة الاتحادية)	**٢٣**	**٢٥**	**١٦**	**١٩**	**١**	**٥**	**٣٢**	**٢٤**	**٣٠**	**٤**	**٣٠**	**٣٠**	**١٣**

المصدر: المديرية العامة للشؤون الدولية، مع معلومات من الإدارة العامة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني/ المعهد الوطني للمرأة والمجلس الوطني لمنع التمييز (بيانات حتى تموز/يوليه ٢٠١٠).

حاشية: قانون منع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه له لائحته ونظامه الخاصان به، ولكل من تشياباس ومنطقة العاصمة الاتحادية لائحتها الخاصة بها.

جيم – المآوي أو مراكز الرعاية المدعومة من أجهزة الإدارة العامة الاتحادية، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

الجهاز/الهيئة	عدد المنشآت المدعومة
اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين	٤
وزارة الصحة	٣٥
وزارة التنمية الاجتماعية	١٥٧
مكتب المدعي العام للجمهورية	٤
المجموع	**١٩٩**

المصدر: المعهد الوطني للمرأة/الإدارة العامة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

دال – المنشآت التابعة لحكومات الولايات لرعاية النساء وضحايا العنف وبناتهن وأبنائهن، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

الكيان الاتحادي	٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	المآوي والأنزال ودور المرور العابر أو الطارئ	مراكز الرعاية الخارجية	المآوي والأنزال ودور المرور العابر أو الطارئ	مراكز الرعاية الخارجية
أغواسكالييتس		٥		١
باخا كاليفورنيا				٣
كواويلا		٢		٧
تشياباس	٧	١٣		٢
منطقة العاصمة الاتحادية			٢	
دورانغو		١٠	١	
ولاية مكسيكو	١	٢		
غواناخواتو				٢
غيرّيرو	١	٦		٦
إيدالغو				٧
خاليسكو		٧	١	٤
موريلوس				٢
نايايريت		٢		١

الكيان الاتحادي	المآوي والأنزال ودور المرور العابر أو الطارئ	مراكز الرعاية الخارجية	المآوي والأنزال ودور المرور العابر أو الطارئ	مراكز الرعاية الخارجية
	٢٠٠٨		٢٠٠٩	
نويفو ليون	١	١		١
أواكساكا		١		
بوبيلا			١	١
كينتانا رو		٦		٢
سان لويس بوتوسي		١		١
سينالوا			١	
سونورا		٢	٢	٣
تابسكو		٣		١
تاماوليباس		١	١	
تلاكسكالا		١		٢
فيراكروس		٢		
يوكاتان		٦		١١
ساكاتيكاس		١		
المجموع	**١٠**	**٧٢**	**٩**	**٥٧**

المصدر: المعهد الوطني للمرأة.

هاء – المبالغ المقدمة من خلال دعوات الانعقاد في برنامج الاستثمار الاجتماعي المشترك لتعزيز مراكز إيواء النساء وبناتهن وأبنائهن من ضحايا العنف العائلي، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩

اسم الدعوة للانعقاد	٢٠٠٦	٢٠٠٩	المجموع الكلي
تعزيز المآوي		٣١٠ ٧٧٦ ١١ بيسو	٣١٠ ٧٧٦ ١١ بيسو
المآوي	٠٠٠ ٢٨٧ ٥ بيسو		٠٠٠ ٢٨٧ ٥ بيسو
المجموع بالبيسو			٣١٠ ٠٦٣ ١٧
المجموع بالدولارات	**٤٩٣ ٧٨٢،١٩**	**٨٧٨ ٠٤٦،٠٧**	**١ ٣٧١ ٨٢٨،٦٣**

المصدر: المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية.

واو – الميزانية التي أنفقها والمشاريع التي دعمها برنامج دعم الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية، ٢٠٠٦–٢٠١٠

العام	الميزانية المنفقة	بالدولارات	عدد المشاريع المدعومة
٢٠٠٦	٦٠ ٤٨٤ ٦٩٧،٨٩ بيسو	٥ ٦٤٩ ٠٠٠،٧٠	٣١
٢٠٠٧	١٨٦ ١٢٩ ٤٦١،٤١ بيسو	١٧ ٠٦٤ ٧٤٦،٩٧	٣٢
٢٠٠٨	١٨٣ ٠٢٥ ٥٤٥،٥٥ بيسو	١٥ ٠٠٦ ٠٢٩،٩١	٣٢
٢٠٠٩	١٧٣ ٦٠٤ ٧٥٧،٦٣ بيسو	١٢ ٩٤٤ ٠٣٥،٥٥	٣١
٢٠١٠	١٢١ ٢٣١ ٣٥٠،٠٠ بيسو	٩ ٤٩٥ ٧٥٤،٦٤	١٨
المجموع	**٧٢٤ ٤٧٥ ٨١٢،٤٨ بيسو**	**٦٠ ١٥٩ ٥٦٧،٧٨**	**١٤٤**

المصدر: المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية، مع توقف في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠.

زاي – مشاريع مهمة في المجال التشريعي لتحسين وتفعيل تمتع المرأة بحياة خالية من العنف (الدورتان التشريعيتان التاسعة والخمسون والستون)

العنف

١ – مشروع مرسوم لتعديل وإضافة وحذف أحكام من القانون الجنائي الاتحادي، والقانون الاتحادي للأسلحة النارية والمتفجرات، والقانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف. عرض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. زيادة عقوبة السجن من ٤ إلى ٦ أعوام لمن يرتكب جريمة العنف العائلي؛ معاقبة من يحوز أسلحة في المنزل دون إخطار وزارة الدفاع الوطني ومن يستخدمها لممارسة العنف في نطاق الأسرة. ما زال رهن الإقرار.

٢ – مشروع مرسوم لتعديل وإضافة أحكام في القانون الجنائي الاتحادي والقانون الاتحادي للإجراءات الجنائية. عُرض في شباط/فبراير ٢٠١٠. النص بوضوح على التزام النيابة العامة بضمان الأمن والسلامة البدنية للمُبلِغ عن العنف العائلي، واعتبار العنف العائلي جناية. ما زال رهن الإقرار.

٣ – اقتراح تعديل القانون الجنائي لولاية تشيواوا لتجريم قتل الإناث والاختفاء القسري. عُرض في آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. في مرحلة الإجراءات التشريعية.

٤ – مشروع تعديلات وإضافات في القانون الجنائي لولاية سينالوا لتجريم قتل الإناث، وإضافة فقرة إلى المادة ١١٧ و ١١٧ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية لهذه الولاية. عُرض في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. في مرحلة الإجراءات التشريعية.

الاتجار بالأشخاص

١ - مشروع تعديل وإضافة مواد في قانون منع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه، وإضافة الفقرة ٣٥ مكررا إلى القانون العام للسكان. عُرض في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. يسعى إلى إقرار القوانين فيما يتعلق بجريمة الاتجار بالأشخاص تنفيذا للصكوك الدولية التي صدقت عليها الدولة المكسيكية. أُحيل إلى لجنة السكان والحدود وشؤون الهجرة. ما زال رهن الإقرار.

٢ - مشروع مرسوم لتعديل وإضافة أحكام مختلفة في القانون الجنائي الاتحادي. عُرض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. يسعى إلى فرض عقوبات أغلظ على الأشخاص الذين يرتكبون الأفعال التالية ضد من تقل أعمارهم عن ١٤ عاما: الاتجار بالأشخاص، القوادة، إفساد الأحداث، السياحة الجنسية، استخدام الأطفال في المواد الإباحية، الاعتداء الجنسي، الاغتصاب. أُحيل إلى لجنة العدالة. ما زال رهن الإقرار.

٣ - مشروع مرسوم لتعديل المادة الثالثة من القانون الاتحادي لمكافحة الجريمة المنظمة. عُرض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. يسعى إلى تخويل النيابة العامة للاتحاد سلطة تولي جريمة الاتجار بالأشخاص. أُحيل إلى لجنة العدالة. ما زال رهن الإقرار.

٤ - مشروع مرسوم لتعديل المادة ١٤١ من القانون الاتحادي للإجراءات الجنائية. عُرض في نيسان/أبريل ٢٠١٠. يسعى إلى اعتبار أن من حقوق ضحايا جريمة الاتجار بالأشخاص عدم الكشف عن هويتهم وغيرها من البيانات الشخصية في أثناء الإجراءات الجنائية ذات الصلة. أُحيل إلى لجنة العدالة. ما زال رهن الإقرار.

٥ - نقطة اتفاق تطلب إلى المسؤولين في مكتب المدعي العام للجمهورية ووزارة الأمن العام أن يقوموا، هم وسائر أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات لمنع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه، بتوفير الحماية والمساعدة لضحايا هذه الجريمة، وتشجيع وضع برامج دائمة من أجل منع هذا العمل غير المشروع. عُرضت في شباط/فبراير ٢٠١٠. جرى بالمثل حث المجالس النيابية للكيانات الاتحادية على إدراج جريمة الاتجار في تشريعاتها، والمجالس التي لديها أنظمة قانونية في هذا الشأن على القيام بالإصلاحات المناسبة، حتى تكون تشريعاتها متسقة مع قانون منع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه. ما زالت رهن الإقرار.

الثاني – المادة ٣

ألف – الميزانية المخصصة للمساواة بين المرأة والرجل (الميزانية المخصصة للمرأة والمساواة بين الجنسين)

العام	المبلغ (بملايين البيسو)	بملايين الدولارات	البرامج
٢٠٠٨	٧ ٠٢٤،٨	٥٧٥،٩	٦٥
٢٠٠٩	٨ ٩٨١،٦	٦٦٩،٦	٧٣
٢٠١٠	١٠ ٩٢٠،٧	٨٥٥،٣	٦٧

المصدر: الجريدة الرسمية للاتحاد، ميزانية نفقات الاتحاد، المرفقان ٩ – ألف و ١٠، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

باء – الميزانية المخصصة في المرفقين ٩ – ألف و ١٠ للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٠ والمتسقة مع أهداف البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل (بملايين البيسو)

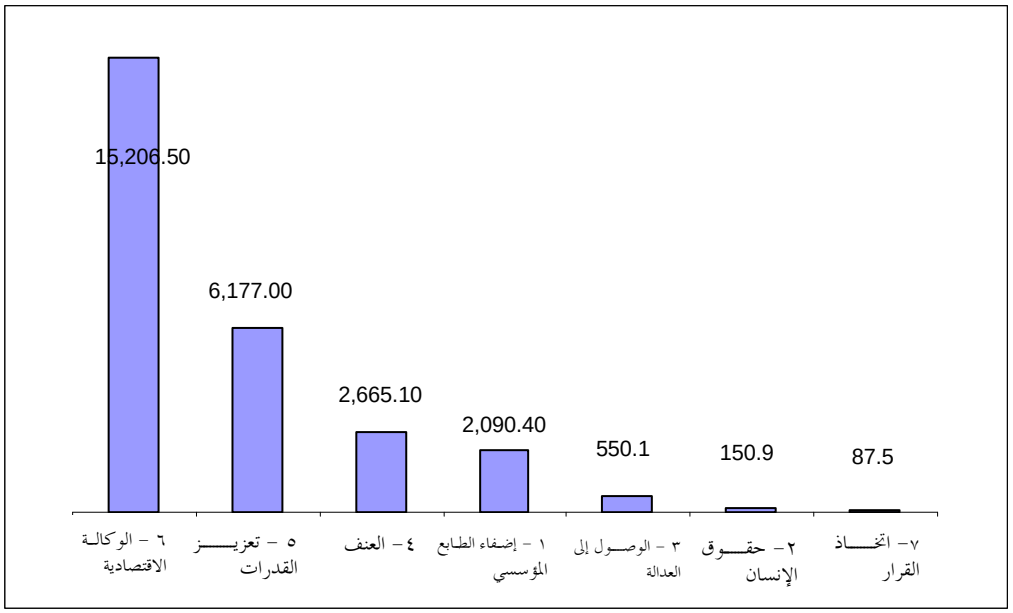

المصدر: المعهد الوطني للمرأة/المديرية العامة للتقييم وإعداد الإحصاءات، استنادا إلى المرفقين ٩ – ألف و ١٠ من ميزانية نفقات الاتحاد للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٠.

جيم – المبالغ المخصصة لدعوات الانعقاد في برنامج الاستثمار الاجتماعي المشترك المخصصة للجنسانية

الرقم	الرمز	دعوات للانعقاد	المشاريع المشاركة	المشاريع المعتمدة	المستفيدون		هيكل الميزانية	الموارد المنفقة
					إناث	ذكور		
		دعوات للانعقاد، ٢٠٠٦						
١٠	EG	إدماج سياسة إنصاف الجنسين في برامج التنمية الاجتماعية والبشرية	٦٢	٢٥	٣٧ ٥١٠	٢٤ ٢٥٩	٧ ٠٠٠ ٠٠٠،٠٠ بيسو ٦٥٣ ٧٦٨،٧٤ من الدولارات	٥ ١٧٦ ٢٢٩،٠٠ بيسو ٤٨٣ ٤٣٦،٦٨ من الدولارات
١١	FR	تدعيم المآوي ومراكزها الخارجية لتوفير الرعاية للنساء وأطفالهن، الذين يتعرضون للعنف العائلي والقائم على نوع الجنس	٣٤	١٧	١٠ ٥٧٦	٢ ٣٥٤	٧ ٠٠٠ ٠٠٠،٠٠ بيسو ٦٥٣ ٧٦٨،٧٤ من الدولارات	٦ ٧٥٠ ٠٠٠،٠٠ بيسو ٦٣٠ ٤١٩،٨٦ من الدولارات
١٦	MR	اقتراحات تدعم العمليات و/أو المشاريع البديلة أو غير التقليدية التي تعدها الريفيات أو النساء من السكان الأصليين والتي تمثل مصدرا لتوليد الدخل	٥٨	١٣	١٠ ٢٧٢	٥ ٦٢٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠،٠٠ بيسو ٤٦٦ ٩٧٧،٦٧ من الدولارات	٢ ٨٤٤ ٠٥٠،٠٠ بيسو ٢٦٥ ٦٢١،٥٧ من الدولارات
١٧	OG	مرصد الجنسية والفقر	٢٩	٣	٤ ٠٣١	١ ٥١١	٣ ٠٠٠ ٠٠٠،٠٠ بيسو ٢٨٠ ١٨٦،٦٠ من الدولارات	٢ ٣٧٠ ٠٠٠،٠٠ بيسو ٢٢١ ٣٤٧،٤٢ من الدولارات
		دعوات للانعقاد، ٢٠٠٧						
٧	EG	إنصاف الجنسين من أجل التنمية الاجتماعية	١٩١	٧٦	٢٣ ٧٠١	١١ ١٣٦	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠،٠٠ بيسو ٢ ٢٩٢ ٠٥٣،٤٥ من الدولارات	١٩ ٧٠٧ ٢٣٨،٠٠ بيسو ١ ٨٠٦ ٨٠١،٧١ من الدولارات
		دعوات للانعقاد، ٢٠٠٨						
٨	EG	إنصاف الجنسين من أجل إعداد نماذج التدخل والاستقصاء التشاركي والتدريب واقتراحات تعميم مراعاة المنظورات	٢١٢	٦٥	١٩ ٥٦٢	٨ ٣٤٢	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠،٠٠ بيسو ٨١٩ ٨٨٧،١٨ من الدولارات	١٥ ٩١٠ ٢٩٤،٠٠ بيسو ١ ٣٠٤ ٤٩٧،٤١ من الدولارات

الرقم	الرمز	دعوات للانعقاد	المشاريع المشاركة	المشاريع المعتمدة	المستفيدون: إناث	المستفيدون: ذكور	هيكل الميزانية	الموارد المنفقة
٩	OV	مرصد العنف الاجتماعي والقائم على نوع الجنس	٥١	١٤	٤٣	٣٥	١١ ٠٠٠ ٠٠٠،٠٠ بيسو ٩٠١ ٨٧٥،٩٠ من الدولارات	٨ ٩٨٦ ٩٩٨،٠٠ بيسو ٨ ٩٨٦ ٩٩٨،٠٠ من الدولارات
		دعوات للانعقاد، ٢٠٠٩						
٩	EG	عقد اجتماع لتدعيم إنصاف الجنسين	٢٢٩	٩٦	٤٢ ٣٨٦	١٤ ٨٠٧	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠،٠٠ بيسو ١ ٤٩١ ٢٠٧،٤٧ من الدولارات	٢٢ ٥٧٤ ٣٧١،٠٠ بيسو ١ ٦٨٣ ١٥٣،٣٣ من الدولارات
١٠	FR	عقد اجتماع لدعم مراكز الرعاية الخارجية في المآوي للنساء وأطفالهن، الذين يتعرضون للعنف العائلي والقائم على نوع الجنس	٥٥	٢١	٦ ٢٩٨	١ ٤٩١	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠،٠٠ بيسو ١ ٤٩١ ٢٠٧،٤٧ من الدولارات	١١ ٧٧٦ ٣١٠،٠٠ بيسو ٨٧٨ ٠٤٦،٠٧ من الدولارات
١١	OV	عقد اجتماع لمرصد العنف الاجتماعي والقائم على نوع الجنس، بهدف إنشاء وتدعيم مراصد العنف الاجتماعي والقائم على نوع الجنس التي تساعد على فهم منشأ وسمات العنف الاجتماعي والقائم على نوع الجنس	٣٤	١٤	٧ ٧١٣	٤ ٥١٩	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠،٠٠ بيسو ٧٤٥ ٦٠٣،٧٣ من الدولارات	٦ ٣٨٩ ٤٦٥،٠٠ بيسو ٤٧٦ ٤٠٠،٩٠ من الدولارات
		دعوات للانعقاد، ٢٠١٠						
١٢	EG	عقد اجتماع لتدعيم إنصاف الجنسين			قيد الإعداد		٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠،٠٠ بيسو ٢ ٣٤٩ ٨٦٢،٥٠ من الدولارات	قيد الإعداد
١٤	OV	عقد اجتماع لمرصد العنف الاجتماعي والقائم على نوع الجنس			قيد الإعداد		٨ ٠٠٠ ٠٠٠،٠٠ بيسو ٦٢٦ ٦٢٠،٤٠ من الدولارات	قيد الإعداد

المصدر: المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية.

الثالث – المادة ٦

ألف – تحقيقات أولية لمكتب المدعي العام المختص بمعالجة الجرائم ذات الصلة بأعمال العنف ضد المرأة ومكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص – مكتب المدعي العام للجمهورية

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	كانون الثاني/يناير – حزيران/يونيه ٢٠١٠	المجموع
مبدوءة	٣٣	٨٠	١٢٧	١٣٧	٦٦	٤٤٣
جرى البت فيها	٥	٤٢	٧١	١١٣	٣١	٢٦٢
جارية	٢٨	٦٥	١٢٣	١٥٨	١٩٥	١٩٥
جرى البت فيها تبعا لنوع القرار						
حفظت	١	٣	٦	١٨	١٢	٤٠
عدم الاختصاص	٤	٣٨	٦٠	٧٢	١١	١٨٥
عدم اتخاذ إجراءات جنائية	صفر	١	٥	١١	٧	٢٤
المجموع	٥	٤٢	٧١	١٠١	٣٠	٢٤٩
النتائج من حيث البحث عن النساء والطفلات وتحديد أماكنهن						
بلاغات عن نساء مختفيات	١٦	٤٧	١٤٣	١٤٠	١٢٦	٤٧٢
النساء المحددة أماكنهن	١٠	٢٥	٨٧	١٠٥	٨٤	٣١١

المصدر: مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص.

حاشية: التحقيقات الأولية التي جرى البت فيها والجارية في هذه الفترة لا تناظر بالضرورة تلك التي بدأت في الفترة ذاتها.

باء – خدمات متخصصة مقدمة من مكتب المدعي العام المختص بمعالجة الجرائم ذات الصلة بأعمال العنف ضد المرأة ومكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص – مكتب المدعي العام للجمهورية

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	كانون الثاني/ يناير – حزيران/ يونيه ٢٠١٠	المجموع
دعم قانوني	١٧٨	١ ٧٩٧	٢ ١٨٧	٢ ٣٣٦	٨٣٦	٧ ٣٣٤
دعم نفسي	١٣٧	٢ ٠٤٤	٢ ٥٣٠	٢ ٦٣٨	١ ٢٥١	٨ ٦٠٠
عمل اجتماعي	٩٣	٢ ٩٢٢	١ ٧٢٢	١ ٥٩٦	٥٠٣	٦ ٨٣٦
خدمات مرافقة	٥٣	٤٦٤	٨٤١	٦٠٩	٢٥١	٢ ٢١٨
خدمات رعاية متنقلة	١٦	٦٢	٨٩	١٣٢	١٣	٣١٢
رعاية هاتفية	١٣٤	٣١١	٢٠٧	٦٥٣	٥١٣	١ ٨١٨
حالات قدمت فيها الرعاية في مراكز الرعاية المتكاملة	٢٣٠	١ ٠٧٧	١ ١٦٠	١ ٣٢٠	٥٠٦	٤ ٢٩٣
حالات وردت تتعلق باتجار محتمل بالأشخاص	صفر	٧٧	٢٩	٧٦	٣٢	٢١٤
المجموع	**٦١١**	**٧ ٦٠٠**	**٧ ٥٧٦**	**٧ ٩٦٤**	**٣ ٣٦٧**	**٢٧ ١١٨**

المصدر: مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص.

جيم – شكوى ضحايا الاتجار بالأشخاص والجرائم ذات الصلة، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

الكيان الاتحادي	جرائم الاتجار بالبشر								الجرائم ذات الصلة															
	المجموع		الاستغلال الجنسي		بغاء الأطفال		المجموع				القوادة		إفساد الأحداث			استغلال الأطفال في المواد الإباحية			استغلال القصّر			اغتصاب الأحداث		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	غير محدد	ذكور	إناث	غير محدد	ذكور	إناث	غير محدد	ذكور	إناث	غير محدد	ذكور	إناث	غير محدد	ذكور	إناث	غير محدد
												٢٠٠٨												
أغواسكالييتس	–	–	–	–	–	–	٢٢	٤٠	–	٢٢	–	–	–	٤٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مكسيكو	–	–	–	–	–	–	١٢	٣٤	–	٥	–	–	٧	١٠	–	–	–	–	٥	١٩	–	–	–	–
ميتشواكان	–	١	–	١	–	–	١	٦	–	٢	–	–	–	٤	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–
سينالوا	–	٢	–	٢	–	–	٣٠	١٤٣	–	–	–	–	١٨	٢٩	–	٩	١٢	–	–	٢	–	١٠٣	–	–
تابسكو	–	–	–	–	–	–	٢٥	١٧٠	–	–	–	–	٥	٦	–	–	–	–	–	–	–	١٦٤	٢٠	–
يوكاتان	–	–	–	–	–	–	٥	١٢	–	١	–	–	٥	٢	–	–	–	–	–	–	–	٩	–	–
موريلوس	–	–	–	–	–	–	٣١	٨٠	–	٢	٣	–	١٧	٢٢	–	–	–	–	–	–	–	٥٥	١٢	–
خاليسكو	١	١٢	–	–	١	١٢	٤٣	١٥٧	–	–	١٧	–	٣٩	٤٤	–	٢	٤	–	–	–	–	٩٤	–	–
منطقة العاصمة الاتحادية	–	–	–	–	–	–	١٨٣	١٣٣	–	١٧	٢٨	–	١٥١	١٠٢	–	٣	١٥	–	–	–	–	–	–	–
ساكاتيكاس	–	–	–	–	–	–	٤	٢١	–	١	–	–	٣	٤	–	–	–	–	–	–	–	١٧	–	–
تشيواوا	–	٥	–	٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تلاكسكالا	–	٨	–	٨	–	–	–	٨	–	–	٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
كيريتارو	–	–	–	–	–	–	١	٥	٥	–	–	٥	١	٣	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–
بوبيلا	–	–	–	–	–	–	٨	٢١٣	٢	–	١٢	–	٨	١٥	٢	٣	–	–	–	–	–	١٨٣	–	–
إيدالغو	٢	٨	٢	٨	–	–	٧	٣٦	–	–	١	–	٧	٥	–	–	–	–	–	–	–	٣٠	–	–
نويفو ليون	–	–	–	–	–	–	٩٣	٢٤٠	–	–	–	–	٩٣	٨٠	–	٢	–	–	–	–	–	١٥٨	–	–
باخا كاليفورنيا	–	–	–	–	–	–	٣٢	٣٢	–	٣٢	٢	–	–	٣٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
تاماوليباس	–	–	–	–	–	–	٧٨	١٢٤	–	–	–	–	٣٠	٢٧	–	–	٢	–	–	–	–	٩٧	٤٦	–

الكيان الاتحادي	جرائم الاتجار بالبشر												الجرائم ذات الصلة											
	المجموع		الاستغلال الجنسي		بغاء الأطفال		المجموع			القوادة			إفساد الأحداث			استغلال الأطفال في المواد الإباحية			استغلال القصّر			اغتصاب الأحداث		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	غير محدد	ذكور	إناث	غير محدد	ذكور	إناث	غير محدد	ذكور	إناث	غير محدد	ذكور	إناث	غير محدد	ذكور	إناث	غير محدد
المجموع	٣	٣٦	٢	٢٤	١	١٢	٥٧٥	١ ٤٥٤	٧	٥٢	٧٩	٥	٤٠٦	٤٢٣	٢	٣٤	١٩	–	٥	٢١	–	٧٨	٩١٢	–
												٢٠٠٩												
إيدالغو	–	١	–	١	–	–	–	١	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مكسيكو	–	–	–	–	–	–	٢٢	٤٨	١٢	–	٧	٤	–	–	–	–	–	–	٢٢	٤١	٨	–	–	–
ميتشواكان	–	–	–	–	–	–	٤١	٢٠١	–	–	٨	–	٢٧	٣٧	–	–	٤	–	–	–	–	١٤	١٥٢	–
نويفو ليون	–	–	–	–	–	–	٩٣	١٥٨	٩٨	–	–	–	٩٢	٧٣	٣٨	–	–	٥	–	–	–	١	٨٥	٥٥
كيريتارو	–	–	–	–	–	–	٦	١١	٢	–	٣	٢	٦	٥	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	–
كينتانا رو	–	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	–	٢	–	٢	–	–	١٦٢	٤١٩	١١٢	–	١٩	٦	١٢٥	١٠٥	٣٨	–	٤	٥	٢٢	٤١	٨	١٥	٢٤٠	٥٥

المصدر: مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، حزيران/يونيه ٢٠١٠.

حاشية: أعلن مكتبا المدعي العام لكينتانا رو وسان لويس بوتوسي أنهما لم يقوما بتحقيقات أولية أو يتخذا قرارا مفصّلا في جريمة الاتجار بالأشخاص أو غيرها من الجرائم ذات الصلة.

دال – تشريعات الولايات في موضوع الاتجار بالأشخاص (التحديث حتى نيسان/أبريل ٢٠١٠)

الكيان الاتحادي	يوجد قانون	يوجد نموذج	لا يوجد نموذج	العقوبات التي توقع على الأشخاص الذين ينخرطون في تشجيع استغلال النساء والطفلات في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية
المستوى الاتحادي/الوطني	✓			(أ) السجن من ٦ أعوام إلى ١٢ عاما وغرامة من ٥٠٠ إلى ٥٠٠ ١ يوم؛ (ب) السجن من ٩ أعوام إلى ١٨ عاما وغرامة من ٧٥٠ إلى ٢٥٠ ٢ يوما؛ تزاد بواقع النصف
أغواسكالييتس		✓		(أ) السجن من ٦ أعوام إلى ١٢ عاما وغرامة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ يوم؛ (ب) تزاد بواقع النصف؛ (ج) دفع تعويض عن الخسائر والأضرار الناشئة
باخا كاليفورنيا		✓		(أ) السجن من ٤ إلى ٩ أعوام وغرامة من ٤٠٠ إلى ٠٠٠ ١ يوم؛ (ب) السجن من ٨ أعوام إلى ١٥ عاما وغرامة من ٠٠٠ ١ إلى ٠٠٠ ٢ يوم؛ (ج) تزاد أقصى العقوبة بواقع النصف؛ (د) مصادرة جميع الممتلكات الآتية من التصرفات السابقة
باخا كاليفورنيا سور		✓		(أ) السجن من ٥ إلى ١٠ أعوام وغرامة من ٨٠٠ إلى ٨٠٠ ١ يوم؛ (ب) السجن من ٦ أعوام إلى ١٤ عاما وغرامة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ يوم؛ (ج) تزاد بواقع النصف
كامبتشه		✓		(أ) السجن من ٤ إلى ٨ أعوام وغرامة من ٦٠ إلى ٢٤٠ يوما؛ (ب) تزاد بواقع النصف
كواويلا		✓		
كوليما		✓		
تشياباس	✓	يجري تحويله إلى قانون		(أ) السجن من ٦ أعوام إلى ١٢ عاما وغرامة من ٥٠٠ إلى ٥٠٠ ١ يوم؛ (ب) السجن من ٩ أعوام إلى ١٨ عاما وغرامة من ٧٥٠ إلى ٢٥٠ ٢ يوما؛ (ج) تزاد بواقع النصف
تشيواوا				(أ) السجن من ٦ أعوام إلى ١٢ عاما وغرامة من ٥٠٠ إلى ٥٠٠ ١ يوم؛ (ب) السجن من ٩ أعوام إلى ١٨ عاما؛ (ج) تزاد بواقع النصف
منطقة العاصمة الاتحادية	✓	✓		
دورانغو		✓		
غواناخواتو				(أ) السجن من ٨ أعوام إلى ١٦ عاما وغرامة من ٠٠٠ ١ إلى ٠٠٠ ٣ يوم؛ (ب) السجن من ١٦ إلى ٢٦ عاما وغرامة من ٠٠٠ ١ إلى ٠٠٠ ٣ يوم؛ (ج) تزاد أقصى العقوبة بواقع النصف
غيرّيرو		✓		(أ) السجن من ٦ أعوام إلى ١٢ عاما وغرامة من ٥٠٠ إلى ٥٠٠ ١ يوم؛ (ب) السجن من ٩ أعوام إلى ١٨ عاما؛ (ج) تزاد بواقع النصف
إيدالغو		✓		(أ) السجن من عامين إلى ٨ أعوام وغرامة من ١٠٠ إلى ٤٠٠ يوم؛ (ب) تزاد العقوبة السابقة بواقع النصف؛ (ج) تزاد العقوبتان بواقع الثلث
خاليسكو		✓		(أ) السجن من ٦ أعوام إلى ١٢ عاما وغرامة من ٥٠٠ إلى ٥٠٠ ١ يوم؛ (ب) تزاد بواقع الثلث؛ (ج) تزاد بواقع النصف

الكيان الاتحادي	يوجد قانون	يوجد نموذج	لا يوجد نموذج	العقوبات التي توقع على الأشخاص الذين ينخرطون في تشجيع استغلال النساء والطفلات في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية
ولاية مكسيكو		✓		(أ) السجن من ٦ أعوام إلى ١٢ عاما وغرامة من ٥٠٠ إلى ٠٠٠ ١ يوم؛ (ب) السجن من ٩ أعوام إلى ١٨ عاما وغرامة من ٥٠٠ إلى ٠٠٠ ٢ يوم؛ (ج) تزاد أقصى العقوبة بواقع النصف
ميتشواكان		✓		(أ) السجن من ٦ أعوام إلى ١٢ عاما وغرامة من ٥٠٠ إلى ٠٠٠ ١ يوم؛ (ب) السجن من ٨ أعوام إلى ١٤ عاما وغرامة من ٠٠٠ ١ إلى ٠٠٠ ٢ يوم؛ (ج) تزاد بواقع الثلث؛ (د) تزاد العقوبتان السابقتان بواقع النصف
موريلوس		✓		(أ) السجن من ٨ أعوام إلى ١٥ عاما وغرامة من ٠٠٠ ١ إلى ٠٠٠ ٢ يوم؛ (ب) السجن من ٩ أعوام إلى ١٨ عاما وغرامة من ٥٠٠ ١ إلى ٠٠٠ ٣ يوم؛ (ج) تزاد بواقع النصف
نايايريت		✓		(أ) السجن من ٦ أعوام إلى ١٢ عاما وغرامة من ٥٠٠ إلى ٥٠٠ ١ يوم؛ (ب) السجن من ٩ أعوام إلى ١٨ عاما وغرامة من ٧٥٢ إلى ٠٠٠ ٢ يوم؛ (ج) تزاد بواقع الثلث؛ (د) تزاد العقوبتان بواقع النصف
نويفو ليون		✓		(أ) السجن من ٨ أعوام إلى ٢٠ عاما وغرامة من ٠٠٠ ١ إلى ٠٠٠ ٥ يوم؛ (ب) السجن من ١٠ أعوام إلى ٢٥ عاما وغرامة من ٠٠٠ ٢ إلى ٠٠٠ ٨ يوم؛ (ج) السجن من ١٥ إلى ٣٠ عاما وغرامة من ٠٠٠ ١ إلى ٠٠٠ ١٠ يوم؛ (د) تزاد بواقع النصف؛ (هـ) عقوبة سجن لا تقل عن ثلثي مدة العقوبة الدنيا المقررة للجريمة المرتكبة
أواكساكا		✓		(أ) السجن من ١٢ إلى ١٨ عاما وغرامة من ٦٠٠ إلى ٣٥٠ ١ يوما؛ (ب) السجن من ١٨ إلى ٢٧ عاما وغرامة من ٢٠٠ ١ إلى ٥٠٠ ١ يوم
بوبيلا		✓		(أ) السجن من ٤ إلى ٩ أعوام وغرامة من ٤٠٠ إلى ٩٠٠ يوم من الأجر؛ (ب) السجن من ٧ أعوام إلى ١٥ عاما والحرمان من الممتلكات وسقوط الحق فيها؛ (ج) تضاعف العقوبتان السابقتان إذا كان الشخص المستغل يقل عمره عن ١٦ عاما
كيريتارو		✓		(أ) السجن من ٦ إلى ٨ أعوام وغرامة أقصاها ٥٠٠ يوم؛ (ب) تزاد هاتان العقوبتان بواقع النصف
كينتانا رو		✓		(أ) السجن من ٧ أعوام إلى ١٨ عاما وغرامة من ٥٠ إلى ٣٠٠ يوم؛ (ب) تزاد العقوبة بواقع النصف؛ (ج) تزاد عقوبة السجن ٣ أعوام على الأكثر والغرامة ٢٠٠ يوم
سان لويس بوتوسي		✓		(أ) السجن من ٣ إلى ٨ أعوام وغرامة من ٣٠٠ إلى ٨٠٠ يوم من الحد الأدنى للأجر؛ (ب) السجن من ٥ إلى ١٠ أعوام وغرامة من ٥٠٠ إلى ٠٠٠ ١ يوم من الحد الأدنى للأجر؛ (ج) دون الإخلال بالعقوبة المقررة لجريمة أخرى مرتكبة؛ (د) تزاد العقوبتان المذكورتان بواقع الضعف
سينالوا		✓		(أ) السجن من ٦ إلى ٨ أعوام وغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ يوم؛ (ب) تزاد بواقع النصف
سونورا		✓		(أ) السجن من ٦ أعوام إلى ١٢ عاما وغرامة من ١٠٠ إلى ٥٠٠ يوم؛ (ب) السجن من ٩ أعوام إلى ١٨ عاما وغرامة من ٢٠٠ إلى ٥٠٠ يوم؛ (ج) تزاد بواقع النصف
تابسكو	يجري تحويله إلى قانون			السجن من ٦ أعوام إلى ١٢ عاما وغرامة ٠٠٠ ٦٠٠ يوم من الحد الأدنى للأجر

الكيان الاتحادي	يوجد قانون	يوجد نموذج	لا يوجد نموذج	العقوبات التي توقع على الأشخاص الذين ينخرطون في تشجيع استغلال النساء والطفلات في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية
تاماوليباس			✓	
تلاكسكالا	✓	✓		(أ) السجن من ٧ أعوام إلى ١٥ عاما وغرامة من ٥٠٠ إلى ٥٠٠ ١ يوم من الأجر؛ (ب) السجن من ٩ أعوام إلى ١٨ عاما؛ (ج) تزاد بواقع النصف؛ (د) يحكم على المسؤولين عن الجريمة، علاوة على التعويض عن الضرر
فيراكروس		✓		(أ) السجن من ٥ إلى ١٠ أعوام وغرامة أقصاها ٣٠٠ يوم؛ (ب) السجن من ٦ أعوام إلى ١٤ عاما وغرامة أقصاها ٥٠٠ يوم
يوكاتان		✓		(أ) السجن من ٦ أعوام إلى ١٢ عاما وغرامة من ١٠٠ يوم إلى ٥٠٠ يوم؛ (ب) تزاد العقوبة بواقع النصف
ساكاتيكاس		✓		(أ) السجن من ٦ أعوام إلى ١٢ عاما وغرامة من ٥٠ إلى ١٠٠ حصة؛ (ب) السجن من ٩ أعوام إلى ١٨ عاما وغرامة من ٥٠ إلى ١٥٠ حصة؛ (ج) تزاد بواقع النصف
المجموع	**٥**	**٣١**	**١**	

المصدر: مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص.

الرابع – المادة ٧ والتوصية ٢٩ الواردة في التعليقات الختامية

ألف – الوظائف التي تشغلها المرأة

السلطة التنفيذية – في حزيران/يونيه ٢٠١٠ كانت أدنى مشاركة للمرأة في الوزارات هي في وزارة الاتصالات والنقل، بنسبة ٢١،٨ في المائة. وفي عام ٢٠٠٨ كانت نسبة الموظفات ١٥،٨ في المائة في وزارة الخارجية ووزارة التعليم العام ووزارة الطاقة، و ٢٠،٣ في المائة في منصب وكيل الوزارة (١٢ من ٥٩).

السلطة التشريعية – في الدورة التشريعية الستين (٢٠٠٦-٢٠٠٩) كانت النساء يمثلن ١٩،٥ في المائة في مجلس الشيوخ و ٢٣،٦ في المائة في مجلس النواب. وفي بداية **الدورة التشريعية الواحدة والستين** (٢٠٠٩-٢٠١٢) كن يمثلن ٢٨ في المائة بـ ١٤٠ مقعدا في مجلس النواب، وبعد طلبات الإجازة التي قدمتها ثماني نائبات (أربع من حزب المكسيك الأخضر الإيكولوجي، واثنتان من الحزب الثوري المؤسسي، وواحدة من حزب العمل، وواحدة من حزب الثورة الديمقراطية) وكان المناوب من الرجال، أصبحت نسبتهن ٢٥،٨ في المائة بـ ١٢٩ مقعدا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠ كانت نسبتهن ٢١،٤ في المائة في مجلس الشيوخ، و ٢٧،٢ في المائة في مجلس النواب (١٣٦ من ٥٠٠). وفي إحدى الدورات التشريعية طرأ تغيير على تشكيل المجلسين نتجت عنه تقلبات في تمثيل المرأة. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٠ رأست في مجلس النواب ثماني من الـ ٤٤ لجنة عادية وتسعا من الـ ٣٩ لجنة خاصة؛ وفي مجلس الشيوخ رأست ١٠ من الـ ٥٩ لجنة عادية وواحدة من الـ ١٤ لجنة خاصة.

وفيما بين آب/أغسطس ٢٠٠٦ وآب/أغسطس ٢٠٠٩ وقعت ٣٢ حركة تنقلات لتغيير نائب أو نائبة بمناوب من الجنس الآخر، وفي ٢٥ حركة منها حلت امرأة محل رجل، وفي سبع حل رجل محل امرأة، مما زاد العدد الفعلي للنائبات بواقع ١٨. وفي مجلس الشيوخ جرت ١٢ حركة تنقلات؛ وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩ حلت النساء محل ثمانية من الشيوخ وحل الرجال محل أربع من العضوات، وبذلك تمثلت الزيادة الفعلية في أربع نساء أكثر في مجلس الشيوخ.

المناصب التي تُشغل بالانتخاب – بمقارنة بيانات عام ٢٠٠٨ ببيانات الشهور الأولى من عام ٢٠١٠ يتضح حدوث زيادة طفيفة في مشاركة المرأة، باستثناء شاغلات منصب الحاكم.

شغل المناصب التي تُشغل بالانتخاب

المنصب	٢٠٠٨			٢٠١٠		
	النساء	مجموع الجنسين	النسبة المئوية للنساء	النساء	مجموع الجنسين	النسبة المئوية للنساء
الحكام(أ)	٢	٣٢	٦,٣	٢	٣٢	٦,٣
أعضاء مجلس الشيوخ(ب)	٢٥	١٢٨	١٩,٥	٢٧	*١٢٦	٢١,٤
النواب(ب)	١١٨	٥٠٠	٢٣,٦	١٣٦	٥٠٠	٢٧,٢
النواب المحليون(ج)	٢٣٧	١ ١٤١	٢٠,٨	٢٥١	١ ١٣٧	٢٢,١
رؤساء البلديات(ج)	١١٢	٢ ٤٣٧	٤,٦	١٣٥	٢ ٤٣٨	٥,٥
أمناء الصندوق(ج)	٣٦٦	٢ ٣١٣	١٥,٨	٤١١	٢ ٣٣٨	١٧,٦
مستشارو البلديات(ج)	٤ ٦٨٧	١٥ ٩٠٢	٢٩,٥	٥ ١١٣	١٥ ٦٨٢	٣٢,٦

المصدر: المعهد الوطني للمرأة، تقديرات المعهد الوطني للنظام الاتحادي والتنمية البلدية، النظام الوطني للمعلومات البلدية – الإصدار ٧،٠، [على الإنترنت]، المكسيك [البيانات في آب/أغسطس ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠١٠]. الجمعية التشريعية لمنطقة العاصمة الاتحادية، [على الإنترنت]، المكسيك، [جرى الرجوع إليها في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠] في: *http://www.asambleasd.gob.mx/*.

* في مجلس الشيوخ كان هناك إجمالا ١٢٨ عضوا، ووقت الرجوع إلى الموقع كان هناك ١٢٦ عضوا فقط (بيانات ٢٠١٠).

(أ) المعهد الوطني للمرأة، تقديرات مستندة إلى المؤتمر الوطني للحكام، قائمة الحكام الأعضاء في المؤتمر الوطني للحكام [على الإنترنت]، المكسيك، [جرى الرجوع إليها في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨] وجرى الرجوع إليها في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في *http://www.conago.org.mx/*.

(ب) مجلس شيوخ الجمهورية، [على الإنترنت]؛ في *http://www.senado.gob.mx/*، ومجلس النواب، [على الإنترنت]؛ في *www.cddhcu.gob.mx/*، [جرى الرجوع إليهما في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠].

(ج) في ولاية أواكساكا ١٨ بلدية لا تتوافر لديها معلومات عن رئيس (رئيسة) البلدية فيها، ولذلك كان عدد البلديات ٢ ٤٣٧ في عام ٢٠٠٨ و ٢ ٤٣٨ في عام ٢٠١٠.

السلطة القضائية – تشكل النساء ٤٥،٣ في المائة من موظفي محكمة العدل العليا الوطنية؛ وفي المجال الإداري يشكلن ٤٧ في المائة في الوظائف المتوسطة، و ٣٧ في المائة في الوظائف العليا، و ٢٥ في المائة في الإدارات العامة. وفي المجال القضائي تصل مشاركة النساء في مناصب القرار إلى ٤٢ في المائة في أمانات الاستقصاء والمحاسبة الملحقة باللجان.

وفي مجلس القضاء الاتحادي، كانت هناك مستشارتان في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨، ولم تعد هناك أي مستشارة اعتبارا من عام ٢٠٠٩. وفي الفترة من عام ٢٠٠٦

إلى عام ٢٠١٠ زادت بشكل طفيف مشاركة المرأة في وظيفة قاضي الدائرة وقاضي المحكمة الكلية (قاضيات وقضاة المحاكم الجزئية والكلية)، وإن لم تتناسب هذه الزيادة مع الزيادة في المجموع في كل عام؛ ففي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ كانت هناك ١٢٦ قاضية محكمة كلية من المجموع البالغ ٧٠٣ و ٧٠٤ على التوالي، في حين بلغ عددهن ٩٨ من ٦٠٢ في عام ٢٠٠٧، و ١٠٧ من ٦١٦ في عام ٢٠٠٨.

ومن مجموع موظفي المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد تبلغ نسبة النساء ٣٧ في المائة، ومن حيث المستوى يشغلن ٢٠ في المائة من الوظائف العليا، و ٣٤ في المائة من الوظائف المتوسطة، و ٤٨ في المائة من الوظائف التنفيذية. وبالمقارنة بأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، كانت هناك بصفة دائمة سبع نساء ضمن قضاة الانتخابات الـ ٢٢.

الهيئات المستقلة – في الهيئات التي من قبيل المعهد الاتحادي للانتخابات، زادت مشاركة المرأة في الوظائف المتوسطة والعليا من ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهي نفس النسبة في أيار/مايو ٢٠١٠. وكانت هناك في عام ٢٠٠٦ ثلاث عضوات بين الأعضاء التسعة في المجلس الانتخابي، وعضوة واحدة فقط اعتبارا من عام ٢٠٠٩.

المشاركة في العمليات الانتخابية – فيما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ قُيد في قائمة الناخبين ١،٢ من ملايين النساء و ١،١ من ملايين الرجال، وفيما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٩ قيدت ٤٥٤ ألف امرأة و ٤٤٥ ألف رجل. ونسبة النساء في القائمة منذ عام ٢٠٠٧ هي ١٠٧ نساء لكل ١٠٠ رجل. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠ كان سجل المقيدين في قائمة الناخبين الذين حصلوا على بطاقة انتخاب (القائمة الإسمية) هو: ٥١،٧٤ في المائة من النساء، و ٤٨،٢٦ في المائة من الرجال.

ويتوقف الاشتراك في الدوائر الانتخابية على قبول دعوة المعهد الاتحادي للانتخابات. وفي العملية الانتخابية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، شكلت النساء ٥٥،٤١ في المائة من مجموع موظفي الدوائر الانتخابية، وشغلن ٥٢ في المائة من الرئاسات، في حين كانت نسبتهن، في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٥٥،٦٣ في المائة وشغلن ٥٣ في المائة من الرئاسات.

النسبة المئوية للموظفات في الدوائر الانتخابية					
العملية الانتخابية الاتحادية	المشاركة	رئيسات الدائرة	السكرتيرات	موظفة فرز الأصوات ١	موظفة فرز الأصوات ٢
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٪ ٥٥،٤١	٪ ٥٢	٪ ٥٧	٪ ٥٧	٪ ٥٦
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٪ ٥٥،٦٣	٪ ٥٣	٪ ٥٧	٪ ٥٧	٪ ٥٦

المصدر: المعهد الاتحادي للانتخابات، حزيران/يونيه ٢٠١٠.

باء – معلومات تكميلية عن إطار تقرير السياسة والإطار المؤسسي الذي يشجع مشاركة المرأة

- **المعيار المكسيكي للمساواة في العمل بين المرأة والرجل** – يبحث الوصول في إطار تكافؤ الفرص إلى الوظائف القيادية واتخاذ القرار، ومكافحة التمييز. نشر في صورته النهائية في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وبدأ نفاذه في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

- **قواعد مراجعة موارد الأحزاب السياسية الوطنية (المادة ١٩)** – تضع خطوطا عامة للتحقق من المآل السنوي للـ ٢ في المائة من التمويل العام العادي للأحزاب للتدريب على القيادة السياسية للمرأة وتشجيعها وتنميتها وفقا للقانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية. نشرت في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وبدأ نفاذها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

- **دستور ولاية أواكساكا** (المادة ٢٥، الفقرة ألف) – يهدف القانون إلى حماية وتشجيع الممارسات الديمقراطية في جميع المجتمعات المحلية من أجل انتخاب مجالسها البلدية، وضمان وصول جميع النساء إلى الوظائف التي تُشغل بالانتخاب. ينشئ القانون آليات تسمح بالمشاركة التامة والكاملة للمرأة في العمليات الانتخابية، وتكفل حقها في الانتخاب والترشح في إطار المساواة مع الرجل، وتعاقب على عدم الالتزام بها. وافقت السلطة التشريعية لكيان أواكساكا الاتحادي بالإجماع على التعديل في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

- **اتفاق المجلس العام للمعهد الاتحادي للانتخابات الذي تتحدد بموجبه المعايير المطبقة في تسجيل الترشيحات للنيابة على أساس المبدأين التي تقدمها الأحزاب السياسية، وهي في هذه الحالة الائتلافات لدى مجالس المعهد، من أجل العملية الانتخابية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩** (رابع عشر وخامس عشر) – يهدف الاتفاق إلى ضمان الالتزام بالمعايير الانتخابية. لا تتجاوز طلبات تسجيل الترشيحات ٦٠ في المائة من الجنس الواحد. التحقق من مراعاة حصة الجنسين وفقا للنظم الداخلية

للأحزاب السياسية. باستثناء قاعدة الجنسين، ترشيحات الأغلبية النسبية الناجمة عن عملية انتخابية ديمقراطية. تنقسم قوائم التمثيل النسبي إلى أقسام بكل منها خمسة مرشحين، ويضم كل قسم في كل قائمة مرشحيْن من جنس مختلف بالتناوب. ووفق على الاتفاق في جلسة طارئة للمجلس العام للمعهد الاتحادي للانتخابات في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.

- **قانون المساواة الموضوعية بين المرأة والرجل في منطقة العاصمة الاتحادية** (المادة ١٠) – يهدف إلى تشجيع المشاركة والتمثيل السياسي المتوازن للمرأة والرجل؛ يحدد إجراءات تنفيذ القانون (المادتان ٢٤ و ٢٥). إحالة مرسوم إصدار القانون في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ نشر القانون في الجريدة الرسمية لمنطقة العاصمة الاتحادية في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧.

التعديلات ومشاريع التعديلات الرئيسية لتعزيز مشاركة المرأة

- **في إطار الدورة التشريعية الستين (٢٠٠٦–٢٠٠٩)**، قدم ١٦ مشروع قانون تتناول المساواة في شغل الوظائف التي تُشغل بالانتخاب وتعالج، في الإطار الإداري الاتحادي، التعادل وحصص الجنسين والإجراءات اللازمة لضمان تنفيذها. وانتهى ستة من هذه المشاريع إلى عدم الموافقة، أما الباقي فما زال معلقا.

ويجدر بالذكر مشروع تعديلات **القانون الأساسي للجيش والقوات الجوية للمكسيك**، الذي ورد فيه أن النساء اللاتي يلتحقن بالجيش والقوات الجوية يصلن إلى جميع مستويات القيادة، وأن الالتحاق بمراكز التعليم العسكري يتم دون تمييز على أساس نوع الجنس. وقد وافق مجلس الشيوخ بتعديلات على هذا المشروع في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، وأحيل إلى مجلس النواب في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩. وبالمثل فإن مشروع التعديلات وإضافة مواد مختلفة إلى **القانون الأساسي للقوات البحرية للمكسيك وقانون الترقيات في القوات البحرية للمكسيك** فيما يتعلق بالجنسين قدّم في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، ووافق عليه مجلس النواب في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وأحيل إلى اللجنتين المشتركتين للبحرية والدراسات التشريعية وإلى لجنة الإنصاف والجنسانية في مجلس الشيوخ. وفي ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٠ ووفق على المشروع، ولكن بسبب تعديل شكلي أعيد إلى مجلس النواب، ولا يزال معلقا.

- **في إطار الدورة التشريعية الحادية والستين (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩–٢٠١٠)**، وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠ قدم ١١ مشروعا تتناول مسائل من قبيل: المناوب من نفس الجنس والتعادل في جميع مستويات السلطة الانتخابية الاتحادية؛ تشكيل هيئات

الإدارة الوطنية وفي الولايات، وكذلك النظم الداخلية للأحزاب السياسية فيما يتعلق بالترشيحات للوظائف التي تُشغل بالانتخاب، على أساس مبدأي الأغلبية النسبية والتمثيل النسبي، في مجلسي الشيوخ والنواب، بما في ذلك صيغتا الأصلي والمناوب في هذه الوظائف؛ وكذلك فيما يتعلق بالانضمام إلى الأفرقة العاملة في الكونغرس.

ومن هذه المشاريع حصل مشروع واحد فقط على موافقة لجنة الإنصاف والجنسانية في مجلس النواب، وهو يهدف إلى تعديل المادتين ٣٨ و ٢١٩ من القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية. ويسعى المشروع إلى أن يكفل في النظم الداخلية للأحزاب إنصاف الجنسين في شغل وظائف في أجهزة إدارتها، بواقع ٤٠ في المائة على الأقل و ٥٠ في المائة على الأكثر من أعضائها من نفس الجنس، وكذلك تحديد نسبة لتعادل الجنسين لا تزيد على ٥٠ في المائة في الترشيحات للوظائف التي تُشغل بالانتخاب، وهو ما يمكن أن يتضح في الأقسام التي تضم اثنين من المرشحين، أصليا ومناوبا. ولا يزال باقي المشاريع رهن الإقرار.

ومن ناحية أخرى قدمت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ في مطلع عام ٢٠١٠ مشروعا يقضي بأن يُدرج دستوريا مبدأ المساواة في وصول المرأة والرجل إلى الوظائف التي تُشغل بالانتخاب ووظائف اتخاذ القرار في السلطة التنفيذية. وقد أحيل هذا المشروع إلى ثلاث لجان لدراسته.

جيم – حصص الجنسين والتعادل في التشريع الانتخابي بالولايات، ٢٠١٠

الطريقة	الكيان الاتحادي	ملاحظات
	سونورا	تطبيق التعادل على الترشيحات على أساس المبدأين ودمج الهيئات الانتخابية	ترشيحات مستثناة من الأغلبية النسبية والمجالس البلدية نتيجة مشاورات مباشرة
	موريلوس	تطبيق التعادل على الترشيحات على أساس مبدأ التمثيل النسبي والمجالس البلدية	تطبيق نسبة ٣٠/٧٠ على أساس مبدأ الأغلبية النسبية والمجالس البلدية نتيجة مشاورات مباشرة
	تشياباس	تطبيق التعادل على الترشيحات على أساس المبدأين ومن أجل المجالس البلدية	ترشيحات مستثناة من الأغلبية النسبية والمجالس البلدية نتيجة مشاورات مباشرة
التعادل ٥٠/٥٠	تشيواوا	تطبيق التعادل على الترشيحات على أساس المبدأين ومن أجل المجالس البلدية	ترشيحات مستثناة من الأغلبية النسبية والتمثيل النسبي والمجالس البلدية نتيجة مشاورات مباشرة
	كوليما	تطبيق التعادل على الترشيحات على أساس مبدأ التمثيل النسبي والمجالس البلدية	تطبيق نسبة ٣٠/٧٠ على أساس مبدأ الأغلبية النسبية، وترشيحات مستثناة من الأغلبية النسبية نتيجة مشاورات مباشرة
	تلاكسكالا	تطبيق التعادل على الترشيحات على أساس المبدأين ودمج الهيئات الانتخابية	ترشيحات مستثناة من الأغلبية النسبية والتمثيل النسبي والمجالس البلدية نتيجة مشاورات مباشرة

الطريقة	الكيان الاتحادي	ملاحظات
غيرّيرو	تطبيق التعادل على أساس مبدأ التمثيل النسبي ومن غير المؤكد اتصال ذلك بالأغلبية النسبية والمجالس البلدية	ترشيحات مستثناة من الأغلبية النسبية والمجالس البلدية نتيجة مشاورات مباشرة
كامبتشة	تطبيق التعادل على أساس مبدأ التمثيل النسبي والمجالس البلدية	ترشيحات مستثناة من الأغلبية النسبية نتيجة مشاورات مباشرة

المصدر: المعهد الوطني للمرأة/الإدارة العامة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، أشير إليها في القوانين الانتخابية للكيانات الاتحادية، حزيران/يونيه ٢٠١٠.

التعادل وطريقة النسبة المئوية للحصص حسب التشريع الانتخابي في الكيانات الاتحادية، ٢٠١٠

٥٠/٥٠	٤٠/٦٠	٣٠/٧٠	حالات خاصة/حصة مقيدة
١- كامبتشه/تمثيل نسبي	٩- أغواسكالييتس/تمثيل نسبي	١٨- باخا كاليفورنيا سور	٢٩-غواناخواتو: المواقع الثلاثة الأولى في قائمة التمثيل النسبي، التناوب
٢ - تشياباس	١٠- باخا كاليفورنيا	١٩- منطقة العاصمة الاتحادية	٣٠- نويفو ليون: ٣٠/٧٠ في المجالس البلدية فقط
٣ - تشيواوا	١١- كواويلا	٢٠- دورانغو	٣١- بويبلا: تطبيق ٢٥/٧٥ في جميع المناصب
٤ - كوليما/تمثيل نسبي	١٢- ولاية مكسيكو	٢١- إيدالغو	٣٢- نايايريت: توصية دون إجراءات
٥ - غيرّيرو	١٣- أواكساكا	٢٢- خاليسكو/تمثيل نسبي	
٦ - موريلوس/تمثيل نسبي	١٤- كيريتارو	٢٣- ميتشواكان	
٧ - سونورا	١٥- تابسكو	٢٤- كينتانا رو	
٨ - تلاكسكالا	١٦- تاماوليباس	٢٥- سان لويس بوتوسي	
	١٧- ساكاتيكاس	٢٦- سينالوا/أغلبية نسبية	
		٢٧- فيراكروس	
		٢٨- يوكاتان	
الأغلبية النسبية +	الأغلبية النسبية +	الأغلبية النسبية +	
التمثيل النسبي = ٥	التمثيل النسبي = ٨	التمثيل النسبي = ٩	
التمثيل النسبي = ٣	التمثيل النسبي = ١	التمثيل النسبي = ١	
		الأغلبية النسبية = ١	
المجموع ٨	**المجموع ٩**	**المجموع ١١**	**المجموع ٤**

المصدر: المعهد الوطني للمرأة/الإدارة العامة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، أشير إليها في القوانين الانتخابية للكيانات الاتحادية، حزيران/يونيه ٢٠١٠.

دال – التدابير المتخذة في إطار منهاج العمل الاستراتيجي للإنصاف السياسي في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠

التدابير	الجوانب الجديرة بالذكر
إنشاء المجلس المشترك بين المؤسسات والمجلس المدني لتعزيز الحقوق السياسية للمرأة والدفاع عنها، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.	يشجع المجلس الأول المشاركة السياسية للمرأة والإعمال التام لحقوقها السياسية، ويرصد المجلس المدني تنفيذ القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية ونظم الولايات.
٢٠٠٩ – وقع المعهد الوطني للمرأة الاتفاق مع نساء المكسيك مع أربعة من الأحزاب السياسية الثمانية التي وافقت على أن تدرج في مناهج العمل والحملات مبادئ المساواة، وعدم التمييز، واحترام حقوق المرأة، وعدم العنف. وحث أيضا على وضع برنامج أساسي للجنسانية ومراعاة القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية.	لوحظ أن ترشيحات الأصليين للنيابة الاتحادية على أساس مبدأي الأغلبية النسبية والتمثيل النسبي التي قدمتها الأحزاب الموقّعة تجاوزت بالنسبة للنساء ٤٠ في المائة: حزب العمل الوطني ٤٦،١٥ في المائة؛ حزب الثورة الديمقراطية ٤٠،٧٩ في المائة؛ حزب المكسيك الأخضر الإيكولوجي ٤٢،١٠ في المائة؛ حزب التقارب ٤٦،١٧ في المائة.
برنامج التدريب على تعزيز القيادات النسائية.	توفير موارد تعليمية ومنهجية لتعزيز قدرات المرأة وتطوير مهاراتها فيما يتعلق بالقيادة، والتأثير السياسي، والإدارة البلدية، والتوعية بقضايا الجنسانية.
أربع حلقات عمل إقليمية للمرشحات للوظائف التي تشغل بالانتخاب، نسقها المعهد الوطني للمرأة، والمعهد الوطني الديمقراطي، والهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية في ميتشواكان وتابسكو وتلاكسكالا ونويفو ليون (٢٠٠٩).	حضرت ٢٧٠ مرشحة من ٢٨ كيانا من جميع الأحزاب السياسية. وجرى تدريب المنتخبات على برنامج الجنسانية، والميزانيات، والمسائل القانونية.
حلقة دراسية للبدء بداية مفيدة: كل ما يجب أن تعرفه النائبة لكي ينجح مسعاها الموجه إلى النائبات الاتحاديات المنتخبات (٢٠٠٩).	حضرت ٥١ نائبة من ستة أحزاب سياسية. وقد تكلم بعضهن في أول جلسة عمل للكونغرس في موضوع طلبات الإجازة التي تؤدي عمليا إلى خفض عدد النائبات.
ندوة الديمقراطية المكسيكية من حيث الجنسانية: قيود ونطاق حصة الجنسين في العملية الانتخابية الاتحادية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. من تنسيق المجلس المدني والمعهد الوطني للمرأة والمعهد الاتحادي للانتخابات (٢٠٠٩).	اشترك ٢١٨ شخصا من جميع الأحزاب السياسية والدوائر الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. بدء تشكيل شبكة للنساء الملتزمات بالديمقراطية وإنصاف الجنسين.
الملتقى الوطني الأول لقيادات الأحزاب السياسية في الولايات: صوب إنصاف الجنسين في عمليات الاقتراع في عام ٢٠١٠، لتعزيز وجود إرادة سياسية أقوى داخل الأحزاب وتشجيع وصول المرأة إلى مجالات السلطة (المعهد الوطني للمرأة، المعهد الاتحادي للانتخابات، المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد، بمشاركة المجلس المدني).	حضر ٦٢ ممثلا في الولايات لجميع الأحزاب السياسية في الـ ١٥ كيانا اتحاديا التي تجرى فيها انتخابات في النصف الأول من عام ٢٠١٠.
نظم المعهد الاتحادي للانتخابات والمحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد والمعهد الوطني للمرأة ثلاث حلقات عمل إقليمية ''تأهّبي للفوز''، موجهة إلى المرشحات للوظائف التي تُشغل بالانتخاب من جميع الأحزاب في ١٥ كيانا اتحاديا تجرى فيها عملية انتخابية في عام ٢٠١٠. ودعيت أيضا ولاية باخا كاليفورنيا سور التي ستجرى انتخاباتها في عام ٢٠١١.	تطرقت المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد إلى موضوع العوامل الأساسية للعدالة الانتخابية وإجراءات حماية الحقوق السياسية والانتخابية للمواطنين من منظور جنساني. جرى تحليل لتقنين نظام الحصص في القوانين الانتخابية للولايات، والنسب المئوية للترشيحات النسائية وفقا للمعايير المحلية، والقوانين الانتخابية التي تعاقب على عدم الالتزام بحصة الجنسين ونوع العقاب، وإجراءات الحكم بحماية الحقوق السياسية والانتخابية للمواطن.
إعداد مشروع لتعديل القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية لضمان التزام الأحزاب السياسية بحصص الجنسين.	قدم المجلس المدني اقتراحا يركز على وجوب أن تكون العضوات المناوبات للعضوات المنتخبات الأصليات من نفس الجنس وتفادي إحلال الرجال محلهن.

هاء – التدريب في مجال السياسة والانتخابات

التدريب في مجال السياسة والانتخابات، ٢٠٠٦-٢٠٠٩، المعهد الاتحادي للانتخابات

العام	النساء	الرجال	مجموع المشتركين
٢٠٠٦	١ ٧٩٠	١ ٥٧٩	٣ ٣٦٩
كانون الثاني/يناير – آب/أغسطس			
٢٠٠٧	١١ ٦٦٧	٩ ٩٨٠	٢١ ٦٤٧
٢٠٠٨	٣٦ ٠١٩	٢٢ ٠٥٨	٥٨ ٠٧٧
٢٠٠٩	١٣ ٣٧٠	١٢ ٧٤٨	٢٦ ١١٨
المجموع	**٦٢ ٨٤٦**	**٤٦ ٣٦٥**	**١٠٩ ٢١١**

المصدر: المعهد الاتحادي للانتخابات، حزيران/يونيه ٢٠١٠.

واو – البرامج الجديرة بالذكر التي تشجع مشاركة المرأة

المعهد الاتحادي للانتخابات

- برنامج دعم منظمات المجتمع المدني (منذ عام ٢٠٠٨). يدعم مشاريع التثقيف لتدريب المواطنين، والمشاركة السياسية والانتخابية في مناطق معينة. وفي عام ٢٠٠٩ اتخذ ٢٠ مشروعا مدعوما في ١٢ كيانا ومنظمات المجتمع المدني ١٣٤ إجراء لتعزيز التصويت.

- برنامج التثقيف من أجل المشاركة الديمقراطية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. جرى من خلال نموذج التثقيف من أجل المشاركة الديمقراطية تنفيذ البرنامج على مرحلتين: في عام ٢٠٠٨ عقدت ٣٠٠ حلقة عمل وصلت نسبة المشاركات فيها إلى ٧٩،٦٥ في المائة؛ وفي عام ٢٠٠٩ نفذ ٣٠٠ مشروع محلي موجه إلى أكثر من ٦،٥ ملايين شخص.

- البرنامج المتكامل لمكافحة التمييز ومن أجل الإنصاف في العمل والثقافة الديمقراطية. بدأ تنفيذه منذ إنشاء لجنة مؤقتة ومزاولة عملها، ويطبق في المعهد الاتحادي للانتخابات.

- البرامج العامة والسياسات التي تعزز الحياة الديمقراطية من خلال تصميم وتنفيذ وتقييم وتحسين برامج التدريب في مجال الانتخابات والتربية الوطنية، بالإضافة إلى حملات لتعميم الثقافة الديمقراطية.

- في إطار برنامج تدريب العاملين في الدائرة المهنية الانتخابية التابعة للمعهد الاتحادي للانتخابات، بالتعاون مع المجلس الوطني لمنع التمييز، عُقد مؤتمر المساواة والديمقراطية، الذي أعيد بثه عبر الإنترنت وشبكة سواتل التلفزيون التعليمي.

مكتب المدعي العام للجمهورية – مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص

- برنامج المساواة التابع لمكتب المدعي العام للجمهورية. ينظر في الإجراءات اللازمة للحد من عدم المساواة ومن التمييز على أساس نوع الجنس في الداخل والخارج.

شركة النفط المكسيكية

- البرنامج الخاص لتدريب المديرات. يدعم قيادة العاملات. حُددت الشروط التقنية والبيانات الشخصية الخاصة بالمرشحات في أول مجموعة مكونة من ٧٠ امرأة.

وزارة الأمن العام

- البرنامج القطاعي للأمن العام للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. يشمل ضمن مسارات العمل زيادة تمثيل المرأة في الهيكل التنظيمي وأجهزة الإدارة اللامركزية؛ وضمان تكافؤ الفرص؛ واعتماد بروتوكولات التقييم وعمليات وإجراءات تشغيل مراكز التحقق من الثقة في مستويات الحكم الثلاثة، في إطار النظام الوطني للأمن العام.

الكيانات الاتحادية

أغواسكالييتس

- برنامج إضفاء الطابع المؤسسي على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإدارة العامة الاتحادية، منذ عام ٢٠٠٨، في إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الذي كان صندوقا من قبل. يسعى البرنامج إلى إدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمل المؤسسي، والحث على تحسين الثقافة المؤسسية التي تعزز تكافؤ الفرص والمعاملة.

منطقة العاصمة الاتحادية

- البرنامج العام لتكافؤ الفرص وعدم التمييز ضد نساء مدينة مكسيكو، ٢٠١٠. يتضمن المحور المواضيعي لتحقيق المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز مواطنتها، مع خمس استراتيجيات وأهداف محددة لزيادة وتدعيم مشاركة المرأة.

- برنامج مروّجات حقوق الإنسان للمرأة. يعزز المواطنة والقيادة من خلال الإعداد والتدريب. في حزيران/يونيه ٢٠١٠ كانت هناك ٣٤ مجموعة من المروّجات تضم ٦٣٥ امرأة وأربعة رجال. تم تسجيل ٢ ٥٥٦ مروّجة؛ سينشئ البرنامج شبكة للمروّجات.

- البرنامج الإعلامي لتعزيز الممارسة الكاملة لمواطنة المرأة (وزارة العمل والخدمات). ينفذ البرنامج من خلال حلقة العمل المعنونة مواطنة المرأة ومشاركتها السياسية، وفي عام ٢٠٠٩ حضر ٤٠ امرأة و ٩ رجال.

- برنامج التدريب في مجال حقوق الإنسان للمرأة. الجنسانية والسياسة العامة. موجه إلى موظفي الحكومة المركزية وأحياء المدينة. في عام ٢٠٠٨ حضر التدريب ١ ٦١٧ شخصا، كان منهم ١ ١٢٤ امرأة.

- برنامج المواطنات والمواطنين في خدمة إيستاكالكو (البرنامج الثاني – الشباب). ينفذ من خلال الدورة الدراسية ''الشباب والقيادات الاجتماعية''، ويوفر أدوات تتعلق بمشاركة المواطنين والقيادة والتوعية.

غيرّيرو

- برنامج تشجيع المشاركة السياسية للمرأة. المعهد الاتحادي للانتخابات ووزارة شؤون المرأة في ولاية غيرّيرو. يعزز نشر الحقوق السياسية للمرأة.

- برنامج إضفاء الطابع المؤسسي على النهج الجنساني والمشاركة المجتمعية. (وزارة شؤون المرأة في ولاية غيرّيرو). يشجع مشاركة المواطنين من خلال محاضرات رئيسية في تواريخ احتفالية. يعزز مشاركة منظمات المجتمع المدني في توقيع اتفاق الولاية للمساواة بين المرأة والرجل. شاركت ٢٨ من هذه المنظمات.

خاليسكو

- برنامج مشاركة المواطنين التابع لحكومة الولاية التحالف الكبير من أجل خاليسكو. يجدر بالذكر توقيع اتفاق التحالف الكبير من أجل مشاركة المرأة بين ممثلي الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والدوائر الأكاديمية، وحكومة الولاية (النفاذ من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣). يسعى البرنامج إلى تعزيز قدرات المرأة وزيادة مشاركتها في الوظائف العامة والإجراءات الاستراتيجية ووضع وتنفيذ السياسات العامة. شُكّلت منضدة عمل الولاية من أجل

مشاركة المرأة في خاليسكو، التي ضمت ممثلين لمنظمات المجتمع المدني، والقياديات، والدوائر الأكاديمية، والأحزاب السياسية.

نويفو ليون

- برنامج التدريب السياسي ''يمكن للمرأة أن تفعل ذلك''. حلقة عمل موجهة إلى النساء بعنوان يمكن للمرأة أن تفعل ذلك على مرحلتين ٢٠٠٠-٢٠٠٦ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩. من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ عقدت خمس حلقات دراسية؛ اشتركت ٦١٧ امرأة و ٣ رجال. أعيد طبع يمكن للمرأة أن تفعل ذلك. كتيب للتدريب السياسي، الجزآن الأول والثاني، ٢٠٠٨، وكتيب التدريب السياسي للمدرِّبات، ٢٠٠٨.
- برنامج التدريب: السلطة والقيادة. موجه إلى المرأة. عقْد ٤٥ حلقة عمل وخمسة مؤتمرات تدريب. موجه إلى ٨٥٨ ٣ امرأة. طبْع كراسة التمارين لحلقة عمل السلطة والقيادة. كتيب تدريب، وحلقة عمل السلطة والقيادة - ٢٠٠٩، بدعم تعليمي للدورة الدراسية للتدريب السياسي للمرأة. يرد في بوابة حكومة الولاية على الإنترنت.

بويبلا

- محور لبرنامج الولاية للمساواة بين المرأة والرجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. يتناول الحقوق السياسية للمرأة؛ ينص على اعتماد تدابير تكفل المساواة في الوصول إلى هياكل السلطة واتخاذ القرار والمشاركة التامة فيها.
- البرنامج القطاعي للأمن والعدالة. يسعى إلى التطوير الوظيفي للمرأة والرجل، وكذلك التعيين والاختيار دون تمييز، مما يعزز مشاركة المرأة في المناصب المتوسطة والعليا.

الخامس – المادة ٨

ألف – الفرع الدبلوماسي والقنصلي

	٢٠٠٦					٢٠١٠				
الفئة	المجموع	النساء	٪	الرجال	٪	المجموع	النساء	٪	الرجال	٪
سفير	٨٨	٢٥	٪٢٨	٦٣	٪٧٢	٨٠	٢٥	٪٣٢	٥٥	٪٦٨
وزير	١١٥	١٤	٪١٢	١٠١	٪٨٨	١٠٣	١٤	٪١٤	٨٩	٪٨٦
مستشار	١١٠	٢٨	٪٢٥	٨٢	٪٧٥	١٢١	٢٩	٪٢٤	٩٢	٪٧٦
سكرتير أول	١٤٨	٤٢	٪٢٨	١٠٦	٪٧٢	١٣٧	٤٧	٪٣٤	٩٠	٪٦٦
سكرتير ثان	١٤٢	٤٨	٪٣٤	٩٤	٪٦٦	١٥٦	٥٠	٪٣٢	١٠٦	٪٦٨
سكرتير ثالث	٧٧	٢٣	٪٣٠	٥٤	٪٧٠	٩٧	٣٩	٪٤٠	٥٨	٪٦٠
ملحق دبلوماسي	٥٠	٢١	٪٤١	٢٩	٪٥٩	٨٢	٣٥	٪٤٢	٤٧	٪٥٨
المجموع	**٧٣٠**	**٢٠١**	**٪٢٧**	**٥٢٩**	**٪٧٣**	**٧٧٦**	**٢٣٩**	**٪٣٠**	**٥٣٧**	**٪٧٠**

المصدر: وزارة الخارجية. المديرية العامة للسلك الدبلوماسي والموارد البشرية، ٢٠١٠.

باء – الفرع الفني والإداري

	٢٠٠٦					٢٠١٠				
الفئة	المجموع	النساء	٪	الرجال	٪	المجموع	النساء	٪	الرجال	٪
منسق إداري	٣٣	١٩	٪٥٨	١٤	٪٤٢	٣٤	٢١	٪٦٢	١٣	٪٣٨
ملحق إداري ''ألف''	٢٤	١٤	٪٥٨	١٠	٪٤٢	٢٩	١٧	٪٥٨	١٢	٪٤٢
ملحق إداري ''باء''	٤٠	٢٢	٪٥٥	١٨	٪٤٥	٤٢	٢٥	٪٥٩	١٧	٪٤١
ملحق إداري ''جيم''	٦٢	٤٤	٪٧١	١٨	٪٢٩	٥٩	٤٢	٪٧١	١٧	٪٢٩
فني إداري ''ألف''	١٣٣	٩٥	٪٧١	٣٨	٪٢٩	٧٥	٥٥	٪٧٣	٢٠	٪٢٧
فني إداري ''باء''	٥٥	٢٩	٪٥٣	٢٦	٪٤٧	٦٨	٣٤	٪٥٠	٣٤	٪٥٠
فني إداري ''جيم''	٥١	٢٥	٪٤٩	٢٦	٪٥١	٨٨	٣٩	٪٤٤	٤٩	٪٥٦
المجموع	**٣٩٨**	**٢٤٨**	**٪٦٢**	**١٥٠**	**٪٣٨**	**٣٩٥**	**٢٣٣**	**٪٥٩**	**١٦٢**	**٪٤١**

المصدر: وزارة الخارجية. المديرية العامة للسلك الدبلوماسي والموارد البشرية، ٢٠١٠.

السادس – المادة ١٠

ألف – محو الأمية

النسبة المئوية للسكان البالغين من العمر ١٥ عاما فأكثر الذين مُحيت أميتهم حسب حجم المنطقة والجنس

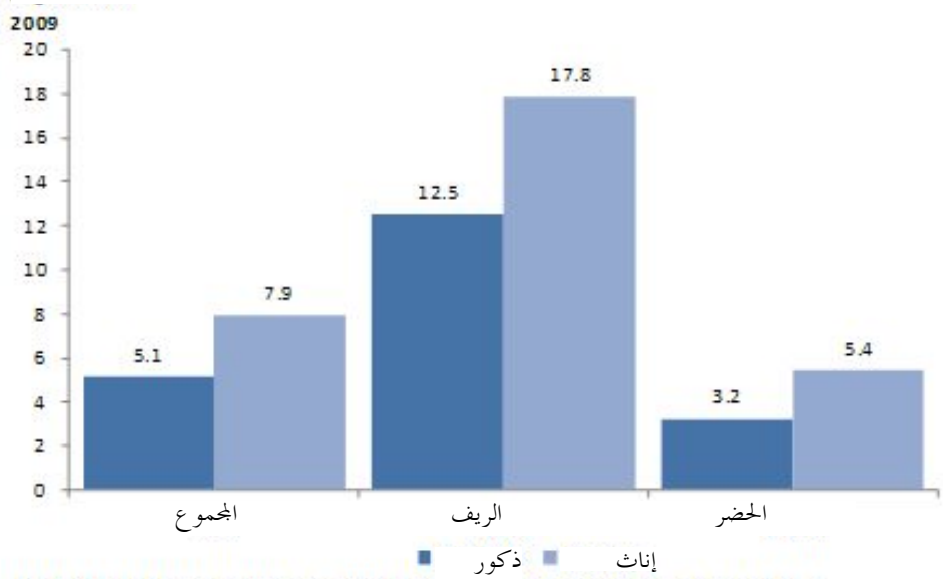

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية – وزارة العمل والضمان الاجتماعي. الدراسة الاستقصائية الوطنية للمهن والعمالة، ٢٠٠٩. الربع الثاني. قاعدة بيانات.

باء – عدد الطالبات/الطلبة المقيدين في المدارس العامة حسب الجنس في جميع المستويات الدراسية

المستوى الدراسي	الجنس	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٪	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٪	٢٠٠٩-٢٠١٠	٪
	ذكور	٢ ٣٩٥ ٧٤٨	٥٠,٥	٢ ٣٤٠ ٤٩٧	٥٠,٦	٢ ٣٢٧ ٧٢٥	٥٠,٦
قبل المدرسي	إناث	٢ ٣٤٩ ٩٩٣	٤٩,٥	٢ ٢٩٣ ٩١٥	٤٩,٤	٢ ٢٨٠ ٥٣٠	٤٩,٤
	المجموع	٤ ٧٤٥ ٧٤١	١٠٠	٤ ٦٣٤ ٤١٢	١٠٠	٤ ٦٠٨ ٢٥٥	١٠٠
	ذكور	٧ ٤٩٨ ٨٧١	٥١,٢	٧ ٥٧٦ ٥٦٩	٥١,٢	٧ ٥٩٣ ٤١٢	٥١,١
ابتدائي	إناث	٧ ١٥٥ ٢٦٤	٤٨,٨	٧ ٢٣٩ ١٦٦	٤٨,٨	٧ ٢٦٧ ٢٩٢	٤٨,٩
	المجموع	١٤ ٦٥٤ ١٣٥	١٠٠	١٤ ٨١٥ ٧٣٥	١٠٠	١٤ ٨٦٠ ٧٠٤	١٠٠
	ذكور	٣ ٠٦٨ ٤٥٤	٥٠,٢	٣ ٠٩٤ ٢٩٤	٥٠,٣	٣ ٠٨٣ ١٣٠	٥٠,٤
ثانوي	إناث	٣ ٠٤٧ ٨٢٠	٤٩,٨	٣ ٠٥٩ ١٦٥	٤٩,٧	٣ ٠٤٤ ٧٧٢	٤٩,٦
	المجموع	٦ ١١٦ ٢٧٤	١٠٠	٦ ١٥٣ ٤٥٩	١٠٠	٦ ١٢٧ ٩٠٢	١٠٠
	ذكور	١٨٥ ٧٧٤	٥١,٩	١٩٢ ٠٩٧	٥٢,٤	١٩٧ ٣٣٣	٥٣
مهني فني	إناث	١٧٢ ٨٥٣	٤٨,١	١٧٤ ٨٦٧	٤٧,٦	١٧٥ ٥٥٠	٤٧
	المجموع	٣٥٨ ٦٢٧	١٠٠	٣٦٦ ٩٦٤	١٠٠	٣٧٢ ٨٨٣	١٠٠
	ذكور	١ ٦٦٥ ٩٦١	٤٨	١ ٧٠٥ ٧٤٠	٤٨	١ ٧٨٨ ٣٨٢	٤٨,٦
بكالوريا	إناث	١ ٨٠٥ ٤٥٤	٥٢	١ ٨٥١ ١١٨	٥٢	١ ٨٩٣ ٤٤٤	٥١,٤
	المجموع	٣ ٤٧١ ٤١٥	١٠٠	٣ ٥٥٦ ٨٥٨	١٠٠	٣ ٦٨١ ٨٢٦	١٠٠
	ذكور	٣٨ ٠٦٤	٢٨,٩	٣٧ ٦٩٤	٢٨,٧	٣٦ ٨٩٨	٢٨,٧
بكالوريوس دار المعلمين	إناث	٩٤ ٠٢٠	٧١,١	٩٤ ٠٦٩	٧١,٣	٩١ ٨٣٣	٧١,٣
	المجموع	١٣٢ ٠٨٤	١٠٠	١٣١ ٧٦٣	١٠٠	١٢٨ ٧٣١	١٠٠
	ذكور	١ ١٧٨ ٣٤٦	٥٠,٩	١ ٢١٦ ٦١٩	٥١	١ ٢٩٠ ٨٠٦	٥١,٢
بكالوريوس تكنولوجيا	إناث	١ ١٣٨ ٦٥٥	٤٩,١	١ ١٧١ ٢٩٢	٤٩	١ ٢٣١ ٤٤٢	٤٨,٨
	المجموع	٢ ٣١٧ ٠٠١	١٠٠	٢ ٣٨٧ ٩١١	١٠٠	٢ ٥٢٢ ٢٤٨	١٠٠
	ذكور	١٨ ٨٤٣	٥١,٤	١٩ ٤٨٤	٤٨,٩	١٩ ٢٢٥	٤٨,٣
تخصص	إناث	١٧ ٨٠٠	٤٨,٥	٢٠ ٣١٠	٥١,١	٢٠ ٥٧٨	٥١,٦
	المجموع	٣٦ ٦٤٣	١٠٠	٣٩ ٧٩٤	١٠٠	٣٩ ٨٠٣	١٠٠
ماجستير	ذكور	٥٩ ٧٦٣	٤٩،٤	٦٢ ٠٤١	٤٨،٨	٦٤ ٢٩٥	٤٧،٧
دكتوراه	ذكور	٩ ٥٩٢	٥٧،٤	١٠ ٤٦٩	٥٦،٤	١١ ٢٦٨	٥٤،٩
	ذكور	١٦ ١١٩ ٤١٦	٥٠,٤	١٦ ٢٥٥ ٥٠٤	٥٠,٤	١٦ ٤١٢ ٤٧٤	٥٠,٥
المجموع	**إناث**	**١٥ ٨٥٠ ١٤٣**	**٤٩,٦**	**١٥ ٩٧٧ ١١٤**	**٤٩,٥**	**١٦ ٠٨٥ ١٤١**	**٤٩,٤**
	المجموع	**٣١ ٩٦٩ ٥٥٩**	**١٠٠**	**٣٢ ٢٣٢ ٦١٨**	**١٠٠**	**٣٢ ٤٩٧ ٦١٥**	**١٠٠**

المصدر: معلومات قدمتها وزارة التعليم العام، حزيران/يونيه ٢٠١٠.

جيم – التسرب من المدرسة – أرقام ٢٠٠٨-٢٠٠٩

المستوى الدراسي	ذكور	إناث	المجموع
الابتدائي			
الابتدائي – المجموع	٪ ١،٢	٪ ٠،٨	٪ ١،٠
عامة السكان	٪ ١،١	٪ ٠،٧	٪ ٠،٩
السكان الأصليون	٪ ٢،٣	٪ ٢،٣	٪ ٢،٣
الثانوي			
الثانوي – المجموع	**٪ ٧،٦**	**٪ ٥،٢**	**٪ ٦،٤**
عامة السكان – المجموع	٪ ٧،٠	٪ ٤،٩	٪ ٦،٠
عامة السكان	٪ ٧،٧	٪ ٤،٨	٪ ٦،٣
السكان الأصليون	غير متاح	غير متاح	غير متاح
المهني الفني			
المهني المتوسط – المجموع	**٪ ٢٥،٠**	**٪ ٢٢،٠**	**٪ ٢٣،٦**
البكالوريا			
البكالوريا – المجموع	**٪ ١٦،٩**	**٪ ١٣،٤**	**٪ ١٥،١**

المصدر: معلومات قدمتها وزارة التعليم العام، حزيران/يونيه ٢٠١٠.

دال – موارد المرفق ١٠ لميزانية نفقات الاتحاد لعام ٢٠١٠ – التعليم

الإجراءات الاستراتيجية	الميزانية بملايين البيسو	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
تصميم وتطبيق سياسات إنصاف الجنسين		٣٧،٤ (٢،٧ من ملايين الدولارات)	٦٢،٩ (٤،٩ من ملايين الدولارات)
تصميم وتطبيق السياسة التعليمية	٤٠،٠ (٣،٢ من ملايين الدولارات)	–	٣٥،٠ (٢،٧ من ملايين الدولارات)
تعزيز ونشر حقوق الأمهات الشابات والشابات الحوامل	١٠،٥ (٨٦٠ ألفا من الدولارات)	٥،٠ (٣٧٢ ألفا من الدولارات)	–
برنامج المنح الدراسية لدعم التعليم الأساسي للأمهات الشابات والشابات الحوامل	٤٧،٢ (٣،٨ من ملايين الدولارات)	٥٢،٢ (٣،٨ من ملايين الدولارات)	٥٢،٢ (٤ ملايين من الدولارات)
برنامج التعليم الأساسي لأطفال وطفلات الأسر المهاجرة العاملة في الزراعة باليومية	٥٦،٣ (٤،٦ من ملايين الدولارات)	٧١،٩ (٥،٣ من ملايين الدولارات)	٧١،٨ (٥،٦ من ملايين الدولارات)
برنامج تدريب هيئات التدريس على منع العنف ضد المرأة	٣٠،٠ (٢،٤ من ملايين الدولارات)	٢٠،٠ (١،٤ من ملايين الدولارات)	٢٩،٥ (٢،٣ من ملايين الدولارات)
الشارع والمعارف يتحركان	–	٧،٠ (٥٢١ ألفا من الدولارات)	–
التعليم الأساسي بلا حدود	–	٧،٠ (٥٢١ ألفا من الدولارات)	–
المنح الدراسية لدعم التعليم العالي لدراسات الهندسة والتكنولوجيا والعلوم الفيزيائية – الرياضيات	–	٥،٠ (٣٧٢ ألفا من الدولارات)	–
موارد للبرامج الجنسانية في مؤسسات التعليم العالي (جامعة المكسيك الوطنية المستقلة، المعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا، الجامعة المتروبولية المستقلة، كلية المكسيك)	–	٢٣،٥ (١،٧ من ملايين الدولارات)	–

الإجراءات الاستراتيجية	الميزانية بملايين البيسو		
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
برنامج البحث من منظور جنساني	٢٠ (١،٦ من ملايين الدولارات)	–	–
برنامج دراسة منع العنف ضد المرأة	٥ (٤٠٩ آلاف من الدولارات)	–	–
مشروع تعليمي للكشف عن العنف ضد المرأة ومنعه ومعالجته في النظام الوطني للتعليم العالي التكنولوجي	٥٠ (٤ ملايين من الدولارات)	–	–
برنامج صندوق تحديث التعليم العالي	–	١٤،٥ (مليون من الدولارات)	١٤،٥ (١،١ من ملايين الدولارات)
المجموع	**٢٥٩ (٢١،٢ من ملايين الدولارات)**	**٢٤٣،٤ (١٨،١ من ملايين الدولارات)**	**٢٦٥،٩ (٢٠،٨ من ملايين الدولارات)**

المصدر: معلومات قدمتها وزارة التعليم العام، آب/أغسطس ٢٠١٠.

هاء – برنامج المنح الدراسية لدعم التعليم الأساسي للأمهات الشابات والشابات الحوامل، ٢٠٠٩

الكيان	المنح الدراسية	الكيان	المنح الدراسية
أغواسكالييتس	١١٣	موريلوس	١٧٧
باخا كاليفورنيا	١٣١	نايايريت	١٥٨
باخا كاليفورنيا سور	٩٥	نويفو ليون	٩٣
كامبتشه	٢٦٧	أواكساكا	٨٤
تشياباس	٥٣٤	بويبلا	٤٢١
تشيواوا	١٨٦	كيريتارو	٢٧٠
كواويلا	٥٣	كينتانا رو	١٦٠
كوليما	٢٧	سان لويس بوتوسي	٣٥٤
منطقة العاصمة الاتحادية	١٩٧	سينالوا	٣٩٧
دورانغو	١٩٧	سونورا	٢٠١
غواناخواتو	٢٩٧	تابسكو	٨٧
غيرّيرو	٥٦٥	تاماوليباس	١٥٢
إيدالغو	٣٢٥	تلاكسكالا	٨٩
خاليسكو	٣٤٤	فيراكروس	٣٥٥
مكسيكو	٢١٤	يوكاتان	٣٠٨
ميتشواكان	٤٢٥	ساكاتيكاس	٣٦٧
المجموع			٧ ٦٤٣

واو – البرنامج الوطني للمنح الدراسية للتعليم العالي – المنح الدراسية المقدمة في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حسب الجنس

الكيان	ذكور	إناث	المجموع
أغواسكالييتس	١ ١٢١	١ ٦٠٢	٢ ٧٢٣
باخا كاليفورنيا	١ ٠٤٥	٢ ٣٧٤	٣ ٤١٩
باخا كاليفورنيا سور	١ ٢٢٠	١ ٥٧٨	٢ ٧٩٨
كامبتشه	١ ١٤٧	١ ٤٧٥	٢ ٦٢٢
كواويلا	٢ ٤٢٤	٢ ٨٦٩	٥ ٢٩٣
كوليما	٧٧٦	١ ٠٥١	١ ٨٢٧
تشياباس	٣ ٠٧٣	٣ ٧٣٦	٦ ٨٠٩
تشيواوا	٣ ١٤٩	٤ ٦٥٣	٧ ٨٠٢
دورانغو	٢ ٠٤٣	٢ ٤٩١	٤ ٥٣٤
غواناخواتو	٤ ٥٠٥	٥ ٨١٨	١٠ ٣٢٣
غيرّيرو	٢ ١٦٨	٢ ٦٨٤	٤ ٨٥٢
إيدالغو	٤ ٠٨٦	٦ ٥٠٦	١٠ ٥٩٢
خاليسكو	٣ ٥٩٢	٥ ٩٩١	٩ ٥٨٣
ولاية مكسيكو	١٠ ٥١٢	١٥ ٧٠٢	٢٦ ٢١٤
ميتشواكان	٤ ٨٠٩	٥ ١١٥	٩ ٩٢٤
موريلوس	٥٩٨	١ ١٠٥	١ ٧٠٣
نايايريت	١ ٠٢٨	١ ٢٥٠	٢ ٢٧٨
نويفو ليون	١ ٦٨٩	٢ ٢٦٥	٣ ٩٥٤
أواكساكا	٢ ٤٧١	٣ ٤٠٧	٥ ٨٧٨
بويبلا	٦ ٦٨٧	٨ ٤٩٣	١٥ ١٨٠
كيريتارو	٢ ٠١٤	٢ ٣٠١	٤ ٣١٥

الكيان	ذكور	إناث	المجموع
كينتانا رو	١ ٨١٠	٢ ٤٠٣	٤ ٢١٣
سان لويس بوتوسي	١ ٩٧٦	٢ ٤٢١	٤ ٣٩٧
سينالوا	١ ٧٧٨	٣ ٠٦٧	٤ ٨٤٥
سونورا	٢ ٠٢٤	٣ ٥٤٨	٥ ٥٧٢
تابسكو	٤ ٢٦٢	٥ ٤٢٤	٩ ٦٨٦
تاماوليباس	٤ ٧٩٩	٦ ٩٤٢	١١ ٧٤١
تلاكسكالا	٩٥٥	١ ٤٨٥	٢ ٤٤٠
فيراكروس	١٢ ٣٤٢	١٥ ٧٤٨	٢٨ ٠٩٠
يوكاتان	٣ ٧٢١	٣ ٩٣٥	٧ ٦٥٦
ساكاتيكاس	٢ ٣٧٧	٣ ٦٦٩	٦ ٠٤٦
المدرسة الوطنية للأنثروبولوجيا والتاريخ	٧٣	١٢٧	٢٠٠
المدرسة الوطنية لعلم المكتبات وعلم المحفوظات	٣٥	١١١	١٤٦
المعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا	٨ ٠٣٠	٨ ٢٩٢	١٦ ٣٢٢
الجامعة المتروبولية المستقلة	٢ ٢٣٦	٢ ٩٧٣	٥ ٢٠٩
جامعة المكسيك الوطنية المستقلة	٤ ٧٢٧	٩ ٣٥٧	١٤ ٠٨٤
الجامعة الوطنية للتربية	٧٥٦	٦٢١	١ ٣٧٧
الإدارة الاتحادية للخدمات التعليمية في منطقة العاصمة الاتحادية	٤٤٢	١ ٩٢٢	٢ ٣٦٤
معهد التكنولوجيا في منطقة العاصمة الاتحادية	١٦١	٢١٣	٣٧٤
المجموع	**١١٢ ٦٦١**	**١٥٤ ٧٢٤**	**٢٦٧ ٣٨٥**
٪	**٤٢**	**٥٨**	**١٠٠**

السابع – المادة ١١ والفقرة ٣١

ألف – المعايير في مجال العمل ومساواة المرأة

الصك	النص/ملاحظات
الحق في العمل وفي نفس فرص العمالة	
الدستور السياسي	المادة ٥ – لا يُحظر على أي فرد مزاولة ما يناسبه من مهنة أو نشاط صناعي أو تجاري أو عمل، بشرط أن يكون ذلك مشروعا.
	المادة ١٢٣ – لكل فرد الحق في عمل كريم مفيد اجتماعيا، ...
	يُحثّ على إنشاء وظائف والتنظيم الاجتماعي للعمل.
القانون الاتحادي للعمل	المادة ٣ – العمل حق وواجب اجتماعي. وهو ليس مادة للتجارة، ويتطلب احترام حريات وكرامة من يقدمه، ويجب أن يتم في ظروف تضمن للعامل وأسرته الحياة والصحة ومستوى اقتصاديا لائقا. ولا يجوز أن تنشأ ظروف تنطوي على تمييز بين العمال على أساس الأصل الإثني، أو الجنس، أو العمر، أو العقيدة الدينية، أو العقيدة السياسية، أو الحالة الاجتماعية.
	المادة ٦٤ – تتمتع المرأة بنفس حقوق الرجل وتتحمل نفس التزاماته.
الحق في الاختيار الحر للمهنة والعمل، وفي الترقي، وفي الاستقرار في العمل، وفي جميع الاستحقاقات، وفي التدريب المهني وإعادة التدريب	
الدستور السياسي	المادة ١٢٣ – تنص على الاستقرار في العمل والحق في التدريب المهني.
	المادة الثالثة – العمل حق وواجب اجتماعي ... ومن مصلحة المجتمع أيضا تشجيع تدريب العمال وإعدادهم والاهتمام بهما.
القانون الاتحادي للعمل	المادة الرابعة – لا يجوز منع أي فرد من العمل أو مزاولة ما يناسبه من مهنة أو نشاط صناعي أو تجاري، بشرط أن يكون ذلك مشروعا. ولا يجوز ممارسة هذه الحقوق إلا بقرار من السلطة المختصة في حالة انتهاك حقوق الغير أو حقوق المجتمع.
	الباب الثالث مكررا – قواعد تدريب وإعداد العمال، ينص من المادة ١٥٣ ألف إلى ١٥٣ خاء على التزامات أصحاب العمل والإجراءات الواجب اتخاذها لتدريب العاملات والعمال من أجل رفع مستوى معيشتهم وإنتاجيتهم، (١٥٣ ألف)، وهي المادة التي سيجري النظر فيها عند الترقية (١٥٣ تاء).
القانون الاتحادي لمنع التمييز والقضاء عليه	ينص على منع أي ممارسة تمييزية، مثل الاختلافات في الأجور والاستحقاقات وظروف العمل في العمل المتساوي، أو الحد من الوصول إلى برامج الإعداد والتدريب المهني.
القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل	ينص في جملة أمور على استخدام الأموال لتعزيز المساواة في العمل والعمليات الإنتاجية، وكذلك الالتزام بالحد من العوامل التي تحول دون إدماج الأفراد في سوق العمل والتمييز بينهم على أساس نوع الجنس.
الحق في الأجر المتساوي، بما في ذلك الاستحقاقات، وفي المعاملة المتساوية فيما يتعلق بالعمل المتساوي القيمة، وفي المعاملة المتساوية فيما يتعلق بتقييم نوعية العمل	
الدستور السياسي	المادة ١٢٣ – للعمل المتساوي أجر متساو، بصرف النظر عن الجنس أو الجنسية.
القانون الاتحادي للعمل	المادة ٨٦ – يدفع أجر متساو مقابل العمل المتساوي الذي يؤدى في وظائف متماثلة بساعات عمل ومستويات كفاءة متساوية.
منظمة العمل الدولية	الاتفاقية ١٠٠ (التي صدقت عليها المكسيك في عام ١٩٥٢).

الصك	النص/ملاحظات
القانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة يعرّف العنف الاقتصادي ضد المرأة، والعنف في العمل، والتحرش والاعتداء الجنسيين، ويحدد مجموعة خالية من العنف	التزامات لمستويات الحكم الثلاثة.
المعيار المكسيكي للمساواة في العمل بين أداة اعتماد تطبق طوعيا. يجبذ الممارسات غير التمييزية في العمل، والضمان الاجتماعي، وبيئة العمل المرأة والرجل	المناسبة، والوصول والهايأة، وحرية العمل في إطار المساواة في العمل بين المرأة والرجل.
بروتوكول التدخل في حالات التحرش من أهدافه: وضع إجراءات للمنع والمعالجة والمعاقبة في هذه الحالات؛ إعداد برنامج للشكاوى يكفل والاعتداء الجنسيين	سريتها؛ إنشاء هيئة مؤهلة لتسوية المسائل ذات الصلة.
الحق في الضمان الاجتماعي، ولا سيما في حالات التقاعد، أو البطالة، أو المرض، أو العجز، أو الشيخوخة، أو أي عجز آخر عن العمل، وكذلك الحق في إجازة مدفوعة	
الدستور السياسي	هذه الحقوق مكرسة في الدستور.
قانون الضمان الاجتماعي	يكفل الحق في الصحة، والمساعدة الطبية، وحماية سبل المعيشة، والخدمات الاجتماعية اللازمة لرفاهة الفرد والجماعة، وكذلك الحصول على معاش تقاعدي بشرط الوفاء بالشروط القانونية، وينص في نظامه الإلزامي، المطبق على العمال والعاملات، على التأمينات والاستحقاقات التالية: أخطار العمل؛ المرض والولادة؛ العجز والحياة؛ التقاعد والتوقف عن العمل في سن متقدمة والشيخوخة؛ الرعاية والاستحقاقات الاجتماعية.
الحق في حفظ الصحة والضمان في ظروف العمل، بما في ذلك الحفاظ على وظيفة الإنجاب	
الدستور السياسي	المادة ١٢٣، البند ألف، الأجزاء الخامس والرابع عشر والخامس عشر، وفي قانونه التنظيمي.
منع الفصل من العمل بسبب الحمل أو إجازة الأمومة والتمييز في حالات الفصل من العمل استنادا إلى الحالة المدنية، مع معاقبة المخالف؛ تنفيذ إجازة الأمومة بأجر مدفوع أو مع استحقاقات اجتماعية مماثلة دون فقد العمل السابق، أو الأقدمية، أو المزايا الاجتماعية	
الدستور السياسي	المادة ١٢٣، القسم الخامس. تنص على أن تحصل المرأة في فترة الحمل على مرتبها بالكامل، وأن تحتفظ بعملها وبالحقوق التي تكون قد اكتسبتها.
القانون الاتحادي للعمل	المواد من ١٦٤ إلى ١٧٢. تنص على سبل حماية الأمومة.
قانون الضمان الاجتماعي	المادة ٩٤. ”في حالة الأمومة يعطي المعهد المؤمّن عليها في فترة الحمل وعند الولادة وفي النفاس الاستحقاقات التالية: المساعدة في التوليد؛ المساعدة العينية لمدة ستة أشهر من أجل الإرضاع؛ مجموعةَ كاملة من ملابس وأغطية الطفل بعد مولده بقيمة تحددها اللجنة التقنية“.
	المادة ١٠١ – ”يحق للمرأة المؤمّن عليها، في أثناء الحمل وفترة النفاس، الحصول على منحة مالية تساوي مائة في المائة من آخر أجر مساهمة يومي، وتحصل عليها لمدة اثنين وَأربعين يوما قبل الولادة واثنين وأربعين يوما بعدها.
البرنامج الوطني لحقوق الإنسان	يحدد عدة تدابير، منها ضمان منع الممارسة المتمثلة في مطالبة المرأة بشهادة بعدم الحمل شرطا للحصول على عمل والاحتفاظ به.
تشجيع توفير خدمات الدعم الاجتماعية اللازمة لتمكين الآباء من التوفيق بين التزاماتهم العائلية ومسؤولياتهم في العمل والمشاركة في الحياة العامة، ولا سيما من خلال تشجيع إنشاء وتطوير شبكة للخدمات المخصصة لرعاية الأطفال	
قانون الضمان الاجتماعي	ينص على أن النظام الإجباري للضمان الاجتماعي يشمل فيما يشمل دور حضانة الأطفال والاستحقاقات الاجتماعية.
	تنظم المواد من ٢٠١ إلى ٢٠٧ خدمة دور حضانة الأطفال.

الصك	النص/ملاحظات
توفير حماية خاصة للمرأة طوال فترة الحمل في الأعمال التي يمكن أن تؤذيها	
الدستور السياسي	المادة ١٢٣ – تنص على ألا تزاول المرأة في فترة الحمل أعمالا تتطلب مجهودا كبيرا وتشكل خطرا على صحتها.
القانون الاتحادي للعمل	المادة ١٦٦ – ”إذا تعرضت صحة المرأة أو الطفل للخطر، سواء في أثناء الحمل أو الرضاعة، فإنها لا تعمل في عمل غير صحي أو خطر، ولا تعمل في النوبة الليلية في الصناعة أو في المؤسسات التجارية أو الخدمية بعد الساعة العاشرة مساء، ولا تعمل في عمل إضافي، وكل ذلك بدون أي خسارة في الأجر أو الاستحقاقات أو الحقوق“.
الأنظمة الاتحادية للسلامة والنظافة الصحية وبيئة العمل	تنص على أن النساء الحوامل لا يجوز أن يزاولن الأعمال التي تشمل: تشغيل أو نقل أو تخزين المواد المسببة لتشوه الأجنة أو لحدوث الطفرات؛ أو التي توجد في أماكن معرّضة لمصادر الإشعاع المؤيّن التي يمكن أن تحدث تلوثا في مكان العمل، وذلك وفقا للأحكام القانونية والأنظمة والمعايير الواجبة التطبيق؛ أو حيثما توجد ضغوط بيئية شاذة أو ظروف حرارية بيئية مضطربة؛ أو حيثما يكون الجهد العضلي اللازم بذله مؤثرا على الجنين؛ أو يجري العمل في أبراج ثقب أو في منصات بحرية؛ أو يكون العمل تحت سطح الماء أو في باطن الأرض أو في مناجم أو في العراء؛ أو يكون العمل في أماكن نائية؛ أو يكون العمل متعلقا باللحام؛ أو أن يزاولن أنشطة أخرى تعتبر خطيرة أو غير صحية في القوانين التنظيمية والقواعد الواجبة التطبيق.

باء – عمليات التفتيش على الظروف العامة للعمل، ٢٠٠٦–٢٠١٠

العام	الظروف العامة للعمل	الظروف العامة للسلامة والنظافة الصحية	الظروف الاستثنائية	المعرضون لأجهزة الضغط والمراجل	المجموع
٢٠٠٦	٤ ٢٣٤	٣ ٩١١	١٢ ٧٤٨	٣ ٠٨٣	٢٣ ٩٧٦
٢٠٠٧	٤ ٦٠٥	٤ ٤٧٩	١٢ ٧٤٣	٣ ١٥٤	٢٤ ٩٨١
٢٠٠٨	٥ ٨٣٥	٥ ٦١٥	١٨ ٠٢١	٣ ٤٠٤	٣٢ ٨٧٥
٢٠٠٩	٤ ٦١١	٦ ٣٦٩	٢٨ ٥٩٨	٢ ٩٢٤	٤٢ ٥٠٢
٢٠١٠*	٢ ٢٢١	٥ ٠٥٢	١٦ ٩٨٦	١ ٨٥٦	٢٦ ١١٥
المجموع	٢١ ٥٠٦	٢٥ ٤٢٦	٨٩ ٠٩٦	١ ٤٢١	١٥٠ ٤٤٩

* عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه.

المصدر: وزارة العمل والضمان الاجتماعي. المديرية العامة للتفتيش الاتحادي على العمل. حزيران/يونيه ٢٠١٠.

الثامن – المادة ١٢

ألف – البطاقات الصحية الوطنية، تموز/يوليه ٢٠٠٦ – نيسان/أبريل ٢٠١٠

نوع البطاقة					
أطفال وطفلات تتراوح أعمارهم بين صفر و ٩ أعوام	مراهقون تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٩ عاما	نساء تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٥٩ عاما	رجال تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٥٩ عاما	مسنون يبلغون من العمر ٦٠ عاما أو أكثر	المجموع
٨ ٦٨١ ٣٥٩	٣ ٣٨٥ ١٠٢	٩ ٥٥٣ ١٧٧	٦ ٨٩٧ ٢٦٧	٣ ٢٢٣ ٩٧٤	٣١ ٧٤٠ ٨٧٩

المصدر: وزارة الصحة.

باء – أسباب عدم المعاقبة على الإجهاض وفق تشريع كل كيان اتحادي

الولاية	الاغتصاب	عدم الاحتراس أو الخطأ	خطر الوفاة	التشوهات الوراثية أو الخلقية الخطيرة لدى الجنين	الخطر الجسيم على الصحة	أسباب أخرى
أغواسكالييتس	✓	✓	✓			
باخا كاليفورنيا	✓(أ)	✓	✓			✓(ب)
باخا كاليفورنيا سور	✓(ج)	✓	✓	✓	✓	✓(ب)
كامبتشه	✓	✓	✓			
كواويلا	✓(أ)	✓	✓	✓		
كوليما	✓(أ)	✓	✓	✓		✓(ب)
تشياباس	✓(أ)		✓	✓		
تشيواوا	✓(أ)	✓	*		✓	✓(ب)
منطقة العاصمة الاتحادية	✓(ج)	✓	*	✓	✓	✓(ب) (د)
دورانغو	✓	✓	✓			
غواناخواتو	✓	✓				
غيرّيرو	✓	✓		✓		✓(ب)
إيدالغو	✓(أ)	✓	*	✓	✓	✓(ب)
خاليسكو	✓	✓	✓		✓	
ولاية مكسيكو	✓(ج)	✓	✓	✓		
ميتشواكان	✓	✓	✓		✓	
موريلوس	✓	✓	✓	✓	✓	✓(ب)
نايارِيت	✓	✓	✓		✓	
نويفو ليون	✓		✓		✓	

الولاية	الاغتصاب	عدم الاحتراس أو الخطأ	خطر الوفاة	التشوهات الوراثية أو الخلقية الخطيرة لدى الجنين	الخطر الجسيم على الصحة	أسباب أخرى
أواكساكا	✓(أ)	✓	✓	✓		
بوبيلا	✓	✓	✓	✓		
كيريتا رو	✓	✓				
كينتانا رو	✓(أ)	✓	✓	✓		
سان لويس بوتوسي	✓	✓	✓			✓(ب)
سينالوا	✓	✓	✓			
سونورا	✓	✓	✓			
تابسكو	✓	▲	✓			✓(ب)
تاماوليباس	✓	✓	✓		✓	
تلاكسكالا	✓	✓	✓		✓	
فيراكروس	✓(أ)	✓	✓	✓		✓(ب)
يوكاتان	✓	✓	✓	✓		✓(ج)
ساكاتيكاس	✓(ع)	✓	✓		✓	
مجموع الولايات	**٣٢**	**٣٠**	**٢٩**	**١٤**	**١١**	**١٢**

المصدر: مأخوذ من www.gire.org.mx (المجموعة الإعلامية في مجال الإنجاب الانتقائي)، تموز/يوليه ٢٠١٠.

(أ) ينص القانون في هذه الكيانات على آجال لإسقاط الحمل تتراوح بين ٧٥ يوما وثلاثة أشهر ابتداء من الاغتصاب أو الحمل.

(ب) التلقيح الصناعي غير المُوافق عليه.

(ج) أسباب اقتصادية عندما يكون للمرأة ثلاثة أبناء على الأقل.

(د) بناء على رغبة المرأة في غضون الـ ١٢ أسبوعا الأولى من الحمل.

(ع) يتضمن قانون الإجراءات الجنائية إجراء يتعلق بالإجهاض في حالة الاغتصاب.

✓ هذا السبب مطروق في القانون الجنائي للولاية.

* رغم أن هذا السبب لا يرد صراحة في القانون الجنائي للكيان فإنه يعتبر ضمن ''الأخطار الجسيمة على الصحة''.

▲ وفقا لتفسير قانوني للمادتين ١٤ (باستثناء المسؤولية عن الجرائم) و ٦١ (الإشارة إلى الإجهاض الخطأ) من القانون الجنائي لتابسكو، يُستنتج أن الإجهاض الذي يتم على غير إرادة المرأة أو الطبيب لا يُعاقَب عليه.

التاسع – المادة ١٣

ألف – اللجنة الوطنية للإسكان. البرنامج السنوي لتمويل الإسكان. السُلف المقدمة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠ حسب الهيئة والجنس

الهيئة	التمويل						المجموع
	رجال		نساء		غير موزع		
	الأرقام المطلقة	٪	الأرقام المطلقة	٪	الأرقام المطلقة	٪	الأرقام المطلقة
معهد الصندوق الوطني لإسكان العمال (بالبيسو)	١٣٨ ٤٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٣,٩	٧٨ ٢٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٦،١			٢١٦ ٧٠٢ ٠٠٠ ٠٠٠
معهد الصندوق الوطني لإسكان العمال ((بالدولارات)	١٠ ٩٣٤ ٢٠٢ ٢١٢		٦ ١٨٢ ٨٥٩ ٤٠٠				١٧ ١١٧ ٠٦١ ٦١١
صندوق الإسكان التابع لمعهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة (بالبيسو)					٣٢ ٦٦٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠،٠	٣٢ ٦٦٤ ٠٠٠ ٠٠٠
صندوق الإسكان التابع لمعهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة (بالدولارات)					٢ ٥٨٠ ٠٩٤ ٧٨٧		٢ ٥٨٠ ٠٩٤ ٧٨٧
الشركة الاتحادية للرهون العقارية (بالبيسو)	٣٠٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١,١	١٩٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٠،٧	٢٦ ٠٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٩٨،١	٢٦ ٥٦٣ ٠٠٠ ٠٠٠
الشركة الاتحادية للرهون العقارية (بالدولارات)	٢٣ ٨٥٤ ٦٦٠		١٥ ٤٨١ ٨٣٣		٢ ٠٥٨ ٨٤٦ ٧٦١		٢ ٠٩٨ ١٨٣ ٢٥٤
اللجنة الوطنية للإسكان (بالبيسو)	٦٧ ٥٦٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠,١	٤١ ٨٩٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٧،٣	٢ ٩٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٢،٦	١١٢ ٤١٣ ٠٠٠ ٠٠٠
اللجنة الوطنية للإسكان (بالدولارات)	٥ ٣٣٧ ١٢٤ ٨٠٣		٣ ٣٠٩ ٣٢٠ ٦٩٥		٢٣٢ ٩٣٨ ٣٨٩		٨ ٨٧٩ ٣٨٣ ٨٨٦
الصندوق الاستئماني الوطني للمساكن الشعبية (بيتك) (بالبيسو)	١٣ ١٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٠,٩	١٩ ٠٣٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٩،١			٣٢ ١٩٦ ٠٠٠ ٠٠٠
الصندوق الاستئماني الوطني للمساكن الشعبية (بيتك) (بالدولارات)	١ ٠٣٩ ٤٩٤ ٤٧١		١ ٥٠٣ ٦٣٣ ٤٩١				٢ ٥٤٣ ١٢٧ ٩٦٢
الصندوق الاستئماني الوطني للمساكن الشعبية (الإسكان الريفي) (بالبيسو)	٤ ٤٧٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٣,٦	٥ ٧٧٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٦،٤			١٠ ٢٥٢ ٠٠٠ ٠٠٠
الصندوق الاستئماني الوطني للمساكن الشعبية (الإسكان الريفي) (بالدولارات)	٣٥٣ ٣٩٦ ٥٢٤		٤٥٦ ٣٩٨ ١٠٤				٨٠٩ ٧٩٤ ٦٢٩
مصرف BANCA (بالبيسو)					٤١ ١٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠،٠	٤١ ١٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠
مصرف BANCA (بالدولارات)					٣ ٢٤٨ ٣٤١ ٢٣٢		٣ ٢٤٨ ٣٤١ ٢٣٢
مؤسسات التمويل المحدود (بالبيسو)					١٥ ٣٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠،٠	١٥ ٣٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠

الهيئة	التمويل							
	رجال		نساء		غير موزع		المجموع	
	الأرقام المطلقة	٪	الأرقام المطلقة	٪	الأرقام المطلقة	٪	الأرقام المطلقة	
مؤسسات التمويل المحدود (بالدولارات)					٥٦٢ ٢٦٨ ٢١٠ ١		٥٦٢ ٢٦٨ ٢١٠ ١	
الوكالات الحكومية للإسكان (بالبيسو)	٠٠٠ ٠٠٠ ٨١٦ ٢	٣٩,٠	٠٠٠ ٠٠٠ ٩٤٤ ٣	٥٤،٦	٠٠٠ ٠٠٠ ٤٦٨	٦،٥	٠٠٠ ٠٠٠ ٢٢٨ ٧	
الوكالات الحكومية للإسكان (بالدولارات)	٨٥٩ ٤٣٢ ٢٢٢		٣٨٥ ٥٣٢ ٣١١		٨٢٥ ٩٦٦ ٣٦		٠٧٠ ٩٣٢ ٥٧٠	
المصرف الوطني للجيش والقوات الجوية والأسطول البحري (بالبيسو)	٠٠٠ ٠٠٠ ٤١٨	٢٩,٦	٠٠٠ ٠٠٠ ٢١	١،٥	٠٠٠ ٠٠٠ ٩٧٣	٦٨،٩	٠٠٠ ٠٠٠ ٤١٢ ١	
المصرف الوطني للجيش والقوات الجوية والأسطول البحري (بالدولارات)	٣٧٨ ٠١٧ ٣٣		٧٦٨ ٦٥٨ ١		٢٤٠ ٨٥٦ ٧٦		٣٨٥ ٥٣٢ ١١١	
معهد الضمان الاجتماعي للقوات المسلحة المكسيكية (بالبيسو)	٠٠٠ ٠٠٠ ٨١٠	٨٣,٧	٠٠٠ ٠٠٠ ٦٠	٦،٢	٠٠٠ ٠٠٠ ٩٨	١٠،١	٠٠٠ ٠٠٠ ٩٦٨	
معهد الضمان الاجتماعي للقوات المسلحة المكسيكية (بالدولارات)	٠٤٣ ٩٨١ ٦٣		٣٣٦ ٧٣٩ ٤		٩١٦ ٧٤٠ ٧		٢٩٥ ٤٦١ ٧٦	
شركة النفط المكسيكية (بالبيسو)					٠٠٠ ٠٠٠ ٧٩١	١٠٠،٠	٠٠٠ ٠٠٠ ٧٩١	
شركة النفط المكسيكية (بالدولارات)					٢٥٣ ٤٨٠ ٦٢		٢٥٣ ٤٨٠ ٦٢	
اللجنة الاتحادية للكهرباء (بالبيسو)	٠٠٠ ٠٠٠ ٧٩٧	٧٣,٣	٠٠٠ ٠٠٠ ٢٨٩	٢٦،٦	٠٠٠ ٠٠٠ ١	٠،١	٠٠٠ ٠٠٠ ٠٨٧ ١	
اللجنة الاتحادية للكهرباء (بالدولارات)	١٨٦ ٩٥٤ ٦٢		٨٠٤ ٨٢٧ ٢٢		٩٨٩ ٧٨		٩٧٩ ٨٦٠ ٨٥	
وحدة المناطق البالغة التهميش (بالبيسو)					٠٠٠ ٠٠٠ ٢١٠ ١٢٨	١٠٠،٠	٠٠٠ ٠٠٠ ٢١٠ ١٢٨	
وحدة المناطق البالغة التهميش (بالدولارات)					١٩٦ ١٧٢ ١٢٧ ١٠		١٩٦ ١٧٢ ١٢٧ ١٠	
الصندوق الوطني لاستهلاك العمال (بالبيسو)					٠٠٠ ٠٠٠ ٨٩٩ ١	١٠٠،٠	٠٠٠ ٠٠٠ ٨٩٩ ١	
الصندوق الوطني لاستهلاك العمال (بالدولارات)					٠٠٠ ٠٠٠ ١٥٠		٠٠٠ ٠٠٠ ١٥٠	
المجموع الوطني بالبيسو)	٠٠٠ ٠٠٠ ٧٧٢ ٢٢٨	٣٦,٤	٠٠٠ ٠٠٠ ٤٩٥ ١٤٩	٢٣،٨	٠٠٠ ٠٠٠ ٥٦٤ ٢٥٠	٣٩،٨	٠٠٠ ٠٠٠ ٨٣١ ٦٢٨	
المجموع الوطني (بالدولارات)	١٣٦ ٤٥٨ ٠٧٠ ١٨		٨١٧ ٤٥١ ٨٠٨ ١١		١٥٠ ٧٨٥ ٧٩١ ١٩		١٠٣ ٦٩٥ ٦٧٠ ٤٩	

المصدر: اللجنة الوطنية للإسكان (بيانات مستكملة حتى آب/أغسطس ٢٠١٠).

باء – الصندوق الاستئماني الوطني للمساكن الشعبية/وزارة التنمية الاجتماعية. برنامجا الإسكان بيتك والإسكان الريفي، ٢٠٠٧ – حزيران/يونيه ٢٠١٠

	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		حزيران/يونيه ٢٠١٠	
التمويل حسب الجنس	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
برنامج الادخار والإعانة من أجل الإسكان بيتك								
بملايين البيسو	٨٣ ٤٦٤	٧٥ ٤٢٣	٧٥ ٨٤٧	٨٢ ١٥٦	٤٧ ٧٥٨	٦٢ ٩٨٤	١٣ ١٦٠	١٩ ٠٣٦
بملايين الدولارات	٧ ٦٥٠	٦ ٩١٣	٦ ٢١٧	٦ ٧٣٤	٣ ٥٦١	٤ ٦٩٧	١ ٠٣٩	١ ٥٠٤
برنامج الإسكان الريفي								
بملايين البيسو	١٣ ٧٦٢	١٣ ٧٠٨	٣٠ ٠٤٠	٣٣ ٩٩٣	٣٠ ٣٢٤	٣٩ ٨٦٣	٤ ٤٧٤	٥ ٧٧٨
بملايين الدولارات	١ ٢٦١	١ ٢٥٦	٢ ٤٦٢	٢ ٧٨٦	٢ ٢٦١	٢ ٩٧٣	٣٥٣	٤٥٦

المصدر: من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩: وزارة التنمية الاجتماعية. من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠: اللجنة الوطنية للإسكان.

العاشر – المادة ١٤

ألف – المستفيدون من برامج اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين حسب الجنس، ٢٠٠٩

	المصروفات المنفقة، ٢٠٠٩		السكان الأصليون المستفيدون				
البرامج أو المشاريع	بملايين البيسو	بالدولارات[1]	المجموع	ذكور	٪	إناث	٪
اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين	٤ ٤٦٢,٥٠	٣٣٢ ٧٧٤ ٠٤٩	١ ٤٢٣ ١٩٩	٧٠٣ ١٥٨	٤٩,٤	٧٢٠ ٠٤١	٥٠,٦
البرامج							
الأنزال المدرسية للسكان الأصليين	٦٨٦,٣٣	٥١ ١٨٠ ٤٦٢	١٢١ ٤٤٣	٦٥ ٠٠٠	٥٣,٥	٥٦ ٤٤٣	٤٦,٥
الصناديق الإقليمية للسكان الأصليين	١٩٨,٦٦	١٤ ٨١٤ ٣١٨	١٣ ٥٧٠	٦ ٤١١	٤٧,٢	٧ ١٥٩	٥٢,٨
تشجيع وتنمية ثقافات السكان الأصليين	٣٦,٧٥	٢ ٧٤٠ ٤٩٢	١٤ ٢٨٣	٩ ١٠٩	٦٣,٨	٥ ١٧٤	٣٦,٢
تشجيع عقد اتفاقات في مجال العدالة	٣٣,٩٣	٢ ٥٣٠ ٢٠١	١٣٥ ٠٠٠	٦٨ ٥٩٢	٥٠,٨	٦٦ ٤٠٨	٤٩,٢
التنظيم الإنتاجي للنساء من السكان الأصليين	١٦٥,٦٩	١٢ ٣٥٥ ٧٠٥	٢٥ ٠٥٣	صفر	صفر	٢٥ ٠٥٣	١٠٠,٠
التنسيق من أجل دعم الإنتاج	١٢٩,٧٢	٩ ٦٧٣ ٣٧٨	١٢ ٣٢٤	٨ ١٧٦	٦٦,٣	٤ ١٤٨	٣٣,٧
السياحة البديلة في مناطق السكان الأصليين	١٤٦,١٧	١٠ ٩٠٠ ٠٧٥	٣ ٨٣٦	٢ ٨٠١	٧٣,٠	١ ٠٣٥	٢٧,٠
هياكل أساسية لرعاية السكان الأصليين	٣ ٠٤٤,٦٩	٢٢٧ ٠٤٦ ٢٣٤	١ ٠٩٥ ١٦٨	٥٤١ ٥١٢	٤٩,٤	٥٥٣ ٦٥٦	٥٠,٦
المشاريع المؤسسية							
رعاية المستوى الثالث	١٣,٧٥	١ ٠٢٥ ٣٥٤	١ ٨٥٩	٩٥١	٥١,٢	٩٠٨	٤٨,٨
الإفراج عن السجناء	٦,٨	٥٠٧ ٠٨٤	٦٦٣	٦٠٦	٩١,٤	٥٧	٨,٦
إجراءات لتحقيق المساواة بين الجنسين في قرى السكان الأصليين	٤٦,٩٧	٣ ٥٠٣ ٣٣٥	٢ ٤٠٩	صفر	صفر	٢ ٤٠٩	١٠٠

البرامج أو المشاريع	المصروفات المنفقة، ٢٠٠٩		السكان الأصليون المستفيدون				
	ملايين البيسو	بالدولارات[1]	المجموع	ذكور	٪	إناث	٪
تعزيز قدرات السكان الأصليين في المجال الجنساني	١٩,١٦	١ ٤٢٩ ٥١٠	٨ ٢٨٩	٢ ٤١٥	٢٩	٥ ٨٧٤	٧١

المصدر: اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين.

حاشية: يستند التقدير الكمي للنفقات والمستفيدين من ٧ من الـ ٨ برامج إلى الـ ١ ٠٣٣ بلدية التي تهتم بها اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين بالنظر إلى سكانها الأصليين، باستثناء البرنامج المعني بالهياكل الأساسية لرعاية السكان الأصليين، الذي تشير أرقامه إلى أرقام البرنامج بأكمله.

(١) بمتوسط سعر صرف العام: ١٣،٤١ بيسو للدولار.

باء – آثار الأزمة على المرأة

إن تحليل نتائج الربع الأول من عام ٢٠٠٩ **للدراسة الاستقصائية الوطنية للمهن والعمالة**، التي أجراها المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، يؤكد أنه في فترات الأزمة الاقتصادية تتدهور بكثافة بالغة الظروف المعيشية للمرأة بالمقارنة بالرجل:

- تزداد بطالة المرأة أكثر حسب نوع الأعمال التي تزاولها.
- يزداد عمل المرأة غير المدفوع (حتى ٩ في المائة، في مقابل ٧ في المائة للرجل)، كجزء من دعم استمرار المشاريع العائلية، ونتيجة لخفض الإنفاق التقديري للأسر.
- لا تزال أغلبية النساء هي فئة السكان في سن العمل الأقل تدريبا؛ ونسبة النساء الحاصلات على تعليم متوسط وعال هي ٤٨ في المائة، في مقابل ٥٢ في المائة للرجال.
- مشاركة المرأة في العمل متباينة، فهي قليلة في القطاعات التي تكون فيها سياسات تعزيز التعافي أرسخ. ففي مجال التشييد مثلا تصل نسبة النساء الناشطات اقتصاديا اللاتي يعملن فيه إلى ٧,. في المائة فقط، في حين يمثل الرجال ١٢،٧ في المائة.
- يعمل ٨٠ في المائة من النساء و ٥١ في المائة من الرجال في القطاع الثالث الذي تنفق فيه موارد أقل للإنعاش الاقتصادي، وفي مجالات يكون فيها لخفض الإنفاق التقديري للأسر أثر قوي.
- من المقدر أنه رُصد للقطاع الثاني ٦٩ في المائة من موارد الاتفاق الوطني لخدمة الاقتصاد العائلي والعمالة، وفي هذا القطاع تمثل النساء ٢٥ في المائة فقط من كل القوة العاملة (يمثلن على الصعيد الوطني قرابة ٤٠ في المائة).

- إن الأعباء المترلية ودور شبكات الأمان المنوط اجتماعيا بالمرأة، مثل العناية بالأبناء والمسنين و/أو المرضى، تزداد كلما قلّت موارد الأسر (و/أو كلما قلّت الإعانات أو الخدمات العامة المقدمة بشكل دوري) والإنفاق التقديري لدفع تكلفة رعاية الأشخاص أو الممتلكات والخدمات المصنّعة التي تحد من الإنتاج الذاتي.

- إن حقوق العمل للنساء من السكان الناشطات اقتصاديا محدودة، بسبب مشاركتهن الواسعة في القطاع غير الرسمي، وبحثهن عن عمل لبعض الوقت للتوفيق بين العمل خارج المترل والأعباء المترلية (في الفترة المستعرضة وصل معدل العمل في القطاع غير الرسمي إلى ٤٦ في المائة للنساء و ٢٤ في المائة للرجال، في الطبقات الدنيا اجتماعيا واقتصاديا). ويتضح من بيانات الدراسة الاستقصائية لاستخدام الوقت أن الوقت الذي تخصصه المرأة للعمل المترلي يزيد في المتوسط ٥ مرات عن وقت الرجل، وأن المرأة في الطبقات الأفقر تخصص وقتا يزيد ٦ أو ٧ مرات لتعويض نقص الخدمات والأساسيات في المسكن.

- إن استراتيجيات توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العاطلين تفيد العاملات بشكل أقل، لأن ٣٥ في المائة منهن لا يعملن إلا لبعض الوقت دون استحقاقات ضمان اجتماعي، في مقابل ١٨ في المائة من الرجال.

جيم – تدابير مكافحة الفقر حسب الكيان الاتحادي، ٢٠٠٦-٢٠١٠

الإجراءات	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	السكان موضع الرعاية (الأرقام المطلقة أو النسبة المئوية)						متخذة بالاشتراك مع				هدف (أهداف) الإجراء	الأثر (الآثار) على النساء من السكان
		الريفيون	الأصليون	كلاهما	المجموع	إناث	ذكور	الحكومة الاتحادية	حكومات الولايات	القطاع الخاص	القطاع الاجتماعي		
أغواسكالييتس – معهد أغواسكالييتس للمرأة برنامج التنمية الريفية	٢٠٠٦-٢٠١٠	X			١٠٠٪	٧٤٪	٢٦٪	X	X			زيادة رسملة الوحدات الاقتصادية من خلال الاستثمار في الأصول الرأسمالية ودعم المشاريع الإنتاجية. تنفيذ المشاريع الإنتاجية في المناطق الريفية التي تدير النساء معظمها، مما يساعد على تمكينهن وعلى تنمية الريف	
باخا كاليفورنيا – معهد ولاية باخا كاليفورنيا للمرأة برنامج ''النهوض بالوادي''				X		١٠٠		X	X	X	X	تحسين نوعية حياة ١٠٠ ربة أسرة وبناتهن وأولادهن في الأرض المشاع بوادي مكسيكالي	يجري تجميع معلومات عن ربات الأسر وكذلك تلقي أموال؛ لذلك أثر إيجابي يتمثل في تحسين المستوى الاقتصادي لحياتهن
منطقة العاصمة الاتحادية – وزارة التنمية الريفية وإنصاف المجتمعات المحلية الساحات الخلفية العائلية المستدامة	٢٠٠٧-٢٠٠٩	X		X	٣ ٥١٣	١ ٩٠٩	١ ٦٠٤	X				دعم ١ ٣٤٩ مشروعا (٥٤،٤ في المائة تتولاها النساء)	
ولاية مكسيكو – مجلس الولاية للمرأة والرعاية الاجتماعية برنامج '' العاملات الملتزمات''	٢٠٠٨	X		X	١٤٠ ٩٠٩	١٤٠ ٩٠٩		X				موجه إلى النساء فيما بين ١٨ و ٣٥ عاما من العمر المهمشات بدرجة عالية وعالية للغاية، ومن خلاله يحصلن على دعم اقتصادي	تحسين دخل النساء ونوعية حياتهن وحياة أسرهن
	٢٠٠٩	X		X	٢٣٣ ٩٠٩	٢٣٣ ٩٠٩		X					
	٢٠١٠	X		X	لا بيانات			X					

الإجراءات	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	السكان موضع الرعاية (الأرقام المطلقة أو النسبة المئوية)					متخذة بالاشتراك مع				هدف (أهداف) الإجراء	الأثر (الآثار) على النساء من السكان
		المهجرون	السكان الأصليون	كلاهما	المجموع	إناث	ذكور	الحكومة الاتحادية	حكومات الولايات	القطاع الخاص	القطاع الاجتماعي	
إيدالغو – معهد إيدالغو للمرأة												
بحث عن الفقر وعدم المساواة والتنمية البشرية مع سياسة إنصاف الجنسين في ولاية إيدالغو: الهجرة والسكان الأصليون والاستدامة	٢٠٠٨			X				X	X		X	إبراز عدم المساواة بين المرأة والرجل في الكيان، بوضع سياسات وبرامج ذات منظور جنساني في الولاية والبلديات أجري ما مجموعه ١ ٩٥٤ استقصاء	نشر البحث
خاليسكو – برنامج مجتمع محلي	لا بيانات											تسهيل تنظيم ومشاركة الجماعات المحلية في المناطق المهمشة بدرجة عالية وعالية للغاية من أجل دعم عمليات الإدارة الذاتية التي تساعدها على إيجاد تنمية محلية مستدامة
مختلف												
بويبلا – نظام الولاية للتنمية المتكاملة للأسرة												
مراكز تدريب المرأة	٢٠٠٥–٢٠٠٩			X		٤٨١ ١٠٩		X			تعزيز ثقافة التعليم المتكامل للحد من المشكلة الاجتماعية التي تواجهها النساء، من خلال التدريب الإنتاجي، والخدمات الصحية، والتغذية، والتعليم	من خلال الـ ٩٩ مركزا جرى تدريب ٤٨١ ١٠٩ امرأة حصلن على ٤٨٣ ٣١١ خدمة
كينتانا رو – معهد كينتانا رو للمرأة	٢٠٠٦–٢٠٠٩			X	١٢٥ ٢	٩٤٥ ١	١٨٠	X	X			المساهمة في الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للجماعات النسائية المنظمة من أجل الإنتاج، مما يسهل تمكينها	تعزيز قدرة النساء على توليد الدخل من خلال مشاريع محلية
إدارة الدعم الائتماني لوضع مشاريع إنتاجية												
تاماوليباس – معهد المرأة التاماوليباسية				X	٢٠٠ ٥٢	١٤٤ ٢٧	٠٥٦ ٢٥	X	X	X		المساهمة في الحد من التهميش من خلال التنسيق المشترك بين الوكالات
استراتيجية الحياة بشكل مختلف												

الإجراءات	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	السكان موضع الرعاية (الأرقام المطلقة أو النسبة المئوية)					متخذة بالاشتراك مع				هدف (أهداف) الإجراء	الأثر (الآثار) على النساء من السكان
		الريفيون	الأصليون	كلاهما	المجموع	إناث	ذكور	الحكومة الاتحادية	حكومات الولايات	القطاع الخاص	القطاع الاجتماعي	
فيراكروس – معهد فيراكروس للمرأة برنامج التنمية المحلية في مناطق السكان الأصليين	٢٠٠٦ حتى الآن			X	١ ٤١٤	٧٨٠	٦٣٤		X			تنفيذ نماذج إنتاج الأغذية الأساسية وذات الطابع التجاري في المناطق الفقيرة، مع اهتمام خاص بالنساء من السكان الأصليين
												– زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار – دعم الأنشطة الجماعية والمشتركة – توليد دخول تساعد اقتصاد الأسرة
ساكاتيكاس – معهد المرأة الساكاتيكاسية مشروع تمويل المؤسسات والأنشطة الإنتاجية	٢٠٠٤ حتى الآن				٢ ٤٧١	١ ١٤٩	١ ٣٢٢	X	X			تشجيع إنشاء وتدعيم وتقوية المؤسسات

دال – تدابير حصول المرأة على الصحة حسب الكيان الاتحادي، ٢٠٠٦-٢٠١٠

الإجراءات	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	السكان موضع الرعاية (الأرقام المطلقة أو النسبة المئوية)						متخذة بالاشتراك مع				هدف (أهداف) الإجراء	الأثر (الآثار) على النساء من السكان
		الريفيون	الأصليون	كلاهما	المجموع	إناث	ذكور	الحكومة الاتحادية	حكومات الولايات	القطاع الخاص	القطاع الاجتماعي		
أغواسكالييتس – معهد أغواسكالييتس للمرأة	٢٠٠٦-تموز/يوليه ٢٠١٠	X			٢٤٩ ٢٨٨	٢٤٩ ٢٨٨			X			الحد من وفيات نساء الكيان بسرطان عنق الرحم وسرطان الثدي	توفير خدمة متخصصة للمصابات بالسرطان المتفشي وسرطان عنق الرحم وسرطان الثدي وخلل التنسّج، وإجراء فحوص بتصوير الثدي شعاعيا ولطخة بابانيكولاو
كوليما – معهد كوليما للمرأة	٢٠٠٧	X	X	X	٧٨ ٨٤٩	٤١ ٤٨٨	٣٧ ٣٦٠	X	X			توفير التغطية بالخدمات الصحية من خلال تأمين شعبي وطوعي للأشخاص من الجنسين ذوي الموارد المنخفضة	
	٢٠٠٨	X	X	X	٨٤ ٥٩٦	٤٤ ٧٧٠	٣٩ ٨٢٦	X	X				
برنامج التأمين الشعبي	٢٠٠٩	X	X	X	٨٨ ٠٧٩	٤٦ ٦٣٤	٤١ ٤٤٥	X	X				
	٢٠١٠*	X	X	X	٩٨ ٩٤٢	٥٢ ٢٤٩	٤٦ ٦٩٣	X	X				
منطقة العاصمة الاتحادية – معهد رعاية المسنين ”زيارات طبية مترلية للمسنين“	٢٠٠٨ حتى الآن			X	٤٥ ٠٠٠	٦٠٪	٤٠٪		X				
منطقة العاصمة الاتحادية – وزارة التنمية الريفية وإنصاف الجنسين في منطقة العاصمة الاتحادية	٢٠٠٨			X	١٦٦	١٥٦	١٠		X			دعم زرع النباتات الطبية والعطرية في المجتمعات الريفية والاستفادة منها، وتشجيع الطب التقليدي	
مشاريع تشجيع العلاج بالأعشاب والطب التقليدي													

الإجراءات	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	السكان موضع الرعاية (الأرقام المطلقة أو النسبة المئوية)					متخذة بالاشتراك مع				هدف (أهداف) الإجراء	الأثر (الآثار) على النساء من السكان
		الريفيون	الأصليون	كلاهما	المجموع	إناث	ذكور	الحكومة الاتحادية	حكومات الولايات	القطاع الخاص	القطاع الاجتماعي	
دورانغو – معهد المرأة الدورانغية												
برنامج المجتمعات السليمة في مسكيتال	٢٠٠٨		X		٢ ٨٥٠	٢ ٨٥٠			X		X	رفع مستويات صحة الأم في فترة ما حول الولادة بين السكان الأصليين في بلدية مسكيتال	الحد من المضاعفات في فترة الحمل والولادة والنفاس أو القضاء عليها. أنشئ نزل لمساعدة الحوامل في المستشفى تنزل فيه النساء اللاتي على وشك الولادة
ولاية مكسيكو – مجلس الولاية للمرأة والرعاية الاجتماعية	٢٠٠٧			X	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠			X			تحسين تغذية النساء دون العشرين من العمر، سواء الحوامل أو من لديهن طفل أو أكثر، من خلال حصص تغذوية، والتوجيه إلى الحصول على التغذية الكافية، والتدريب من أجل العمل	تحصل النساء وأبناؤهن على غذاء صحي
	٢٠٠٨			X	٦ ٠٠٠	٦ ٠٠٠			X				
	٢٠٠٩			X	٩ ٠٠١	٩ ٠٠١			X				
	٢٠١٠			X	لا بيانات				X				
إيدالغو – معهد إيدالغو للمرأة												
مشروع: نموذج للتدخل التعليمي من منظور جنساني للحد من وفيات الأمومة في مناطق السكان الأصليين	٢٠٠٩		X		٥٢٣	٣٧٦	١٤٧	X	X		X	المساهمة في خفض وفيات الأمومة في منطقتين للسكان الأصليين في ولاية إيدالغو: أواستيكا وأوتومي – تيبيوا، من خلال تطبيق نموذج التدخل التعليمي مع سياسة إنصاف الجنسين وحقوق الإنسان، على موظفي قطاع الصحة	الحصول على الخدمات المتخصصة من الموظفين الأساسيين (الأطباء، الممرضين، القابلات) ذوي القدرة على اكتشاف وتشخيص مقدمة التشنج النفاسي/التشنج النفاسي. تدريب مقدمي الخدمات الصحية في بلديات السكان الأصليين، والتوعية بسياسات إنصاف الجنسين وحقوق الإنسان. حلقات عمل ومناقشات بشأن الوقاية من وفيات الأمومة على الصعيد المحلي

الإجراءات	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	السكان موضع الرعاية (الأرقام المطلقة أو النسبة المئوية)					متخذة بالاشتراك مع				هدف (أهداف) الإجراء	الأثر (الآثار) على النساء من السكان
		الريفيون	الأصليون	كلاهما	المجموع	إناث	ذكور	الحكومة الاتحادية	حكومات الولايات	القطاع الخاص	القطاع الاجتماعي	
خاليسكو – وزارة الصحة	٢٠٠٣-			X								توفير الرعاية الطبية لرصد الحالة التغذوية لمن هم دون الخامسة من العمر وللحوامل والمرضعات
برنامج الصحة والتغذية للسكان الأصليين												
نايايريت – معهد المرأة النايايريتية												توعية المرشدات والمرشدين بعواقب إدمان الكحول وعلاقته بالعنف
إجراءات وممارسات لمنع واكتشاف ومعالجة العنف ضد المرأة	٢٠٠٧			X	٣ ٢٢٦	١ ٧٢٠	١ ٥٠٦	X	X			توعية طالبات وطلاب المرحلة الثانوية بأن العنف أمر غير عادي؛ وبمنع حمل المراهقات
بوييلا – وزارة الصحة في الولاية												تدريب القابلات على تحسين رعاية الحوامل
برنامج الطب التقليدي	٢٠٠٨					٣٠٧ ١٥٩						دُرّبت ٦٢١ ١٠ قابلة وقدمت ٢٧٨ ٣٤٩ استشارة قبل الولادة لـ ١٥٩ ٣٠٧ حاملا
كينتانا رو – معهد كينتانا رو للمرأة												وقاية صحة المرأة والعناية بها في مرحلة الإنجاب
فحوص للكشف عن سرطان عنق الرحم	٢٠٠٦-٢٠٠٩			X	٣١٩ ٩٦٤	٣١٩ ٩٦٤		X	X			خفض معدلات الاعتلال والوفاة المرتبطة بسرطان عنق الرحم وسرطان الثدي
فحوص للكشف عن سرطان الثدي					٣١٩ ٠٦٥	٣١٩ ٠٦٥						
تاماوليباس – معهد المرأة التاماوليباسية												رعاية النساء المعرضات للخطر في مركز رعاية المرأة، بتقديم المشورة القانونية، والرعاية النفسية، وأخذ عينات للكشف عن سرطان عنق الرحم وسرطان الثدي، ومناقشات لمنع العنف
برنامج المرأة المعرضة للخطر	٢٠٠٥-٢٠٠٩				١٦ ٥٠١			X				

الإجراءات	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	السكان موضع الرعاية (الأرقام المطلقة أو النسبة المئوية)					متخذة بالاشتراك مع				هدف (أهداف) الإجراء	الأثر (الآثار) على النساء من السكان
		الريفيون	الأصليون	كلاهما	المجموع	إناث	ذكور	الحكومة الاتحادية	حكومات الولايات	القطاع الخاص	القطاع الاجتماعي	
ساكاتيكاس – معهد المرأة الساكاتيكاسية برنامج معالجة العنف العائلي والقائم على نوع الجنس	٢٠٠٦-٢٠١٠	X	X	X	٥٧ ٨٧١	٥٧ ٨٧١		X	X			الحد من انتشار وخطورة الأضرار على الصحة الناجمة عن العنف ضد المرأة	توفير الرعاية الطبية، وبخاصة العلاج النفسي المتخصص والتأهيل وتحسين الصحة البدنية والعقلية، هو الأوضح فيما يتعلق بالمعرضات للعنف

هاء – تدابير حصول المرأة على التعليم حسب الكيان الاتحادي، ٢٠٠٦–٢٠١٠

الإجراءات	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	السكان موضع الرعاية		(الأرقام المطلقة أو النسبة المئوية)			متخذة بالاشتراك مع			هدف (أهداف) الإجراء	الأثر (الآثار) على النساء من السكان
		الريفيون	الأصليون	كلاهما	المجموع	إناث	ذكور	حكومة الاتحاد	حكومة الولاية	حكومة البلدية	
أغواسكالييتس – معهد أغواسكالييتس للمرأة معا من أجل التعليم	٢٠٠٦–٢٠١٠	X			٣٤ ٨٥٠	١٦ ٨٠٩	١٨ ٠٤١		X		فريق مشترك بين المؤسسات شكّل لتوفير البرامج التعليمية والصحية والإرشاد الاجتماعي والتعليمي للمدارس العامة ذات الإنجاز التعليمي المنخفض	تشجيع ثقافة إنصاف الجنسين في المؤسسات التعليمية
باخا كاليفورنيا – معهد باخا كاليفورنيا للمرأة برنامج منع ومعالجة العنف ضد المرأة	٢٠٠٦–٢٠٠٩			X	١ ٥٨٧				X		العمل على أن يتعلم الطفل والطفلة والرجل والمرأة البالغان والتلميذات والتلاميذ كيفية حل وتسوية الخلافات بين الأفراد دون عنف	عقدت ١٠٤ حلقات عمل استفاد منها ١ ٥٨٧ من الطفلات والأطفال
”التعليم من أجل السلام“ منطقة العاصمة الاتحادية – المعهد الوطني للمرأة – منطقة العاصمة الاتحادية											نشر وتوزيع القانون (٥ آلاف نسخة) على النساء الريفيات ومن السكان الأصليين في منطقة العاصمة الاتحادية	
ترجمة قانون حصول المرأة على حياة خالية من العنف إلى اللغة الناهواتلية في منطقة العاصمة الاتحادية	٢٠٠٨			X					X			
كوليما – معهد كوليما للمرأة				X	٥٧	٥٧		X			دعم الأمهات الشابات والمراهقات الحوامل غير الحاصلات على أي درجة تعليمية	مساعدتهن على إتمام تعليمهن الأساسي

الإجراءات	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	السكان موضع الرعاية (الأرقام المطلقة أو النسبة المئوية)						هدف (أهداف) الإجراء	الأثر (الآثار) على النساء من السكان
		الريفيون	الأصليون	كلاهما	المجموع	إناث	ذكور	متخذة بالاشتراك مع: الحكومة الاتحادية	متخذة بالاشتراك مع: حكومات الولايات
ولاية مكسيكو – مجلس الولاية للمرأة والرعاية الاجتماعية	٢٠٠٨			X	لا بيانات				X حلقات عمل مع مراهقين من الجنسين؛ تساعدهم على الوقوف على عواقب الحمل المبكر وأثره على نمائهم البدني والعقلي. يتضمن ذلك دورة من المحاضرات عن الأبوة/الأمومة المسؤولة؛ تواصل الأب والابن؛ تنظيم الأسرة
برنامج المكسيكيون من أجل حياة خالية من العنف. حلقات عمل لتوعية الشباب باستخدام دمى أطفال	٢٠٠٩			X	٢ ٢٣٣				X
	٢٠١٠			X	١ ٧٤٤				X
غواناخواتو – معهد غواناخواتو للمرأة	٢٠٠٨				١ ٧٣٠			X	توعية المدرسين والإداريين وموظفي الدعم التقني والنفسي بما يجب عليهم عمله فيما يتعلق بالممارسات التعليمية القائمة على إنصاف الجنسين
برنامج تدريب هيئات التدريس على منع العنف ضد المرأة	٢٠٠٩				٦ ٠٥٠			X	
إيدالغو – معهد إيدالغو للمرأة	٢٠٠٦–			X	٧ ٨٠٢	٪١٠٠			X تقديم منح دراسية للدارسات من نساء إيدالغو ذوات الموارد الشحيحة اللاتي يتعلمن في مؤسسات تعليمية عامة، ولا سيما في مرحلتي التعليم المتوسطة العليا والعليا
مشروع: منح دراسية لتشجيع تعليم المرأة	٢٠١٠								
خاليسكو									توفير دعم اقتصادي شهري للدارسات من السكان الأصليين لتمكينهن من مواصلة الدراسة في مرحلتي التعليم المتوسطة العليا والعليا
برنامج منح دراسية للسكان الأصليين	لا بيانات		X						
ناياريت – معهد المرأة النايارية	٢٠٠٦			X	١٥٠	١٣٧	١٣	X	X توعية المدرسات والمدرسين والأمهات والآباء والأطفال والطفلات والمراهقين بإساءة معاملة الأطفال وعواقبها
يوم لمكافحة إساءة معاملة الأطفال									

الإجراءات	العام (الأعوام) و/أو الفترة (الفترات)	السكان موضع الرعاية (الأرقام المطلقة أو النسبة المئوية)					متخذة بالاشتراك مع		هدف (أهداف) الإجراء	الأثر (الآثار) على النساء من السكان
		الريفيون	الأصليون	كلاهما	المجموع	إناث	ذكور	الحكومة الاتحادية	حكومة الولاية	
بويبلا – وزارة التعليم في الولاية برنامج المنح الدراسية للأمهات الشابات والشابات الحوامل	٢٠٠٥-٢٠٠٩			X		٨٣٥				إتاحة الفرصة للمراهقات الحوامل أو الأمهات العزبات لإتمام تعليمهن الأساسي
كينتانا رو – معهد كينتانا رو للمرأة إدارة المنح الدراسية ذات المستوى الأساسي	٢٠٠٦-٢٠٠٩			X	٦٣٨	٣٦٤	٢٧٤			مساعدة الطفلات على مواصلة وإتمام تعليمهن الأساسي والتشجيع على استمرار الدراسة في المستويات التعليمية العليا
ساكاتيكاس – معهد المرأة الساكاتيكاسية برنامج المنح الدراسية للأمهات الشابات أو الشابات الحوامل	٢٠٠٩-٢٠١٠			X	٦٠٠	٦٠٠	صفر			دعم اقتصادي لإتمام التعليم الأساسي ومواصلة الدراسة

واو – اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين. برنامج التنظيم الإنتاجي للنساء من السكان الأصليين. النتائج المتحققة في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠

	الموارد الاتحادية			
العام	بالبيسو	بالدولارات	المشاريع	المستفيدون
٢٠٠٦	٩٨ ١٩٢ ٤٣١	٩ ٢٦٣ ٤٣٧	١ ٧٦٨	٢٢ ١٣٦
٢٠٠٧	١١٨ ٢٠٦ ١٠٥	١٠ ٨٣٤ ٦٥٧	١ ٥٧٧	١٩ ١٣٤
٢٠٠٨	١٧٨ ٤٠٧ ٢٣٣	١٦ ٣٩٧ ٧٢٤	٢ ١٨٦	٢٦ ٢٩٣
٢٠٠٩	*٢٠٧ ٦٢١ ٤٠٧	١٥ ١٤٣ ٧٩٣	٢ ١٩٢	٢٥ ٠٥٣
٢٠١٠	**٢٥٠ ٥٠٠ ٠٠٠	١٩ ٤٧٩ ٠٠٥	**٢ ٤٧٠	**٢٤ ٠٠٧

* معلومات قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

** موارد وأهداف مبرمجة.

زاي – اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين. إنجازات برنامج التنظيم الإنتاجي للنساء من السكان الأصليين في السنة المالية ٢٠٠٩

مؤشرات كمية لبرنامج التنظيم الإنتاجي للنساء من السكان الأصليين، ٢٠٠٩	
الميزانية المخصصة	٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ بيسو
	(١٥ ٣١٧ ٢٨٧ من الدولارات)
الميزانية المنفقة	٢٠٧ ٦٢١ ٤٠٧ بيسو
	(١٥ ١٤٣ ٧٩٣ من الدولارات)
الكيانات موضع الرعاية	٢٤
البلديات موضع الرعاية	٥٥٧
المناطق المحلية موضع الرعاية	١ ٧٥١
عدد المستفيدات	٢٥ ٠٥٣
عدد المشاريع المعتمدة	٢ ١٩٢
عدد المروّجات	٢١٩
عدد المدرّبات	٣ ٣٠٧
عدد المروّجات المدرَّبات	٢١٩

حاء – برنامج المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي – الفرص. توفير الخدمات، ٢٠٠٦–٢٠١٠

أيلول/سبتمبر – كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	كانون الثاني/يناير – نيسان/ أبريل ٢٠١٠
فرص بدء الرعاية السابقة للولادة (٪)				
٥٧،٨	٥٨،٧	٥٧،٨	٥٧،٣	٥٧،١
متوسط الاستشارات السابقة للولادة				
٧،٧	٧،١	٧،٠	٧،١	٦،٢
الحوامل المحوّلات إلى الإشراف السابق للولادة على يد جماعات محلية من المتطوعين				
٩٢ ٩٢٦	١١٧ ٤٨٣	١٧٤ ٨٥٥	٢١٠ ٧٣٠	٧٣ ٦٣١
الحوامل المحوّلات إلى الرعاية عند الولادة على يد جماعات محلية من المتطوعين				
٧ ٤٩٤	٨ ٦٩١	١٣ ٠٤١	١٣ ٥٤٧	٣ ٩٥٢

المصدر: برنامج المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي – الفرص.

طاء – برنامج المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي – الفرص. العناية بالمراهقين من السكان، ٢٠٠٦–٢٠١٠

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	آذار/مارس ٢٠١٠
مراهقون مدربون على الاستراتيجية التعليمية				
٣٩٩ ٩٢٤	٣٣٠ ١٥٦	٤٦٤ ٤٨٦	٤٠٥ ٢١٢	٩٢ ١٧٦
مراهقون متقبلون لوسائل منع الحمل				
٥٣ ٠٥٩	٥٣ ٤٣٣	٥٥ ١٦٥	٥٨ ٩٦٤	١٥ ٠٥٨
حالات ولادة بحضور المراهقين				
٢٠ ٠٤٤	١٩ ٨٠١	١٩ ٩٦٩	١٦ ٤٩٥	٤ ٦٥٦
مراهقون محوّلون إلى الوحدة الطبية من قِبل جماعات من المتطوعين للرعاية في مجال الصحة الجنسية				
٥٧ ٥٩٣	٤٨ ٩٠٢	٤٦ ٥٧٣	٤٣ ٠٠٤	٢٠ ١٣٣
مراهقات حوامل محالات إلى الوحدة الطبية				
١١ ٨٦٩	١٣ ٦٧٣	٣٤ ٦٣١	٣٥ ٦٨٣	١٦ ٢٤٤
مراهقون محوّلون إلى الوحدة الطبية من قِبل جماعات من المتطوعين من أجل تنظيم الأسرة				
١٧ ٥٢١	١٧ ٦١٢	١٩ ٥٤٣	١٦ ٩٩٥	٩ ٦٨٧
عدد حلقات العمل المجتمعية في موضوع الصحة الجنسية للمراهق				
	٤ ١٧٩	٢٧ ٩٦٥	٤٦ ٢٦٢	١٤ ١٧٩
المشتركون في حلقات العمل المجتمعية في موضوع الصحة الجنسية للمراهق				
	٨٣ ٥٨٧	٤٦٣ ٥٣٤	٦٥٠ ٦٩٠	٢٠٣ ٦٣٦

المصدر: برنامج المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي – الفرص.

ياء – برنامج فرص المنح الدراسية وأرباب الأسر، ٢٠٠٧–٢٠١٠

٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠ (آذار/مارس – نيسان/أبريل)	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الحاصلون على منح دراسية*							
٢ ٥٣٤ ٣٤٥	٢ ٥٩١ ٤١٤	٢ ٤٩٦ ٨٩٣	٢ ٥٣٣ ٣٤٨	٢ ٥٣٧ ٠١١	٢ ٥٦٥ ١٢٢	٢ ٥٧٣ ٨٤٤	٢ ٦٠٤ ١٨٥
أرباب الأسر المستفيدة							
١٩٠ ٩٠٨	٤ ٨٠٩ ٠٩٢	١٩٩ ٥٣٣	٤ ٨٤٩ ٦٧٣	٢٠٨ ٣٢٧	٥ ٠٠١ ٠٣٢	٢٢٣ ١٥٩	٥ ٣٩٣ ٣٨٦

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية.

* تشمل الأرقام الحاصلين على منح دراسية في المستوى التعليمي الابتدائي (من الصف الثالث إلى السادس) والثانوي والتعليم المتوسط العالي.

كاف – المستفيدات من خلال الدعم الإنتاجي، ٢٠٠٩

الجهة	البرنامج	المشاريع المعتمدة/الائتمانات البالغة الصغر	المستفيدات
اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين	برنامج التنظيم الإنتاجي للنساء من السكان الأصليين	٢ ١٩٢	٢٥ ٠٥٣
	صندوق التمويل البالغ الصغر للريفيات	١٩٥ ٠٣٠	١٢٩ ٤٦١
وزارة الاقتصاد	البرنامج الوطني لتمويل المشاريع البالغة الصغر		٣٤٣ ٢٠٠
	الصندوق الوطني لدعم المشاريع الاجتماعية	١ ٣٨٧	٣ ٨٢١
وزارة الإصلاح الزراعي	برنامج المرأة في القطاع الزراعي	٧ ٢٧٧	٣٤ ٦٨٧
	المجموع	**٢٠٥ ٨٨٦**	**٥٣٦ ٢٢٢**

الحادي عشر – الفقرة ٣٧

المرفق ٣٧ – تقرير الحكومة الرابع (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)

مؤشرات تمثيلية بشأن المساواة بين المرأة والرجل (٢٠٠٥–٢٠١٠)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مؤشرات تمثيلية لقطاع الصحة						
معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠ ألف مولود حي	٦١،٨	٥٨،٦	٥٥،٦	٥٧،٢	٦٢،٨[أ]	٥٣،٥[ب]
النسبة المئوية لمستخدمات وسائل منع الحمل من النساء المتزوجات اللاتي هن في سن الخصوبة[ج]	٣٠،٦	٧٠،٩	٧١،٦	٧٢،٢	٧٢،٩	٧٣،٦
الرعاية عند الولادة من قِبل موظفين مؤهلين لدى السكان من غير الخلف (٪)	٨٦،١	٨٩،٠	٨٨،٠	٩٠،٨	٩٠،٦	٨٩،٢[د]
معدل الولادات لكل ألف امرأة في سن الخصوبة (النظام الإجباري)[هـ]	٢١،٣	١٧،٩	١٣،٦	١٣،١	٧٩،٦	٧٩،٦
قوافل الصحة. مجموع المناطق المحلية موضوع الرعاية[و]			٧ ٧٧١	٩ ٢٤١	١٤ ١٠٨	١٤ ٧٦٦[و]
التأمين الشعبي الصحي. عدد المشتركين[ز]	١١ ٤٠٤ ٨٦١	١٥ ٦٧٢ ٣٧٤	٢١ ٨٣٤ ٦١٩	٢٧ ١٧٦ ٩١٤	٣١ ١٣٢ ٩٤٩	٣٧ ٧١٨ ٢٨٣
النسبة المئوية للاشتراك في نظام الحماية الاجتماعية في مجال الصحة	٢٨،٣	٤٠،٥	٥٨،١	٧٢،٧	٦٣،٤	٧٦،٨
التأمين الطبي لجيل جديد. الأطفال المولودون حديثا المشتركون (بالآلاف)			٨١٩	١ ٨٥٣	٢ ٩٥٩	٣ ٦٣١
مؤشرات بشأن المساواة بين المرأة والرجل في البرامج القطاعية المتوسطة الأجل						
البرنامج القطاعي للتنمية الاجتماعية. الأطفال موضوع الرعاية في شبكة دور الطفل[ح]			١٢٥ ٣٥٩	٢٤٤ ٣٨٧	٢٦١ ٨٦٢	٢٥٧ ٦٠٩
البرنامج القطاعي للاقتصاد. النسبة المخصصة للمرأة من دعم البرامج لمنظمي المشاريع ذوي الدخل المنخفض[ط]			٨٠،٤	٨٣،٢	٨٤،٩	غير متاح
البرنامج القطاعي الزراعي. النسبة المئوية المخصصة للمرأة من ميزانية التنمية لوزارة الإصلاح الزراعي[ي]			٢٠،٠	١٩،٢	٢٠،٩	١٩،٧

مؤشرات تمثيلية بشأن المساواة بين المرأة والرجل (٢٠٠٥-٢٠١٠)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مؤشرات تمثيلية أخرى بشأن المساواة بين المرأة والرجل						
السكان المتأخرون دراسيا[ك] (بالآلاف)						
ذكور	١٥ ٢٩٩	١٥ ٣٠١	١٥ ٢٨٩	١٥ ٢٨٠	١٥ ٢٤٨	١٥ ٢٢٥
إناث	١٨ ٢١١	١٨ ١٤٦	١٨ ١٢٧	١٨ ١٢٣	١٨ ١٥٥	١٨ ١٣٣
سنوات الدراسة للسكان فيما بين ١٥ و ٢٤ عاما من العمر[ل]						
ذكور	٩،٢	٩،٣	٩،٤	٩،٥	٩،٦	٩،٧
إناث	٩،٣	٩،٥	٩،٦	٩،٧	٩،٩	٩،٩
السكان العاملون[م] (بالآلاف)						
ذكور	٢٥ ٨٥٣،١	٢٦ ٥٩٧،٩	٢٦ ٨٤٠،٦	٢٧ ٤٠١،٧	٢٧ ١٠٠،٨	٢٧ ٨٠٤،٥
إناث	١٤ ٩٣٨،٧	١٥ ٥٩٩،٩	١٦ ٠٦٦،٠	١٦ ٤٦٥،٠	١٦ ٢٤٣،٥	١٦ ٨٤٧،٣
أجور السكان العاملين (٪ من المجموع)						
حتى أجر واحد بحد أدنى						
ذكور	١١،٦	١٠،٥	٩،٤	٩،٠	١٠،٠	١٠،٤
إناث	٢٠،٥	١٨،٣	١٧،٤	١٧،١	١٧،٩	١٨،٥
أكثر من ٥ أجور بحد أدنى						
ذكور	١١،٩	١٣،٢	١٣،٨	١٣،٥	١٢،١	١٠،١
إناث	٧،٧	٨،٦	٨،٩	٨،٥	٨،٢	٦،٥
لا يحصلون على أجر ذكور	٨،٥	٧،٦	٧،٧	٧،٣	٧،٧	٧،٧
إناث	١١،١	١٠،٦	١٠،٣	٩،٩	٩،٤	٩،٦
الفرق في الدخل بين المرأة والرجل (٪)[ن]	٧،٤ -	٨،٨ -	٩،٧ -	٩،٥	٩،٠ -	غير متاح
الأمهات المنضمات إلى شبكة دور الطفل[س]			١١١ ٤٧١	٢٢٢ ١٠٣	٢٣٩ ٦٨٥	٢٣٤ ٧٥٣
عدد الملتحقات بالخدمات العسكرية			٤٧٣	١ ٤٦٢	١ ٦٢١	٣٨٥
عدد المنضمات إلى ملاك النظام التعليمي العسكري	٢٢٦	١٨٤	٢٣٣	٢٥٠	٢٠٤	غير متاح
معدل وفاة النساء البالغات من العمر ٢٥ عاما وأكثر بسرطان عنق الرحم[ع]	١٥،٩	١٥،٠	١٤،٣	١٤،٠	١٤،٠	١٣،٨

مؤشرات تمثيلية بشأن المساواة بين المرأة والرجل (٢٠٠٥-٢٠١٠)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
التغطية بالكشف عن سرطان عنق الرحم من خلال الكشف عنه لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٤٦ عاما[ف]	٦٥،٧	٦٧،٦	٦٦،٧	٦٧،٠	٦٦،٨	٧٠،٠
التعليم[ص]						
المنح الدراسية في التعليم الابتدائي						
إناث	١ ٤١٢ ٨١٧	١ ٣٤٥ ٩٣٣	١ ٢٧٥ ٣٢١	١ ٢٢٦ ٨٢٢	١ ٢٢٤ ٢٣٨	غير متاح
ذكور	١ ٤٥٤ ٩٤٣	١ ٣٨٢ ٧٤٣	١ ٣١٠ ٩٣٧	١ ٢٦٩ ١٩٠	١ ٢٦٣ ٠٣٣	غير متاح
المنح الدراسية في التعليم الثانوي						
إناث	٨٧٧ ٢١٦	٨٩٠ ٨٩١	٨٩٦ ٣٠٩	٨٨٣ ٢٤٠	٨٨٧ ٧٩٨	غير متاح
ذكور	٨٥٧ ٤٢٧	٨٦٦ ٢١٩	٨٧٢ ٢٣٠	٨٦٨ ٦٢٦	٨٧٧ ٢٨٨	غير متاح
المنح الدراسية في التعليم المتوسط العالي والتقني						
إناث	٣٧٤ ٣٨١	٣٩٩ ٩٧٤	٤١٩ ٧٨٤	٤٢٣ ٢٨٦	٤٥٣ ٠٨٦	غير متاح
ذكور	٣٢١ ٩٧٢	٣٣٩ ٥٥٦	٣٥١ ٣٧٦	٣٥٩ ٠٧٧	٣٩٦ ٦٩٠	غير متاح
المنح الدراسية في التعليم العالي والجامعي الأعلى						
إناث	٨٩ ١٧٢	١٠٣ ٩٨٤	١٣٤ ٨٣٣	١٥٤ ٧٢٤	١٧٤ ٨١٠	غير متاح
ذكور	٧٢ ٦١٥	٧٩ ٠٥٨	٩٩ ٣٧٨	١١٢ ٦٦١	١٢٧ ٨٦١	غير متاح
أعضاء النظام الوطني للباحثين (المجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا)						
المجموع	١٠ ٩٠٤	١٢ ٠٩٦	١٣ ٤٨٥	١٤ ٦٨١	١٥ ٥٦٥	١٦ ٦٠٠
إناث	٣ ٣٢٦	٣ ٧٤٤	٤ ٢٩٢	٤ ٨٠٥	٥ ١٠٠	٥ ٥٢١
ذكور	٧ ٥٧٨	٨ ٣٥٢	٩ ١٩٣	٩ ٨٧٦	١٠ ٤٦٥	١١ ٠٧٩
الصحة						
التأمين الطبي لجيل جديد						
إناث			٤٠٥ ١٨٧	٩١٥ ٧٠٦	١ ٤٩٩ ٠٢٤	١ ٧٤٦ ٢٠٨
ذكور			٤١٤ ٢٢٣	٩٣٧ ١٨٥	١ ٤٥٩ ٩٤٩	١ ٧٩٥ ٨٧٠
التأمين الشعبي (المشتركون)						
إناث	٦ ١٠٧ ٣٣٧	٨ ٤١٣ ٠١٠	١١ ٨٤٣ ٣٢٨	١٤ ٨١٩ ٩٣٨	١٦ ٩٤٣ ٥٧٧	٢٠ ٠١٨ ٤٤٦
ذكور	٥ ٢٩٧ ٥٢٤	٧ ٢٥٩ ٣٦٤	٩ ٩٩٠ ٧٩٦	١٢ ٣٥٦ ٩٧٦	١٤ ١٨٩ ٣٧٢	١٦ ٨٠٠ ١١٢

مؤشرات تمثيلية بشأن المساواة بين المرأة والرجل (٢٠٠٥-٢٠١٠)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الحاصلات على الرعاية في الأقسام المتخصصة في العنف العائلي والقائم على نوع الجنس[ق]	٢٤ ٣٧٥	٣١ ٩٠٧	٥٧ ٥٧٩	٦٨ ٥٥٥	٩٤ ١١٨	٨٤ ١٦٣
اختبارات الكشف عن سرطان عنق الرحم[ر]	٦ ٧٧٩ ٥٥١	٦ ٤٩٤ ٧٢٤	٦ ٧٨٠ ٤٩١	٥ ٧٦٣ ٤١٧	٢ ٨٨١ ٧٠٨	٣ ١٢٠ ٤٤٨
اختبارات التصوير الإشعاعي للثدي[ر]	٣٣٨ ٧١٢	٤٦٠ ٩٩٨	٥٦٦ ١٠٣	٥٧٣ ٤٤٥	٣٩٥ ٢١١	٣٢٧ ٢٣٧
الفحوص المختبرية للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي[ش]						
المستفيدون	١ ١٣٤ ٣٥١	٩٠٨ ٩٣٨	٩٠٩ ٤٨٦	١ ٣٢٨ ٣٢٨	١ ٣٤٧ ٥٨٨	١ ٣٦٦ ٨٤٩
إناث	٩٨٠ ٠٧٩	٧٨٥ ٣٢٢	٧٨٥ ٧٩٦	١ ١٤٧ ٦٧٥	١ ١٦٤ ٣١٦	١ ١٨٠ ٩٥٧
ذكور	١٥٤ ٢٧٢	١٢٣ ٦١٦	١٢٣ ٦٩٠	١٨٠ ٦٥٣	١٨٣ ٢٧٢	١٨٥ ٨٩١
الحاصلون على الرعاية في الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي[ش]						
المستفيدون	٥٤٤ ٧٤٥	٤٩٠ ٦٩٩	٤٤٠ ٣٥٢	٤١٣ ٢٠٦	٣٦٩ ٤٦١	٣٢٥ ٧١٦
إناث	٤٧٠ ٦٦٠	٤٢٣ ٩٦٤	٣٨٠ ٤٥٤	٣٥٧ ٠١٠	٣١٩ ٢١٤	٢٨١ ٤١٨
ذكور	٧٤ ٠٨٥	٦٦ ٧٣٥	٥٩ ٨٨٨	٥٦ ١٩٦	٥٠ ٢٤٧	٤٤ ٢٩٧
معدل وفاة النساء البالغات من العمر ٢٥ عاما وأكثر بسرطان عنق الرحم[ت]	١٥،٩	١٥،٠	١٤،٣	١٤،٠	١٤،٠	١٣،٨
معدل وفاة النساء البالغات من العمر ٢٥ عاما وأكثر بسرطان الثدي[ث]	١٥،٧	١٦،٢	١٦،٣	١٦،٧	١٦،٥	١٦،٦
الولادات بحضور موظفين طبيين	٧٦٣ ٦٢٠	٧٩٦ ٨٥٢	٨٥٣ ٧٦٢	٩٢٩ ٩٣١	١ ٠١٦ ٢٣٨	٤٨٠ ١٧٢
الولادات بحضور غير الموظفين الطبيين	٥٠ ٦١٧	٤٤ ٩١٩	٣٧ ٣١٣	٣٤ ١٠٩	٣١ ٥٧٦	١٤ ٨٠٣
الإسكان						
برنامج الادخار والإعانة والائتمان من أجل الإسكان ”بيتك“[خ]						
المستفيدون	٩٤ ١٧٦	٢١٩ ٠٢٩	١٥٨ ٨٨٧	١٥٨ ٠٠٣	١١٠ ٧٤٢	٣٢ ١٩٦
إناث	٤٢ ٥٧٤	٩٣ ٩٠٩	٧٥ ٤٢٣	٨٢ ١٥٦	٦٢ ٩٨٤	١٩ ٠٣٦
ذكور	٤٧ ٩٢٨	١٠٠ ٧٦٧	٨٣ ٤٦٤	٧٥ ٨٤٧	٤٧ ٧٥٨	١٣ ١٦٠
برنامج الإسكان الريفي						

مؤشرات تمثيلية بشأن المساواة بين المرأة والرجل (٢٠٠٥-٢٠١٠)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المستفيدون		٨٣ ٩١٥	٢٧ ٤٧٠	٦٤ ٠٣٣	٧٠ ١٨٧	١٠ ٢٥٢
إناث		٣٩ ٠٩٦	١٣ ٧٠٨	٣٣ ٩٩٣	٣٩ ٨٦٣	٥ ٧٧٨
ذكور		٤٣ ٦٦٥	١٣ ٧٦٢	٣٠ ٠٤٠	٣٠ ٣٢٤	٤ ٤٧٤
اللجنة الوطنية للإسكان[ذ]						
إناث			٥٧ ٣٨٥	١١٨ ٠٩٦	٧٧ ٦٦٠	٤١ ٨٩٦
ذكور			٥٧ ٠٦٥	١١٠ ٣٣٤	٧٤ ١١٩	٦٧ ٥٦٨
معهد الصندوق الوطني لإسكان العمال[ض]						
المستفيدون					١٥١ ٢٢١	٢١٦ ٧٠٢
إناث					٥٣ ٥٣٠	٧٨ ٢٧٥
ذكور					٩٧ ٦٩١	١٣٨ ٤٢٧
وزارة الاقتصاد[أ] - صندوق التمويل البالغ الصغر للريفيات[أب]						
المستفيدات	١٧٥ ٩٠٧	١٧٣ ١١٤	١٣٣ ٣٠٢	١١١ ٧٠٨	١٢٩ ٤٦١	٢٨٢ ٣٣٩
وزارة الاقتصاد - البرنامج الوطني لتمويل المشاريع البالغة الصغر						
إناث	٢٢٤ ٤٧١	٢٢٧ ٥٨٩	١٨٧ ١٩٨	٢٨٧ ٧٠٩	٤٠٧ ٤٥٦	٤١٤ ٠٠٠
ذكور	٦٦ ٣١٢	٦١ ٩٠٠	٤٦ ٥٣٩	٦٦ ٣٠٨	٨٦ ٣٦٤	١٠٣ ٥٠٠
وزارة الاقتصاد - الصندوق الوطني لدعم المشاريع الاجتماعية[أج]						
المستفيدون	٢٠ ٨٧٠	٢٣ ٢٥٦	٢٢ ٩١٥	١٤ ٩٦٥	٤٤ ١٥٠	٢٨ ٧١٢
إناث	٨ ٩٣٥	١٠ ٥٩٥	١٠ ٧٠٥	٧ ٤٤٧	٢٤ ١٧٧	١٧ ١٣٠
ذكور	١١ ٩٣٥	١٢ ٦٦١	١٢ ٢١٠	٧ ٥١٨	١٩ ٩٧٣	١١ ٥٨٢
وزارة العمل والضمان الاجتماعي - برنامج دعم التدريب[أد]						
المستفيدون[أهـ]	٢٧٩ ٧٢٥	٢٦٥ ٠٤١	٢٦٥ ٥٩٢	١٨٧ ٤١٦	غير متاح	غير متاح
إناث	١٠٦ ١٨٥	١٠٧ ٠٣٦	١١٠ ٦٤٦	٧٧ ٤٠٣	غير متاح	غير متاح
ذكور	١٧٣ ٥٤٠	١٥٨ ٠٠٥	١٥٤ ٩٤٦	١١٠ ٠١٣	غير متاح	غير متاح
وزارة العمل والضمان الاجتماعي - برنامج دعم العمالة						
المستفيدون	٣٨٦ ٩٨١	٣٠١ ٢٨٥	٣٠٩ ٨٨٤	٤٦٣ ٢٢٧	٣٩٨ ٤٠٦	٢٩٧ ٧٧٨
إناث	٢٠٢ ٦٩٩	١٦٨ ٨٣٠	١٦٤ ٨٤٥	٢٤٨ ٧٤١	٢٠٨ ٦٤٣	١٥٩ ٦١٩

مؤشرات تمثيلية بشأن المساواة بين المرأة والرجل (٢٠٠٥-٢٠١٠)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ذكور	١٨٤ ٢٨٢	١٣٢ ٤٥٥	١٤٥ ٠٣٩	٢١٤ ٤٨٦	١٨٩ ٧٦٣	١٣٨ ١٥٩
النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة - مراكز المساعدة في مجال نماء الأطفال						
المستفيدون	٤٥ ٦١٠	٤٦ ٦١٢	٥٦ ٦٣٢	٥٢ ٠٣٦	٥٠ ٣٥٣	٥٢ ٨٢٢
إناث	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٢٥ ٥٠٠	٢٤ ٧٥٤	٢٦ ٠٦٤
ذكور	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٢٦ ٥٣٦	٢٥ ٥٩٩	٢٦ ٧٥٨
النظام الوطني للتنمية المتكاملة للأسرة - مراكز المساعدة المجتمعية						
المستفيدون	٧٥ ٩٩٨	٨٢ ٤٣١	٨٩ ١٠٧	٨٨ ٩١٦	٨٨ ٩٤٧	٨٣ ٥٩٠
إناث	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٤٣ ٩٩٤	٤٤ ٠٩٨	٤١ ٣٧٧
ذكور	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٤٤ ٩٢٢	٤٤ ٨٤٩	٤٢ ٢١٣
المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي[أو] - دور الحضانة ودور الطفل - وحدات	١ ٥١٦	١ ٥٦١	١ ٥٦٥	١ ٥٥٤	١ ٥٦٨	١ ٤٧٩
المستفيدون	١٧٤ ٠٠٤	١٨٧ ٣٧١	١٩٥ ٠٤٢	١٩٤ ٤٩١	١٨٥ ٤٤٩	١٨٦ ٦١٤
إناث	١٧٣ ٧٤٩	١٨٦ ٨٦٦	١٩٤ ٤٩٤	١٩٣ ٩٤٨	١٨٤ ٩٢٩	١٨٦ ٠٨٦
ذكور	٢٥٥	٥٠٥	٥٤٨	٥٤٣	٥٢٠	٥٢٨
معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة[أز] - دور الحضانة ودور الطفل						
المستفيدون	٣٢ ٢٦٢	٣٢ ٩٢٢	٣٤ ٠٤٧	٣٧ ٣١٣	٣٣ ١٠٢	٣٦ ٦٤١
إناث	غير متاح	غير متاح	١٦ ٦٨٣	١٨ ٢٨٣	١٦ ٢٢٠	١٧ ٩٥٤
ذكور	غير متاح	غير متاح	١٧ ٣٦٤	١٩ ٠٣٠	١٦ ٨٨٢	١٨ ٦٨٧
وزارة التعليم العام - مراكز نماء الطفل						
إناث	٣٦ ٣٦٩	٣٦ ١٩٦	٣٣ ٨٤١	٣٣ ٨٤٦	٣٢ ٤٨٤	٣٢ ٢٨٦
ذكور	٣٨ ٠٣٢	٣٧ ٥٥٨	٣٥ ١٥٢	٣٥ ٣٣٤	٣٤ ١٦٢	٣٣ ٩٥٣

المصدر: المديرية العامة للشؤون الدولية، مستقاة من المرفق الإحصائي لتقرير الحكومة الرابع (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).

(أ) أرقام أولية. (ب) تقديرات في نهاية عام ٢٠١٠. (ج) بيانات المجلس الوطني للسكان؛ والأرقام بالنسبة إلى عام ٢٠١٠ تتعلق بشهر آب/أغسطس. (د) الأرقام بالنسبة إلى عام ٢٠١٠ عن شهر تموز/يوليه. (هـ) يشمل المعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي، والمعهد المكسيكي للتأمين الاجتماعي - الفرص، ومعهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، وزارة البحرية المكسيكية، ووزارة الدفاع الوطني (تستثنى هذه الوزارة في الأعوام من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠). وفيما يتعلق بحساب المؤشر جرى الاستناد إلى السكان الذين هم في سن الخصوبة والذين تبلغ عنهم كل مؤسسة. (و) أرقام مقدرة في آب/أغسطس. (ز) تختلف المعلومات عما نشر في الأعوام

السابقة بسبب تغيّر وحدة قياس الأسرة بالأفراد. والأرقام بالنسبة إلى عام ٢٠١٠ تتعلق بشهر تموز/يوليه. (ح) يشير إلى عدد الأطفال الذين كانوا مقيدين في البرنامج وقت القياس. الأرقام بالنسبة إلى عام ٢٠١٠ تتعلق بشهر حزيران/يونيه؛ وبالنسبة إلى الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ تتعلق البيانات بانتهاء الحساب العام السنوي. (ط) يشمل منظّمات المشاريع اللاتي تدعمهن برامج الصندوق الوطني لدعم المشاريع الاجتماعية، والبرنامج الوطني لتمويل المشاريع البالغة الصغر، وصندوق التمويل البالغ الصغر للريفيات، وكذلك الشريكات في المشاريع الاجتماعية اللاتي يدعمهن برنامج الصندوق الوطني لدعم المشاريع الاجتماعية. ولما كان المؤشر سنويا، فإنه لم ترد أرقام أولية لعام ٢٠١٠. (ي) بالنسبة إلى عام ٢٠١٠ يشير إلى النسبة المئوية التي تحققت في النصف الأول من العام. (ك) السكان المتأخرون تعليميا هم البالغون من العمر ١٥ عاما فأكثر الذين هم، وفقا للاتفاق الوطني لتحديث التعليم الأساسي لعام ١٩٩٣، في إحدى الحالات التالية: دون تعليم، بلغوا درجة معينة من التعليم الفني، أتموا الدراسة الابتدائية ولم يتموا الدراسة الثانوية. ويشمل التعليم الأساسي الإلزامي الدراسة الثانوية التامة. معلومات الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ هي تقديرات المعهد الوطني لتعليم الكبار. (ل) من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩ كانت سنوات دراسة السكان تحسب بالاستناد إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية للمهن والعمالة. وبالنسبة لعام ٢٠٠٩ تتعلق الأرقام بالربع الأول من العام. (م) أرقام السكان البالغين من العمر ١٤ عاما فأكثر مستمدة من التسوية الديمغرافية للمجلس الوطني للسكان، والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، وكلية المكسيك، والمعايير المعتمدة لسلسلة الدراسة الاستقصائية الوطنية للعمالة والدراسة الاستقصائية الوطنية للمهن والعمالة. وتتعلق الأرقام بالربع الثاني من العام. (ن) هذا المؤشر هو الحالة التي تحصل فيها المرأة على أجر أقل من أجر الرجل في مكان عمل واحد؛ والتي يحصل فيها كلاهما على نفس التأهيل ويعملان عددا واحدا من الساعات (دليل على التمييز في الأجور). وهذه القيمة تشير إلى حجم التغيير الواجب حدوثه في أجر المرأة للوصول إلى المساواة في الأجر. وعندما تكون قيمة المؤشر سلبية، فإنها تشير إلى نسبة الزيادة الواجبة في أجر المرأة؛ وعندما تساوي هذه القيمة صفرا، دلّ ذلك على وجود إنصاف في الأجر بين المرأة والرجل؛ وعندما تكون إيجابية، وجب خفض أجر المرأة بالنسبة التي يحددها المؤشر. (س) يشير فقط إلى الأمهات المستفيدات من برنامج دور الحضانة والإقامة للأطفال لمساعدة الأمهات العاملات وليس إلى مجموع المستحقين المستفيدين (الأمهات والآباء والأوصياء). وبالنسبة إلى الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ تتعلق الأرقام بانتهاء الحساب العام السنوي. وبالنسبة إلى عام ٢٠١٠ تتعلق الأرقام بشهر حزيران/يونيه. (ع) وزارة الصحة. المديرية العامة للمعلومات الصحية. من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٨ استنادا إلى قاعدة بيانات الوفيات للفترة ١٩٧٩-٢٠٠٨، المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية/وزارة الصحة، وبالنسبة إلى عام ٢٠٠٩ الأرقام أولية، وبالنسبة إلى عام ٢٠١٠ تقدّر الأرقام في شهر كانون الأول/ديسمبر؛ والإسقاطات السكانية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٥٠. المجلس الوطني للسكان، ٢٠٠٦. (ف) أرقام نهائية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وتقديرات لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. (ص) يشمل المستفيدين والمستفيدات في القطاع: الفرص، البرنامج الوطني للمنح الدراسية للتعليم العالي، للسكان الأصليين والحوامل وأفراد الخدمة الاجتماعية. (ق) يشير إلى النساء الحاصلات على الرعاية في المرافق المتخصصة والمآوي.تميزانية من برنامج منع ومعالجة العنف العائلي والقائم على نوع الجنس. وبالنسبة إلى عام ٢٠١٠ تقدّر الأرقام لشهر آب/أغسطس. (ر) اختبارات الكشف عن سرطان عنق الرحم تجريها المرافق الصحية في الولايات. وتحوّل الموارد إلى الكيانات الاتحادية من خلال البند ١٢ لتنفيذ البرنامج، ولذلك يصعب تحديد مقدارها. وبالإضافة إلى ذلك لا تقيد النساء الحاصلات على الرعاية في حالات التصوير الشعاعي للثدي، ولذلك تكفل بالتكاليف صندوق النفقات الباهظة للتأمين الشعبي. وبالنسبة إلى عام ٢٠١٠ الأرقام أولية لشهر تموز/يوليه. (ش) بالنسبة إلى عام ٢٠١٠ الأرقام نهائية لشهر حزيران/يونيه. (ت) المعدل لكل ١٠٠ ألف نسمة. وبالنسبة إلى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، قاعدة بيانات الوفيات، المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية، ١٩٧٩-٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩ الأرقام أولية لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. (ث) بالنسبة إلى عام ٢٠١٠ الأرقام مقدرة لشهر حزيران/يونيه. (خ) إحصاءات النظام للسنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ الموزعة حسب جنس المستفيد غير مسجلة بنسبة ١٠٠ في المائة. (ذ) أرقام شهر حزيران/يونيه. ويستثنى منها الاستثمار الموجه صوب التعامل مع الكوارث الطبيعية. (ض) أرقام شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠. (أأ) وزارة الاقتصاد: في عام ٢٠١٠ وبالنسبة إلى البرنامج الوطني لتمويل المشاريع البالغة الصغر وصندوق التمويل البالغ الصغر للريفيات، الأرقام مقدرة للسنة المالية؛ وبالنسبة إلى الصندوق الوطني لدعم المشاريع الاجتماعية، الأرقام لشهر حزيران/يونيه. وبالنسبة إلى عام ٢٠٠٨، أرقام قام بتحديثها البرنامج الوطني لتمويل المشاريع البالغة الصغر والصندوق الوطني لدعم المشاريع الاجتماعية. (أب) في عام ٢٠٠٦ يرد عدد المستفيدات استنادا إلى الأرقام المأذون بها، واعتبارا من عام ٢٠٠٧ أصبح الاستناد إلى الأرقام المنفقة. (أج) من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨ يشار إلى مجموع الشركاء الذين اشتركوا في المشاريع الإنتاجية التي يدعمها الصندوق الوطني لدعم المشاريع الاجتماعية؛ وفي هذه الفترة قدم الدعم لإنشاء وتعزيز مشاريع السكان المستهدفين؛ وجرى بالإضافة إلى ذلك دعم إنشاء وتعزيز المنظمات الاجتماعية والمصرف الاجتماعي. وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ يشار إلى مجموع

المستفيدين من الدعم الموجه إلى: فتح مشاريع تجارية وتوسيع ما هو قائم (مشاريع إنتاجية)؛ إنشاء مشاريع تجارية وتعزيز المشاريع القائمة، وتعزيز المشاريع التجارية التي تديرها المنظمات الاجتماعية باسم المنضمين إليها. وقدم الدعم أيضا لإنشاء وتعزيز المنظمات الاجتماعية والمصرف الاجتماعي. (أد) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ اختُتم برنامج دعم التدريب. (أهـ) كان العمال موضع الرعاية هم الذين استفادوا من أنشطة التدريب المحددة التي تقدم في المؤسسات. وفي إطار خطة المحاسبة هذه يمكن لكل عامل الاشتراك في أكثر من مناسبة طوال الفترة. (أو) أرقام آخر يوم عمل في الفترة المستعرضة. وبالنسبة إلى عام ٢٠١٠ الأرقام لشهر حزيران/يونيه. (أز) لم يكن لدى المعهد في الأعوام السابقة لعام ٢٠٠٧ قاعدة إحصائية مصنفة حسب الجنس، ولذلك لا يرد سوى مجموع الأطفال والطفلات موضع الرعاية. وترد أرقام مقدرة لشهر كانون الأول/ديسمبر.

الثاني عشر – عموميات

ألف – العنف والتمييز

اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين. لديها البرامج التالية:

- برنامج تشجيع عقد اتفاقات في مجال العدالة. ينفَّذ هذا البرنامج للمساهمة في أن يتمتع السكان الأصليون ومجتمعاتهم وأفرادها بالحقوق الفردية والجماعية المكرّسة في التشريعات الوطنية والدولية، مع توفير الآليات والإجراءات اللازمة للوصول إلى العدالة على أساس الاعتراف بالتنوع الثقافي واحترامه. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ جرى توقيع وتمويل ٥٥ اتفاقا مع هيئات للإدارة العامة في البلديات والولايات لمعالجة العنف العائلي والقائم على نوع الجنس بين السكان الأصليين، مما عزز العمل على منع العنف العائلي والقائم على نوع الجنس والكشف عنه ومعالجته من خلال التحقيقات، وتعميم المواد، ووضع الصكوك، وتكوين رأس المال الاجتماعي المحلي المهتم بالعمل في هذا المجال. وشمل ذلك ٢١ من ولايات الجمهورية: كامبتشه، وتشياباس، وتشيواوا، ودورانغو، وغواناخواتو، وغيرّيرو، وإيدالغو، وخاليسكو، وميتشواكان، وموريلوس، ونايارييت، ونويفو ليون، وبوبيلا، وكيريتارو، وكينتانا رو، وسان لويس بوتوسي، وسينالوا، وسونورا، وتابسكو، وفيراكروس، ويوكاتان.
- دُور المرأة من السكان الأصليين. يجري من خلال هذا المشروع توفير خدمة اجتماعية تتفق ثقافيا مع احتياجات المرأة من السكان الأصليين، فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والعنف العائلي. وهناك الآن ١٣ دورا عاملة في ولايات تشياباس، وبوبيلا، وغيرّيرو، وأواكساكا، وباخا كاليفورنيا، وميتشواكان، ونويفو ليون، وكيريتارو، وسونورا، وفيراكروس، ويوكاتان. وتتردد على هذه الدُور جماعات من النساء من السكان الأصليين تُقدم إليها الخدمات التالية: الكشف عن حالات العنف العائلي

وخطر موت الأم والطفل؛ الرعاية عند الولادة (في حالات معينة فقط)، مع اكتشاف حالات الحمل المنطوية على خطر بالغ؛ الإرشاد والمرافقة في الهيئات الحكومية ذات الصلة، ويشمل ذلك توفير خدمات الترجمة؛ حلقات عمل ومناقشات إعلامية وتوعية السلطات وعامة السكان؛ إقامة صلات وتوقيع اتفاقات مع الهيئات لتوفير الرعاية الصحيحة للنساء من السكان الأصليين.

- مشروع معالجة العنف العائلي والقائم على نوع الجنس بين السكان الأصليين. يهدف هذا المشروع إلى إيجاد آليات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الهيئات الأخرى التابعة لحكومات الولايات، لخدمة النساء من السكان الأصليين، مع تركيز خاص على معالجة العنف ضد هؤلاء النساء. وتحقيقا لذلك جرى وضع استراتيجيات واتخاذ تدابير مترابطة تسمح بالمعالجة المتكاملة لمشكلة العنف القائم على نوع الجنس بين السكان الأصليين ومجتمعاتهم. وترتكز هذه التدابير الاستراتيجية على التنسيق مع الهيئات التابعة لحكومات الولايات، وبخاصة الهيئات النسائية، ومع منظمات المجتمع المدني، وعلى تدابير مباشرة مع السكان الأصليين.
- نظام الإذاعات الثقافية للسكان الأصليين. منذ عام ٢٠٠٧ أصبحت محطات الإذاعة الـ ٢٠ التابعة للجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين والتي يتألف منها هذا النظام ملزمة بأن تذيع، مرة واحدة على الأقل، كل أسبوع فقرات قصيرة وبرامج عن حقوق الإنسان تبثّ بلغات السكان الأصليين التي تحدد حسب المنطقة. وتاريخيا كانت محطات الإذاعة التابعة للجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين تذيع برامج تتسم بنهج جنساني، وتتطرق إلى مسائل العنف والتمييز ضد المرأة من السكان الأصليين، والحق في الصحة والتعليم والثقافة والعمل، وتنمية المرأة من السكان الأصليين، وتعمل على التوعية بهذه المسائل. وفي عام ٢٠٠٦ أنشئت شبكة MIRA التي تضم موظفين من الجنسين من محطات الإذاعة يتولون وضع برامج بنهج جنساني لإذاعتها.

المجلس الوطني لمنع التمييز. وضع دراستين: ''التمييز على أساس الجنس في مكان العمل''، و ''معاملة المجتمع للنساء من السكان الأصليين العاملات في المنازل بالمناطق الحضرية''. وعقد المجلس ''الحلقة الدراسية للتحليل العام للإحصاءات في مجال التمييز''، التي هدفت إلى إنشاء لجنة خاصة معنية بالإحصاءات في مجال التمييز في الإدارة العامة الاتحادية، تكفل إدراج مبدأ عدم التمييز وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في تصميم ووضع المؤشرات.

- أصدر المجلس فتاوى ودعم بعض المشاريع للتخلص من اللغة المنطوية على تحيز جنساني في الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية؛ مشروع مرسوم لتعديل القوانين الاتحادية لمنع التمييز والقضاء عليه، والقانون العام للمساواة بين المرأة والرجل، والقانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف، والمعهد الوطني للمرأة، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، من أجل إدراج التوصيات والقرارات التي تتخذها الهيئات المتعددة الأطراف والإقليمية في مسألة حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الإنسان للمرأة؛ تعديل قانون عمليات الشراء والاستئجار والخدمات للقطاع العام، تعزيزا لإنصاف الجنسين في العطاءات والمزايدات، بحيث يكون هناك في شراء الممتلكات والخدمات للقطاع العام تفضيل للمؤسسات التي تشجع المشاركة المنصفة للمرأة والرجل في برامج الإعداد والتدريب؛ مشروع مرسوم يعدل بمقتضاه القانون الاتحادي للعمل (المادتان ٣ و ١٣٣)، والهدف من ذلك منع أرباب العمل من التمييز بين العمال ورفض تعيينهم بسبب العمر، أو الجنس، أو العجز، أو الحالة الاجتماعية أو الصحية، أو الديانة، أو الرأي، أو الميول الجنسية، أو الحالة المدنية، أو غير ذلك من الأسباب الدالة على التفرقة التمييزية.

معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة. يضطلع المعهد، منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ وحتى الآن، بحملة موضوعها حقوق الإنسان للمرأة، وعدم التمييز على أساس نوع الجنس، والحق في حياة خالية من العنف، وذلك من خلال منتديات لتوعية موظفي المعهد في جميع أنحاء البلد. وبدأ تنفيذ إجراءات تطبيق بروتوكول التدخل في حالات التحرش والمضايقة الجنسية.

المعهد الاتحادي للانتخابات. قام بتحليل للتمييز داخل هذه المؤسسة استجاب له ٣٦٩ ٤ عاملة (٣١ في المائة من المجموع)؛ وقال ٤١ في المائة إنهن تعرضن في لحظة معينة لعمل من أعمال التمييز داخل المعهد، وكان من أهم أسبابها الحمل (٢٥ في المائة) ونوع الجنس (٢٢ في المائة).

- في ٣ آذار/مارس ٢٠١٠ أقر المعهد البروتوكول المتعلق بنقل حقوق الأشخاص المزدوجي الميل الجنسي والأشخاص المتحولين جنسيا وعدم التمييز ضدهم، بعد طلب أحد الأشخاص الحصول على تصريح طبي بتغيير جنسه. وشُكّل فريق عامل نيط به إعداد هذا البروتوكول، من أجل الأخذ بالمبادئ التوجيهية التي تحمي ما لهؤلاء الأشخاص من حقوق إنسان وحقوق عمل. ومن المبادئ التي يسعى البروتوكول إلى مراعاتها محافظة المعهد المستمرة على خصوصية وسرية وضع

الشخص من حيث ازدواج الميل الجنسي والتحول الجنسي، وعدم مطالبة أي موظف أو موظفة، فيما يتعلق بالعمل، بتفسير أو تبرير حياته الشخصية أو علاجه الطبي. وسيُسمح بالتصريح الطبي لهذا السبب.

- عدّل المعهد نظامه الداخلي، فأصبح ينص على استمرار منع الموظفين من الإقدام على أي تصرف يمكن أن يعدّ تحرشا جنسيا.

- في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أقر المجلس التنفيذي قائمة وظائف الفرع الإداري، وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ قائمة وظائف دائرة المهن الانتخابية، من أجل تسديد المدفوعات حسب الوظيفة.

المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية. عزز المعهد، من خلال تنفيذ برنامج دعم الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية، وضع وتعديل قوانين الولايات في مجال التمتع بحياة خالية من العنف، والوحدات المتنقلة للرعاية والتوجيه، والمآوى، ودور المرور العابر والأنزال، ونماذج التوجيه والرعاية، والتحليلات، والدراسات والاستقصاءات، وكذلك إنشاء شبكات مشتركة بين المؤسسات لمكافحة العنف ضد المرأة.

- قام المعهد بدراسة استقصائية للكشف عن التحرش الجنسي طبقت على جميع موظفي المعهد. ويعكف المعهد على وضع بروتوكول وإجراءات لمنع التحرش الجنسي والكشف عنه ومعالجته من المزمع تنفيذها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

- يضم المعهد مكتب التوجيه فيما يتعلق بالعنف العائلي والجنسي ضد المرأة، الذي أمكن من خلاله معالجة ٣٠٨ حالات فيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩. والمكتب في مرحلة إعادة التشكيل الآن.

المعهد الوطني للمرأة. بدأ المعهد الوطني للمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، منذ عام ٢٠٠٩، العمل على إنشاء نظام رائد للمعلومات عن الرعاية التي تتلقاها النساء ضحايا العنف من جانب أجهزة النيابة العامة التابعة لمختلف مكاتب المدعي العام في الولايات. ويهدف هذا العمل إلى إيجاد مدخلات تساعد على تقديم اقتراحات لإقامة نظام معلومات إحصائية يتضمن، في جملة أمور، بيانات عن أوامر الحماية.

المعهد الوطني للغات السكان الأصليين. نشر في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ المعيار التقني للكفاءة في العمل NUINL001.01. الترجمة الشفوية للغة السكان الأصليين إلى الإسبانية وبالعكس في

مجال إقامة العدل، لتقييم واعتماد المترجمين الشفويين في عمليات إقامة العدل التي يكون فيها شخص يتحدث لغة من لغات السكان الأصليين.

- نفذ المعهد في عام ٢٠١٠ استراتيجية إعداد واعتماد المترجمين الشفويين في لغات السكان الأصليين في مجال إقامة العدل في ولاية تشياباس، وبموجبها قامت اللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين، والمعهد الوطني للغات السكان الأصليين، ووزارة التعليم العام، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومركز الولاية للغات وفنون وآداب السكان الأصليين في تشياباس، وكلية الحدود الجنوبية، وجامعة تشياباس المتعددة الثقافات بدعوة الرجال والنساء الناطقين بلغات تسوتسيل وتسيتسال وتشوي وسوكه وتوخولابال إلى المشاركة في الدورة الدراسية لتدريب واعتماد المترجمين الشفويين في لغات السكان الأصليين في مجال إقامة العدل.

شركة النفط المكسيكية. تواصل الشركة، من خلال مكتب الجنسانية وعدم التمييز القائم داخل المؤسسات، تنفيذ استراتيجية دائمة للإعلام والنشر بالوسائل الإلكترونية والمطبوعة في مختلف الآليات التي تقيمها الدولة لمنع واجتثاث التمييز والعنف. وتتخذ هذه التدابير بالتنسيق مع المعهد الوطني للمرأة، والمجلس الوطني لمنع التمييز، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

- بدأ منذ عام ٢٠٠٦ إشراك الأطفال من السكان في أنشطة التوعية من خلال حلقات العمل، والأنشطة الفنية، والمنشورات، والمعارض المناهضة للعنف. وفي عام ٢٠٠٧ نظمت الشركة ''المنتدى الأول لتعبير الأطفال بالرسم واللوحات عن مكافحتهم للعنف''، الذي اشترك فيه ١١٣ طفلة و ١٠٢ من الأطفال. وأقيم معرض جماعي، ونشرت الأعمال في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

- في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ نظمت الشركة حملة ''الحق في حياة خالية من العنف''، التي تضمنت أنشطة أكاديمية وثقافية وإعلامية لتعريف العنف ومنعه واجتثاثه، والموجهة إلى العاملات والعاملين والبنات والبنين. واشترك في هذه الحملة ٣ ١١٦ شخصا.

- في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ كانت تُحرَّر وتُنشر فصليا ''أقاصيص الجنسانية'' التي تسعى إلى التوعية بمسائل من قبيل المنظور الجنساني. وجدير بالذكر العدد رقم ١ ''الحق في الحياة دون عنف''، الذي وزع مطبوعا على ٥٠ ألفا من العاملات والعمال في مراكز العمل الأجنبية. وهذه المنشورات موجودة بشكل دائم في صفحة الشركة على الإنترنت والصفحات الإلكترونية للصناعة. وفي عام ٢٠٠٩ استطلعت

الشركة الآراء في هذه الأقاصيص في معامل التكرير التابعة لها، وجهاز الرقابة الداخلية، والإدارة الفرعية للخدمات الصحية، والشركة الفرعية ''الشركة المكسيكية للتنقيب''، وتبيَّن من هذا الاستطلاع أن ٩٢،٨٢ في المائة من المستطلعة آراؤهم رأوا أن الأقاصيص تنقل معلومات مهمة للحياة الشخصية والعائلية وفي مجال العمل.

- ساهمت الشركة على الصعيد الوطني في نشر الحملات المشتركة بين المؤسسات لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس والاتجار بالأشخاص، التي قام بها المعهد الوطني للمرأة ومكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص.

مكتب المدعي العام. استراتيجية الرعاية القانونية للأشخاص من السكان الأصليين الذين يدانون في جرائم خاضعة للاختصاص الاتحادي. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ قام مكتب المدعي العام، من خلال الوحدة المختصة بمعالجة مسائل السكان الأصليين، بتوفير الخدمات لـ ٦١٠ ٢ أشخاص، كان منهم ٢٩٩ امرأة. وتمثلت الرعاية في المشورة القانونية فيما يتعلق بالترتيب لاستحقاقات الإفراج المبكر عن السكان الأصليين المحكوم عليهم في نطاق الاختصاص الاتحادي، وإصدار فتاوى فنية وقانونية للنيابة العامة للاتحاد، وزيارات للسكان الأصليين الموجودين في مراكز إعادة التأهيل الاجتماعي.

مكتب المدعي العام للجمهورية. يشترك مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص في وضع نموذج معالجة التحرش والمضايقة الجنسيين، استنادا إلى بروتوكول التدخل في حالات التحرش والمضايقة الجنسية، الذي اقترحه المعهد الوطني للمرأة. ويجري الآن وضع هذا البروتوكول، ومن المتوقع البدء في تنفيذه اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد أعلن جهاز الرقابة الداخلية أنه قد بدأ النظر في ١٥ ملفا تتعلق بالتحرش والمضايقة والاعتداء جنسيا في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٠، وأن ١٠ منها قيد المعالجة، وأغلق ٤ لعدم وجود بيانات، ورُفض ملف واحد.

وزارة التنمية الاجتماعية. طبقت في عام ٢٠٠٨ استبيان الثقافة المؤسسية على موظفيها. وجاء في نتائج الاستبيان أن ٨،٥ في المائة من الموظفين أعلنوا أنهم تعرضوا للتحرش، وكان ٧٣ في المائة منهم من النساء و ٢٧ في المائة من الرجال. ولذلك تعكف الوزارة على اتخاذ تدابير محددة لمعالجة حالات التحرش والمضايقة الجنسية.

- نظمت الوزارة حملة تتعلق بالاتجار بالأشخاص استهدفت بها موظفيها. وقامت بالتدريب والتوعية في مجال العنف فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠.

وزارة المالية والائتمان العام. تتخذ الوزارة إجراءات للمعاقبة على أفعال المضايقة الجنسية والتحرش الجنسي والتمييز، مطبقة على الموظفين الأساسيين والمؤتمنين، مع إجراءات الإبلاغ عن حالات المضايقة الجنسية والتحرش الجنسي و/أو التمييز. وتنظم الوزارة منذ عام ٢٠٠٧ حملات ومناقشات للتوعية بالتحرش والمضايقة الجنسية، والعنف ضد المرأة، وإنصاف الجنسين.

وزارة الدفاع الوطني. لدى الوزارة آلية لمنع حالات التحرش والمضايقة الجنسية ومعالجتها والمعاقبة عليها، بدأ تنفيذها في ١ آذار/مارس ٢٠١٠. وجرى الإبلاغ عن حالتين من خلال هذه الآلية تتعلقان بموظفين ذكور. وفي عام ٢٠٠٨ راجعت الوزارة مناهج التدريب العسكري على أساس تعميم مراعاة المنظور الجنساني وثقافة السلام. وفي عام ٢٠٠٩ واصلت الوزارة هذه العملية في ٦ مؤسسات تعليمية تابعة لنظام التعليم العسكري.

وزارة الخدمة المدنية. وضعت الوزارة الدراسة الاستقصائية للسلوك غير اللائق، التي اشترك فيها ٢٤٥ امرأة و ١٨٦ رجلا (٢٠٠٦). وجرى تدريب الموظفين في موضوع التحرش الجنسي، من خلال دورات عقدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. واشترك في هذه الدورات ٣١ رجلا و ٧٥ امرأة.

- من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، سيجري وضع الإجراءات الداخلية للتدخل في حالات التحرش والمضايقة الجنسية وعرضها على لجنة المشورة وتنفيذ مدونة قواعد السلوك لاعتمادها، استنادا إلى البروتوكول الذي نشره المعهد الوطني للمرأة في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وعقدت الوزارة أيضا حلقة عمل في موضوع مدرسة للآباء (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩).

وزارة الإصلاح الزراعي. في النصف الأول من عام ٢٠١٠ نشرت الوزارة معلومات عن التحرش والمضايقة الجنسية.

- ستخصص الوزارة خطا للرعاية الهاتفية لتلقي الشكاوى والبلاغات عن التحرش والمضايقة الجنسية، وتعكف على تشكيل لجنة جامعة تتألف من الأجهزة الاستراتيجية للمؤسسة، من أجل اتخاذ تدابير للمنع والمشورة والاهتمام بالشكاوى من التحرش والمضايقة الجنسية.

وزارة البحرية. أنفقت مليوني بيسو (١٤٩ ألف دولار) على دورات تدريب وتوعية الموظفين في المسائل الجنسانية. ووصل عدد المتدربين في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٤٣ ٧ فردا، منهم ٣٣١ ٢ امرأة و ١١٢ ٥ رجلا.

- جرى توزيع ٣٥٦ ٤٨ بطاقة عن إنصاف الجنسين تحتوي على مفاهيم أساسية وعلى الأنظمة القانونية التي تقنّن ثقافة تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.
- أجرت الوزارة دراسة استقصائية لإنصاف الجنسين بين ١١٦ ٥ من العسكريين من الجنسين الملحقين بالقيادات البحرية والإدارات العامة والمعاونة ومنشآت المنطقة المتروبولية، للتوصل إلى تحليل مؤسسي يساعد على تحديد مجالات التحسين في مسائل إنصاف الجنسين في وزارة البحرية والقوات البحرية المكسيكية.
- وُضعت مبادئ توجيهية للمؤسسات التعليمية لطرح مسائل إنصاف الجنسين على المتدربين وطلبة مدارس الإعداد التابعة لنظام التعليم البحري.

وزارة البيئة والموارد الطبية. تقدمت باقتراح للعمل على معالجة حالات التحرش والمضايقة الجنسية، أُدرج في برنامج الوزارة للثقافة المؤسسية الذي يجري وضعه الآن.

وزارة الخارجية. قامت الوزارة، بالتنسيق مع معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة، بوضع نموذج للرعاية النفسية في حالات العنف القائم على نوع الجنس يعزز الصحة المتكاملة. وبدأت الوزارة أنشطتها في شباط/فبراير ٢٠١٠ ووفرت الرعاية، حتى أيار/مايو، لـ ١٤٧ من العاملين في الوزارة.

وزارة الصحة. انتهت الوزارة، في عام ٢٠٠٩، من تحديث دليل تنفيذ النموذج المتكامل لمنع ومعالجة العنف العائلي والجنسي، وفقا للمعيار NOM-046-SSA2-2005، العنف العائلي والجنسي والعنف ضد المرأة، معايير المنع والمعالجة، ووزعته على الـ ٣٢ دائرة صحية في الولايات. وجرى، استنادا إلى هذا النموذج، وضع ٥ بروتوكولات لتوفير المعالجة والدعم النفسي والعاطفي للمنتفعات، حسب نوع العنف الذي يتعرضن له. ووُزعت هذه البروتوكولات على موظفي الأقسام النفسية العاملين في الـ ٢٧٨ دائرة متخصصة التابعة للبرنامج على الصعيد الوطني.

- قامت الـ ٣٢ دائرة صحية في الكيانات الاتحادية الـ ٣٢ بإنشاء دوائر مخصصة لمعالجة العنف العائلي والقائم على نوع الجنس، حتى تتمكن من توفير الرعاية المتخصصة وفقا للنموذج (أفرقة صحية متعددة التخصصات، والقدرات التقنية والهياكل

الأساسية المناسبة). وقد زادت هذه الدوائر المخصصة حسب الموارد الاتحادية المقدمة: ففي عام ٢٠٠٦ كانت هناك ١٩٧ من هذه الدوائر، و ٢٠٧ في عام ٢٠٠٧، و ٢٣١ في عام ٢٠٠٨، و ٢٧٣ في عام ٢٠٠٩. وبلغ عددها ٢٧٨ حتى الربع الأول من عام ٢٠١٠. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩، وُفرت الرعاية لـ ٢١٠ ٢٨٧ من النساء المعانيات لعنف عائلي جسيم.

- تقوم الوزارة، من خلال المركز الوطني لإنصاف الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية، بتحويل موارد إلى منظمات المجتمع المدني وبعض المؤسسات العامة التي تقدم خدمات إيواء للنساء المعانيات لعنف عائلي مفرط ولأبنائهن وبناتهن. وفي عام ٢٠٠٨ رصدت الوزارة ٥٢،٧ مليون بيسو (٤،٣ ملايين دولار) لـ ٣٤ مأوى في ٢٢ كيانا اتحاديا، جرى من خلالها توفير الرعاية لـ ٥٨٨ ١ امرأة من المعانيات للعنف المفرط. وفي عام ٢٠٠٩ قدمت الوزارة ٧٤،٧ مليون بيسو (٥،٥ ملايين دولار) إلى ٣٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني ومؤسسة عامة واحدة موجودة في ٢٣ كيانا اتحاديا، وجرى من خلالها توفير الرعاية لـ ٥١٦ ١ امرأة وبناتهن وأبنائهن. وفي عام ٢٠١٠ رصدت الوزارة ٨٥،٥ مليون بيسو (٦،٣ ملايين دولار) وُزعت على ٣٠ من منظمات المجتمع المدني و ٥ مؤسسات عامة تغطي ٢٣ كيانا اتحاديا. والمزمع توفير الرعاية لـ ٦٠٠ ١ امرأة من المعانيات لعنف مفرط.
- توزع الوزارة على موظفيها معلومات عن القوانين المتعلقة بالعنف والمساواة، والبروتوكول المتعلق بالتحرش والمضايقة الجنسية، بالإضافة إلى إجراءات الشكوى إلى مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص. ويقوم المركز الوطني لإنصاف الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية، بشكل مستمر، بتوزيع مواد للإعلام والتوعية، تعزيزا لحق المرأة في التمتع بحياة خالية من العنف.

باء – تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدراجه

المعهد الاتحادي للانتخابات. في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ نُشر البرنامج المتكامل لمكافحة التمييز ومساندة الإنصاف في العمل والثقافة الديمقراطية داخل المعهد الاتحادي للانتخابات، وجرى تطويره استنادا إلى تحليل سابق. ويتضمن البرنامج مجموعة توصيات واقتراحات في مسائل من قبيل الحصول على عمل، وتعزيز مشاركة المرأة في الوظائف القيادية؛ والتوفيق بين العمل والأسرة، وإنشاء نظام للشكوى والإبلاغ؛ والقضاء على أي أفعال أو ممارسات تنال من الكرامة ومن التمتع بالحقوق.

المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية. شرع المعهد، ابتداء من آب/أغسطس ٢٠٠٩، في وضع تدابير تتفق مع خطة الثقافة المؤسسية، وتتلاقى مع نموذج إنصاف الجنسين لعام ٢٠٠٣ الذي وضعه المعهد الوطني للمرأة. وبهذا الشكل انضم المعهد إلى لجنة إنصاف الجنسين في تطوير وتوجيه الأعمال التي تساعد على إدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المؤسسة. وبالمثل قام المعهد بتحليل بيئة العمل في عام ٢٠٠٩، وصمم حملة لمنع سوء المعاملة في العمل والكشف عنه، مع ٦ نشرات إلكترونية وزعت في عام ٢٠١٠.

وقام المعهد أيضا بتدريب موظفيه من خلال ٤ حلقات عمل في موضوع ''التوعية بالمسائل الجنسانية والإجراءات الإيجابية والذكورة''، اشترك فيها ٧٩ شخصا. وجرى إصدار بيانات إلكترونية لتشجيع استخدام اللغة الجامعة.

المعهد الوطني للمرأة. في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أنشئ برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني (الذي كان يسمى صندوق تشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني)، وهو يهدف إلى المساهمة في إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في السياسات العامة للكيانات الاتحادية، وصولا إلى تقليص الفوارق بين المرأة والرجل في المساواة. وينفذ هذا البرنامج في الهيئات النسائية الـ ٣٢ في الكيانات الاتحادية، من أجل اتخاذ تدابير محددة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإدارة العامة بالولايات والبلديات.

وكانت الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية قد اتخذت، منذ إنشاء الصندوق الذي هو الآن برنامج تعزيز تعميم المراعاة، عدة تدابير للتنسيق المشترك بين القطاعات والمؤسسات مع هيئات الولايات، من أجل الاستفادة من الأنشطة المشتركة التي تساعد على التجاوب مع القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل والقانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف. ومن تدابير التنسيق: نظم المساواة، والاجتماعات المشتركة بين المؤسسات أو بين القطاعات، وإجراءات معالجة المعلومات والنشر. وجرى أيضا القيام بـ ٢٢٠ تحليلا، وقرابة ١ ٧٠٠ نشاط في مجال التدريب وتحسين الكفاءة المهنية من أجل تطوير قدرات موظفي الإدارة العامة في الولايات والبلديات في مجال الجنسانية، بالإضافة إلى ١١٢ اقتراحا للتنسيق في مجال المساواة، وحقوق الإنسان، والعنف القائم على نوع الجنس.

المعهد الوطني للهجرة. نتج عن تحليل إنصاف الجنسين (٢٠٠٩) تقديم توصيات تستهدف وضع سياسة للإنصاف في المعهد، وتحديد الآليات الرسمية للتعيين والتدريب والترقية على أساس تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتعيين جهة لمعالجة الشكاوى من التحرش أو التمييز، والاضطلاع بحملات توعية بقوانين المساواة وعدم العنف، وتدريب جميع الموظفين في مسألة المساواة بين الجنسين.

واستجابة للتوصية العامة رقم ٢٦ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، جرى الاضطلاع في عام ٢٠٠٩ بتدريب وتوعية موظفي المعهد، تعزيزا لقدرتهم على وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة بنهج جنساني. وجرى كذلك، في إطار الأسبوع الوطني للهجرة في عام ٢٠٠٩، إعادة طبع المطويات المعنونة ''المرأة المهاجرة عبر الحدود الشمالية وعبر الحدود الجنوبية''، مشفوعة بمعلومات محددة عن كل منطقة.

ومن خلال مركز دراسات الهجرة، نُشرت كتب ومقالات تتناول موضوع هجرة المرأة، وأجريت عاما بعد عام دراسات استقصائية عن الهجرة في الحدود الشمالية والجنوبية للبلد. ونتيجة لاتفاق التعاون المبرم في عام ٢٠٠٤ مع المعهد الوطني للمرأة، اتُخذت تدابير معينة لتعزيز النهوض بحقوق الإنسان للنساء الوطنيات والأجنبيات وحماية هذه الحقوق واحترامها ونشرها.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠ أنشئت أيضا هيئة المسؤولين عن حماية الأطفال للحفاظ على حقوق المهاجرين من الأطفال والمراهقين من الجنسين، وبخاصة غير المصحوبين منهم (انظر المادة ٦).

معهد الضمان والخدمات الاجتماعية للعاملين في الدولة. يتألف برنامج الثقافة المؤسسية في المعهد من ٤٥ إجراء استراتيجيا سيجري تنفيذها حتى عام ٢٠١٢. وجرى منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ وحتى الآن تنظيم حملة عن حقوق الإنسان للمرأة، وعدم التمييز على أساس الجنس، والحق في حياة خالية من العنف، وذلك من خلال منتديات توعية لكل العاملات والعمال في المعهد في جميع أنحاء البلد.

شركة النفط المكسيكية. وضعت الشركة، من خلال مكتب الجنسانية وعدم التمييز القائم داخل المؤسسات، تحليلا ذاتيا وأجرت أول دراسة استقصائية وطنية لإنصاف الجنسين في عام ٢٠٠٦. وأدخلت الشركة أيضا برنامج إضفاء الطابع المؤسسي على تعميم مراعاة المنظور الجنساني وعدم التمييز للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. وعلى أساس نتائج الدراسة الاستقصائية للثقافة المؤسسية على أساس تعميم المنظور الجنساني وعدم التمييز (٢٠٠٨)، وضعت الشركة خطة عمل الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ للصناعة النفطية.

وتواصل الشركة منذ عام ٢٠٠٦ تنفيذ استراتيجية دائمة لتوعية الموظفين في المجال الجنساني من خلال عدة تدابير، كالحملات، والمحاضرات (بما فيها ما تقدمه هيئات أخرى مثل المعهد الوطني للمرأة، والمجلس الوطني لمنع التمييز، ومكتب المدعي العام للجمهورية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)، والمناسبات

الاحتفالية والثقافية، وتوزيع مقالات ترويجية، ونشر مواد مطبوعة وإلكترونية. ويجدر بالذكر كتيب ''القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل''، والأعداد الفصلية من ''أقاصيص الجنسانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩''.

وفي الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩ شارك ٨٨٠ ٤ موظفا في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والدورات التدريبية في موضوع المساواة وعدم التمييز. وجرى أيضا اعتماد ٣٨ شخصا (٨٨ في المائة منهم من النساء) في المعيار التقني للمجلس الوطني لتنظيم واعتماد الكفاءات الوظيفية، من أجل عقد دورات مباشرة للتوعية في المجال الجنساني. وبدأ أيضا في عام ٢٠٠٨ عقد الدورة المؤسسية ''الجنسانية والمساواة بين المرأة والرجل'' على الإنترنت.

وفي غضون عملية إعداد ميزانية نفقات الاتحاد لعام ٢٠٠٩، أدرجت مؤشرات للجنسين حسب الهيئة تتعلق بمشاركة المرأة في الأنشطة التقنية للشركة، ونقحت مدونة قواعد السلوك في الشركة للتخلص من اللغة المنطوية على تحيز جنساني.

مكتب المدعي العام للجمهورية. يقوم المكتب، من خلال مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، بوضع وتنسيق ومتابعة خطة عمل الثقافة المؤسسية. وفي عام ٢٠٠٩ شُكّل مكتب الجنسانية القائم داخل المؤسسات، ليكون بمثابة ساحة للحوار حول تنفيذ اتفاقات النظام الوطني للمساواة بين المرأة والرجل، وأيضا لتشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مكتب المدعي العام للجمهورية، وتطبيق السياسة الوطنية للمساواة بين المرأة والرجل. وفي أيار/مايو ٢٠١٠ عقد المكتب أربعة اجتماعات ووضع ١٣ اتفاقا جرى تنفيذ ثمانية منها.

وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ عقد مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص ١٨ دورة تدريبية للموظفين في جميع المستويات، من أجل إدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعماله. وتقدم المكتب أيضا باقتراحات وتوصيات لتعديل الوثيقة المعنونة ''ظروف العمل العامة في مكتب المدعي العام للجمهورية''، من أجل تفادي اللغة المنطوية على تحيز جنساني، وتشجيع استخدام لغة جامعة لا تحجب المرأة.

وفي عام ٢٠١٠ اشترك مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص في وضع نموذج لمعالجة التحرش والمضايقة الجنسيين، استنادا إلى بروتوكول التدخل في حالات التحرش والمضايقة الجنسية الذي اقترحه المعهد الوطني للمرأة. والمزمع بدء تنفيذ هذا النموذج اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

مكتب المدعي العام الاتحادي لحماية البيئة. أنشئت في عام ٢٠٠٣ هيئة تنسيق إنصاف الجنسين لمتابعة تنفيذ نموذج إنصاف الجنسين: ٢٠٠٣ وبرنامج الثقافة المؤسسية.وتستهدف أنشطة هيئة التنسيق، فيما تستهدف، دراسة حالات التمييز الحقيقية، وتحليلها، وتشخيصها، والإبلاغ عنها، وتسويتها بنفسها، وكذلك التوسط والتسوية في حالات السلوك غير اللائق، وإجراء التحقيقات المناسبة في الشكاوى المتعلقة بالتمييز أو التحرش الجنسي. ويضم كل مركز شرطة وكل وحدة إدارية تابعة للمكاتب المركزية منسقا لإنصاف الجنسين يناط به نشر ومتابعة نظام إنصاف الجنسين في مجال تخصصه.

وزارة الصحة. شرعت وزارة الصحة، بالاتفاق مع المؤسسات العامة التابعة للنظام الوطني للصحة، في تنفيذ برنامج العمل المحدد لإنصاف الجنسين في مجال الصحة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، بما يتطابق مع الخطة الوطنية للتنمية، والبرنامج الوطني للصحة، والبرنامج القطاعي للصحة. وفي هذا الإطار جرى تحقيق ما يلي:

فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ عقدت ١٢ دورة لإعداد المدرِّبين والمدرِّبات في موضوع الجنسانية والتعدد الثقافي في مجال الصحة، في ١٢ كيانا اتحاديا. وفي عام ٢٠١٠ عقدت ٨ دورات في ٨ كيانات اتحادية. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ جرى إعداد ما مجموعه ٣٦٢ مدربا ومدربة (٧٤ في المائة من النساء). وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أُعد ٢٠٠ مدرِّب ومدرِّبة آخرين.

وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ عقدت ثلاث دورات صيفية في موضوع الجنسانية والصحة (المعهد الوطني للصحة العامة)، جُدّدت فيها معلومات ٧٢ مهنيا صحيا في الكيانات الاتحادية (أكثر من ٨٠ في المائة من النساء). وجرى أيضا إدخال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تحديث المعايير الرسمية المكسيكية، مثل ما قبل وما بعد انقطاع الطمث؛ والوقاية من العيوب عند الولادة؛ وسرطان الثدي؛ ومرض السكر؛ وخلل الشحوم في الدم. وجرى كذلك وضع مشاريع لإدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تدريب موظفي الصحة وفي أنشطة تعزيز الصحة ومنع ومعالجة المشاكل الصحية.

وفي عام ٢٠٠٨ حصلت وزارة الصحة على جائزة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لأفضل ممارسات المساواة بين الجنسين في البرامج الصحية، فيما يتعلق ببرنامج داء السكري وحملة نشر سبل الوقاية من زيادة الوزن والسمنة. وجدير بالذكر أيضا المنشور الذي يصدر ثلاث مرات في العام بعنوان ''الجنسانية والصحة بالأرقام''، الذي تنشر من خلاله، منذ عام ٢٠٠٣، معلومات عن الأبحاث التي تتناول شتى المسائل الصحية على أساس المنظور الجنساني.

ولدى المركز الوطني لإنصاف الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية خطة عمل تتعلق ببرنامج الثقافة المؤسسية، وتشمل تدابير للتوعية والتدريب ووضع تحليلات واقتراحات من أجل إدخال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وجدير بالذكر بوجه خاص توعية جميع الموظفين بالإطار القانوني للمساواة بين المرأة والرجل، وحقوق الإنسان للمرأة، وتمتع المرأة بحياة خالية من العنف والتمييز؛ والبرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل؛ وعلاقات العمل في إطار المساواة واجتثاث العنف المؤسسي؛ والبروتوكول المتعلق بالتحرش الجنسي والمضايقة الجنسية، الذي اقترحه المعهد الوطني للمرأة.

وفيما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ جرى تدريب ٤١ في المائة من موظفي هذا المركز في مسألة الجنسانية والصحة في إطار حقوق الإنسان. وعمد المركز أيضا، كجزء من برنامجه السنوي للتدريب، إلى التقدم بتوصيات لإدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ٣٥ من برامج القطاع الـ ٤٠.

وزارة السياحة. في عام ٢٠٠٧ شُكِّل مكتب العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، الذي يشترك فيه موظفو الهيئات الثلاث التابعة لقطاع السياحة الحكومي: وزارة السياحة، والصندوق الوطني لتشجيع السياحة، والمجلس المكسيكي لتشجيع السياحة. وتتمثل واحدة من المهام الرئيسية لهذا المكتب في مراجعة واعتماد برنامج العمل الذي تنفق بموجبه الموارد المرصودة لبرنامج المساواة بين المرأة والرجل.

وفي عام ٢٠٠٨ أجريت مناقشات لتوعية ٥٣ من الموظفين والموظفات الحكوميين، وفي عام ٢٠٠٩ وصل عدد حضور المناقشات والمحاضرات المختلفة إلى ٤٣٣ شخصا.

وبدأت وزارة السياحة، منذ عام ٢٠٠٩، تصدر أربع مرات في العام النشرة الإلكترونية المعنونة ''المساواة بين الجنسين في قطاع السياحة''، التي ترسل إلى موظفي الثلاث هيئات المشار إليها وإلى أعضاء القطاع الخاص، فضلا عن ظهورها الدائم في صفحة الوزارة على الإنترنت. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠ طُبع ألف مطوية وألف ملصق، من أجل نشر برنامج الثقافة المؤسسية. وجرى أيضا طبع ألف نسخة من الملصقات والمطويات والأدلة لنشر المعيار المكسيكي للمساواة في العمل بين المرأة والرجل بين مؤسسات القطاع الوطني للسياحة.

وستقوم الوزارة، في إطار برنامجها لوضع وتنفيذ سياسة السياحة، ببحث حالة العمل في قطاع السياحة بنهج جنساني ومن منظور اقتصادي.

وزارة الدفاع الوطني. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بدأت الوزارة في تنفيذ خطة عمل الثقافة المؤسسية، وطبعت ١ ٠٠٠ نسخة على شكل مجلة من ''برنامج المساواة بين المرأة والرجل في وزارة الدفاع الوطني للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢''.

ووضعت الوزارة مشروع ''التنسيق المعياري مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني''، الذي يجري تنقيحه الآن (انظر المادتين ٤ و ٧)، والذي يرمي إلى خلق وظائف لا تشغلها إلا المرأة. ويجري بالمثل النظر في التمكين ضمن اقتراح تعديل المعايير العسكرية، بالنص على أن تشغل المرأة والرجل وظائف المستوى التنفيذي العالي في الوحدات والأجهزة والمنشآت التابعة للجيش والقوات الجوية للمكسيك في ظروف متساوية.

وفي عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وفرت الوزارة التدريب لما مجموعه ٤٠ ٩٣١ من الأفراد العسكريين، ما بين قادة ورؤساء ومسؤولين وجنود، من خلال دورات، وحلقات عمل، ومحاضرات، ومواد دراسية، وحلقات دراسية، وندوات دولية، ومناسبات التواصل بين المدنيين والعسكريين.

وزارة البيئة والموارد الطبيعية. لدى هذه الوزارة ٣١ موظف اتصال لشؤون الجنسانية، بواقع موظف في كل كيان اتحادي، و ١٨ موظفا آخرين في المجالات الفنية والأجهزة التابعة للقطاعات. ووضعت الوزارة استراتيجية للتدريب الدائم للمكاتب الاتحادية للوزارة وأجهزتها التابعة للقطاعات. وفي الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩ نُفذ ٦٠ نشاطا لتدريب الموظفين الذين بلغ عددهم ١ ٢٢٩ إجمالا (٤٤ في المائة من النساء)، وكذلك تدريب موظفي الاتصال لشؤون الجنسانية من الجنسين. وهيأت الوزارة منهجيات ووثائق مفاهيمية لإدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية المستدامة والبيئة. ووضعت الوزارة أيضا سبع خطط عمل للثقافة المؤسسية مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني للأجهزة اللامركزية في قطاع البيئة (وزارة البيئة والموارد الطبيعية، واللجنة الوطنية للمياه، واللجنة الوطنية للغابات، ومكتب المدعي العام الاتحادي لحماية البيئة، واللجنة الوطنية للمحميات الطبيعية، والمعهد المكسيكي لتكنولوجيا المياه، والمعهد الوطني للإيكولوجيا).

وزارة الطاقة. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أعدت الوزارة ونفذت حملة مؤسسية لتزويد الموظفين بمعلومات عن القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل، والقانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف، والبرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل. وفي هذا التاريخ نُشرت ٣٤ رسالة مؤسسية و ١٧ لافتة على الإنترنت، و ٦ مقالات في الجريدة الإلكترونية. ويجري الآن، على سبيل الدعم، طبع أربعة ملصقات للنشر الداخلي. وتركز هذه الحملة بشكل خاص على التحرش والمضايقة الجنسية؛ ويجري أيضا، تنفيذا للهدف ٦

من برنامج الثقافة المؤسسية للإدارة العامة الاتحادية، الإعلان عن الوظائف الشاغرة للتقدم إليها في امتحان تنافسي عام ومفتوح تحت شعار ''وزارة الطاقة ملتزمة بتكافؤ الفرص''. وفي هذا التاريخ عقد ٢٧ امتحانا تنافسيا. وبالإضافة إلى ذلك هناك موقع تفصيلي على الإنترنت للعمل باستمرار على نشر شتى المعلومات المتعلقة بالمساواة وإنصاف الجنسين.

وزارة التعليم العام. اضطلعت الوزارة بسلسلة من الأنشطة الرامية إلى الحد من التأخر الدراسي للطفلات والشابات، وخصوصا القليلات المنعة منهن بسبب الهجرة مثلا أو الحمل، وذلك من خلال منح دراسية للدعم في مختلف الصفوف الدراسية. وعلاوة على التدابير الموصوفة في المادتين ٥ و ١٠ من هذا التقرير، بدأت الوزارة في تطبيق نموذج التوجيه في مسألة العنف القائم على نوع الجنس ومنعه ومعالجته، وهو النموذج الوحيد في الإدارة العامة الاتحادية، ومن خلاله ألقيت محاضرات وعقدت حلقات عمل للتوعية، فضلا عن الرعاية المتخصصة لموظفي الوزارة. وفي عام ٢٠٠٩ وُفرّت خدمات المرافقة النفسية لـ ٩٢٦ شخصا، وحُوّل ١٦٥ شخصا إلى مؤسسات أخرى. وفي آذار/مارس ٢٠١٠ قدم رئيس الجمهورية جائزة تشجيع الإنصاف في الإدارة العامة الاتحادية.

وفي عام ٢٠١٠ قدمت الوزارة التقرير الوطني عن العنف القائم على نوع الجنس في التعليم الأساسي، وهو التقرير الأول في أمريكا اللاتينية الذي يتطرق إلى حالة العنف داخل أماكن التعليم. ووضعت الوزارة أيضا خطة عمل برنامج الثقافة المؤسسية. وفي إطار هذه الخطة ستضطلع الوزارة بعدة أنشطة، منها: إدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مدونة قواعد السلوك المؤسسي؛ التوعية من أجل اجتثاث الرسائل التمييزية والقوالب النمطية للجنسين، وكذلك القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة؛ تحديد معايير اختيار الموظفين ووصف الوظيفة وإيراد لمحة عنها بنهج جنساني؛ توفير التدريب والاحتراف في مسائل الجنسانية؛ المسؤولية في الحياة العائلية وحياة العمل؛ منع ومعالجة حالات التحرش والمضايقة في العمل والمعاقبة عليها.

وزارة الخدمة المدنية. في عام ٢٠٠٩ بدأ تنفيذ خطة عمل برنامج الثقافة المؤسسية، وأعيد اعتماد نموذج إنصاف الجنسين. وفي عام ٢٠١٠ نُفّذ برنامج تكافؤ الفرص لوزارة الخدمة المدنية، وجرى تعميمه على نطاق واسع على جميع موظفي الوزارة.

وفي الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠١٠، عُقدت ١٨ دورة في مسائل تتعلق بالصحة الإنجابية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والذكورة، والحياة الخالية من العنف، وتولى عقدها المعهد الوطني للمرأة، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وموظفو الوزارة ذاتها. وتنفيذا للهدف ٦ من برنامج الثقافة المؤسسية للإدارة العامة الاتحادية، أُدرج

في البرنامج السنوي للتدريب لعام ٢٠١٠ الدورة المعنونة ''المنظور الجنساني، تقريب مفاهيمي وفكري''، ضمن مجموعة الدورات الإجبارية. وفي عام ٢٠٠٩، اعتُمدت أيضا موظفة حكومية في المعيار التقني للكفاءة الوظيفية التابع للمجلس الوطني لتنظيم واعتماد الكفاءات الوظيفية، من أجل تيسير تدريب جميع الموظفين في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

وجرى تنظيم الحملات التالية: ''قل لا للتحرش الجنسي'' (٢٠٠٦)؛ ''من أجل المساواة وضد التمييز'' (٢٠٠٧)؛ ''ليس منّة بل هو حق. كفى عنفا ضد المرأة'' (٢٠٠٩)؛ ''الثقافة المؤسسية. العوامل'' (٢٠١٠). وفي عام ٢٠٠٨ نفذت ''استراتيجية العناية الذاتية بالصحة، مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني، في مجال العمل''. وفي عام ٢٠٠٩ أذيع شريط فيديو يتضمن بيانات إحصائية من الدراسة الاستقصائية الوطنية لدينمية العلاقات في الأسر المعيشية (٢٠٠٦)، ومواد من المجموعة الفوتوغرافية لعام ٢٠٠٧ للمعهد الوطني للمرأة.

وزارة المالية والائتمان العام. قامت الوزارة، نتيجة لتطبيق استبيان الثقافة المؤسسية، بوضع برنامج للثقافة المؤسسية بدأ تنفيذه في عام ٢٠١٠. وبدأ في عام ٢٠٠٧ تنفيذ تدابير التوعية الموجهة إلى الموظفين في موضوع المساواة بين الجنسين بعد اعتماد نموذج إنصاف الجنسين، وتناولت التوعية مسائل تتعلق بحقوق الإنسان للمرأة، وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، واجتثاث العنف القائم على نوع الجنس. وجرى أيضا إدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الظروف العامة للعمل.

وزارة الإصلاح الزراعي. في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ طبقت الوزارة الاستبيان المتعلق بإنصاف الجنسين، وفي عام ٢٠٠٨ شكلت مكتبا للجنسانية داخل المؤسسات، وهذا العام هو الذي طبقت فيه أيضا الدراسة الاستقصائية التي وضعتها وزارة الخدمة المدنية في موضوع إنصاف الجنسين وعدم التمييز، والتي ساعدت على تنفيذ برنامج الثقافة المؤسسية.

وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ عقدت الوزارة عدة حلقات عمل في موضوع التحرش والمضايقة الجنسية، وأعدت ملصقات عن حقوق الإنسان للمرأة وجرى، من خلال الوسائل الإلكترونية والمطبوعة، تعميم الإطار الوطني والدولي لتقرير السياسة في موضوع حقوق الإنسان للمرأة على نطاق الوزارة، بما فيها الأجهزة اللامركزية. ووُزعت أيضا مواد للتوعية بأهمية منع واجتثاث العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص. وألقيت محاضرات في مسألة المساواة بين المرأة والرجل، وأُعدت مطويات للتعريف بالاستحقاقات التي تقدمها الوزارة.

وعلاوة على التوعية بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، أعد السجل الزراعي الوطني شريط فيديو مؤسسيا وُزّع على نطاق واسع، ووُضع في الصفحة الإلكترونية للمؤسسة حيث يمكن الاطلاع العام عليه. وأُعدت كخلفيات لسطح الحاسوب رسائل عن المساواة بين الجنسين في جميع أجهزة المؤسسة. وقام أيضا الصندوق الاستئماني الوطني لتنمية الأرض المشاع بتعميم مواد عن حقوق الإنسان للمرأة، والصحة الجنسية والإنجابية، والقضاء على العنف ضد المرأة، ووفر التصوير الشعاعي للثدي مجانا لموظفات المؤسسة.

جيم – الاتجار بالأشخاص

مكتب المدعي العام للجمهورية. جرى، من خلال برنامج التوعية في الوسائل المطبوعة لعام ٢٠٠٨، توزيع مليون و ٨٦٧ ٥ نسخة من مواد التوعية بالحق في حياة خالية من العنف، والعنف القائم على نوع الجنس، والاتجار بالأشخاص، بالتنسيق مع وزارات الطاقة، والداخلية، والمالية والائتمان العام، والخارجية، والزراعة وتربية الماشية والتنمية الريفية وصيد الأسماك والأغذية، والعمل والضمان الاجتماعي، والتعليم العام، والاقتصاد، والإصلاح الزراعي، والدفاع الوطني، والبحرية، والبيئة والموارد الطبيعية. وكان الهدف من ذلك التوعية بهذه المسائل، والحث على منعها، والتماس الدعم في البحث عن النساء المختفيات وتحديد أماكنهن. وصُممت ٦ نماذج للملصقات طُبع منها ٦٠ ألف نسخة (١٠ آلاف من كل ملصق)، وبلغت تكاليفها ٢٦٩ ألف بيسو (٢٢ ألف دولار). وجرى توزيع الملصقات في المؤسسات الاتحادية في جميع كيانات البلد، وتمثل تأثيرها في زيادة الاتصالات الهاتفية بالمركز الوطني لرعاية المواطن بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، وتغطية لما قدر بنحو ٣٥ ألف شخص كانت لديهم المعلومات الواردة في المواد المذكورة.

وفي عام ٢٠٠٩ ركز برنامج الوسائل المطبوعة للتوعية، في المقام الأول، على الحث على منع الجرائم، وهذا شأن مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، وإن كان قد ركز بوجه خاص على التشجيع على الإبلاغ عن هذه الجرائم. وفيما يتصل بموضوع العنف، أُعدت ١٤ مادة (ملصقات، نشرات منفصلة الورقات، كتيبات مطوية، كتيبات متتالية الصفحات، نشرات)، طبع منها ٤،٨ ملايين نسخة. وبلغ إجمالي التكلفة ٦،٨ ملايين بيسو (٥٠٧ آلاف دولار). واستمر التوزيع من شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

واشترك مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، ابتداء من عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، في الفريق العامل المعني بالاهتمام بحملة القلب الأزرق

لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومتابعتها، وهي الحملة التي أطلقها الرئيس فيليبه كالديرون في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

ومن أجل الإعداد للحملة توخى مكتب المدعي العام للجمهورية، في مجمله، استثمار ٣ ملايين بيسو (٢٣٦ ألف دولار) لإعداد برامج تلفزيونية وإذاعية، وملصقات، ومطويات، وكذلك مقالات في صحف منطقة العاصمة الاتحادية وغيرها من الكيانات الاتحادية.

وفي الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠ عقد مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص دورات توعية لـ ١ ٣٧٥ مشتركا، كان منهم ٩٣٨ امرأة و ٤٣٧ رجلا، بالتنسيق مع مكتب المدعي العام للجمهورية، والمعهد الوطني للمرأة، وجامعة المكسيك الوطنية المستقلة.

وزارة السياحة. أدرجت الوزارة موضوع الاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي للأطفال في المناهج التي تشكل جزءا من برنامجها السنوي للتدريب. ووصل عدد المشمولين بالتوعية إلى ٣٨٧ (٢٤٠ امرأة و ١٤٧ رجلا).

وستوضع، في إطار برنامج الوزارة المعنون وضع وتنفيذ سياسة السياحة، دراسة استقصائية ثانية للحصول على تحليل لمستوى شيوع الاتجار بالأشخاص في المواقع السياحية الوطنية، الذي يكون منشؤه أو الدافع إليه موجودا في الأنشطة السياحية غير القانونية.

دال – تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الإدارة العامة الاتحادية والسلطة القضائية والأجهزة اللامركزية

الإدارة العامة الاتحادية

المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية: فيما يتعلق بالهدف ٦ من أهداف برنامج الثقافة المؤسسية للإدارة العامة الاتحادية، يُتوخى ألا تتضمن الدعوات إلى عقد اجتماعات لاختيار الموظفين أي رموز أو صور تمييزية؛ وكذلك إدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستحقاقات، ومراقبة عدم تضمّن أوصاف الوظائف أي تمييز مفترض. وتوضع خطط للمناطق لتشجع التقسيم المنصف للأنشطة. وأعد المعهد دورة للدراسة عن بُعد في موضوع **التنمية المحلية والتخطيط التشاركي في البلديات** (٢٠٠٨، بالاشتراك مع المعهد الوطني للنظام الاتحادي والتنمية البلدية والجامعة المتروبولية المستقلة)؛ ودورة **البلديات والديمقراطية والتنمية الاجتماعية** (٢٠٠٩)، وعقد مؤتمرا عن بُعد في موضوع **إدارة الموارد البشرية في الإدارة العامة الاتحادية**.

المعهد الوطني للهجرة: أجرى المعهد في عام ٢٠٠٩، تنفيذا للهدف ٦ من أهداف برنامج الثقافة المؤسسية للإدارة العامة الاتحادية، **التحليل** الذي أوضح ما يلي: ٦٠،٩ في المائة من النساء و ٥٩،١ في المائة من الرجال الذين شملهم الاستقصاء يهتمون بالتعيين دون تمييز على أساس الجنس. ويتوخى المعهد وضع سياسة للمساواة، وتحديد آليات التعيين والتدريب والترقية، في إطار تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

المعهد الوطني للمرأة: أجرى المعهد **الدراسة التقييمية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مناهج عمل الأحزاب السياسية**، بالتنسيق مع مركز البحث والتعليم الاقتصادي، لوضع مؤشر لمساهمة المرشحات في المناطق المتنافسة ومسار هذه المساهمة. وعقد المعهد أيضا حلقة دراسية في موضوع **القيادة السياسية للمرأة في النطاق المحلي** (٢٠٠٧) في ستة كيانات اتحادية، واشترك فيها ٤٦١ امرأة.

مكتب المدعي العام للجمهورية: قام المكتب، تنفيذا للهدف ٦ من أهداف برنامج الثقافة المؤسسية للإدارة العامة الاتحادية، **بتنقيح المبادئ التوجيهية لتطوير الموظفين وترقيتهم بنهج جنساني**؛ وتحليل الإحصاءات والعلاقة المقارنة لتنقل المرأة والرجل حسب المستوى. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أنجز المكتب التقرير السنوي الأول عن نتائج هذا التحليل، الذي سيكون بمثابة مقدمة للتحليل المقارن لهذه المسألة. وفي أواخر عام ٢٠١٠ ستُستعرض المبادئ

التوجيهية لتطوير الموظفين وترقيتهم، وفقا للتقدم في تحليل المكوّن المعياري والعمليات التنظيمية للثقافة المؤسسية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

وزارة الدفاع الوطني: فيما يتعلق بالهدف ٦ من أهداف برنامج الثقافة المؤسسية للإدارة العامة الاتحادية، يوجد لدى الوزارة نظام للتطوير لشغل وظائف الهيكل الهرمي الشاغرة في إطار تكافؤ الفرص، وهياكل تنظيمية للترقية تسمح بالتنقل المنصف دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الطبقة أو غير ذلك.

وزارة البيئة والموارد الطبيعية: في عام ٢٠٠٨ جرى ضم قطاع المنظمات النسائية و/أو مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى المجلس الاستشاري للتنمية المستدامة التابع للوزارة، الذي يضم ممثلة لكل ولاية، وممثلا لمنطقة العاصمة الاتحادية، وممثليْن يعينهما الوزير. وفيما يتعلق بمكتب المدعي العام الاتحادي لحماية البيئة، وتنفيذا للهدف ٦ من أهداف برنامج الثقافة المؤسسية للإدارة العامة الاتحادية، فإن أحد مكونات خطة العمل للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بشأن ''اختيار الموظفين'' يتمثل في **مراجعة وصف الوظائف**، وتفادي التمييز على أساس الجنس، وتشجيع التنقل الأفقي والرأسي، ونشر معيار دائرة الاحتراف المهني.

وزارة الخدمة المدنية: تنفيذا للهدف ٦ من أهداف برنامج الثقافة المؤسسية للإدارة العامة الاتحادية، جرى في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وضع مشروع الدليل الإداري للتطبيق العام في مجال الموارد البشرية والتنظيم، لتنظيم العمليات والإجراءات المتعلقة بتخطيط وتنظيم وإدارة الموارد البشرية، وأُدرج معيار إنصاف الجنسين في فصل ''الالتحاق والتنقل''.

وزارة المالية والائتمان العام: فيما يتعلق بالهدف ٦ من أهداف برنامج الثقافة المؤسسية للإدارة العامة الاتحادية، **عممت الوزارة المعيار الساري** للترقية الرأسية والأفقية المنصفة. مراجعة المعايير المتعلقة بإجراءات تقييم الأداء، سواء في ذلك الموظفون القياديون والموظفون التنفيذيون.

وزارة الإصلاح الزراعي: فيما يتعلق بالهدف ٦ من أهداف برنامج الثقافة المؤسسية للإدارة العامة الاتحادية، أشرفت الوزارة على **تحرير وصف الوظائف**، مع التركيز على عدم التمييز على أساس الجنس، مما يعزز التنقل الأفقي والرأسي. وأدرجت في نُبذ الوظائف المفتاح التالي: الوصف والنُبذة والقدرات حددت وفقا لمتطلبات الوظيفة ...، ولذلك فإن تصميمها لا يقصد به جنس معين. **مراجعة لغة مدونة قواعد السلوك المؤسسي**، لتعميمها بالشبكة

الداخلية والبريد الإلكتروني والمطبوع. وفي الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩ عقدت الوزارة دورات في موضوع القدرات الإدارية اشتركت فيها ١٥٣ امرأة و ٣٥٦ رجلا.

وزارة الخارجية: رتبت الوزارة **خدمات لوصول النساء من السكان الأصليين إلى العدالة،** بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين، والمعهد الوطني للغات السكان الأصليين، تعزيزا للوصول إلى العدالة انطلاقا من تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتعدد الثقافي. وفيما يتعلق بالهدف ٦ من أهداف برنامج الثقافة المؤسسية للإدارة العامة الاتحادية، تعكف الوزارة على **إعداد خطة الثقافة المؤسسية** للوزارة، التي تنص على عدم التمييز في الترقية الرأسية والأفقية، وكذلك في اختيار الموظفين وفي المرتبات والاستحقاقات.

وزارة الأمن العام: قامت الوزارة، تنفيذا **للبرنامج القطاعي للأمن العام للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢**، وفي إطار **الاستراتيجية الوطنية للمنع "فلنطهر المكسيك"**، بتدريب أفراد الشرطة في مسائل حقوق الإنسان، وإنصاف الجنسين، ورعاية الضحايا حسب نوع الجريمة. وتنطوي **النماذج الجديدة الشُّرطية والعقابية** على نهج لحقوق الإنسان، مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومبدأ المصلحة الفُضلى لضحايا الجريمة في السياسات العامة. وفي عام ٢٠٠٨ كان **أول فريق للشرطة النسائية** في الشرطة الاتحادية يتألف من ٣٦٥ امرأة من أفراد وحدة استعادة النظام العام والإنقاذ والمساعدة الاجتماعية، بالإضافة إلى قوة شرطة تتألف من ٣٣٥ فردا. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بدأ تشكيل **المجموعة النسائية الثانية،** وقوامها ٣٠٣ أفراد. ووفرت الوزارة تساوي الظروف للجنسين في **اجتماعات عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨** في عملية التعيين، وحبذت زيادة تمثيل المرأة.

السلطة القضائية

المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد: نشرت المحكمة **كتاب الجنسانية والحقوق السياسية. الحماية القضائية للحقوق السياسية والانتخابية للمرأة في المكسيك،** الذي يتألف من أربع دراسات: (١) ''المرأة في دفاعها عن حقوقها السياسية والانتخابية. رصد للقانون الانتخابي الساري''، تحليل لما تحققه المرأة من اقتراب ونجاح في الالتحاق بالمحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد في دفاعها عن حقوقها السياسية والانتخابية؛ (٢) ''مع الثقافة المناهضة. بعض الاعتبارات بشأن شكل ممارسة المكسيكيات لحقوقهن السياسية والانتخابية''، وتركز على معرفة تصور موظفات وموظفي المعاهد الانتخابية في الولايات وبعض الأكاديميين لشروط المساواة بين المرأة والرجل من أجل ممارسة

حقوقهما السياسية والانتخابية؛ (٣) ''متى ولماذا؟: الحقوق السياسية للمرأة من زاوية التمثيل الوصفي والموضوعي''، وتحلل عدد النساء اللاتي حصلن على الحق في الترشح وشَغل الوظائف التي تُشغل بالانتخاب، وتتطرق إلى جدول الأعمال التشريعي الذي حبذته المشرّعات؛ (٤) ''إدراج مفهوم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الحقوق السياسية: تحليل السوابق القضائية للمحكمة الدستورية الإسبانية ومحكمة العدل للجماعات الأوروبية ومحكمة ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان''، وتحث على عدم التمييز، وتحتوي على تدابير إيجابية للمساواة في المعاملة. ويضم **منشور إنصاف الجنسين والحق في الانتخاب في المكسيك لعام ٢٠٠٩** دراسات ومقالات عن التشريع في موضوع إنصاف الجنسين والحق في الانتخاب؛ ويتضمن المعايير الدولية والاتحادية والمحلية. وترمي **الدراسة (الكمية والنوعية) للمرشحات في الانتخابات الاتحادية لعام ٢٠٠٩** إلى تحديد العوامل التي ساعدت أو لم تساعد النساء على الترشح وعلى انتخابهن نائبات بالأغلبية النسبية في العملية الانتخابية الاتحادية في عام ٢٠٠٩، وتقديم اقتراحات للحل في الجوانب المؤسسية والاجتماعية والثقافية. وقُدمت **الوثيقة الفنية والقانونية لتحليل مسائل إصلاح الانتخابات** في نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى كونغرس الاتحاد، باعتبارها مدخلا من مدخلات المناقشة؛ وتتضمن الوثيقة اقتراحات بتضمين التشريعات قواعد المساواة والتناوب بين الجنسين، وكذلك تعديل التشكيل عند إعداد قوائم المرشحين. وتضمنت **دورة "الحكم مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني"** (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩) المعارف والأدوات النظرية والمنهجية التي تساعد على فهم تعميم مراعاة المنظور الجنساني من حيث صلته بالعدالة، وفيما يتعلق بمحفل العدالة والجنسانية، انظر المرفق الرابع عشر.

وتناولت سلسلة **البرامج التلفزيونية "بين البراهين"** مسائل من قبيل: الوصول إلى العدالة الانتخابية، والمشاركة السياسية للمرأة، والحصص الانتخابية. وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سيجري تنفيذ **مشروع "المساواة بين الجنسين والحقوق السياسية والعدالة الانتخابية في المكسيك: من أجل توسيع حقوق الإنسان للمرأة"** (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، لتعزيز التنسيق التشريعي في موضوع المساواة بين الجنسين والحقوق السياسية والانتخابية في الإطار التشريعي لكل كيان اتحادي.

وفي عام ٢٠٠٩ عقد **أول ملتقى لقاضيات العدالة الانتخابية في البلدان الأيبيرية الأمريكية "من أجل العدالة الجنسانية"**، بالتعاون مع مؤسسة العدالة والجنسانية، وحث الملتقى على الدراسة والتحليل والتطبيق الفعلي للصكوك الدولية لحقوق الإنسان للمرأة،

والقواعد القانونية الأساسية لتمتع المرأة بحقوقها السياسية والانتخابية، واتفقت القاضيات على ''إعلان غوادالاخارا''. وفي هذا العام عقدت **الحلقة الدراسية الدولية للمرصد القانوني الانتخابي لعام ٢٠٠٩**، وجرى تحليل الأحكام ذات الصلة للمحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد. ومن خلال **الحلقة الدراسية الأكاديمية "الحصص والوجود المتوازن للجنسين في القوائم الانتخابية"** لعام ٢٠١٠، و**الحلقة الدراسية الأكاديمية "الفقه الانتخابي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان"** لعام ٢٠١٠، اللتين عقدهما مركز التدريب القضائي الانتخابي التابع للمحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد، جرى تحليل السوابق القضائية المختلفة لبعض أجهزة العدالة الدستورية الأوروبية فيما يتعلق بالوجود المتوازن للجنسين في القوائم الانتخابية. ومن جهة أخرى، وبالتنسيق مع المعهد الوطني للمرأة وكلية المكسيك، عُقدت **الحلقة الدراسية "العدالة الانتخابية وإنصاف الجنسين. التصويت والأهلية: من أجل الحق في أن نُنتخب"**. وأتاحت الحلقة تبادل الأفكار حول التقدم في الاعتراف بحقوق الإنسان للمرأة، في إطار الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسَعت **الحلقة الدراسية الدولية المتعلقة باشتراك وقيادة النساء من السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية (تشياباس)** إلى التفكير في تسوية المشاكل المماثلة في المنطقة، انطلاقا من تقييم يذهب إلى أن النساء من السكان الأصليين أقل حظا في التمتع بحقوق المواطنة والحقوق السياسية. وعُرضت دراسات أجريت في إكوادور وبوليفيا وبيرو وغواتيمالا والمكسيك ونيكاراغوا. وفي إطار **خدمات وصول النساء من السكان الأصليين إلى العدالة** (سان لويس بوتوسي)، عممت المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد الحقوق السياسية وآليات الحفاظ عليها. ودعمت المحكمة وشاركت في واحد من **محافل مناقشة موضوع التكافؤ الديمقراطي**، وهو المحفل الذي نظمته ''الجماعة النسائية المتعددة''. وكان الهدف من ''**الملتقى الوطني الأول لقيادات الأحزاب السياسية في الولايات: السبيل إلى إنصاف الجنسين في عمليات الانتخاب في عام ٢٠١٠**'' إطلاع القيادات المحلية للأحزاب السياسية على إنصاف الجنسين والوضع الراهن للمرأة في ممارسة وحماية حقوقها السياسية والانتخابية. وقد اشتركت المحكمة الانتخابية في **الملتقيين التاسع والعاشر للقاضيات في أعلى أجهزة إقامة العدل في البلدان الأيبيرية الأمريكية**، وهما شبكة للقاضيات اللاتي يعملن، على المستوى الإقليمي، على تعزيز وصول المرأة إلى أجهزة العدالة، ودعم برنامج مشترك في إطار الصكوك الدولية لحقوق الإنسان للمرأة. وقد عقد الملتقيان في غواتيمالا (٢٠٠٨) وفي كولومبيا (٢٠٠٩) على التوالي.

الأجهزة اللامركزية

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: نشرت اللجنة، في عام ٢٠٠٩، الدراسة المعنونة: **المشاركة السياسية للمرأة في المكسيك**، ٢٠٠٨، التي تتناول مستويات الحكم الثلاثة.

المعهد الاتحادي للانتخابات: أجرى المعهد **دراسة لمشاركة المواطنين في الانتخابات الاتحادية في عام ٢٠٠٣**، تضمنت معلومات عن المشاركة حسب الجنس والفئة العمرية. ويعكف المعهد الآن على وضع دراسة **لمشاركة المواطنين في عام ٢٠٠٩** على مرحلتين: دراسة عينة، ودراسة إحصائية. وهناك أيضا **تحليل للمواطنة والتمثيل والمشاركة السياسية في الدوائر القائمة على النظام الفردي التي تضم أكثر من ٤٠ في المائة من السكان الأصليين وحالة التمثيل والمشاركة السياسية للمرأة**، أُجري انطلاقا من دراسة في ٢٨ دائرة انتخابية قائمة على النظام الفردي تضم أكثر من ٤٠ في المائة من السكان الأصليين، واختتم في عام ٢٠٠٨. ومن النتائج الجديرة بالذكر أن مشاركة المرأة في مناطق السكان الأصليين تصطدم بعقبات هيكلية وثقافية واقتصادية واجتماعية؛ ومع ذلك يتزايد نشاط المرأة، استنادا إلى مزيد من التدريب والتعليم والمسؤوليات. وفي عام ٢٠٠٨ قامت **المجالس التنفيذية المحلية التابعة للمعهد** بتصميم أنشطة محلية تعترف بالتنوع وبالاحتياجات والاهتمامات الإقليمية، تعزيزا لمشاركة المرأة في الشؤون العامة؛ ووضعت هذه المجالس ٤٢ نشاطا في إطار أنماط مختلفة، ومناسبات أكاديمية وتدريبية ومناسبات للتوعية بمشاركة المرأة وحقوقها السياسية، واستهدفت هذه الأنشطة المشرّعات، والباحثات، والموظفات الحكوميات، والمستشارات الانتخابيات، وممثلات الأحزاب السياسية، والمستفيدات من البرامج الاجتماعية، وممثلات المجتمع المدني، وبلغ مجموع المشاركات ٦ ٩٦٦ شخصا في الـ ٣٢ كيانا. ونظم المعهد **مسابقات وطنية** ساهمت في توعية السكان بوجه عام. وفيما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ نُظمت ثماني مسابقات كان من أبرزها: إذاعة ثلاثة برامج بعنوان ''قائمة من أجل الديمقراطية''؛ شهادات المواطنين على العملية الانتخابية الاتحادية؛ مسابقة البرامج الوثائقية والكلمات والكاميرا والديمقراطية؛ مواد تعليمية لتدريب الأطفال والطفلات. وأطلق المعهد أيضا **حملات بث إذاعي وتلفزيوني:** برنامج **صلابة**، الذي أذيع من ١ آب/أغسطس إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وتركزت رسالته في أن المساواة بين المرأة والرجل تبدأ عندنا؛ وبرنامج انتُخبت بالأغلبية، الذي أذيع من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، من أجل تعزيز حق المرأة في الاعتراف بها وانتخابها؛ وبرنامج مشاركة المرأة، الذي أذيع من ٢٠ شباط/فبراير إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، لحثّ المرأة على ممارسة حقها في التصويت؛ وبرنامج مكان المرأة، الذي أذيع من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى أيار/مايو ٢٠١٠، لبيان أن المرأة تتطور بنجاح في جميع

مناحي المجتمع؛ وفقرة إذاعية قصيرة بعنوان طبيبة، أذيعت من المحطات المشتركة في شبكة الإذاعات الثقافية للسكان الأصليين من ١٩ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وتوضح أن بمقدور المرأة أن تحدد ما تتفرغ له أو تدرسه دون الحاجة إلى موافقة الذكور؛ وفقرة إذاعية قصيرة بعنوان مشاركة، أذيعت من المحطات المشتركة في شبكة الإذاعات الثقافية للسكان الأصليين من ١٩ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، لحثّ المرأة على المشاركة بشكل أنشط في قرارات مجتمعها.

الثالث عشر – أنشطة جديرة بالذكر على صعيد الولايات

أغواسكالييتس – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

زادت ميزانية الولاية المرصودة لمعهد أغواسكالييتس للمرأة سنويا، من ثلاثة ملايين بيسو في عام ٢٠٠٦ (٢٨٠ ألف دولار) إلى أربعة ملايين بيسو في عام ٢٠١٠ (٣١٣ ألف دولار). وتضاف إلى هذه الموارد المبالغ المرصودة من خلال الأموال الاتحادية لدعم تعزيز هيئات الولايات والبلديات. وقد توسعت صلاحيات معهد أغواسكالييتس للمرأة نتيجة تعديل الإطار المحلي لتقرير السياسة، ولا سيما القانون العام لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف ولائحته، وقانون البلديات، وقانون الوساطة والتوفيق. وبالتنسيق مع وزارة الإدارة والإبداع، نفذ المعهد **برنامج إضفاء الصفة المؤسسية على المنظور الجنساني في الإدارة العامة للولاية**، من خلال آليات تؤكد من جديد التزام الإدارة العامة بكفالة نماء المرأة والنهوض بها بشكل كامل، وضمان ممارستها لما لها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها في ظروف متكافئة مع الرجل. ومن هذه الآليات عقد ٤١ **اجتماعا للتعاون** من أجل اعتماد برنامج إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني، وتشكيل ٤٤ **لجنة للمساواة بين الجنسين** في كل من الهيئات والكيانات المشاركة، من أجل اقتراح وإيجاد تغييرات في الهياكل المؤسسية تنعكس في الأهداف، وبرامج العمل، وتصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطط والمشاريع الرامية إلى استحداث سياسات تنطوي على المنظور الجنساني. وقد تحقق تضافر جهود المؤسسات لتعميم وإدراج مراعاة المنظور الجنساني في الإدارة العامة للولاية.

باخا كاليفورنيا – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

من خلال صندوق تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، حصل **معهد المرأة في ولاية باخا كاليفورنيا** في عام ٢٠٠٨ على ٣،٧ ملايين بيسو (٣٠٣ آلاف دولار)، مما ساعد على تنظيم دورتين دراسيتين وثلاث حلقات عمل عن المنظور الجنساني، والتقنيات

التشريعية، والتخطيط الاستراتيجي، والدعم المؤسسي. وفي عام ٢٠٠٩ أصبح للمعهد صندوق يبلغ ٤،٧ ملايين بيسو (٣٥٠ ألف دولار)، مما يسّر توعية الموظفين، ولا سيما موظفو قطاع الصحة ومراكز التأهيل، فضلا عن إجراء ثلاثة تحليلات لإدراج المنظور الجنساني في الإدارة العامة. وستسمح ميزانية عام ٢٠١٠ بإجراء تحليلات، وعقد دورات وحلقات عمل، ووضع خطة استراتيجية لإدراج المنظور الجنساني في خطة الولاية للتنمية، وفي القطاعين التعليمي والاقتصادي، وفي عملية وضع ميزانيات الولاية القائمة على النتائج. وسيجري أيضا اعتماد ٢٥ موظفة وموظفا في المعيار التقني للكفاءة في العمل الذي وضعه المجلس الوطني لتنظيم واعتماد الكفاءات الوظيفية. ومن خلال **مشروع لنتأهب بابتسامة: الرد المجتمعي على العنف القائم على نوع الجنس**، عُقدت ٦٣ حلقة عمل للتوعية، ودُرّبت المروِّجات المجتمعيات اللاتي أعد لهن كتيب للتدريب. وعُقدت أيضا أربع حلقات عمل للتصوير الفوتوغرافي، وهُيّئت خدمة الاتصال الهاتفي الطارئ، وأُعد دليل للمؤسسات والمنظمات الداعمة للمرأة. كذلك فإن **مشروع وصول نساء ولاية باخا كاليفورنيا إلى الإنصاف والعدالة لعام ٢٠٠٨**، المدعوم بأموال برنامج دعم الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية، ساعد على إعداد **دورة دراسية** لعلم النفس والجنسانية في إقامة العدل، وعقد ست **حلقات عمل، وملتقى على صعيد الولاية** موجه إلى الشبكة الثنائية لمعالجة العنف العائلي والقائم على نوع الجنس، وحلقات عمل للتوعية، وبث برامج إذاعية، ووضع مشاريع للتنسيق التشريعي، وإقامة مركز لرعاية وحماية ضحايا العنف، وتدعيم ثلاثة مراكز للرعاية. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٠ جرى الالتزام بسلسلة من الأنشطة، مثل **حلقات العمل المباشرة** في موضوع المنظور الجنساني وحقوق الإنسان للمرأة، وتعزيز وتحديث نظام معلومات الحالات المعالجة، ومنهجة الحالات الموفقة، ووضع نموذج للمنع المجتمعي للعنف، وكتيبات للتدخل، وتعزيز الرعاية المتكاملة للمرأة، وتوفير خدمات للرعاية المجتمعية، وغير ذلك. العمل بشكل دوري على منح شهادات تقدير للنساء اللاتي يتميزن بمسارهن في مجالات مختلفة.

باخا كاليفورنيا – الموضوع: المشاركة السياسية

في إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الصندوق سابقا، عُقدت **حلقتا عمل لتدريب** المروُجين، استفادت منهما ٧١ موظفة، و ١٢٩ موظفا، و ٢٨١ امرأة، و ٣٩ رجلا من السكان عامة؛ وعُقد **محفل الولاية** في موضوع السياسات العامة في مجال تحسين الكفاءة المهنية والإنصاف والحكم الرشيد، واشترك فيه ١٣٠ مشتركا من العاملين في الإدارة العامة للولاية.

كوليما – الموضوع: الاتجار بالأشخاص

القيام **بدوريات ليلية** لتحديد أماكن النساء اللاتي يمكن أن يقعن ضحايا للاستغلال الجنسي.

منطقة العاصمة الاتحادية – الموضوع: العنف

قام مكتب المدعي العام لمنطقة العاصمة الاتحادية، بمقتضى الاتفاق A/02/2010، بإنشاء الوكالة المختصة بالتحقيق في جريمة القتل القائم على الخداع، المرتكبة ضد النساء والأشخاص ذوي الاتجاه أو الميل الجنسي وبسبب الهوية الجنسية. وينص هذا الاتفاق على أن تبحث الوكالة الجرائم من حيث الميول الجنسية وتتحرى عن النساء بحكم جنسهن. ولهذا الإجراء أهمية كبيرة لتطبيق المنظور الجنساني، إذ إن الطريقة التي تعرض بها الملفات في الوكالة ستوسع من الطريقة التقليدية للتحقيق في جرائم القتل. وفيما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ رصد المكتب ميزانية خاصة لمعالجة العنف ضد المرأة وصلت إلى ٣٧٤،٨ مليون بيسو (٢٨،٧ مليون دولار). ومن خلال برنامج الاستثمار في التنمية الاجتماعية لصالح المرأة، خصص المكتب ٧،٢ ملايين بيسو (٥٥٢ ألف دولار) لتمويل ٤٣ من منظمات المجتمع المدني في وضع مشاريع لمنع ومعالجة العنف ضد المرأة، واعتمد ١١٢ مشروعا استفاد منها ٢٣٥ ٨٢ امرأة. وجرى إعداد وتوزيع ٠٠٠ ٥٨٠ نسخة من كتاب ''مستقبلك الحر، من أجل حياة جنسية وصحة إنجابية في إطار المسؤولية''، الذي يتضمن توجيها للشباب بشأن حقوقهم الجنسية والإنجابية، وتنفيذ برنامج ''الحب هو اللاعنف'' لمنع العنف في فترة الخطوبة، والإطلاق السنوي لحملة ''١٦ يوما من النشاط من أجل منع العنف ضد المرأة''، التي تشترك فيها كل الهيئات الحكومية في منطقة العاصمة الاتحادية. ومن خلال برنامج ''لننتقل بأمان في وسائل النقل العام''، أنشئت ٥ وحدات لرعاية ضحايا الاعتداء الجنسي في شبكة المترو للنقل الجماعي، ومن خلالها يمكن للنساء شكوى المعتدين حتى يتم اعتقالهم وإحالتهم إلى الوكالات التابعة لمكتب المدعي العام المركزي للتحقيق في الجرائم الجنسية الملحق بمكتب المدعي العام لمنطقة العاصمة الاتحادية، أو إلى قاض مدني. وفي الفترة من ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، عالجت هذه الوحدات ٧٩٣ حالة، منها ٧٥٢ حالة قدمتها نساء؛ وكانت ٧٠٨ حالات تتعلق بالاعتداء الجنسي، و ٧٥ حالة بشكل آخر من أشكال العنف، و ١٠ حالات باغتصاب حدث خارج شبكة المترو. وحتى هذا التاريخ تم احتجاز ٢٨٣ معتديا.

منطقة العاصمة الاتحادية – الموضوع: الاتجار بالأشخاص

في عام ٢٠٠٦ أعد المعهد الوطني للمرأة ولجنة حقوق الإنسان في منطقة العاصمة الاتحادية ونظام التنمية المتكاملة للأسرة في هذه المنطقة كتيُب الوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال

للأغراض التجارية، لتوزيعه على مراكز التعليم الأساسي في مدينة مكسيكو. وفي منطقة العاصمة الاتحادية خط هاتفي لرعاية ضحايا الاتجار بالأشخاص، يقوم من خلاله فريق متعدد التخصصات بتوفير المعلومات والمشورة القانونية والتدخل في الأزمات، وتلقي مكالمات طلب المساعدة والشكوى، فضلا عن توفير خدمة تتسم بالسرية وعدم الكشف عن الأسماء وتعمل طوال ٢٤ ساعة و ٣٦٥ يوما في العام. وقد أعد مكتب المدعي العام لمنطقة العاصمة الاتحادية صفحة على الإنترنت تقدم معلومات عن الاتجار بالأشخاص، والاعتداء الجنسي، والاستغلال الجنسي للأطفال للأغراض التجارية، وعن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المنع والرعاية. وقد جرى تدريب ١ ٤٦٩ عنصرا في المجال الوزاري والفني والشُّرطي بحكومة منطقة العاصمة الاتحادية في مسألة الاتجار بالأشخاص. وقد جرى، بالاشتراك مع التحالف الإقليمي المناهض للاتجار بالنساء والفتيات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تنفيذ مشروع ''سيادة القانون والعنف والاتجار بالأشخاص من أجل الاستغلال الجنسي للأغراض التجارية في منطقة العاصمة الاتحادية''، للتوعية بهذه المسألة، وصولا إلى اعتبارها أسوأ أشكال العنف ضد المرأة. ولتنفيذ برامج التدريب هذه، رُصد ١،٠٧ من ملايين البيسو (٨٣ ألف دولار). وبالتعاون مع منظمة المدافعات الشعبيات، قام المعهد الوطني للمرأة في منطقة العاصمة الاتحادية بوضع وثيقة معنونة ''تصميم أدوات تربوية وتدريبية لمنع الاستغلال وسوء المعاملة والاعتداء الجنسي على الأطفال، والاتجار والاستغلال الجنسي للأغراض التجارية للأطفال من الجنسين منذ طفولتهم المبكرة''، موجهة إلى هيئة التدريس في رياض الأطفال والتعليم قبل المدرسي والصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الابتدائي. وقام مكتب المدعي العام المختص بجرائم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص والمعهد الوطني للمرأة في منطقة العاصمة والاتحادية ومؤسسة الطريق إلى البيت، وهي من منظمات المجتمع المدني، والتحالف الإقليمي المناهض للاتجار بالنساء والطفلات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتوقيع اتفاق تعاون لإحالة الضحايا الفعليين والمحتملين لجريمة الاتجار بالأشخاص إلى مآوٍ تتسم بالأمان البالغ وتوفر لهم الرعاية المتخصصة. وتعكف وزارة الصحة في منطقة العاصمة الاتحادية على وضع نماذج للعلاج النفسي المتخصص وبرامج للمساعدة الفورية قبل الإجراءات القضائية وفي أثنائها وبعدها. وبالتنسيق مع منظمة الطفولة المشتركة جرى دعم تنفيذ ''حملة مكافحة سوء المعاملة والاستغلال الجنسي للأطفال للأغراض التجارية: نحن لا نقبل ذلك ببساطة! من الجامعة إلى مناطق الخطر الشديد في منطقة العاصمة الاتحادية''.

منطقة العاصمة الاتحادية – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

زادت الموارد المالية لمعهد مدينة مكسيكو للنساء (المعهد الوطني للنساء – منطقة العاصمة الاتحادية) بنسبة ٨٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، من ٧٤ مليون بيسو في عام ٢٠٠٦ (٦،٩ ملايين دولار) إلى ١٣٦،٨ مليون بيسو في عام ٢٠١٠ (١٠،٧ ملايين دولار). ويضاف إلى هذه الموارد المبالغ التي رصدت من خلال الأموال الاتحادية: ٣٣ مليون بيسو (٢،٨ من ملايين الدولارات) إجمالا في هذه الفترة. أما الموارد البشرية للمعهد في نفس هذه الفترة فقد تقلصت بنسبة ٢٤ في المائة. ففي عام ٢٠٠٦ كانت هناك ٤٩٤ وظيفة في المعهد تراجعت، في أيار/مايو ٢٠١٠، إلى ٣٧٦. وفي عام ٢٠٠٧ بدأ نفاذ **قانون المساواة الموضوعية بين المرأة والرجل في منطقة العاصمة الاتحادية**، الذي اتخذ بمقتضاه عدة تدابير. وفي أيار/مايو ٢٠١٠ تم وضع طريقة متابعة هذا القانون. ووفقا للقانون شرع المعهد الوطني للمرأة في منطقة العاصمة الاتحادية، بالتعاون مع وزارة المالية ووكالة الوزارة لشؤون نفقات حكومة منطقة العاصمة الاتحادية، في عام ٢٠٠٧ في **إدراج المنظور الجنساني في كامل عملية تحديد ميزانية** هذه الحكومة. ونتج عن ذلك حدوث تقدم في الميزانية في الأعوام الأخيرة: فقد ارتفعت **الميزانية الجنسانية في مدينة مكسيكو** في عام ٢٠٠٨ إلى ١ ٢٥٦ مليون بيسو (١٠٢،٩ من ملايين الدولارات)، وفي عام ٢٠١٠ رُصد ١ ٣٥٥ مليون بيسو (١٠٦،١ ملايين دولار). وفي عام ٢٠٠٧ اشترك رئيس الحكومة وحكومته في الدورة الدراسية الأولى "**الجنسانية والسياسة العامة**". وبدأ منذئذ وضع **برنامج التدريب في موضوع حقوق الإنسان للمرأة والجنسانية والسياسة العامة**، الذي جرى من خلاله تدريب ٩ ٤١٢ من موظفي الحكومة من الجنسين (حوالي ٦٠ في المائة من النساء)، و ٧ ٠٠٠ من قضاة وقاضيات محكمة العدل العليا. ومن ناحية أخرى أنشئت في عام ٢٠٠٧ **شبكة مراكز اتصال لشؤون الجنسانية في حكومة مدينة مكسيكو**، وكذلك **شبكة مراكز اتصال في أحياء المدينة**، و**شبكة لموظفات الحكومة في وزارة التنمية الاجتماعية**، مما أوجد علاقة تعاون مع الحركات الاجتماعية لتحسين ظروف عمل المرأة. ووضع المعهد الوطني للمرأة في منطقة العاصمة الاتحادية **برنامج مروّجات حقوق الإنسان للمرأة**، وانطلاقا من معهد العلم والتكنولوجيا بدأ في عام ٢٠٠٨ تنفيذ "برنامج اجعل لها قيمة"، من أجل تعزيز ونشر حقوق المرأة، ولا سيما بين الشباب، من خلال شبكات الإنترنت الاجتماعية الافتراضية. وبالمثل، ومن أجل تشجيع وجود بيئة عمل من منظور جنساني، اتخذت تدابير إيجابية داخل مكاتب الحكومة، ومنها حملة اتصال؛ وخط هاتف للإبلاغ عن العنف القائم على نوع الجنس في العمل؛ وتحليل وضع المرأة في العمل؛ وصندوق بريد للشكاوى وأوراق الإبلاغ للمتابعة وتوفير المشورة والرعاية لضحايا التمييز في العمل. وفي عام ٢٠٠٩ وُضع **البرنامج العام لتكافؤ الفرص وعدم التمييز ضد نساء**

مدينة مكسيكو، من خلال اجتماعات مواضيعية مشتركة بين المؤسسات اشتركت فيها شبكات مراكز الاتصال لشؤون الجنسانية التابعة لحكومة منطقة العاصمة الاتحادية، والمجتمع المدني المنظم، والأكاديميات، ونصيرات الحركة النسائية الخبيرات في هذا الموضوع. وهناك آلية للرصد أنشئت في عام ٢٠١٠ ستتولى متابعة البرنامج وتقييمه.

منطقة العاصمة الاتحادية – الموضوع: المشاركة السياسية

تحليل وضع العمل للنساء العاملات في حكومة منطقة العاصمة الاتحادية (٢٠٠٧–٢٠٠٨) (المعهد الوطني للمرأة في منطقة العاصمة الاتحادية، ومنظمة المجتمع المدني إنصاف الجنسين والمواطنة والعمل والأسرة، ومكتب الحكومة التنفيذي). اشتركت ٢٤ هيئة. واستنادا إلى تحليل النتائج قدم المعهد الوطني للمرأة في منطقة العاصمة الاتحادية توصيات ووضع الوثيقة المعنونة "**سياسة العمل من المنظور الجنساني في مدينة مكسيكو**"، باعتبارها مجموعة تدابير لتقليل الفروق. ووضعت وزارة الأمن العام من جانبها **تحليلا لأحوال النساء العاملات**. ووضعت وزارة البيئة ومكتب الحكومة التنفيذي **خطط عمل** بشأن أحوال المرأة. إدماج **هيئة "الرقابة المدنية"** في الرقابة العامة، وانضمامها إلى المجالس الاستشارية وأجهزة الرقابة الحكومية. **حملة الاتصال الداخلي** من أجل عدم التمييز في العمل على أساس نوع الجنس، ٢٠٠٨. عملية **استطلاع الوسائل. انتخابات عام ٢٠٠٩**: ''نظرة على وسائل الاتصال''. استمر الرصد ٣ أشهر من أجل تحسين معالجة المعلومات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة. **افتتاح مدرسة سيسيليا لوريّا سافينيون الشعبية للقيادة**. في عام ٢٠٠٨ استفادت ٢١٣ امرأة، مما عزز القيادة السياسية والاجتماعية للمرأة. وفي عام ٢٠٠٩ تخرجت ٢١٠ نساء مؤهلات لتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في ١٦ وحدة أحياء تابعة للمعهد الوطني للمرأة في منطقة العاصمة الاتحادية؛ وفي عام ٢٠١٠ اشتركت ٤٠٧ نساء. وتتألف لجنة الترويج لإنشاء المجالس النسائية المدنية من الجيل الأول من الخريجات. **النموذج البديل للتعليم ووضع عمليات تمكين المرأة في مدينة مكسيكو**. جزء من مبادئ التعليم الشعبي للمرأة لتهيئة الظروف التي تساعد المرأة على ممارسة حقوقها الجماعية والفردية وتدعيم قيادتها. جرى تقديم ٣٠ ٩٨٠ مشورة بشأن حقوق الإنسان للمرأة والاضطلاع بـ ١٨ ١٧٣ نشاطا لتعزيز هذه الحقوق؛ ورافقت ذلك حملة ''جميع النساء، جميع الحقوق''. وجرى تشكيل ١ ٨٣٣ فريقا إعلاميا لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة، اشترك فيها ٢٣ ٤٩٩ شخصا (٢١ ٧٢٧ امرأة و ١ ٧٧٢ رجلا)، وشبكة الـ ١ ٢٣٧ امرأة اللاتي دُرّبن على تعزيز حقوق الإنسان في الـ ١٦ وحدة أحياء التابعة للمعهد الوطني للمرأة في منطقة العاصمة الاتحادية. **الملتقى الأول لمروّجات حقوق الإنسان للمرأة** في مدينة مكسيكو، ٢٠٠٨. حضر الملتقى أكثر من ١ ٠٠٠ امرأة من الوفود

السياسية في مدينة مكسيكو. **شبكة الموظفات الحكوميات** في وزارة التنمية الاجتماعية، التي أنشئت في عام ٢٠٠٧ لتكون جهة تعاون من أجل تحسين ظروف العمل. **حلقات عمل في موضوع القيادة**، لتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة. في حزيران/يونيه ٢٠١٠ استفادت ٣٠٢ من النساء. وجرى أيضا في وحدات الأحياء عقد دورات وإلقاء محاضرات في موضوع الجنسانية والديمقراطية. **أحداث وأنشطة** في إطار اليوم الدولي للمرأة واحتفالا بتصويت المرأة في المكسيك. في عام ٢٠٠٩ وفي إطار حملة اليوم الدولي للمرأة، عززت أسكابوتسالكو القيم الديمقراطية والمسؤولية المدنية. العمل بصفة دورية على منح النساء المبرّزات **وسام Omecihuatl**.

دورانغو – الموضوع: المشاركة السياسية

دورتان دراسيتان في موضوع القيادة والإدارة الاجتماعية (في إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الصندوق سابقا). مشروع لدفع ورصد التقدم في المشاركة السياسية للمرأة وحصولها على وظائف التمثيل الشعبي. اشتركت ٦٠ امرأة: موظفات حكوميات من مختلف المستويات، عضوات مجالس بلدية، قاضيات، عضوات أحزاب سياسية ومؤسسات بلدية مختلفة. **مشروع دفع ورصد التقدم في المشاركة السياسية للمرأة** وحصولها على وظائف التمثيل الشعبي. في إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الصندوق سابقا: جار تنفيذ منهاج العمل الاستراتيجي للإنصاف السياسي. توقيع **اتفاقات تعاون** مع شتى الجهات الفاعلة المؤسسية المدعوة للانضمام إلى مرصد.

دورانغو – الموضوع: الاتجار بالأشخاص

يجري، من خلال **عيادة التشخيص والكشف الصحي**، تقديم خدمات العلاج النفسي المجانية للعاملات في الدعارة اللاتي يحتجن، بمقتضى التدابير الصحية، إلى فحوص طبية. ويحصلن على الدعم أيضا لإتمام دراستهن الابتدائية والثانوية من خلال معهد دورانغو لتعليم الكبار.

ولاية مكسيكو – الموضوع: الاتجار بالأشخاص

في شباط/فبراير ٢٠١٠ أنشأ مجلس الولاية لشؤون المرأة والرعاية الاجتماعية **خط الاتجار بالأشخاص 01800-832-4745**، لتلقي الشكاوى من هذه الجريمة، وتقديم خدمات مجانية للمشورة القانونية والنفسية للنساء المعانيات للعنف. ويوفر المجلس الخدمات في وحدات رعاية النساء المعانيات للعنف وبناتهن وأبنائهن. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ أطلق المجلس **حملة الدعوة والحياة!**، وفي إطارها وُقّعت اتفاقات تعاون بين المجلس ووزارات السياحة

والتعليم والتنمية الاجتماعية في ولاية مكسيكو ومركز دراسات وبحوث التنمية والمساعدة الاجتماعية، من أجل إرساء أسس العمل المشترك في الجوانب ذات الصلة بالتوعية بالاتجار بالأشخاص ومنعه وتعزيز حقوق الإنسان.

ولاية مكسيكو – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

مجلس الولاية لشؤون المرأة والرعاية الاجتماعية في ولاية مكسيكو هيئة عامة لامركزية نطاقها الولاية وذات شخصية قانونية وذمة مالية مستقلة. وتتبع المجلس ١٦ وحدة لرعاية المرأة وبناتها وأبنائها المعانين للعنف أنشئت في عام ٢٠٠٧. وفي الأعوام الأخيرة زادت موارد الولاية المخصصة للمجلس زيادة كبيرة. ففي عام ٢٠٠٦ حصل المجلس على ٢٢،٥ مليون بيسو (٢،١ من ملايين الدولارات). وفي عام ٢٠٠٩ تلقّى قرابة ٣٢٠ مليون بيسو (٢٣،٨ مليون دولار)، أي أن الزيادة فاقت ١ ٤٠٠ في المائة. وطرأت على هذه الميزانية مجددا زيادة كبيرة في عام ٢٠١٠ بنسبة ٥٠ في المائة. وتبلغ الميزانية الآن ٤٨٣،٦ مليون بيسو (٣٧،٨ مليون دولار). وتضاف إلى هذه الموارد المبالغ التي رصدت من خلال الأموال الاتحادية والتي ينسقها المعهد الوطني للمرأة ووزارة التنمية الاجتماعية. ومن أبرز التدابير المتخذة لتعزيز وضع سياسات عامة من منظور جنساني وتوعية عامة المجتمع بضرورة إيجاد علاقات أفضل بين الرجل والمرأة **مؤتمر الولاية لتحسين السياسات العامة في مجال إنصاف الجنسين**، من خلال عقد حلقات عمل إقليمية (٢٠٠٦)، وحلقة عمل في موضوع **المنظور الجنساني والسياسات العامة، المعقودة لرئيس السلطة التنفيذية في الولاية وحكومته (٢٠٠٧)**. وفي عام ٢٠٠٧ بدأ تنفيذ **برنامج "إنصاف الجنسين"** في الـ ١٦ وزارة، ومكتب المدعي العام، ونظام التنمية المتكاملة للأسرة في الولاية. ويوجد في كل هيئة مركز اتصال لشؤون الجنسانية، ولبعض هذه الهيئات ميزانية لتنفيذ البرنامج. وفي عام ٢٠٠٨ وقّع **الميثاق الوطني لعام ٢٠٠٧ للمساواة بين المرأة والرجل، والاتفاق الوطني للمساواة بين المرأة والرجل**. وجرى في هذا العام، من خلال موارد صندوق تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وضع **الدورة الدراسية في الجنسانية والمواطنة والمشاركة السياسية**، وعقد ٢٦ حلقة دراسية لتدريب الموظفين الحكوميين في مختلف الوزارات والسلطتين التشريعية والقضائية في موضوع المنظور الجنساني. ووُضع أيضا دليل منهجي لإعداد مشاريع وبرامج من منظور جنساني، والتحليل المعنون ''الوضع الراهن للمرأة في ولاية مكسيكو''. ووُضع في عام ٢٠٠٩ ''بروتوكول إجراء التحقيق في الجرائم من منظور قتل الإناث''، الذي قدم إلى مكتب المدعي العام، فضلا عن **مشروع تعديل القانون الجنائي لولاية مكسيكو**، فيما يتعلق بالتحقيق في جرائم القتل من منظور قتل الإناث.

وأجري أيضا ثلاثة تحليلات مهمة، واحد لوضع النساء في السجون، وثان لتطبيق المعيار NOM-046-SSA2-2005، وهو موجه إلى الأطباء والممرضات، وثالث لمفهوم الخدمات الصحية.

ولاية مكسيكو – الموضوع: المشاركة السياسية

توقيع اتفاق التعاون بين مجلس الولاية لشؤون المرأة والرعاية الاجتماعية والمعهد الانتخابي للولاية (آذار/مارس ٢٠١٠) لاتخاذ تدابير مشتركة، منها تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وفي عام ٢٠٠٨ أعدت ٢٦ حلقة دراسية عن المنظور الجنساني **الدورة الدراسية في الجنسانية والمواطنة والمشاركة السياسية**، بالاشتراك مع جامعة ولاية مكسيكو المستقلة، للموظفات والموظفين الحكوميين (في إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني). العمل بشكل دوري على منح **شهادات تقدير للنساء اللاتي يتميزن** بمسارهن في مجالات مختلفة.

ولاية مكسيكو – الموضوع: الاتجار بالأشخاص

في شباط/فبراير ٢٠١٠ أنشأ مجلس الولاية لشؤون المرأة والرعاية الاجتماعية **خط الهاتف** 01800-832-4745 للاتجار بالأشخاص لتلقي الشكاوى من هذه الجريمة، وتقديم خدمات مجانية للمشورة القانونية والنفسية للنساء المعانيات للعنف.

غواناخواتو – الموضوع: المشاركة السياسية

تحليل التقييم الذي أجري في عام ٢٠٠٨ لإدراج المنظور الجنساني في نظام الولاية للتخطيط في جوانبه التقنينية (مرسوم الإنشاء، اللائحة الداخلية، النظم الداخلية). إدراج اقتراح بإدراج المنظور الجنساني في ١٠ قواعد لمجالس نظام الولاية للتخطيط (في إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الصندوق سابقا). والمتوخى، استنادا إلى النتائج، تمكين المرأة والقضاء على الممارسات المنطوية على تمييز على أساس الجنس. وصف الاقتراح النوعي والكمي بتخصيص نسبة ٣٣،٣ في المائة على الأقل للنساء من مجموع المشاركين عند تشكيل المجالس. العمل بشكل دوري على منح **شهادات تقدير للنساء اللاتي يتميزن** بمسارهن في مجالات مختلفة: شهادة تقدير باسم ماريا خوسيفا مارموليخو ده ألداما، وتمنح في فئات العمل؛ الخدمة العامة في السلطة التنفيذية؛ الخدمة العامة في السلطة التشريعية؛ الخدمة العامة في السلطة القضائية.

غيرّيرو – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

استجابة للصكوك الدولية والوطنية وصكوك الولايات جرى، بالتنسيق مع المنظمات الاجتماعية، وضع **برنامج الولاية لإنصاف الجنسين للفترة ٢٠٠٥–٢٠١١**، الذي يندرج فيه برنامج إضفاء الطابع المؤسسي على النهج الجنساني والمشاركة الاجتماعية. وفي الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠ أعدت سلسلة من **المحاضرات وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات**، لتوعية الموظفات والموظفين في جميع مستويات الإدارة العامة في الولاية. وجرى أيضا تنفيذ عملية لتعزيز الهيئات النسائية في البلديات، وكذلك **لتوعية وتدريب** المسؤولات عن هذه الهيئات **ووضع وثائق** منهجية لهن. وفي عام ٢٠٠٧ جرى تصميم النظام الإحصائي بنهج جنساني، وتحرير الوثيقة الإحصائية النساء والرجال في غيرّيرو، بالتنسيق مع المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا والمعلوماتية. وفي العام ذاته وُضعت اقتراحات لتنسيق الإطار القانوني والإداري للإدارة العامة في الولاية، ووُقّع **اتفاق الولاية للمساواة بين النساء والرجال**، الذي جرى التصديق عليه في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٨ وُضع مشروع تعزيز القدرات لتطبيق التشريع الوطني للمساواة بين الجنسين وعدم العنف ضد المرأة. وعقدت كذلك **حلقتان دراسيتان في موضوع السياسات العامة بنهج جنساني وبرمجة الإنفاق العام**، ووُضع مشروع الميزانية القائمة على النتائج بنهج جنساني للسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وجرى في عام ٢٠٠٧، بدعم من الصندوق الاتحادي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وضع **تقييم للثقافة المؤسسية في الإدارة العامة للولاية**، وكذلك بروتوكولين لتقصّي وفيات الأمومة وإعالة الأسرة. ووُضعت أيضا دراسة استقصائية عن المنظور الجنساني في سلطات الولاية الثلاث لقادة الرأي، ووثيقة تقييمية عن المنظور الجنساني في الهيئات النسائية في البلديات. وفي عام ٢٠٠٩ أعيد تشكيل نظام المعلومات الإحصائية من منظور جنساني، ووُضع بحث عن إعالة المرأة للأسرة، وطُبّق نموذج إنصاف الجنسين في قطاعات التعليم والأمن العام والمالية وفي ذات وزارة شؤون المرأة في غيرّيرو. وفي عام ٢٠١٠ ساعد الدعم على تنظيم عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني وتعميم مراعاته، وهي العملية التي دعمتها الوزارة.

غيرّيرو – الموضوع: المشاركة السياسية

الدورة الدراسية نساء مختلفات وقيادات متعددة في أعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، لدعم وتطوير القيادة الفردية والاجتماعية للمرأة، من خلال التفكير في العلاقات بين الجنسين والسلطة. وقد عمل **برنامج تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في غيرّيرو** في عام ٢٠٠٧، الذي وضعته وزارة شؤون المرأة في غيرّيرو والمعهد الاتحادي للانتخابات، على نشر الحقوق السياسية للمرأة.

إيدالغو – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ تلقى معهد إيدالغو للمرأة موارد مالية من المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية، من خلال برنامج دعم الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية، ساهمت في تعزيز السياسات العامة للمعهد، ولا سيما التدابير التي تنفذ مع ممثلات وممثلي المؤسسات التي يتألف منها نظام الولاية لمنع ومعالجة العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واجتثاثه في ولاية إيدالغو. وساعدت هذه الموارد أيضا على مواصلة عمليات **توعية وتدريب عامة الجمهور وموظفات وموظفي الحكومة في مستويات الحكم الثلاثة وتحسين كفاءتهم المهنية، وتوفير رعاية مباشرة قانونيا ونفسيا للنساء وبناتهن وأبنائهن القصّر المعانين للعنف، وكذلك الاهتمام بمطالب المرأة في المؤسسات والدوائر الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.** وبالشكل ذاته ساعدت هذه الموارد على دعم فريق عامل مدرَّب وملتزم ومجدد، يعتبر رأس المال البشري الأساسي للمضي في العمليات التي يضطلع بها معهد إيدالغو للمرأة؛ وساعدت على حيازة مركبة ذات محركات، وأجهزة حاسوب وعرض، وأثاث. وهذه العناصر في مجموعها تعزز قدرة المعهد على الاستجابة لمطالب النساء.

خاليسكو – الموضوع: الاتجار بالأشخاص

يدرس كونغرس الولاية قانون الاتجار بالأشخاص؛ والولاية هي مقر اللجنة الإقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ومن خلال نظام التنمية المتكاملة للأسرة، يقوم معهد خاليسكو للمرأة ومكتب المدعي العام ووزارة الصحة بتقديم خدمات مشورة قانونية وتوجيه نفسي وعروض للعمل وخدمات صحية للنساء المشتغلات بالدعارة اللاتي يقعن ضحايا للاستغلال الجنسي. وتطلق حملات توعية تشجع المعاملة الحسنة، ومنها القضاء على القوالب النمطية للجنسين، ولمّ شمل الأسرة، واحترام حقوق المرأة.

خاليسكو – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

في خاليسكو ثلاثة أنظمة قانونية رئيسية تسهم في نماء المرأة والنهوض بها: قانون معهد خاليسكو للمرأة، وقانون الولاية للمساواة بين المرأة والرجل، وقانون تمتع المرأة بحياة خالية من العنف، ومنه ينبثق برنامج الولاية لمنع ومعالجة واجتثاث العنف ضد المرأة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. وفي هذه الفترة زادت الموارد البشرية لمعهد خاليسكو للمرأة، من ٢٧ وظيفة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٩ في عام ٢٠١٠، وكذلك الموارد المالية التي تقدمها الولاية إلى المعهد: ففي عام ٢٠٠٦ حصل المعهد على ١٢،٢٥ مليون بيسو (١،١ من ملايين الدولارات)، وأضيفت إليها الموارد المتأتية من الأموال الاتحادية، فبلغ مجموعها ١٤،٢٨ مليون بيسو (١،٣ من ملايين الدولارات). وفي عام ٢٠١٠ حصل المعهد على

١٨،٩٣ مليون بيسو (١،٤ من ملايين الدولارات) من ميزانية الولاية، بالإضافة إلى موارد الأموال الاتحادية، فبلغ المجموع ٢٧،٦٩ مليون بيسو (٢،١ من ملايين الدولارات). وفي إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني الذي يدعمه المعهد الوطني للمرأة، نفذت مشاريع مختلفة للتنسيق التشريعي، ومنها وضع **بروتوكول وحيد للولاية لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس**، **والمشروع الوحيد للتنسيق التشريعي في الولاية مع البلديات فيما يتعلق بقانون تمتع المرأة بحياة خالية من العنف في ولاية خاليسكو ولائحته**. وأيضا في مجال إقامة العدل، أجري **تحليل لحالة النساء نزيلات سجن النساء في خاليسكو**، وعُقدت **دورات وحلقات دراسية للتوعية** بحقوق الإنسان والمنظور الجنساني لوكلاء النيابة العامة والقضاة والقاضيات وأفراد الشرطة، وكذلك لموظفي الإدارة العامة في الولاية، ونُفذت برامج للتدريب ومناسبات للوقاية فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية. وجرى أيضا إنشاء **وحدة متنقلة** لتقديم خدمات الرعاية للنساء ضحايا العنف، وإجراء **تحليل "للثقافة المؤسسية في الإدارة العامة بالولاية"**.

خاليسكو – الموضوع: المشاركة السياسية

الاعتماد في إطار نموذج إنصاف الجنسين: ٢٠٠٣. تدريب ٧٧٤ شخصا (٣٦٩ من النساء) في ١٤ حلقة عمل، باشتراك ١١ جهة حكومية بالولاية، مثل وزارة العمل والضمان الاجتماعي والتنمية البشرية، وهيئات خاصة. حلقة العمل **المشاركة في المجتمع والقيادة المجتمعية للمرأة من منظور جنساني**، الموجهة إلى المعاهد النسائية بالبلديات، ومركز التضامن لنماء المرأة، والنساء القياديات. وفي إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني يجدر بالذكر ما يلي: حلقة العمل **العنف والقيادة ومشاركة المواطنين**، لتعزيز تمكين المرأة واشتراكها في اتخاذ القرار في البلديات؛ وحلقة العمل **إدارة السلطة والتمكين في مجال العمل**، التي نظمتها وزارتا التخطيط والإدارة والمالية على المستويين المتوسط والتنفيذي؛ و**تحليل الثقافة المؤسسية في الإدارة العامة بالولاية**. **الحملة الإذاعية المرأة تطمح إلى الأفضل**، للتوعية بمشاركة المواطنين على قدم المساواة، ٢٠٠٧. حملة الولاية لمعهد خاليسكو للمرأة، مكتب مشاركة المرأة. وأيضا حلقة العمل **القيادة السياسية للمرأة في النطاق المحلي**، لدعم القيادة، وهي موجهة إلى أعضاء مكتب مشاركة المرأة. توقيع **اتفاق للحث على المشاركة السياسية للمرأة** (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ – ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣)، لدعم القيادة النسائية، وتنفيذ القانون الاتحادي للمؤسسات والإجراءات الانتخابية، وتشجيع وضع جدول أعمال من منظور جنساني للإنصاف السياسي في المشاركة واتخاذ القرار. اشترك ممثلون لرئاسات لجان الولاية والأحزاب السياسية، وأعضاء

اللجنة التنفيذية للمعهد الاتحادي للانتخابات، وهيئة تنسيق مكتب مشاركة المرأة، والأمين العام للحكومة. تقديم نتائج **تحليل أثر حصة الجنسين في الانتخابات المحلية في عام ٢٠٠٩**، باشتراك معهد خاليسكو للمرأة، والمعهد الاتحادي للانتخابات، ومكتب مشاركة المرأة. وفي عام ٢٠٠٩، تحديث وتطبيق وتقييم **كتيب المشاركة السياسية للمرأة** لأعضاء المراكز المتكاملة لدعم المرأة (في إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الصندوق سابقا)، ووضع **كتيب حلقة العمل في موضوع المشاركة في المجتمع والقيادة المحلية**، الذي يشجع على خلق مهارات تعزز مشاركة المرأة (في إطار برنامج دعم الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية). وفي عام ٢٠١٠ وُقّع **اتفاق الدعم والتعاون بين معهد خاليسكو للمرأة والمجلس المحلي للمعهد الاتحادي للانتخابات** (نافذ من ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣)، وعُقد مؤتمر **لنحطم الحواجز غير المرئية: مشاركة وتمثيل المرأة في كونغرس الولايات**، في موضوع حصة الجنسين، باشتراك معهد خاليسكو للمرأة، والمعهد الاتحادي للانتخابات، ولجنة إنصاف الجنسين في كونغرس الولاية.

موريلوس – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

معهد المرأة في ولاية موريلوس هيئة لامركزية كائنة في وزارة التنمية البشرية والاجتماعية منذ عام ٢٠٠٩، ومن أبرز أهدافها إدراج المنظور الجنساني في الإدارة العامة بالولاية. ويتصل تعزيز المعهد اتصالا وثيقا بزيادة الموارد المالية والبشرية، إذ يعكس الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد شهدت ميزانية الولاية المأذون بها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ زيادة بأكثر من ١٢٠ في المائة، إذ ارتفعت من ٤،٣ ملايين بيسو في عام ٢٠٠٦ (٤٠١ من آلاف الدولارات) إلى ٩،٧ ملايين بيسو في عام ٢٠١٠ (٧٥٩ ألف دولار). وهناك أيضا نسبة مئوية كبيرة من مجموع الموارد المرصودة للمعهد، أي أكثر من ٥٠ في المائة، تأتي من أموال المشاريع الاتحادية.

نايايت – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

انخفضت بشكل بطيء ميزانية الولاية المأذون بها لمعهد المرأة النايايتية في الأعوام الأخيرة بنسبة حوالي ١٠ في المائة الآن، في حين أنها في عام ٢٠٠٨ سجلت زيادة بنسبة ٨ في المائة. وفي إطار الأنشطة التي تحققت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، أجريت **مسابقة** لتعديل رسالة ملتشور أوكامبو التي استفاد منها ٦٨٤ ٩٤٩ شخصا بشكل إجمالي من سكان ولاية نايايت، موزعين على النحو التالي: ٤٨٠ ٤٨٠ امرأة و ٢٠٤ ٤٦٩ رجال. وجرى تصميم وتحرير ١٠ ٠٠٠ نسخة من برنامج ما قبل الزواج، بهدف تعريف العروسين بعملية الزواج وآثارها القانونية، وكذلك بمسألة العنف العائلي وعواقبه في ولاية نايايت. وعقدت

ثلاث حلقات دراسية ودورتان دراسيتان للتوعية والتدريب في موضوع الجنسانية والسياسات العامة لموظفي الولاية، فضلا عن حلقة عمل لتدريب مروّجي ومروّجات الحقوق الجنسية والإنجابية، وبلغ مجموع المشتركين ٥٠٧ أشخاص، كان منهم ٣٢٥ امرأة و ١٢٨ رجلا.

ناياريت – الموضوع: المشاركة السياسية

حلقات دراسية: حفز القياديات لسياسة ولاية ناياريت، التشريع من منظور جنساني، السياسات العامة البلدية من منظور جنساني، ودورة دراسية في العملية التعليمية للموظفات والموظفين الحكوميين في موضوع السياسات العامة والجنسانية (في إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الصندوق سابقا)، لممثلي وقياديي منظمات المجتمع المدني، باشتراك ٥٠٧ أشخاص، كان منهم ٣٢٥ امرأة و ١٨٢ رجلا.

نويفو ليون – الموضوع: المشاركة السياسية

تعميم من السلطة التنفيذية بعدم التمييز وبتكافؤ الفرص عند توظيف موظفي الإدارة العامة بالولاية، وهو تعميم بدأ نفاذه من ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وأُوعز إلى مكتب الحكومة التنفيذي بإدراج عدم التمييز وتكافؤ الفرص في السياسة الداخلية للموارد البشرية. الموظفون الملحقون بالإدارة العامة للولاية (آب/أغسطس ٢٠٠٨): ٥٣٥ ٢٨ شخصا: منهم ٣٦١ ١١ امرأة و ١٧٥ ١٧ رجلا.وفي عام ٢٠٠٩ نشرت **دراسة تعزيز وتوطيد المنظور الجنساني في الإدارة العامة للولاية والبلديات** (في إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الصندوق سابقا)؛ ثلاثة مجلدات: الأول – الاعتماد والتنسيق التشريعي؛ الثاني – نماذج التعميم؛ الثالث – الذاكرة الوثائقية. **مجال التوعية**. حوار مع سياسيّات في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. حضرته ٢٥٠ امرأة في عام ٢٠٠٩ و ٤٠٠ في عام ٢٠١٠. **تدابير أولية في اللجان الانتخابية** لعام ٢٠٠٩: اجتماع إعلامي مع اللجنة الانتخابية بالولاية؛ نشر مطويات في الوسائل الجماهيرية المطبوعة، مشفوعة بتوصيات للجنة الانتخابية بالولاية لتنفيذها. حلقة عمل نظرية وعملية مدتها ٦ ساعات، **لنحطّم الحواجز غير المرئية**؛ النساء المدوِّنات، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠. حضرتها ٥٠ امرأة، ونظمتها حكومة ولاية نويفو ليون ومعهد المرأة بالولاية. عام ٢٠٠٨ – **دراسة عن السلطة والمرأة والقيادة**، دليل جامع في سياق شامل، متاح لعامة الجمهور بشكل دائم في صفحة حكومة الولاية على الإنترنت. المنشورات: ١١ عنوانا في **سلسلة المرأة والسلطة** (١ ٠٠٠ نسخة من كل عنوان). من مواضيعها: المرأة والسياسة؛ المرأة في سلك القضاء؛ المرأة في إقامة العدل؛ المرأة في الإدارة العامة؛ وكذلك **الحق في الاختيار على أساس الحريات الدستورية**. الرغبة في الإنجاب:

اقتراح، ٢٠٠٩ (٠٠٠ ٥ نسخة)، **ومشورة في مشاركة المواطنين، ٢٠٠٤-٢٠٠٩**، نشرت في عام ٢٠٠٩ (٠٠٠ ١ نسخة)، وتتضمن لقاءات مع مستشاري معهد المرأة في ولاية نويفو ليون من الجنسين وخبرات وآراء هذا الجهاز في السياسات العامة من منظور جنساني.

بويبلا – الموضوع: العنف ضد المرأة

يوفر مركز حماية النساء ضحايا العنف المأوى، والطعام، والثياب، والأحذية، والرعاية الطبية والنفسية، والمشورة والإجراءات القانونية. ويعقد أيضا حلقات عمل للتدريب على العمل، ويفسح المجال للنساء وبناتهن وأبنائهن لمزاولة الأنشطة البدنية والترويحية.

بويبلا – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ لم يطرأ في الواقع أي تعديل على الموارد المالية التي تخصصها الولاية لمعهد بويبلا للمرأة، باستثناء عام ٢٠٠٨ الذي شهد زيادة بنسبة تزيد قليلا على ٢٠ في المائة، إذ رُصد في هذا العام ١٥،٥ مليون بيسو (١،٢ من ملايين الدولارات). ومع ذلك فإن الموارد المالية المتاحة من خلال المشاريع الاتحادية، التي تمثل زهاء ٥٠ في المائة من المجموع المخصص للمعهد، تزيد بالفعل سنويا في هذه الفترة. ومن أجل الوفاء بالالتزامات الدولية والوطنية المتعهد بها في مسألة التخطيط بمنظور جنساني والاستجابة لهذه الالتزامات، جرى للمرة الأولى تضمين خطة الولاية للتنمية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١١ فقرة معنونة ''المرأة، تعزيز قدراتها''، وعلى هذا الأساس صيغ برنامج الولاية للمساواة بين المرأة والرجل (٢٠٠٨-٢٠١١). ومن ناحية أخرى وُضع برنامج الولاية لمنع ومعالجة العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واجتثاثه (٢٠٠٨-٢٠١١). وأُنشئت أيضا اللجنة الفرعية لإنصاف الجنسين، التي يقوم فيها معهد بويبلا للمرأة بدور نشط، وأُدرج برنامج للثقافة المؤسسية بمنظور جنساني في قطاع الأمن والعدالة. وحدث في الولاية أيضا تقدم كبير في الاعتراف القانوني بحقوق الإنسان للمرأة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧ نُشر قانون تمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف، وفي عام ٢٠٠٨، وتنفيذا لما ورد في المادة ٤٢ من هذا القانون، اكتمل نظام الولاية واعتُمدت لائحته. وبالإضافة إلى ذلك جرى في عام ٢٠٠٩ وضع نظام لتغذية مركز الولاية للبيانات والمعلومات المتعلقة بحالات العنف ضد المرأة. وجرى من ناحية أخرى في عام ٢٠٠٨ نشر قانون ولاية بويبلا للمساواة بين المرأة والرجل، الذي وضع نظامه في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

بويبلا – الموضوع: المشاركة السياسية

الاعتماد في إطار نموذج إنصاف الجنسين: ٢٠٠٣. فيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، اعتُمد أكثر من ٤٠ جهازا وهيئة في الولاية؛ وترويج النموذج مستمر. عقد ٥٠ **حلقة عمل للتدريب** في مجال التمكين وتقدير الذات (في إطار برنامج دعم الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية)، استفاد منها ٦٤٥ امرأة و ٨٤ رجلا من ١٤ مجلسا فرعيا، وهيئتي تفتيش، وست وحدات للإسكان، وست مستوطنات شعبية. وفي إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الصندوق سابقا، عقد **محفل الولاية بشأن وضع الرجل والمرأة في البلديات** للمنتخبين من رئيسات ورؤساء البلديات؛ وأجري تحليل للثقافة المؤسسية من منظور جنساني للمجلس البلدي في بلدية بويبلا، ليكون بمثابة مدخلات في وضع برنامج للثقافة المؤسسية من منظور جنساني.

بويبلا – الموضوع: الاتجار بالأشخاص

نُشر تحليل نتائج الدراسة الاستقصائية الوطنية لدينمية العلاقات في الأسر المعيشية، ٢٠٠٦، والعنف في المجال الجنسي على يد غير الزوج، وفيه وردت معلومات عن دعارة المرأة؛ ولدى مكتب المدعي العام للولاية بيانات عن القوادة موزعة حسب العمر والجنس والبلدية.

كينتانا رو – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

إذا اعتُبرت السنة المالية ٢٠٠٦ سنة الأساس، فإن الموارد التي خصصتها الولاية لمعهد كينتانا رو للمرأة تكون قد زادت، في عام ٢٠١٠، بنسبة ٦١،٧٧ في المائة، من ٢٢،٤ مليون بيسو في عام ٢٠٠٦ (مليوني دولار) إلى ٣٤،٢ مليون بيسو في عام ٢٠١٠ (٢،٦ من ملايين الدولارات). ويتلقى المعهد أيضا موارد من خلال الأموال الاتحادية التي يديرها المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية والمعهد الوطني للمرأة، ومن خلال موارد المشاريع الإنتاجية. وزاد ملاك الموظفين أيضا من ١١٤ إلى ١٤٩ شخصا. وفيما يتصل بالمعايير القانونية والإدارية، يجدر بالذكر القانون الجديد لمعهد كينتانا رو للمرأة، الذي يخوّل المعهد ٥٦ اختصاصا (٢٠٠٨)؛ وقانون تمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف (٢٠٠٧) ولائحته (٢٠٠٩)؛ وقانون المساواة بين المرأة والرجل (٢٠٠٩) ولائحته (٢٠١٠)؛ وميثاق الولاية للمساواة وعدم العنف ضد المرأة (٢٠٠٩)؛ وبرنامج الولاية للمساواة بين نساء ورجال ولاية كينتانا رو (٢٠٠٩)، الذي يهدف إلى تشجيع التنمية المتكاملة لنساء كينتانا رو، عن طريق القضاء على أي شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس، وضمان تكافؤ الفرص، تمكينا للمرأة من ممارسة كل ما لها من حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية. ومعهد كينتانا رو للمرأة جزء من الحكومة القانونية، فهو الهيئة المنوط بها تنسيق ومتابعة

قطاع إنصاف الجنسين في خطة الولاية للتنمية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١١؛ ولذلك فإنه بمثابة هيئة التنسيق العامة للجنة الفرعية المؤسسية لإنصاف الجنسين، التابعة للجنة تخطيط تنمية الولاية، التي تضم ٢٣ هيئة وجهازا و/أو مكتبا محليا تابعة للإدارة العامة الاتحادية والإدارة العامة للولاية.

كينتانا رو – الموضوع: المشاركة السياسية

في إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الصندوق سابقا، عُقدت **الحلقة الدراسية للإعداد والتدريب في مجال القيادة النسائية**، لتعزيز مهارات المرأة في مجال القيادة ومشاركتها في الوظائف التي تُشغل بالانتخاب أو في مناصب اتخاذ القرار؛ وعُقدت أيضا حلقة العمل **الصورة والقيادة** لـ ٢٣ امرأة.

كينتانا رو – الموضوع: الاتجار بالأشخاص

جرى، من خلال نظام التنمية المتكاملة للأسرة، دعم حملات مختلفة لمكافحة السياحة الجنسية للأطفال.

سان لويس بوتوسي – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠ زادت الموارد المالية التي تقدمها حكومة الولاية بنسبة ٢،٦٢ في المائة، في حين لم يتغير ملاك الموظفين. ولم يطرأ أي تعديل على الاختصاصات الواردة في قانون معهد ولاية سان لويس بوتوسي للمرأة. ومع ذلك فقد أنيطت بالمعهد اختصاصات أكثر بعد وضع قانون الولاية لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف وقانون الولاية للمساواة بين المرأة والرجل. ونُفذت عمليات توعية بالسياسات العامة من منظور جنساني وطرحت، في عام ٢٠٠٩، معلومات تتعلق بالتحليلين اللذين أجراهما المعهد: تحليل وضع المرأة في ولاية سان لويس بوتوسي، وتحليل الأحوال المعيشية للنساء من السكان الأصليين في ست بلديات مختارة في ولاية سان لويس بوتوسي. وفي عام ٢٠١٠ شرع المعهد في العمل مع هيئات، مثل هيئة الولاية لتنسيق رعاية السكان الأصليين، للتصدي لبعض المشاكل التي أظهرها التحليلان.

سان لويس بوتوسي – الموضوع: المشاركة السياسية

قام معهد ولاية سان لويس بوتوسي للمرأة، في إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بالتخطيط للتطرق إلى موضوع المشاركة السياسية في عام ٢٠١٠. ويتوخى المعهد الاضطلاع بثلاثة تدابير محددة: وضع خطة عمل لمرصد السياسة، من خلال اجتماعات عمل مع عضوات وأعضاء لجنة المرصد المشتركة بين المؤسسات؛ ووضع خطة عمل لقيام

المرصد برصد موظفات البلدية والنقابيات ومستشارات البلدية، من خلال اجتماعات عمل؛ والعمل من منظور جنساني على تطوير القدرات والقيادة السياسية لـ ٤٠ من نساء الولاية، من خلال دورة دراسية.

سان لويس بوتوسي – الموضوع: الاتجار بالأشخاص

جرى، من خلال مجلس الولاية للسكان، وضع دليل منع الاتجار بالأشخاص لإرشاد موظفي الحكومة فيما يتخذونه من تدابير لمكافحة هذه الجريمة.

سينالوا – الموضوع: العنف والتمييز

قام مكتب المدعي العام في ولاية سينالوا، في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وبمقتضى الاتفاق رقم ٢٠٠٧/٥، بإنشاء **الوكالة المختصة بجريمة قتل المرأة القائم على الخداع**، من أجل الاهتمام بشكل متخصص بالتحقيق والملاحقة في حالات القتل القائم على الخداع التي تكون النساء ضحية لها. وجرى من خلال هذه الآلية إيلاء اهتمام شخصي ومتخصص للتحقيقات الأولية التي تتحقق فيها للمرأة عدالة أعجل وأسرع في هذا النوع من المسائل. وفي الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠ وقعت ٢٢٠ حالة قتل للنساء في ولاية سينالوا. وأجري أيضا ٢٦٨ تحقيقا أوليا انتهى ١٠٦ منها إلى نتيجة حاسمة.

سينالوا – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

طرأت منذ عام ٢٠٠٥ على الميزانية التي يحصل عليها معهد سينالوا للمرأة من خلال موارد الولاية زيادة بنسبة ٧٥ في المائة تقريبا، فارتفعت من ٦،٨ ملايين بيسو (٦٢٠ ألف دولار) إلى ١١،٣ مليون بيسو في عام ٢٠١٠ (٨٨٥ ألف دولار). وقد تعززت موارد الولاية هذه بالدعم الاتحادي المقدم من خلال الأموال التي يديرها المعهد الوطني للمرأة والمعهد الوطني للتنمية الاجتماعية، والتي تمثل زهاء ٥٠ في المائة من مجموع الموارد التي ينفقها المعهد. وجرى تعديل قانون إيرادات وميزانية نفقات ولاية سينالوا للسنة المالية ٢٠٠٩، فأصبح ينص على أن تقوم الهيئات والكيانات بالحث على ترويج المضامين التي تنشر المساواة بين المرأة والرجل، والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس وعلى القوالب النمطية التي تغذي أي شكل من أشكال التمييز. وتقوم لجنة الإنصاف والجنسانية بكونغرس الولاية، بالتنسيق مع معهد سينالوا للمرأة، بالمساهمة في مضمون هذه البرامج بالتعاون مع الهيئات والكيانات.

سينالوا – الموضوع: الاتجار بالأشخاص

في الولاية وكالات مخصصة للجرائم الجنسية وجرائم العنف العائلي موزعة على أنحاء

الولاية، بالإضافة إلى قانون لحماية ضحايا الجرائم ومأوى مؤقت لهم.

فيراكروس – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

معهد فيراكروس للمرأة، سابقا برنامج الولاية للمرأة، هو هيئة عامة لامركزية أنشئت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وجرت في هذه الأعوام الثلاثة عملية واسعة لتطوير هذه الآلية. ففي كل عام تزداد ميزانيتها من الولاية، إذ ارتفعت من ١٠ ملايين بيسو (٩١٦ ألف دولار) إلى ١٥،٤ مليون بيسو (١،٢ من ملايين الدولارات)، بنسبة ٥٥ في المائة منذ إنشائها في شكل معهد. وتضاف إلى هذه الموارد الموارد الاتحادية التي يديرها المعهد الوطني للتنمية الاجتماعية، والمعهد الوطني للمرأة، واللجنة الوطنية لتنمية السكان الأصليين. وفي عام ٢٠١٠ بلغ إجمالي ميزانية المعهد قرابة ٢٨ مليون بيسو (٢،١ من ملايين الدولارات). وفيما يتعلق بالمعايير نُشر قانون تمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف (٢٠٠٨)، وقانون المساواة بين المرأة والرجل (٢٠٠٩)، ونظام كل منهما (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩)؛ ولائحة قانون الولاية للتمكين، وتعديل القانون الجنائي ليتفق مع هذا القانون (٢٠١٠). وانبثاقا من قانون الولاية للتمكين، بدأ المعهد في عام ٢٠٠٨ في إنشاء مصرف الولاية لبيانات ومعلومات حالات العنف ضد المرأة. وفي المصرف الآن معلومات معالجة للمعهد ولوزارة الأمن العام. وفي عام ٢٠٠٩ رصدت وزارة المالية والتخطيط موارد لتدابير تعزيز النهوض بالمرأة، وهذا يرسي سابقة للميزانيات العامة من منظور جنساني القصيرة أو المتوسطة الأجل للإدارة العامة بالولاية. وجرى بالمثل وضع ميزانية لوحدات الجنسانية المنشأة في عام ٢٠١٠، وزعت على ١٤ وزارة و ٣ مديريات، وخصص باب للسلطة التنفيذية للولاية.

فيراكروس – الموضوع: المشاركة السياسية

في إطار برنامج دعم الهيئات النسائية في الكيانات الاتحادية. **شبكة الولاية للقياديات**، ٢٠٠٧، في شتى البلديات. مشروع **المروِّجات القانونيات**، ٢٠٠٨، تدريب ٣٥٩ امرأة. ثلاث حلقات عمل **المرأة والسياسة** (في إطار برنامج تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني)، باشتراك قياديات من الأحزاب السياسية. يجري الحث على زيادة مشاركة المرأة في شتى المجالات البلدية. تغيير مركزين للشرطة في بلديتي أواتوسكو ولا أنتيغوا. **ثلاث حلقات عمل ومنتدى مع رئيسات بلدية ونقابيات ومستشارات بلدية**، حددت العقبات التي تحول دون المشاركة السياسية الكاملة في نطاق البلدية والولاية. اجتماعات مديرية المنظمات السياسية والاجتماعية مع المنظمات السياسية والاجتماعية. تساعد في تحديد المشاكل ومطالب النساء والرجال.

فيراكروس – الموضوع: الاتجار بالأشخاص

اتخذت عدة تدابير في مسألة منع ومعالجة الدعارة والمواد الإباحية والاتجار بالأشخاص والسياحة الجنسية، ولا سيما من خلال نظام الولاية للتنمية المتكاملة للأسرة. وفي عام ٢٠٠٧ وضعت دراسة بعنوان تحليل سمات وعوامل دعارة الأطفال في ولاية فيراكروس.

ساكاتيكاس – الموضوع: إدراج المنظور الجنساني

في أيار/مايو ٢٠٠٨ نُشر قانون المساواة بين المرأة والرجل. وأصبحت هناك الآن لائحة لقانون تمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف لولاية ساكاتيكاس، النافذ منذ عام ٢٠٠٦. ومن أهم الآليات المعيارية التي ينشئها هذا القانون توعية الموظفات والموظفين الحكوميين في الولاية، مع اهتمام خاص بظروف التمييز والعنف في نطاق العمل. وتم أيضا التنسيق التشريعي ذو الصلة، الذي يساعد على اتخاذ تدابير محددة للاهتمام بقلة منعة المرأة بسبب التمييز. وتنص خطة الولاية للتنمية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ لولاية ساكاتيكاس على التزام الموظفات والموظفين في جميع المستويات بأداء عملهم في الخدمة العامة في إطار احترام وتنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين وإنصاف الجنسين، والحرص على إدراج المنظور الجنساني في إدارة المؤسسات بشكل مستمر ودائم وشامل. وفي سياسة حكومة الولاية في مجال المساواة بين الجنسين وإنصاف الجنسين، يرد الالتزام بتنفيذ وتطوير وتحسين الآليات والتحقق من متابعتها، للتأكد من أن اهتمامات واحتياجات النساء والرجال تعكسها سياسات الحكومة وبرامجها؛ وكذلك للقضاء على أي شكل من أشكال التمييز، والتأكد من استفادة النساء والرجال من الفرص على قدم المساواة، وتفادي أي شكل من أشكال العنف القائم على نوع الجنس داخل الهيئات وفي نطاق عملهم. ويتولى معهد المرأة الساكاتيكاسية تنسيق هذه الأنشطة، وأداته في ذلك نموذج إنصاف الجنسين، الذي بمقتضاه اعتُمدت ٣١ هيئة.

الرابع عشر – برنامج إنصاف الجنسين للسلطة القضائية للاتحاد

في أواخر عام ٢٠٠٧ بدأت عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في السلطة القضائية للاتحاد، وهو العام الذي شكل فيه مجلس القضاء الاتحادي لجنة إنصاف الجنسين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ شكلت محكمة العدل العليا الوطنية، من ناحيتها، لجنة إنصاف الجنسين، وفي شباط/فبراير ٢٠١٠ وافقت المحكمة الانتخابية للسلطة القضائية للاتحاد على تشكيل اللجنة العادية لإنصاف الجنسين.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وتصريفا للأعمال في مجال إنصاف الجنسين، أنشئت هيئة التنسيق العامة لبرنامج إنصاف الجنسين، التي تتبع السلطة القضائية للاتحاد.

ويجري منذ عام ٢٠٠٨ تنفيذ خطط عمل سنوية تتألف من خمسة برامج عامة: التدريب، البحث، الاتصال، الإعلام، التقييم؛ وتستجيب لهدف توفير التوعية والتدريب في مجال المنظور الجنساني لكل من يزاول أعمالا قضائية في السلطة القضائية للاتحاد، وكذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الحياة المؤسسية لأجهزة السلطة القضائية للاتحاد.

الأنشطة المنجزة في الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٠

التدريب. اتخذ العمل في مجال التدريب، منذ إنشاء البرنامج، شتى النماذج والمنهجيات. وجرى من خلال هذه الأنشطة المساهمة في التوعية وتجهيز الأدوات النظرية والعملية في مجال حقوق الإنسان والجنسانية للموظفين القضائيين والإداريين في السلطة القضائية للاتحاد. وتجدر بالذكر المحافل الإقليمية الخمسة بشأن ''العدالة والجنسانية''، و ''دورة إنصاف الجنسين الدراسية''، التي عقدت في جامعة بومبيو فابرا في برشلونة، و ''الأستاذية في حقوق الإنسان وإقامة العدل والجنسانية''، وكذلك ''أول دورة دراسية افتراضية في الدفوع القانونية وتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمنظور الجنساني''. واستهدفت كل هذه الأنشطة الموظفين القضائيين. وبالمثل عُقدت في محكمة العدل العليا الوطنية ومجلس القضاء الاتحادي حلقات عمل لمنع حالات المضايقة في العمل والمضايقة الجنسية والتحقيق فيها والمعاقبة عليها.

البحث. يجدر بالذكر إجراء تقييمات نوعية وكمية في الهيئات الثلاث التابعة للسلطة القضائية للاتحاد، نتجت عنها معلومات لتخطيط الأنشطة اللازمة لإدراج المنظور الجنساني في الأعمال الإدارية، والعمل على توعية الموظفات والموظفين القضائيين في السلطة القضائية للاتحاد.

وكجزء من العمل المشترك مع الاتحاد المكسيكي لمقيمي العدل، تسعى هيئة التنسيق العامة إلى اعتماد ميثاق إدراج المنظور الجنساني في أجهزة إقامة العدل في المكسيك، الذي يرسي أسسا مفاهيمية في مسألة الجنسانية والعدل، ويحدد الاستراتيجية والوسائل اللازمة لإدراج المنظور الجنساني في المحاكمات، وكذلك إضفاء الطابع المؤسسي على هذا المنظور وتعميم مراعاته، ويوجِد آلية لمتابعة وتقييم الالتزامات المتحملة.

ومن ناحية أخرى فإن المشروعات البحثية، كالتحليل القضائي للأحكام، وتحليل دعاوى الدورة التاسعة لمحكمة العدل العليا الوطنية وسوابقها القضائية من منظور جنساني، ودراسة العقبات التي واجهت النساء المرشحات في عملية الانتخابات الاتحادية لعام ٢٠٠٩، وتحديث كتاب ''حقوق الإنسان للمرأة: المعايير، والتفسير، والسوابق القضائية الدولية''، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووزارة الخارجية، وتجميع التجارب المتعلقة بالحماية القضائية للحقوق السياسية والانتخابية للمرأة في المكسيك، وإصدار منشورات عن الجنسانية والقانون الانتخابي في المكسيك، والسلسلة التحريرية ''القانون والجنسانية والعدالة''، كلها تدابير ترمي إلى حفز النقاش الأكاديمي والقانوني في إطار السلطة القضائية للاتحاد.

الإعلام. كان المشروع الأكثر صلة بالموضوع من حيث التغطية الجماهيرية هو موقع الإنترنت التفصيلي www.equidad.scjn.gob.mx، المقصود به أن يكون أداة للاطلاع ومصدرا للمعلومات الموثوق بها في مسألتي الجنسانية والعدالة. وقد استقبل هذا الموقع أكثر من ٥٤ ٠٠٠ زيارة منذ إنشائه (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩). ولدى مجلس القضاء الاتحادي (http://portalconsejo/PortalEquidadGenero/) والمحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد (http://genero.te.gob.mx/) أيضا صفحة على الإنترنت تتضمن معلومات عن أنشطتهما، وشرائط فيديو للتدريب، وروابط إلى أهم السياسات في هذا المجال وطنيا ودوليا.

ومن ناحية أخرى يجري أسبوعيا التعاون مع البرنامج الإذاعي ''في الميزان ... صوت المحكمة''، من خلال فقرات إعلامية قصيرة في قسم ''الإنصاف والعدالة''. ويجري أيضا إعداد النشرة الشهرية ''الجنسانية والعدالة''، وفيها مقالات عن المسائل ذات الصلة بالديمقراطية والدراسات الجنسانية، في مجال فلسفة القانون والنظرية السياسية.

وعقدت مسابقات في المقال والتحقيق الصحفي والفيلم الوثائقي ''الجنسانية والعدالة''، وهي مسابقات تحفز التحليل والنقاش القانوني والأكاديمي بشأن حقوق الإنسان للمرأة، وتساعد على توفير آليات مبتكرة لتوعية وتدريب موظفات وموظفي السلطة

القضائية للاتحاد وعامة الجمهور في هذا المجال، وتحفز إلى دراسة المشاكل المتصلة بالجنسانية والعدالة والإعلام بها.

الاتصال. شكّل برنامج إنصاف الجنسين تحالفات استراتيجية مع سلطات الاتحاد الأخرى، وبخاصة لجنة الإنصاف والجنسانية في مجلس النواب، والمعهد الوطني للمرأة، والمجلس الوطني لمنع التمييز، واللجنة الوطنية لمنع واجتثاث العنف ضد المرأة، ووحدة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية. وأقام البرنامج أيضا صلات مع الهيئات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني.

التقييم. هناك الآن مؤشرات تتعلق بالإدارة، ويجري العمل على وضع مؤشرات تتعلق بالأثر.

التحديات. يتمثل التحدي الأكبر أمام برنامج إنصاف الجنسين في تحقيق إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في المجال القضائي والإداري لمحكمة العدل العليا الوطنية، ومجلس القضاء الاتحادي، والمحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد. ولا بد من العمل على أن يتم التخطيط لكل أنشطة هذه الأجهزة وفق المنظور الجنساني. ويتعين أيضا أن تعتمد الهيئات الثلاث نظاما فعّالا لمنع المضايقة والتحرش الجنسي والتحرش في العمل.

إن إدراج المنظور الجنساني والمسائل المتصلة بالجنسانية وحقوق الإنسان في البرامج التدريبية للمدارس القضائية ومراكز التدريب المستمر للموظفين هو سبيل ملائم للحصول على نتائج. وفي هذا السياق ذاته فإن حفز الموظفات والموظفين إلى إبداء اهتمام أكبر وتزويدهم بمعلومات ودراسات عن المسائل التي تناقَش في مجال الدفوع القانونية والوصول إلى العدالة دون تمييز هما هدفان مهمان للأعوام القادمة.

وأخيرا فإن من التحديات الكبرى التي تجابه برنامج إنصاف الجنسين للسلطة القضائية للاتحاد العمل بشكل مناسب على نقل خبرته في عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني إلى محاكم الولايات وتقاسم هذه الخبرة معها.

أنشطة جديرة بالذكر في برنامج إنصاف الجنسين للسلطة القضائية للاتحاد

محكمة العدل العليا الوطنية

أول دورة دراسية افتراضية ”الدفوع القانونية وتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان والمنظور الجنساني“. تسعى هذه الدورة إلى تزويد الموظفين القضائيين الدارسين بما يلزم من

الأدوات المنهجية والعملية لإدراج المنظور الجنساني والمعايير الدولية في عمليات الدفوع القانونية في الأحكام.

بروتوكول الممارسات السليمة في التحقيق في قضايا المضايقة في العمل والمضايقة الجنسية في محكمة العدل العليا الوطنية وتسوية هذه القضايا. أهداف هذا البروتوكول هي أن يكون أداة لمنع هذه التصرفات، وتوفير الأمن القانوني لطرفي القضية، وتسهيل تسوية خلافات العمل هذه بطريقة تراعي المنظور الجنساني، والحث على تهيئة بيئة عمل خالية من العنف والتمييز.

دورة ''مناقشات معاصرة: الجنسانية وحقوق الإنسان''. يجري في هذه الاجتماعات مناقشة المعضلات القانونية المطروقة من منظور جنساني، وإجراء حوار مع الدوائر الأكاديمية لتحسين إقامة العدل، وحث محكمة العدل العليا الوطنية على المشاركة في المناقشات القانونية المتصلة بالدراسات الجنسانية. ومن المواضيع التي نوقشت: جدوى المحكمة العسكرية لتسوية حالات انتهاك حقوق الإنسان للمرأة، ودستورية أوامر الحماية، والتحديات القانونية في إعادة تحديد الجنس، وحرية التعبير واحتمال تعارضها مع حقوق المرأة في السلامة الشخصية وعدم التمييز.

محافل التحليل التي ينظمها برنامج إنصاف الجنسين التابع للسلطة القضائية للاتحاد ومحكمة العدل العليا الوطنية. تحلَّل في هذه المحافل آثار قرارات المحاكم الإقليمية والدولية على إقامة العدل في المكسيك. وجرى بالمثل تحليل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في إطار الذكرى السنوية الثلاثين لإعلانها، ومما يذكر أن المكسيك اشتركت في وضع واعتماد هذا الصك الدولي وكذلك، على نحو بالغ الأهمية، أن هذه الاتفاقية اتخذت طابع الصك القانوني الملزم داخليا.

ويجدر بالذكر أيضا حلقتا العمل الأولى والثانية ''الدفوع القانونية من منظور جنساني''، اللتان تهدفان إلى توفير آليات التحليل المطلوبة لتناول الظاهرة القانونية من منظور جنساني، ومحفل ''المنظور الجنساني والمعايير القضائية ذات الصلة''، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠ من خلال مديرية إنصاف الجنسين ومنظمة ''وصلة المرأة على نطاق العالم''؛ وجرى تحليل المعايير القانونية ذات الصلة ومسارات المحاجّة التي يمكن سلوكها في تسوية المسائل القضائية في المكسيك.

مجلس القضاء الاتحادي

التدريب. نظم مجلس القضاء الاتحادي، من عام ٢٠٠٦ إلى الآن، ٥٨ مناسبة بأشكال مختلفة جرى فيها تناول قضايا تتعلق بتطبيق المعاهدات الدولية، والعنف القائم على نوع الجنس، والتمييز. وكانت هذه المناسبات موجهة إلى الموظفات والموظفين الحكوميين في مجلس القضاء الاتحادي، وجرى تدريب ٤٧٥ ٣ مشتركا.

الأستاذية في حقوق الإنسان وإقامة العدل والجنسانية. تعقد هذه الدورة بالتعاون مع جامعة المكسيك الوطنية المستقلة؛ وقد بدأت في عام ٢٠٠٩، وتهدف إلى توفير الأدوات التقنية لإجراء التحليل الجنساني في إقامة العدل.

مشروع ''التحليل القانوني لأثر السياسات العامة في مجال حماية حقوق الإنسان للمرأة''. جرى منذ عام ٢٠٠٩ وحتى الآن مراجعة وتحليل ٦٩٥ حكما.

المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد

للاطلاع على أنشطة المحكمة الانتخابية التابعة للسلطة القضائية للاتحاد، انظر المرفق العام ١ – دال بشأن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الإدارة العامة الاتحادية، والسلطة القضائية، والأجهزة اللامركزية.

الخامس عشر – حالة تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التقرير الدوري السادس للمكسيك

التوصيات	حالة التنفيذ
٧ – في الوقت الذي تذكِّر فيه اللجنة بالتزام الدولة الطرف القاضي بأن تنفذ جميع أحكام الاتفاقية بصورة منهجية ومتواصلة، ترى اللجنة أن دواعي القلق والتوصيات المبينة في هذه التعليقات الختامية تتطلب من الدولة الطرف الاهتمام بها على سبيل الأولوية في الفترة القادمة، بدءا من الآن وحتى موعد تقديم التقرير المرحلي القادم. ولذا، تدعو اللجنة الدولة الطرف إلى أن تركز على هذه المجالات في أنشطة تنفيذها لأحكام الاتفاقية، وتعرض في تقريرها الدوري القادم ما تم اتخاذه من إجراءات وتحقيقه من نتائج في هذا الصدد. وهي تدعو الدولة الطرف إلى أن تقدم هذه التعليقات الختامية إلى جميع الوزارات المعنية والبرلمان لكفالة إنفاذها بالكامل.	• الاهتمام والتقديم • الفقرات ٢٢٨-٢٣٢
٩ – واللجنة تحث الدولة الطرف على أن تعطي الأولوية العليا لتكييف التشريعات والأنظمة القائمة على المستوى الاتحادي، وعلى مستوى الولايات والبلديات بما يتسق مع أحكام الاتفاقية، بما في ذلك عن طريق تنقيح الأحكام التمييزية القائمة، بما يكفل امتثال جميع التشريعات للمادة ٢ من الاتفاقية وأحكامها الأخرى ذات الصلة. وتدعو اللجنة الدولة الطرف إلى أن تضع آلية فعالة لكفالة عملية المواءمة المشار إليها ورصدها. وتوصي بأن تتخذ الدولة الطرف تدابير لزيادة الوعي بالاتفاقية وبالتوصيات العامة للجنة الموجهة إلى مجموعة من الجهات على المستوى الاتحادي، وعلى مستوى الولايات والبلديات، كأعضاء البرلمان والمسؤولين الحكوميين والعاملين بالهيئة القضائية والمهن القانونية.	• تكييف التشريعات • الفصل الثاني، الفقرات ١٦-٢١ • المرفق الأول – باء • زيادة الوعي • الفقرات ٢٢٨-٢٣٢
١١– واللجنة تدعو الدولة الطرف إلى إنشاء آليات للتنسيق والرصد لكفالة موائمة وتنفيذ برامج وسياسات المساواة بين الجنسين، فضلا عن إنفاذ القانون العام للمساواة بين المرأة والرجل على المستوى الاتحادي، وعلى مستوى الولايات والبلديات. وتوصي اللجنة بأن تكفل الدولة الطرف توفير ما يلزم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان من الموارد المالية.	• آليات التنسيق واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان • الفصل الثاني، الفقرة ٢٢
١٣– واللجنة تحث الدولة الطرف على أن تعجل باعتماد التعديلات ومشاريع التشريعات المعلقة، في جداول زمنية ملموسة. وتوصي اللجنة الدولة الطرف بأن تضع استراتيجية فعالة ذات أولويات واضحة لكفالة استمرار الجهود الرامية إلى تأمين احترام حقوق الإنسان للمرأة وتمتعها بهذه الحقوق.	• الجداول الزمنيةلاعتماد القوانين. استراتيجية لاستمرار الجهود • الفصل الثاني، الفقرة ٢٤ • الفصل الحادي عشر • الفصل الرابع عشر

التوصيات	حالة التنفيذ
١٥- وفي ضوء التوصية العامة رقم ١٩، تحث اللجنة الدولة الطرف على أن تتخذ دون إبطاء جميع التدابير اللازمة للقضاء على العنف ضد المرأة، سواء كان مصدره أشخاص أو منظمات أو مؤسسات؛ والقضاء كذلك على أي أعمال عنف يرتكبها ممثلو الدولة على أي مستوى، أو تنشأ عن إجراءات يتخذونها أو يغفلون عن اتخاذها. وتحث اللجنة الدولة الطرف على أن تعجل باعتماد التعديلات على قانون العقوبات لتعريف جريمة قتل النساء على وجه التحديد، والتعجيل بإجراءات اعتماد القانون العام المقترح بشأن تمتع المرأة بحياة خالية من العنف. وتوصي اللجنة الدولة الطرف بتنفيذ استراتيجية شاملة تتضمن جهودا وقائية لإشراك وسائط الإعلام وبرامج التعليم العام، التي ترمي إلى تغيير المواقف الاجتماعية والثقافية والتقليدية التي هي من الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة واستمراره. وتدعو اللجنة الدولة الطرف إلى تعزيز فرص وصول الضحايا إلى العدالة وضمان معاقبة الجناة عقابا فعالا في جميع الحالات، وتمكين المرأة من الاستفادة من برامج الحماية. وتطلب اللجنة من الدولة الطرف إنشاء آليات للرصد الفعال وتقييم أثر جميع الاستراتيجيات والتدابير المتخذة على نحو منتظم. وتدعو أيضا الدولة الطرف إلى أن تكفل منح السلطة اللازمة للمدعية الخاصة المعنية بالجرائم المتصلة بأعمال العنف ضد المرأة، فضلا عن توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها صورة فعالة ومستقلة ونزيهة. وتطلب اللجنة من الدولة الطرف أن تكفل منح المدعية الخاصة صلاحية الاختصاص بالنظر في ملف الجرائم التي جدت في سان سلفادور لكفالة ملاحقة ومعاقبة الجناة. وتوصي الدولة الطرف بأن تقدم لضحايا هذه الجرائم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والنفسانية اللازمة.	• القضاء على العنف، تعريف جريمة قتل النساء، الوقاية، الوصول إلى العدالة، آلية الرصد، منح السلطة اللازمة للمدعية الخاصة وقضية أتنكو • الفصل الثاني، الفقرات ٢٥-٤٧ • الفصل الخامس، الفقرات ٦٩-٨٢ • الفصل السادس • المرفق الأول، الجزءان جيم ودال • المرفق الثالث عشر
١٧- واللجنة تعيد تأكيد توصياتها الموجهة إلى الدولة الطرف فيما يتصل بالتحقيق الذي فتحته بموجب المادة ٨ من البروتوكول الاختياري (CEDAW/2005/OP.8/MEXICO)، وتحث الدولة الطرف على أن تعزز جهودها للمضي فيه حتى النهاية. وهي تطلب إلى الدولة الطرف أن تقيم آليات للرصد الملموس كيما يتم على نحو منهجي تقييم التقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات، وبخاصة التقدم المحرز في جهودها الرامية إلى منع تلك الجرائم.	• مدينة خواريس. آلية الرصد • الفقرات ٢١٣-٢٢٧
١٩- واللجنة تطلب من الدولة الطرف أن تحيط علما بأن كلمتي "إنصاف" و "مساواة" تؤديان معنيين مختلفين، وربما يقود استعمالهما معا إلى الخلط بين المفهومين. فالاتفاقية موجهة نحو القضاء على التمييز ضد المرأة وكفالة المساواة بين المرأة والرجل في نظر القانون وعلى مستوى الممارسة (شكلا ومضمونا). وتوصي اللجنة الدولة الطرف بأن تستخدم في خططها وبرامجها كلمة "مساواة" بصورة مستمرة.	• كلمة ''مساواة'' • الفصل الثاني، الفقرات ١٢ إلى ١٥ و ١٩

التوصيات	حالة التنفيذ
٢١- واللجنة تحث الدولة الطرف على أن تضع استراتيجية فعالة لتعميم المنظور الجنساني في جميع الخطط الوطنية، وأن تعزز صلات الربط بين الخطط الوطنية للتنمية والقضاء على الفقر والبرنامج الوطني للمساواة في الفرص وعدم التمييز ضد المرأة لضمان التنفيذ الفعال لجميع أحكام الاتفاقية. وتطلب اللجنة إلى الدولة الطرف أن تدرج في تقريرها الدوري القادم معلومات عن الآثار المترتبة على المرأة، وبخاصة المرأة الريفية والعاملة في الأنشطة الزراعية، من جراء سياسات الاقتصاد الكلي، وبخاصة اتفاقات التجارة الإقليمية.	• تعميم المنظور الجنساني في الخطط الوطنية • الفصل الرابع عشر، الفقرة ١٨٢ • صلات الربط بين الخطط والقضاء على الفقر • الفصل الرابع عشر، الفقرات ١٨٢ إلى ١٨٤ • أثر سياسات الاقتصاد الكلي على المرأة • الفصل الرابع عشر، الفقرة ١٨٥، والمرفق العاشر - باء
٢٣- واللجنة توصي الدولة الطرف بأن تميز بوضوح، في سياساتها وبرامجها، بين السياسات والبرامج العامة والاجتماعية والاقتصادية التي تفيد المرأة، وما تنص عليه الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية من تدابير خاصة مؤقتة لازمة للتعجيل بتحقيق المساواة الموضوعية للمرأة في شتى المجالات، على نحو ما أوضحته اللجنة في توصيتها العامة رقم ٢٥. وتشجع اللجنة الدولة الطرف أيضا على أن تعزز تنفيذ تدابير خاصة مؤقتة للتعجيل بتحقيق المساواة الموضوعية بين المرأة والرجل.	• التدابير الخاصة المؤقتة • الفصل الرابع، الفقرات ٦٤ إلى ٦٨
٢٥- واللجنة تحث الدولة الطرف على تكثيف جهودها لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات، بما في ذلك عن طريق الاعتماد السريع لمشروع القانون الرامي إلى منع الاتجار بالبشر والمعاقبة عليه، ووضع جدول زمني ملموس لتكييف القوانين على مستوى الولايات بغية تجريم الاتجار بالبشر لكي تتماشى مع الصكوك الدولية ذات الصلة. وتحث اللجنة الدولة الطرف على دراسة ظاهرة الاتجار الداخلي بالبشر، بما في ذلك نطاقه وأسبابه وعواقبه فضلا عن أغراضه، وتجميع المعلومات بشكل منتظم من أجل وضع استراتيجية شاملة تتضمن تدابير للوقاية، ولمقاضاة المخالفين ومعاقبتهم، إضافة إلى التدابير الرامية إلى إعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع. وتوصي الدولة الطرف أيضا بتنظيم حملات لإذكاء وعي النساء والفتيات في عموم البلد بشأن مخاطر وعواقب الاتجار بالبشر، وتدريب العاملين في مجال إنفاذ القانون والهجرة وشرطة الحدود بشأن أسباب وعواقب ووقوع الاتجار بالنساء والفتيات وأشكال الاستغلال المختلفة. وتحث الدولة الطرف على الرصد الدقيق لتأثير التدابير المتخذة وتقديم معلومات عن النتائج المحرزة في تقريرها الدوري المقبل.	• مكافحة الاتجار بالنساء والفتيات؛ تجريم الاتجار؛ الدراسات والاستراتيجيات الشاملة؛ حملات إذكاء الوعي؛ تدريب العاملين ورصد التأثير • الفصل السادس، الفقرات ٨٤ إلى ١٠١ • المرفق الثالث • المرفق الثاني عشر - جيم • المرفق الثالث عشر
٢٧- واللجنة تحث الدولة الطرف على اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ خطة شاملة لمنع استغلال بغاء النساء والفتيات، واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية للأطفال وبغاء الأطفال، عن طريق جملة أمور منها تعزيز تدابير الوقاية وكبح الطلب على البغاء واتخاذ التدابير لإعادة تأهيل ضحايا الاستغلال. وتطلب اللجنة إلى الدولة الطرف أن تدرج في تقريرها الدوري المقبل تقييما شاملا بشأن مدى انتشار البغاء وأسبابه الجذرية. ويتعين تصنيف هذه المعلومات حسب العمر والمناطق الجغرافية، وأن تشمل كذلك معلومات بشأن الآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة والنتائج المحرزة.	• منع استغلال البغاء. معلومات عن البغاء والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة • الفصل السادس، الفقرات ١٠٢ إلى ١٠٦ • المرفق الثالث - جيم

التوصيات	حالة التنفيذ
٢٩- واللجنة توصي الدولة الطرف بتعزيز التدابير الرامية إلى زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار على جميع المستويات وفي كافة المجالات، في ضوء توصيتها العامة رقم ٢٣ المتعلقة بالنساء في الحياة السياسية والعامة. وتوصي كذلك الدولة الطرف باعتماد تدابير خاصة مؤقتة، وفقا للفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية والتوصية العامة رقم ٢٥، من أجل التعجيل بتنفيذ الجهود الرامية إلى تشجيع تعيين النساء في المناصب القيادية، ولا سيما في السلك الدبلوماسي.	• المشاركة في مناصب صنع القرار • الفصل الرابع، الفقرة ٦٨ • الفصل السابع، الفقرات ١٠٧ و ١١٠ إلى ١١٨ • الفصل الثامن، الفقرات ١٢٢-١٢٧ • المرفقات الرابع والسادس والثاني عشر - دال والثالث عشر
٣١- واللجنة تناشد الدولة الطرف أن تجعل تشريعاتها المتعلقة بالعمالة متماشية تماشيا تاما مع المادة ١١ من الاتفاقية والإسراع باعتماد تعديل قانون العمالة الاتحادي من أجل إزالة شروط فحوص الحمل. وتحث الدولة الطرف على تعزيز أعمال المديرية العامة المعنية بالتفتيش في مجال العمل، وذلك لكي يتسنى رصد ظروف عمل المرأة رصدا فعالا، ومعاقبة منتهكي حقوق المرأة في الصناعات التصديرية، وتعزيز تمكن العاملات من اللجوء إلى سبل إقامة العدل. وتوصي الدولة الطرف بإدراج معلومات بشأن الآثار المترتبة على التدابير المتخذة والنتائج المحرزة في تقريرها المقبل.	• تنسيق تشريعات العمالة مع الاتفاقية. • تعزيز أعمال المديرية العامة المعنية بالتفتيش في مجال العمل • الفصل الحادي عشر، الفقرات ١٤٩ إلى ١٥٢ • المرفق السابع - ألف
٣٣- واللجنة تحث الدولة الطرف على توسيع نطاق تغطية الخدمات الصحية، بما في ذلك رعاية الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة، وعلى التصدي للعواقب التي تحول دون استفادة المرأة من هذه الخدمات. وتوصي اللجنة أيضا بتشجيع التربية الجنسية وتوفيرها على نطاق واسع وأن تكون موجهة للرجال والنساء والمراهقين والمراهقات على حد سواء. وتطلب اللجنة إلى الدولة الطرف أن تعمل على اتساق تشريعاتها المتصلة بالإجهاض على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات. وتحث اللجنة الدولة الطرف على تطبيق استراتيجية شاملة ينبغي أن تشمل توفير الاستفادة الفعالة من الإجهاض الآمن في الحالات المنصوص عليها في القانون ومجموعة واسعة من تدابير منع الحمل، بما فيها موانع الحمل في الحالات الطارئة، وتدابير التوعية بشأن مخاطر الإجهاض غير المأمون، وحملات التوعية في جميع أرجاء البلد بشأن حقوق الإنسان للمرأة، التي تستهدف على وجه الخصوص العاملين في مجال الصحة فضلا عن عموم الجمهور.	• التغطية • الفصل الثاني عشر، الفقرات ١٦٢ إلى ١٦٥ • المرفق الحادي عشر • الفصل الرابع عشر، الفقرات ١٩٠ إلى ١٩٥ • الصحة الإنجابية • الفصل الثاني عشر، الفقرات ١٦٥ إلى ١٦٧ و ١٧١ إلى ١٧٢ • تنظيم الأسرة ومنع الحمل • الفصل الثاني عشر، الفقرات ١٦٢ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧١ • التربية الجنسية • الفصل الثاني عشر، الفقرتان ١٧١ و ١٧٢ • الفصل الرابع عشر، الفقرة ١٩٢ • اتساق التشريعات المتصلة بالإجهاض. توفير الاستفادة من الإجهاض الآمن في الحالات المنصوص عليها في القانون • الفصل الثاني عشر، الفقرة ١٧٠

التوصيات	حالة التنفيذ
	والمرفق الثامن – باء • حملات التوعية • الفصل الثاني عشر، الفقرة ١٧٣
٣٥- واللجنة تحث الدولة الطرف على كفالة أن تتعامل جميع برامج وسياسات القضاء على الفقر تعاملا صريحا مع الطبيعة الهيكلية والأبعاد العديدة للفقر والتمييز الذي تتعرض له نساء الشعوب الأصلية والريفيات. وتوصي الدولة الطرف باستخدام تدابير خاصة مؤقتة للتصدي للتفاوت الذي تواجهه نساء الشعوب الأصلية والريفيات فيما يتعلق بالاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما التعليم والصحة والمشاركة في عمليات صنع القرار. وتطلب اللجنة إلى الدولة الطرف أن تدرج في تقريرها الدوري المقبل معلومات شاملة بشأن التدابير المتخذة والآثار الناجمة عنها، مرفقة ببيانات مصنفة حسب المناطق الحضرية والريفية، وحسب الولايات والشعوب الأصلية.	• القضاء على الفقر؛ النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية؛ الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية • الفصل الرابع عشر، الفقرات ١٨٢ إلى ١٨٩ • الصحة • الفقرات ١٩٠-١٩٥ • التعليم • الفقرة ١٩٦
٣٧- واللجنة تطلب من الدولة الطرف تعزيز تحليل واستخدام البيانات المتوافرة بغية تحديد الاتجاهات على مر الزمن، وكذلك النتائج والآثار المترتبة على البرامج والخطط والسياسات على كافة المستويات، والعمل على تصنيف البيانات حسب الولايات والمناطق الريفية والحضرية وجماعات الشعوب الأصلية، وتحليل هذه البيانات، وإدراجها في تقريرها الدوري المقبل.	تحليل البيانات لتحديد النتائج والآثار المترتبة • الفصل العاشر، الفقرة ١٣٧ • الفصل الرابع عشر، الفقرات ١٨٤ و ١٨٩ و ١٩٥ • الجداول المرفقة بالمواد، ولا سيما المرفق الحادي عشر • الفقرتان ٢٣٣ و ٢٣٤
٣٨- واللجنة تحث الدولة الطرف على أن تستفيد بصورة كاملة، في تنفيذها لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، من إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين يعززان أحكام الاتفاقية، وتطلب إلى الدولة الطرف إدراج معلومات بهذا الشأن في تقريرها الدوري المقبل.	• الفقرة ٢٣٥ والجدول
٣٩- واللجنة تشدد على أن تنفيذ الاتفاقية الكامل والفعال هو أمر لازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتطالب بإدراج المنظور الجنساني والبيان الواضح لأحكام الاتفاقية في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف، وتطلب إلى الدولة الطرف إدراج معلومات بهذا الشأن في تقريرها الدوري المقبل.	• الفقرة ٢٣٦ والجدول

التوصيات	حالة التنفيذ
٤١- واللجنة تطالب بالتعميم الواسع النطاق في المكسيك للتعليقات الختامية بغية تمكين الناس، بما فيهم المسؤولون الحكوميون والسياسيون وأعضاء البرلمان والمنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان، من معرفة الخطوات المتخذة لكفالة المساواة للمرأة بحكم القانون وبحكم الواقع، فضلا عن الخطوات الأخرى اللازمة في هذا المضمار. وتطلب إلى الدولة الطرف مواصلة التعميم الواسع النطاق، ولا سيما على المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان، للاتفاقية وبروتوكولها الاختياري والتوصيات العامة للجنة وإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين".	• التعميم • الفقرات ٢٢٨-٢٣٢